
وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب
الثورة الفرنسية
الجزء الثاني
تأليف : فرانسوا فوريه
ديني ريشيه
ترجمة : زياد العودة
١٠
دراسات اجتماعية

الثورة الفرنسية

القسم الثاني

الثورة الفرنسية

القسم الثاني

من ٩ تيرميدور إلى ١٨ برومير

تأليف: فرانسوا فوريه
دينـي ريشـيـه
ترجمة: زياد العـودة

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٢م

العنوان الأصلي للكتاب:

La Révolution Française

François Furet
et
Deuis Richet

صدرت الطبعة الأولى العربية عام ١٩٩٣م

منشورات وزارة الثقافة - دمشق

سلسلة (دراسات اجتماعية «١٠»)

الثورة الفرنسية: من ٩ تيرميدور إلى ١٨ بروميز/ تأليف فرانسوا فوريه، ديني ريشيه؛ ترجمة زياد العودة .- ط٢. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢ .- ج٢ (٣٥٦ ص)؛ ٢٤ سم.

صدرت الطبعة الأولى ١٩٩٣ ضمن سلسلة (دراسات اجتماعية؛ ١٠)

١- ٩٤٤,٠٤ ف و ر ث ٢- العنوان ٣- فوريه
٤- ريشيه ٥- العودة

مكتبة الأسد

الفصل الثامن

تيرميدور أو النسيان المستحيل[1]

عاش المؤتمر الوطني خمسة عشر شهراً بعد روبيسبيير.

ولم يتغير شيء في الظاهر؛

فالمجلس هو المجلس نفسه، والصراع ذاته يتواصل ضد أوروبا الملوك والأرستقراطيين، ومع ذلك، فكل شيء قد تبدّل، واعتباراً من العاشر من تيرميدور، ترقص باريس، وتغني، وتتنفس هواء آخر. ويطمح المؤتمر الوطني،

---

(١) لقد استخدمت هنا خصوصاً مؤلفات: باراس، المذكرات، باريس ١٩٨٥؛ وتيبودو، المذكرات، باريس /١٨٥٠/؛ وا. ماتييز: الردة التيرميدورية، باريس ١٩٢٩؛ وجورج لوفيفر: التيرميدوريون، باريس ١٩٢٧؛ وا. أولار، باريس خلال فترة الردة التيرميدورية، وفي ظل حكومة الإدارة، خمسة أجزاء، باريس ١٨٩٨ – ١٩٠٢؛ وكار. د. تونيسون، المؤلف المذكور سابقاً في المراجع العامة؛ وتارليه: جيرمينال بريريال، موسكو، ١٩٦٠؛ ور. كوب وج رود: «أيام بريريال وجرمينال السنة الثالثة، مقالة في المجلة التاريخية Revue Historique، تشرين الأول كانون الأول، ١٩٥٥؛ و هـ. زيفي، ١٣ فانديميير، السنة الرابعة». وهي في الحوليات التاريخية للثورة الفرنسية ١٩٥٩؛ وج. غودشو، المرجع المذكور سابقاً؛ و آ. سوريل، أوروبا والثورة الفرنسية، باريس ١٨٨٥ – ١٩٠٤؛ و م. هوت – التهدئة المزعومة في السنة الثالثة (هذه الدراسة كانت موضوع اتصال شفوي، قد نشرت اعتباراً من الطبعة الأولى لكتابنا في الحوليات التاريخية للثورة الفرنسية – تشرين أول – كانون الأول ١٩٦٦).

برغم المصاعب والهزات، وعلى امتداد بضعة أشهر لتحقيق مثله الأعلى وهو: تشكيل حكومة من الأعيان.

لقد تركت المرحلة التيرميدورية في ذاكرتنا الجماعية انطباعاً مفعماً بالحزن، إنها على المستوى السياسي شهادة إفلاس؛ فالنظام الذي أنجبته قد انهار من غير فاجعةٍ ولا مجد، تحت الضغط اليسير الذي مارسه عليه جند بونابرت.

لقد ألقي إلى متحف المخازي الوطنية بالصور المتناقضة، صور بؤس الجماهير، وصور الترف الوقح الذي نشره حديثو النعمة. أما آداب السلوك السائدة؛ فأكثر الممنوعات والمحرمات تعارضاً فيما بينها قد ائتلفت على صبِّ اللعنة عليها: وحول هذا الأمر، تتفق أخلاقيات عهد لويس فيليب مع ألوان الحنين إلى الفضيلة الروبيسبييرية.

لقد شدّد المؤرخون على موضوعين عظيمي الأهمية وهما: الردّة والرجوع إلى عام ١٧٩٨؛ فاستخدم مهزومو جرمينال للسنة الثالثة تعبير «الردّة التيرميدورية»، واستخدمه مجدَّداً أولار وماتييز استخداماً لا يخلو من انحراف في دلالته بالنسبة لمعناه الأصلي. إن هذه الكلمة «الردّة»، التي كانت غير معروفة في معاجم القرن الثامن عشر، إلاّ باعتبارها مصطلحاً فيزيائياً، قد ظهرت بالتحديد بعد تيرميدور، في معجم الأكاديمية لعام ١٧٩٨: «ردّة: تقال مجازاً عن حزب يثأر لنفسه، ويفعل فعله بدوره». وكما نرى، فهذا المصطلح لا يتضمن أيّ تلوين من التلوينات السياسية والاجتماعية التي أضيفت إليه فيما بعد. أما اليوم فنفكر فيما سماه القرن التاسع عشر «المقاومة» في وجه «الحركة» وحينئذ، تكون بعيدين عن الواقع التيرميدوري؛ فالحركة الثورية لا تتواصل فحسب، بل تتجاوز نفسها من خلال سعيها لتوطيد مكاسبها الجوهرية وهي: الحريات الأساسية، والملكية الخالية من الامتياز. فهل يعني ذلك أن التيرميدوريين كان فعلهم رداً على الطبقات الدنيا، وضدَّ طموحها للمشاركة في حكم المدينة؟ لا شك في ذلك؛ إلا أن هذا التيار العميق الذي هو منطق ثورة «الأنوار» نفسه، قد استعاد مجراه بسهولة اعتباراً من جرمينال في السنة الثانية: وكل ما فعله «بواسّي دانغلا» هو أنه تابع روبيسبيير.

من المؤكد أن البورجوازية، بعد الفاصل الزمني القصير، فاصل السنة الثانية، تسترد أهدافها التي لم تغب عن أنظارها قط، وهي الحرية الاقتصادية، وفردية الملكية، والنظام الضريبي؛ فمن خلال هذه الأهداف، يعيد تيرميدور «وصل ما انقطع مع ١٧٨٩». ولكن ما أعظم الفروق بين سقوط الباستيل وإعدام روبيسبيير! فهذا الصيف غير ذاك الصيف. لقد تبدّلت القلوب، ولم يعد الدمُ يدور بالسهولة نفسها. وأي تفاؤل كان لدى بارناف، وملهمي إعلان الحقوق للعام ٨٩! أية ثقةٍ كانت معقودة على السواعد الشعبية لتقلب بنيان النظام القديم! لقد وصل الأمر بعد خمسة أعوام من ذلك العهد إلى إعلان واجبات الشعب: «فليس إنساناً صالحاً من لا يراعي القوانين مراعاة صريحة كما يراعي الدين». وبعد سنوات من «الحدود القصوى» و«الأيام الحافلة»، والمقصلة، ترافق إرضاء المصالح المكتسبة بالحذر «المشوب» بالخوف، والمفهوم تماماً. «إن بلداً يحكمه المالكون هو بلد يسري فيه النظام الاجتماعي، أما البلد الذي يحكمه غير المالكين فهو في حالة الفطرة الطبيعية»، تلك هي فلسفة بواسي دانغلا التي تحمل طابع التجربة. وهل الفيزيوقراطية أم ذكرى العاشر من آب هي التي ألهمت «ديبون دي نيمور»؟ حين يقول: «من البديهي أن المالكين الذين لا يمكن لأحد أن يأكل أو يسكن في البلاد دون موافقتهم هم المواطنون قبل غيرهم». إن أعضاء المؤتمر الوطني للعام ١٧٩٥ يشبهون أبناء الأسر الذين انغمسوا في اللهو ثم عادوا بكل تعقل ليجلسوا إلى مكتب موظف عدلي. ومن حولهم تبدل الجو كله. إن أطر البورجوازية القديمة قد تحطمت. وانفتحت الصالونات لحديثي النعمة، والمضاربين، وأصحاب الصناعة اليدوية، والمتعهدين: فأعضاء المؤتمر الوطني أولئك يشاطرون أبناء الأسر القدماء عزمهم على توطيد الثروات؛ ولكنهم لم يعرفوا مثلهم نشوة فلسفة الأنوار المبهجة.

غداة ثورة القصور، كان المنتصرون يودون لو أنهم قصروا عمليتهم على مجرد تبديل للأشخاص، فقد كان التوجيه بسيطاً: إن الشرَّ كلَّه يأتي من روبيسبيير. وقد أدانت صحيفة الرجال الأحرار بتاريخ ١٣ تيرميدور عبادة الشخصية بهذه العبارات: «كلاّ إن الحرية لا يمكن أن تموت ولن يجرؤ رجل آخر على محاولة

تدميرها لأن الفرنسيين، كما آمل، سيبطلون أخيراً طريقة مدح الأفراد وعبادتهم، وهي الطريقة التي كادت تهلكهم». وكان بارير يتنبأ قائلاً: «إن قوة الحكومة الثورية ستتضاعف مئة مرة عند سقوط الطاغية الذي كان يعيق سيرها».

كان من الصعب المحافظة على هذه الأوهام زمناً طويلاً. فلم تكن تتيح ذلك لا علاقات القوى في المؤتمر الوطني، ولا يقظة الرأي العام العنيفة.

كان الائتلاف الذي أطاح بروبيسبيير، أو وافق على التغيير الذي جرى في التاسع من تيرميدور، نتيجة اقتراعاته، منقسماً انقساماً عميقاً، وكان الدور الحاسم قد لعبه أعضاء اللجان من أمثال «بيّو فـــارين»، و«كولو ديربوا»، في لجنة السلامة العامة، وآمار وفادييه في لجنة الأمن العام. وحولهم، كان هناك الملاك السياسي المرتبط بحرب الفتوحات وبمحو المسيحية. أما الناس فقلما كانوا يحملون لهم الودَّ، وحتى أن زميليهم كارنو وليندية سرعان ما ابتعدا عنهم.

وكان المستفيدون من ٩ تيرميدور، والذين نادى بهم الرأي العام أبطالاً له باراس وفريرون، وميرلان دوتيونـــڤيل، وقد أسماهم المعاصرون «بالكورديليين القدامى»، أو «بالدانتونيين». وقد تحول هؤلاء الحكام من الإرهاب المتطرف إلى التسامح، وكل ما فعلوه هو أنهم كانوا يستظلون بظل دانتون الكبير. أما أغلبية المؤتمر الوطني فكانت منقسمة حول المستقبل، مع أنها كانت مجمعة ضد روبيسبيير.

وتعزز السهل الذي كان بوسع المتعاطفين معه من الجيرونديين السابقين أن يخرجوا من سباتهم القسري فيه، تعزز بجبليين متعقلين أو خجلين، من مثل تيبودو وكامبا سيريس خصوصاً. وأخذ الجبل يفرغ تدريجياً، ولكن المخلصين للحكومة الثورية كانوا مستعدين لخوض معاركهم الأخيرة خلف لوڤـــاسور ودوهيم ورامبز.

كانت كل مجموعة تفكر في السلطة، فلجنة السلامة العامة تهدف إلى الاحتفاظ بها ومتابعة السياسة ذاتها بعد روبيسبيير، أما التيرميدوريون، كما أصبح تاليان وأصدقاؤه يسمَّون منذ ذلك الوقت، فيفكرون بالسلطة للاستيلاء عليها. وكان الجيرونديون يريدون إعادة زملائهم المنفيين في ٣١ أيار إلى الوطن، وقلب

الأكثرية. أما السهل والجبليون المتعقلون فكانوا يرغبون في استعادة السيطرة على السلطة التنفيذية.

في هذه الظروف، انهارت آمال بارير، فأبطل المؤتمر الوطني خلال بضعة أسابيع السلاحين الأساسيين للحكومة الثورية وهما: المركزية الحكومية والمقصلة.

ولم يكن ممكناً إنهاء الإرهاب دون توجيه الاتهام للإرهابيين. فتلاشى منذ ذلك الوقت وهم عبادة الشخصية، وطرحت مشكلة المسؤوليات، فكانت أغلبية المجلس تحبذ نسيان الماضي، إلا أنه من غير الممكن ألا ينظر الناس إلى الوراء، في مرحلة الثورة؛ فتدخّل الرأي العام.

لقد أدى سقوط روبيسبيير إلى أكثر من انفراج: لقد أدى إلى انفجار هائل حرر العواطف المكبوتة. وقد كتب صحفي في ١٢ تيرميدور قائلاً: «إن الفرح يعقب، في كل مكان، ذلك القلق المرعب الذي كان يعذب كل النفوس». وحين عاد شارل لاكروتيل الصغير إلى باريس، كان شاهداً على ذلك الانبعاث، فقال: «كنت ترى العناق في كل شارع، وفي كل عَرْض، ودهشة الناس المتبادلة حين يجدون أنهم ما زالوا على قيد الحياة، مما ضاعف الفرح وكاد يجعله جنونياً». لقد استسلمت باريس في ذلك الوقت لعربدة الرقصات، ولجائحة الرقص الإيمائي التي يتحدث عنها دوقـــال، والتي جسدتها باليه «هوس الرقص» لغارديل.

وتحمس الرأي العام حماسة عفوية لإطلاق سراح المعتقلين، وعقاب الإرهابيين، وكان أهالي السجناء وأصدقاؤهم قد بدؤوا الحركة في المجالس العامة للأقسام، بدءاً من الخامس عشر من تيرميدور. وفي ٩ فريكتودور، نشر عضو سابق في مجلس ١٠ آب البلدي، وهو ميهيه دولاتوش، نشر قطعة هجائية لاقت نجاحاً فورياً وهي: ذَنَبُ روبيسبيير. فما فائدة قطع الرأس، إذا كان الذنبُ لا يزال يتحرك، من خلال وجود بيتو فـــارين، وكولو ديربوا، وبارير؟

وتضافرت في هذا الهجوم الضغائن الشعبية مع ضروب الانتقام البورجوازي، وكان ماتييز قد رأى في ذلك إثباتاً يستدل به فيما بعد على

الأساس الصحيح الذي قامت عليه السياسة الروبيسبييرية ضد التحزبات الفئوية. وقد استنتج جورج لوفيـــڤـــر «أنه لا مجال للشك في تواطؤ القادة الهيبيرتيين الجدد مع أنصار الردة»، في نفس الوقت الذي شدد فيه على إخلاصهم. ولكن هذا الاستنتاج قد يكون إغفالاً لتألب كل ألوان النفور، وضروب التقزز على روبيسبيير تألباً فعلياً. أما في النادي الانتخابي (قاعة الأبرشية)، وفي قسم المتحف، فقد هاجم قادة حركة اللامتسرولين رجال السنة الثانية. وامتدح بابوف تاليان وفريرون في صحيفة: حرية الصحافة، وفضح «مكسيميليان[1] القاسي»، وأخذ على المؤتمر الوطني تسامحه المفرط مع الإرهابيين. ورأى أن السنة الثانية قد أصبحت هي الثورة المضادة لفترة من الزمن. أما ڤـــارليه، الذي سُجن لأنه امتدح لو كوانتر، فقد كان يرى في الحكومة الثورية «حكومة قاتلة للأمة، ومسخاً اجتماعياً، وعملاً في غاية المكيافيلية».

وانساق لوكوانتر في هذا التيار من تيارات الرأي، فوجه الاتهام إلى بارير، وبيو ڤـــارين، وكولو ديربوا، و ڤـــادييه، وأمار، وداڤيد أمام المؤتمر الوطني الذي لم يجاره في ذلك، وفضح وشايته، واعتبرها افتراء. ويوضح لنا تيبودو الإحراج الذي يقع فيه المؤتمر. فإذا ما رفض ملاحقة الإرهابيين، فسيظهر وكأنه شريك لهم في جرائمهم، أما إذا أدانهم، فسوف يتهم نفسه: ألم يكن قد وافق، من خلال اقتراحاته أو سكوته على تدابير اللجنة؟ إن فرصة المعتدلين من السهل قد أتت؛ ففي الأول من أيلول، استقال الثلاثة من لجنة السلامة العامة. أما تاليان، الذي تعرض للشبهة بسبب هجوم لوكوانتر عليه، فقد تعين عليه أن يستقيل بدوره؛ فأخذ التيرميدوريون المهددون يبحثون حينئذ عن سند لهم من خارج المجلس، أي من الشارع، ومن الصحافة، ومن المسارح، ولدى الرأي العام.

كان لدى فريرون وميرلان دويتونـــڤيل بعض التجربة في تاكتيك الأقليات الناشطة؛ فاستخدما من جديد الابتزاز الذي نجح عام ١٧٩٢ و١٧٩٣، بما يخدم

(١) أي مكسميليان روبيسبيير. (المترجم: ز.ع).

مصلحتهما، ولكن على أساس اجتماعي آخر: وهذا الابتزاز هو ضغط الشارع. وهكذا ولدت «الشبيبة الذهبية»، شبيبة فريرون. وكان أول زعمائها ممثلين ومغنين، وراقصين، وموسيقيين. وقد كتب دوڤـــال أنها: «كانت تتألف من جميع الشبان الذين ينتمون إلى الطبقات العليا في المجتمع الباريسي... فكل كتّاب العدل والمحامين الموكلين، والمثمِّنين، وكل وكلاء التجار، وأخيراً، كل من ينتمي إلى البورجوازية الشريفة كانوا يشكلون جزءاً منها أيضاً». وكان يُرى في صفوفها العديد من المتمردين الذين هربوا من الخدمة في الجيش، وعدد من المحرضين الثوريين السّابقين، من مثل سانت هوروج الشهير. أما سلاحهم فكان الهراوات، ويُعرفون من ياقتهم المربعة وضفائرهم، وكانوا يجتمعون في الحدائق، وفي مقهى شارتر السابق بوجه خاص (مقهى رجال المدفعية)، وفي باليه - روايال سابقاً - والذي أصبح ميزون إيغاليتيه[1].

لقد تضرّرت الصحافة اليعقوبية في الأول من فريكتودور، حين قررت لجنة السلامة العامة إلغاء الاشتراكات في الصحف. وظهرت صحافة جديدة معتدلة، وهي صحافة كانت تخضع للتعليمات التي يصوغها المحررون الرئيسيون بصورة مشتركة، كما يقول لاكروتيل، وتسيّست المسارح، «فكانت تتسابق على الحصول على مسرحيات تثير الاحتقار والكراهية العامة لأولئك الآثمين الذين رزحنا زمناً طويلاً تحت نيرهم الحديدي»، وتتسابق على تمثيلها. وكان تأثير الصالونات على الرأي البرلماني أكثر خفاء، ولكنه كان أكثر عمقاً؛ فاختلط في منزل تيريزيا الجميلة التي أصبحت السيدة تاليان، ونودي بها «سيدة للمعونة الطيبة»، وفي منزل دوڤـــين، ولوهوك، اختلط النواب بالمصرفيين، والمتعهدين، والباقين على قيد الحياة من طبقة النبلاء السابقة. وما أكثر الإغراءات التي كانوا يتعرضون لها! لقد وصفها تيبودو بوضوح شديد، إذا قال: «لم يكونوا يداعبونهم ويحتفون بهم إلا للحصول على خدمات منهم، أو لإفساد آرائهم. وفي وجوههم، كانوا يغمرونهم بكل

---

(١) أي منزل المساواة: (المترجم: ذ.ع).

صنوف الإغراء، وخلف ظهورهم، كانوا يسخرون منهم... وكانوا يخاطرون في البداية ببعض المزحات على الثورة أمامهم، ولكن أنّى لهم أن ينزعجوا من هذه المزحات؟ فقد كانت امرأة جميلة هي التي تتجرأ على إطلاقها، ولم تكن نزعتهم الجمهورية تصمد أمام خشيتهم من إغضاب الآخرين، أو إثارة سخريتهم».

وأخذت الأخلاق تتطور باتجاه التراخي في الصلابة الثورية؛ فالقبعة الحمراء التي تطاردها الشبيبة الذهبية تميل إلى الاختفاء، أما الشارة الوطنية التي كانت إلزامية دوماً فتفقد حظوتها أكثر فأكثر، وتسجل تقارير الشرطة حالات مخالفات عديدة؛ أما المخاطبة بصيغة المفرد فتغدو غير مقبولة، وتصبح كلمة لا متسرول محتقرة. وقد كتب أحد الصحفيين: «إنها تهبط ذاكرة الأمة الفرنسية بالأفعال الشرسة والهمجية التي كانت هذه الأمة ضحيتها [...]، ويبدو أن شرف الأمة يتطلب أن تختفي هذه الكلمة من معجمنا إلى الأبد». ولئن بقي استخدام كلمة «مواطن» بصورة رسمية، فإن كلمة «سيد» تعود إلى الظهور، وراء أبواب الصالونات. وفي كانون الثاني للعام ١٧٩٥، يجد التيار المناهض للإرهاب نشيده «يقظة الشعب»، وهو النشيد الذي ألفه غافو، اعتماداً على كلمات سوريغير، وهو يدعو إلى الثأر من «القطيع الوحشي للقتلة وقطاع الطرق».

لم يكن بمقدور المؤتمر الوطني أن يظل بمنجىً من حركة الرأي هذه؛ فبدأ يتراجع أمامها خطوة خطوة، ولكن دون أن يخلو ذلك من مقاومات باسلة. وقد انكشفت أمام الرأي العام فظاعات كارييه، على إثر قضية النانتيين المائة والثلاثين الذين أرسلوا إلى باريس قبل التاسع من تيرميدور؛ فصدر مرسوم اتهامٍ ضد هذا الحاكم، في ٢٢ ڤـانديميير (١٣ تشرين الأول)، وشنت حركة الشبيبة الذهبية الهجوم على نادي اليعاقبة في تشرين الثاني. وفي الحادي عشر منه، رضخ المؤتمر الوطني، وصادق على إغلاقه. وفي كانون الأول، وقبل بضعة أيام من إعدام كارييه، تقررت إعادة النواب الجيرونديين الذين احتجوا على ٣١ أيار إلى مراكزهم، واستؤنف الهجوم العنيف على أعضاء لجنة السلامة العامة. ووافق المؤتمر الوطني،

رغماً عن كارنو وليندبه، على تعيين لجنة مكلفة بالتحقيق في قضية كولو ديربوا، وبيو ڤـارين، و ڤـادييه وبارير، وذلك في ٢٧ كانون الأول (٧ نيـڤوز). أما عصائب فريرون، التي استاءت من تباطؤ المجلس، فقد شنت في كانون الثاني حملة مضاعفة، حدثت بادئ ذي بدء حرب المسارح؛ فأجبر الممثلون المشبوهون بالنزعة اليعقوبية على إنشاد نشيد يقظة الشعب، وعلى أن يقدموا نقداً ذاتياً علنياً، وجرت بعد ذلك مطاردة تماثيل مارا النصفية. فانتزعت من الأماكن العامة، وألقي بها في المجاري. وفي التاسع من شباط (٢١ بلوڤيور)، أُجبر المؤتمر الوطني على الرضوخ: فتم إخراج جثمان مارا وكافة «شهداء الثورة» من البانتيون. وفي الثاني من آذار (١٢ ڤـانتوز)، صوّت المؤتمر الوطني على توقيف الإرهابيين الأربعة الذين بدأت محاكمتهم في الثاني من جرمينال، وعلى إصدار قرار اتهام بحقهم، وفي الوقت ذاته، أعيد الجيروندبون الخارجون على القانون إلى الوطن.

ولم يكن بوسع اليعاقبة أن يصمدوا لهذا الهجوم: فقد كان النفور من الإرهاب، ولسلبية الجماهير دور يحسب حسابه في هزيمتهم، أكبر من دور عصائب فريرون. ويعترف لوڤـاسور بذلك في مذكراته: «لقد كان ينظرُ إلينا عدد كبير من الفرنسيين الذين ساندونا فيما سبق، على أننا مجانين أو ممسوسون. هذا إذا لم ينظروا إلينا باعتبارنا آثمين». أما الشعب في ضواحي باريس، وأقسام مفارق الطرق إليها، «فقد قدم استقالته، إذا صح التعبير»، وحتى على المستوى الاقتصادي، لم تعد له ثقة بحسنات القسر، غداة تيرميدور. وكان النادي الانتخابي قد قدم، في ١٠ ڤـانديميير، عريضة إلى المؤتمر الوطني يطالب فيها بحرية التجارة، وإنهاء المصادرات. ولقد رأى البعض في هذه العريضة دليلاً على تواطؤ مع الردّة المعتدلة، وكان ذلك خطأ تماماً؛ فكتابُ كاري تونيسون المنشور حديثاً يؤكد على تقرير الشرطة المؤرخ في ١٧ ڤـانديميير، فيردُ فيه: إن أكثرية الشعب ترغب في أن تكون التجارة حرة تماماً، باستثناء التصدير والاحتكار؛ وتعتقد أن الوفرة ستعود، حين يحدث ذلك، وأن أسعار السلع سترتفع، ولكنها ستعود إلى الانخفاض فيما بعد بسبب المنافسة». ومما لا جدال فيه أن الحرية الاقتصادية قد كانت، لفترة من الزمن، مطلباً شعبياً.

ولكن حركتين متفاوتتين في أهميتهما قد بدّلتا، خلال شتاء ١٧٩٤ - ١٧٩٥، موقف الطبقات الدنيا، وكانت أولاهما ذات طابع سياسي، وقد أصابت الكوادر، وكانت الأخرى ذات طابع اقتصادي، وقد ألهبت الجماهير.

حاولت الشبيبة الذهبية، في كانون الثاني، أن تتآخى مع حرفيي الضواحي، إلا أن أعمال الإفساد الفردية، والوفودَ، لم تفلح في إخفاء التناقض الذي أخذ يترسخ في الأقسام بصورة متزايدة. ولم يعد الإرهاب هو الذي تجري ملاحقته فحسب، بل كل ما يتصل باللامتسرولين. ولم يعد الجدل قائماً بين الروبيسبييرين والمدافعين عن حقوق الإنسان، بل بين أنصار جمهورية الأغنياء، وأنصار جمهورية الفقراء، بين «الشعب الذهبي» و«الشعب اللامتسرول»(١).

لا شك في أن ذلك التقارب بين أركان القيادات لم يكن له أن يؤتي ثماره، لو لم يتخذ البؤس مظاهر مأسوية إلى الدرجة التي وصل إليها. إن إلغاء الحد الأقصى الذي تقرر في ٤ نيــڤوز من السنة الرابعة (٢٤ كانون الأول ١٧٩٤) قد لقي في البداية استقبالاً حسناً. إلا أن انهيار السندات الحكومية انهياراً سريعاً أدى إلى إفلاس أغلبية أصحاب الأجور، والحرفيين، وصغار أصحاب الحوانيت. وازداد سعر المحروقات بقدر ازدياد أسعار السلع الغذائية في ذلك الشتاء الذي كان قاسياً بوجه خاص، لاسيما وأن تعايش سوق حرة مزودة بإمداد واسع جداً مع التقنين الشعبي المتناقض أكثر فأكثر كان يظهر للعيان تناقضات المجتمع، وذلك خلافاً لما كانت عليه الأمور في السنة الثانية.

وتبلور الاستياء الشعبي حول شعارين هما: «الخبز ودستور ١٧٩٣»، وتمثلت مهارة التيرميدوريين كلها بأنهم جمعوا، في تدابير القمع بين المتظاهرين والنواب الجبليين. وتشكل في ١٢ جرمينال تجمع مؤلف من النساء، وعمال البناء، والحرفيين، في أقسام وسط باريس، وأفلح في احتلال قاعة المؤتمر الوطني لمدة

---

(١) اللامتسرول: هو ثوري /١٧٩٣/ الذي يرتدي البنطال بدلاً من السروال، وقد أطلق عليه هذه التسمية أرستقراطيو عهد المؤتمر الوطني. (المترجم: ز.ع).

أربع ساعات، وقد أتاح الحرس الوطني للأقسام الغربية للجان أن تعيد السيطرة على الموقف بسهولة. وتم نفي بارير، وكولو ديربوا، وبيو فـــارين دون محاكمة إلى غويانا، واعتقل ثمانية نواب جبليين (منهم توريو ولوكوانتر)، ووضعت باريس في حالة حصار، وسجن ألف وستمائة مناضل، وفي الأول من بريريال، قرع ناقوس الخطر في الضواحي (في ٢٠ أيار)، وحوصر المؤتمر الوطني من جديد، واغتيل النائب فيرو، ولكن النظام أعيد إلى نصابه، بعد ثلاثة أيام، واضطرت ضاحية سانت أنطوان إلى الاستسلام أمام القوة المسلحة. وهكذا انتهى الدور الثوري لباريس حتى عام ١٨٣٠.

اتسمت الأشهر الأخير للمؤتمر الوطني بقطيعة تدريجية بين منتصرين تيرميدور وحلفائهم اليمينيين الذي كانوا يميلون إلى الملكية الدستورية: كالنواب الجيرونديين العائدين إلى البلاد، والصحفيين، والشبيبة الذهبية. إن تيار الرأي الذي كان تاليان وفريرون قد وجهاه ضد الجبليين، أخذ يندار الآن ضدهما.

وكان يمكن لحرية العبادات، التي أعلنت في شباط، أن تكون بحد ذاتها مفيدة للاستقرار السياسي، ولكنها عنت، في غياب حكومة قوية، تشجيعاً للروح الملكية.

ومع ذلك، فلم تكن الأكثرية قد قامت بردّ فعل على ما أحرزته الملكية من تقدم في الجنوب، وعلى انفلات الإرهاب الأبيض فيه، حتى ربيع عام ١٧٩٥. ويفسر تيبودو تفسيراً جيداً أسباب هذا السكوت: «كنت أخشى على الجمهورية إرهابيي السنة الثانية أكثر بكثير مما أخشى عليها إرهابيي السنة الثالثة الملكيين». لقد كانت أكثرية الصحفيين الملكيين من «الفويان» وكانوا يريدون ملكية دستورية، وليس إعادة النظام القديم: إلا أن موت ولي العهد في سجن المعبد[١]، في ٨ حزيران، نقل حقوق التاج إلى كونت «بروفـــانس» الذي اتخذ لنفسه اسم لويس الثامن عشر، ونشر في ڤيرونا بياناً مضاداً للثورة. وفشلت حملة كيبيرون (٢٧ حزيران)، فقد تعرضت لاستنكار الملكيين

(١) Le Temple.

الدستوريين، ولكنها عمقت الهوة بين اليمين والتيرميدوريين الذي استنهضوا الروح الوطنية الثورية، وفسحوا المجال للعسكريين واليعاقبة لملاحقة المتأنقين[1]، وحاولوا فرض نشيد المارسيلييز؛ وأخذ اليمين يتأوه من «مجازر» كيبيرون[2]، ويشهّر بالماضي الإرهابي لكل من تاليان وشينييه.

وبذل السهل كل شيء ليتحاشى القطيعة، وحتى أنه سمح بتوقيف عشرة نواب جبليين (١٠ آب)، ومن بينهم فوشيه، وأطلق نداءات للوحدة بين «وطنيي عام ٨٩، والملكيين الدستوريين، والديمقراطيين الجمهوريين»، وصوت بتعجل على الدستور الذي قدمه بواسي دانغلا (في ٢ آب)، وهو الدستور الذي حاز على رضى التيرميدوريين والملكيين الدستوريين. إن إرجاع اقتراع دافعي الضرائب، وتعديل حقوق الإنسان باتجاه تضييقها، كانت مخصصة لاستبعاد التدخل الشعبي استبعاداً دائماً. ذلك أن اللامركزية القصوى للسلطات – كوجود مجلسين تشريعيين وإدارة تنفيذية، قد يحول دون العودة إلى دكتاتورية المجلس الواحد؛ بيد أن المسألة الأساسية ظلت مسألة السلطة. وكان السهل يطمح إلى الاحتفاظ بها، فقرر، من خلال مراسيم ٥ و١٣ فريكتودور (٢٢ و٢٣ آب) أن يُختار ثلثا النوّاب المقبلين من المؤتمر الوطني، وإذا لم يُراع الناخبون هذا العدد المحدد، فإن نواب المؤتمر الوطني المنتخبين يكملون العدد بأن يقوموا هم بانتخاب زملائهم. وقد كتبت مدام دوستال: «لقد قطعت هذه المراسيم المعاهدة الموقعة ضمناً بين المؤتمر الوطني والناس الشرفاء». ووجد نواب الجمعية التأسيسية، والمجلس التشريعي، والصحفيون المعتدلون الراغبون في ممارسة منصب سياسي، وجدوا تربة صالحة في الرأي العام الساخط على «النواب الدائمين».

---

(١) المتانقون: Les Muscadins: اسم كان يطلق على الملكيين المتأنقين، بعد التاسع من تيرميدور ١٧٩٤ (المترجم: ز.ع).

(٢) كيبيرون: حاول جيش صغير من المهاجرين في مدينة كيبيرون أن يقوم بإنزال بحري، بمساعدة الإنكليز، ولكنه وقع في الأسر على يد هوش، فأعدم ٧٤٨ مهاجراً رمياً بالرصاص عام (١٧٩٥). (المترجم ز.ع).

وفي ١٣ ڤـــانديميير للسنة الرابعة (٥ أكتوبر)، انتفضت الأقسام الباريسية الغربية: وقد اشترك في هذه الحركة كبار أصحاب الحوانيت، وأعضاء من المهن الحرة، وموظفون. وقد كان أمثال سيزار بيروتو(١) في العاصمة لا يطمحون إلى إعادة النظام القديم، بل إلى طرد النواب الذين يتشبثون بالسلطة فيها، واستدعى باراس ضباطاً شطبت أسماؤهم من لوائح الكادرات، لأنهم يعاقبة، وعيّن بونابرت رئيساً للأركان العامة، فأعاد النظام إلى نصابه بسهولة.

وأدى ڤـــانديميير إلى بعض النهوض في الطاقات الثورية، فأعيد الضباط الذين عزلوا بعد تيرميدور إلى مراكزهم، وأطلق سراح عدد من اليعاقبة المسجونين، وقُمع الإرهاب الأبيض الذي كان يعيث فساداً في الجنوب، وانتهى الأمر إلى شمل النواب المعتقلين بعفو عام. وكان تاليان وفريرون يريدان أن يمضيا إلى أبعد من ذلك، لو لم تستبعدهما المجالس الانتخابية؛ فقد كانا ينويان توجيه الاتهام لقادة اليمين، وإبطال الانتخابات والعودة إلى سياسة السلامة العامة. ولكن السهل رفض أن يتبعهم في ذلك، وظهر معتدلاً في قمعه لمتظاهرين ڤـــانديميير؛ فلم يعدم إلا شخصان. وأمام خطر الرجوع إلى السنة الثانية، ذكر تيبودو تاليان علناً بمديحه لمذابح أيلول. وحين زال المؤتمر الوطني، في ٢٦ تشرين الأول ١٧٩٥، كان «المستنقع» قد أبعد عن السلطة كافة رجال المؤامرة التيرميدورية تقريباً. ولكنه لم يستعد السلطة التنفيذية إلا لقاء ارتهان ثقيل للمؤسسات الجديدة.

لنتوقف عند هذا الإخفاق. لقد كان سببه الأكثر وضوحاً للعيان هو ضعف السلطة البرلمانية أمام الخطر المزدوج، الملكي والإرهابي. وقد أدرك ذلك المعاصرون: «فكان من ألصعب أن يحافظ المؤتمر الوطني على موقف وسط بين صخرتين خطرتين كان يقف على حافتهما. ولربما أمكن لرجل منصف وصارم أن يفعل ذلك، أما بالنسبة لمجلس في حرب مع نفسه، فقد كان ذلك متعذراً». إلا

(١) رواية لبلزاك، وهي نقد لمطامح البورجوازية التجارية (م: ز .ع).

أن هذا اللجوء إلى آليات عمل المؤسسات لتفسير الأمور ليس كافياً؛ فما كان يمكن للرأي العام أن يقبل بعهد إرهاب جديد، والأمر الذي كان يحلم به الملكيون المعتدلون إنما هو تعزيز مكاسب عام ٨٩ بملكية دستورية: فأسس النظام لم تكن مهددة تهديداً جدياً.

ولكن هل ينبغي حينئذ أن تلقى التبعة على الحرب؟ من المؤكد أنها واصلت جر الجمهورية إلى هرب «مستمر» إلى الأمام. ونظراً لأن الملكيين كانوا يعلنون موقفهم إلى جانب حدود ١٧٨٩، ونظراً لأن الجيش كان يرفض أن يخسر ثمار انتصاراته، فقد تعين على التيرميدوريين، بشيء من التنازل، أن يتبنوا سياسة الحدود الطبيعية التي كان يواصلها سييس وروبيل. ولقاء هذا الثمن، كانت إمكانية الحصول على صلح عام ضئيلة. وقد بينت التجربة ذلك منذ عام ١٧٩٢؛ فمواصلة الحرب كانت تجعل من غير الممكن أن يسير نظام دستوري معين سيراً منتظماً، ومع ذلك، فصلاحية تلك السياسة الخارجية، في تلك اللحظة، لم تكن قد وضعت جدياً موضع اتهام.

أما السلطة فقد كانت، بحد ذاتها، مثاراً للنزاع. وكانت هناك هوة تفصل بين المؤتمر الوطني والرأي العام، ولم يعد المجلس حائزاً على ذلك الإجماع الذي يصنع الشرعيات الحقيقية. وتوقفت الطبقات الدنيا التي أصابها العوز والمجاعة عن الضغط بثقلها على القرارات الحكومية. فابتهجت البورجوازية بذلك، وقرأت السطور التالية في صحيفة غازيت فرانسيز[١]: «أما الشعب تحديداً، فيبدو أنه محروم من استخدام التفكير، لأنه ليس مشغولاً إلا بالمسالة الكبيرة، والتي هي حاجاته الحيوانية، ويبدو أنه ما يزال مصاباً بالذهول إزاء السيادة التي لا حدود لها، والتي مارسها ممارسة مثيرة للاستغراب». ولكن الرأي البورجوازي ذاته كان ممزقاً، ومقسماً، ومقطعاً؛ ولم يعد موجوداً في المجلس، ومع ذلك، فقد كان المجلس هو المرآة الصادقة لانقساماته؛ فلقد

---

(١) الصحيفة الفرنسية.

حدث طلاق فعلي بين المسموح لهم بالتصويت ومندوبيهم. وليس ذلك بسبب عدم الانسجام فيما بينهم، ولكن من جراء تشابههم المفرط؛ فكان الرأي العام يطلب من ممثليه أن يوجهوه، وليس أن يتقولبوا مع نقاط ضعفه.

كان انقسام المؤتمر الوطني حول مستقبله أقل شأناً من تمزقه بسبب ماضيه، فلم يشدد المؤرخون تشديداً كافياً على أن مناقشات المرحلة التيرميدورية قد كانت مناقشات تتناول الماضي. غير أنه إذا تابعنا الخطب، وقرأنا المذكرات، نلاحظ أن ذلك الحضور الملح للماضي هو الذي يبدو أنه قد أغرق تلك المرحلة بكاملها. وثمة شبحان يلازمان التويلري وهما: ٣١ أيار ١٧٩٣، وعهد الإرهاب. إن لوفـــاسور يرجع بصورة مسهبة في مذكراته، وفي عدة مواضع منها، إلى تلك المرحلة فيقول: «أجل لقد كانت الجيروند جمهورية [...] وكان إلغاؤها عملاً مشؤوماً. ولكن التيرميدوريين، بتخليهم عن ٣١ أيار، أصدروا مرسوماً يقول إننا كنا متمردين فحسب، فضرب المتهورون أنفسهم من خلال هذا المرسوم».

ويلاحظ تيبودو بصفاء ذهن أنه، بدلاً من إصلاح الانتهاك الذي جرى في ٣١ أيار لحصانة ممثلي الجيروند، فقد نالوا منها للمرة الثانية». إن السلطة البرلمانية الفنية قد قوضت شرعيتها ذاتها، اعتباراً من اليوم الذي وافقت فيه على انتهاك المبدأ التمثيلي. ووقعت التركة الثقيلة، تركة تلك الموافقة على التيرميدوريين. ومع ذلك، فقد كان الإرهاب أقل شأناً من أن يعتبر تركة إلى حد كبير. وقد أجاز بابوف لنفسه أن يكتب: إن الإرهاب كان هو الثورة المضادة. إن هذا الإقرار المدهش من جانب رجل لم يشارك يوماً في السلطة، ولم يعرف من السنة الثانية غير سجونها لهو إقرار لا يزال تفسيره ممكناً. غير أن أعضاء المؤتمر الوطني الذين وافقوا بالتصويت على التدابير الإرهابية الكبرى لم يفلحوا في استبعاد الماضي. وها هو تيبودو، وهو واحد منهم، ينصرف إلى هذه المراجعة المؤثرة: «لم يكن إرهاب عام ٩٣ نتيجة ضرورية للثورة، بل كان انحرافاً مشؤوماً عنها. لقد كان مميتاً أكثر مما كان مفيداً لتأسيس الجمهورية، لأنه لم يستطع أن ينال اعتراف أحد».

إن تيرميدور هو النسيان المستحيل.

هل يستمر عهد الإرهاب بعد روبيسبيير؟

لم يكن التاسع من تيرميدور ثورة؛ فلا شك أن الرأي العام استقبل عفوياً عقاب الحكام الثلاثة بفرح عارم. أخذ العمال يظهرون سرورهم، وتدفقت رسائل التهنئة الواردة من الجمعيات الشعبية، كما من مجالس الأقسام، إلى المؤتمر الوطني. وبدأ البورجوازيون يستعيدون الأمل. ولكن لا يبدو أن شيئاً نهائياً قد أنجز؛ فكانت التعليمات التي صاغتها اللجان، وأوردتها الصحافة تتجه إلى إدانة الشخصيات الهامة وتمجيد النهج.

لقد كانت المهمة السهلة هي: الافتراء على الموتى، ومعاقبة الباقين على قيد الحياة من المشبوهين أكثر من غيرهم. وكان قادة **الائتلاف** قد أطلقوا أولى سهامهم، في جلسة ٩ تيرميدور المشهودة: فالطاغية، حسب رأي بيو فــارين لم يكن سوى مناصر للاعتدال، وكان من حماة الكهنة، حسب رأي فــادييه. وقد ضخّم المغنون والصحفيون هذه الموضوعات؛ فكان هناك لحن جديد من ألحان الكارمانيول[١] يتهم مكسميليان بالافتراء على الجيش. وأخذت الصحف تشبّه الطاغية إما بنمر أو بكروموبل، أما مشاريعه فاعتبرت مذبحة جديدة كمذبحة سان بارتيلمي. كما كانوا يفضحون لديه خصوصاً رغبته في إعادة الملكية، وهي رغبة ممزوجة بطموحه الذي لا يرتوي. وكانت صحيفة اللامتسرولين تحذر قراءها في ١٢ تيرميدور قائلة: «سترون زهرة الزنبق[٢] التي ستخلف الشارات المثلثة الألوان، وكهنوتاً جديداً يحل محل الكهنوت الذي أسقطتموه، والطغيان الذي سيقوم أخيراً على جثثكم التي فاضت أرواحها».

وكانت صحيفة بيرنيه (لوجورنال) تعلن في العشرين من تيرميدور عن إزاحة النقاب عن أمور مدهشة تتعلق بحياة روبيسبيير وكوتون الماجنة:

---

(١) الكارمانيول: لحن ورقصة إسبانيان. (المترجم ز.ع).

(٢) شعار الملكية في فرنسا.

«إن الحجاب الذي كان الطاغية يعنى بتغطية حياته الخاصة به يتمزق شيئاً فشيئاً. وينكشف أن ذلك التقشف في العادات، والنزاهة اللذين لا يكف عن الكلام عليهما، كانا غريبين عنه بقدر ما كانت غريبة عنه الفضيلة التي كان يدنّس اسمها في كل لحظة. ويؤكد البعض أنه كان قد استولى في إيسي على مكان إقامة أميرة شيميه السابقة... فكان ذلك المكان هو تريانون[1] الرجل الذي يكمّل عائلة كابيه[2]... ولكي يكتسب مزيداً من البريق في عيون زملائه المقبلين، فقد كان على الطاغية أن يضغط على الشابّة، سليلة آل كابيه، ويزوجها»، إن الدرس الكبير يعلّم أنه لا ينبغي أبداً تحويل إنسان إلى معبود، بل ينبغي الاعتماد على المبادئ. «إنها المبادئ، أيها الأصدقاء، المبادئ تلك هي رايتنا!».

وهذه المبادئ كانت تُسمى الحكومة الثورية والإرهاب. وقد أكدت أولى التصريحات الرسمية توجه الحكومة، ففي ١١ تيرميدور، حدد بارير تحديداً دقيقاً مدى التغيير، معرفاً إياه بأنه مثل «هزة» جزئية تبقي الحكومة بكاملها فيما يتعلق بالعمليات السياسية، والإدارية، والثورية، سواء في الداخل أم في الخارج». وأجاز التساهل في الهفوات غير المقصودة، ولكن ليس مع الأرستقراطيين الذين مناوراتهم آثام وأغلاطهم جرائم. وتابعته الصحافة، في اليوم التالي، حين أشارت إلى أن التمثيل الشعبي الذي تخلص من طغاته كان عازماً على إبقاء الحكومة الإرهابية للأرستقراطيين والأشرار.

وقد أمكن لشاهد أن يكتب عن باراس وتاليان ما يلي: «لا أظن أن في نيتهما متابعة نهج روبيسبيير متابعة إيجابية، ولكني أعتقد أنهما كانا يريدان ألا يخرجا العربة الثورية عن الأخدود الذي دخلت فيه إلا نصف إخراج».

لا ينبغي الظن بأن إرادة الاستمرار هذه كانت إرادة لا تأثير لها، أو أنها كانت محدودة بالأيام التالية وحدها؛ ففي الهيئات الإدارية في المقاطعات، لم تتبدل،

---

(١) تريانون: قصر بقرب ڤرساي.

(٢) عائلة كابيه: الأسرة المالكة التي منها لويس السادس عشر وسلفه الأول هوغ كابيه. (م: ز.ع).

خلال ما يقرب من شهر، لجان المراقبة، والجمعيات الشعبية، ورجال السنة الثانية الذين استمروا في اندفاعتهم. ولم تتوقف الإعدامات عند إعدام روبيسبيير. ففقد الجنرال مورو والده الذي نفذ فيه الإعدام في بريست بتاريخ ١٣ تيرميدور.

وقد اختلطت، حتى في المؤتمر الوطني، مؤشرات الردّة بتظاهرات الولاء لـــ ٩٣، فترة من الزمن. وحين أُعيد فتح نادي اليعاقبة في ١١ تيرميدور، حذر لوجاندر الرأي قائلاً: «لا ينبغي أن تنتصر الأرستقراطية». واستمر جنود الجمهورية خلال ثلاثة أشهر يتلقون الصحيفة الشاملة (Le Journal Universel) صحيفة أودوان، وصحيفة الرجال الأحرار (Les Hommes Libres) وكانتا تدافعان عن النهج الروبيسبييري من دون روبيسبيير، وذلك بفضل الاشتراكات التي كانت تسجلها لجنة السلامة العامة. وحتى حينما تحطمت المركزية الحكومية، وعندما تجددت اللجان، لم تكن الأغلبية تفهم من ذلك قطعاً مع الماضي. وفي ٢٠ أيلول، كان روبير ليندية مكلفاً بإعداد التقارير باسم اللجان. فقد كان اسمه رمزاً للولاء. وفي اليوم التالي، أقيم احتفال رسمي لتشييع جثمان مارا إلى البانتيون. وأكد كامباسيريس، في ٩ تشرين الأول أيضاً، وفي إعلان إلى الشعب الفرنسي «أن المؤتمر الوطني، الثابت في مسيرته، والمستند إلى إرادة الشعب، سيبقي الحكومة التي أنقذت الجمهورية، مع إجراء الضبط فيها». وعلى مقاعد الجبليين، كان الكثيرون يعتقدون مع لوفــاسور بأنه يكفي أن يدان الشطط، وأنه ينبغي مع ذلك الإبقاء على الطاقة الثورية.

إننا ندرك بصورة أفضل لماذا ائتلفت مؤقتاً ضروب القلق الأكثر تعارضاً فيما بينها - قلق اللامتسرولين، وقلق المعتدلين - واختلطت ببهجة الطمأنينة المستعادة وقد أوضح شارل لاكروتيل، من خلال مذكراته ذلك التفاوت بين موت روبيسبيير والشعور بحرية حقيقية. فهل يمكن لعقاب رجل بالموت أن يكون علامة على خلاص الجميع؟ لقد أتى الجواب من المؤتمر الوطني، ومن الرأي العام خصوصاً.

«السهل» يطمح إلى الخروج من صمته:

لم يكن بوسع الحكومة الثورية أن تصمد، إلاّ إذا لم ينفرط عقدُ الاتحاد المكون ضد روبيسبيير، بعد النصر. فلقد كان لكل زمرة مشاكلها، وكافة الزمر تفكر بالسلطة، وكان أعضاء اللجان القديمة، من أمثال كولو ديربوا، وبيو ڤـــارين، وڤـــادبيه، وآمار، ينوون الاحتفاظ بها.

كانت الجماهير ترى أن المسؤولين عن النجاح هم تاليان، وفريرون، وباراس، وميرلان دوتيو نـــڤيل، ومعهم لوجاندر واوريو، ولوكوانتر. إنه تشكيل متنافر يجمع بصورة مؤقتة، دانتونيين مخلصين حول إرهابيين متطرفين تائبين. وكان لهؤلاء التيرميدوريين هدف محدد هو: تحويل انتصارهم المعنوي إلى انتصار سياسي، أي السيطرة على زمام الأمور.

أمام السهل الذي كان بطناً لا شكل له، فقد أخذ يتسع ويضيق حسب ضرورات الزمن. وخلال فترة الشدة في السنة الثانية، حين كان روبيسبيير يعلن أنه لم يعد هناك «مستنقع»، كان العديد من النواب قد صعدوا الدرجات التي تقربهم من الجبل. وبدأ الانحسار اعتباراً من ١٠ تيرميدور، ساحباً معه جبليين قدامى، متعقلين. إن هذا الوسط الموسع كان منطق الثورة البورجوازية نفسه ونقاءها. فهو لم يقبل بتسليم روبيسبيير إلاّ ليستعيد السيطرة على السلطة التنفيذية، لا ليتخلى عنها لفرعي مؤامرة تيرميدور اللذين يراهما مفسدين. وكانت تتكشف في قلب هذا الوسط طموحات أقل نقاء أيضاً، وأحياناً بصورة لا شعورية. إن تيبودو يصف لنا الجبليين التائبين بسذاجة صافية: «منذ تلك اللحظة، حدث انقلاب داخلي مفاجئ وأصبح بوسعي أن أظهر في الحلبة باعتزاز، فاندفعت إليها بكل حمية، وأخذت ألعب دوراً نشيطاً». إن أولئك الممثلين الحقيقيين للطبقة الثالثة، والذين كانوا صامتين حتى ذلك الوقت عن حرص منهم، مثل سييس، وكامباسيريس، أو مثل تيبودو ذاته عن تواضع منه، كانوا يتوقون إلى الكلام، والمراقبة والقيادة. وامتلأت الجهة اليمنى من المجلس بسرعة ملموسة، واستقبل المتعاطفون السابقون مع الجيروند، ومعهم بواسي دانغلا، الحكام التيرميدوريين، ولم يخل ذلك من حسن

النية. إنه تحالف يدعو إلى الاستغراب، وقد تبدت فيما بعد، هشاشته، غير أنه كان مفيداً للجيروند. وأخيراً فقد أخذ الجبليون المخلصون يشغلون القمة، حول دوهيم، ودور رامب، ولوفـاسور. ومع أنهم كانوا راضين في ذلك الوقت عن نهاية تجاوزات «بريريال» وقليلي الثقة بصدق متهمي روبيسبيير، فقد تفاهموا مع عدد منهم، ممن اشتركوا في السلطة للحفاظ على الطاقة الثورية.

وكانت هذه الطموحات المتعارضة طموحات لا يمكن التوفيق فيما بينها على الإطلاق.

انقسام منتصري تيرميدور على أنفسهم:

يبدو أن آليات عمل حكومة الإدارة قد تفككت، في أقل من شهر. ودار الكلام على تحطيم المركزية؛ فإذا نظرنا عن كثب، وقابلنا المراسيم بعضها بالبعض الآخر، من خلال التطبيق، وإذا تفحصنا روح النصوص أكثر مما تفحصنا حرفيتها، نجد أن توسيعاً قد حدث للمسؤوليات التي بقيت دون تغيير باتجاه جعل نطاقاتها أوسع. حدث توسيع، ولكن مع تعزيز لمركز القرار.

لقد اجتيزت ثلاث مراحل؛ ففي ١١ تيرميدور، اقترح بارير، الأمين لاستخدام طريقة انتخاب الزملاء، ثلاثة نواب إلى المؤتمر الوطني، ليشغلوا أمكنة كوتون، وروبيسبيير وسان - جوست. وفي الحال، طرح ميرلان دون تيونـڤيل المسألة التي ينبغي إثارتها أولاً، وهي: أن الأمر يتعلق بثورة: فللمرة الأولى منذ أكثر من عام يتجرأ النواب على المناقشة. وقد أفاد تاليان من ذلك ليعبر مباشرة عن مطالب جماعته وهي: رفض الديكتاتورية التي يواصلها الأشخاص أنفسهم ضد الأشخاص أنفسهم. وبناء على اقتراح منه، صوت المؤتمر الوطني على تجديد ربع اللجان في كل شهر. وزايد على ذلك بفرض فاصل مدته شهر قبل أعادة انتخاب الخارجين من اللجان. وبعد مضي يومين، كانت اللجان قد جدِّدت تجديداً واسعاً جداً. وظهر أن أبطال تيرميدور هم الذين انتصروا؛ فقد دخل تاليان وتوريو إلى لجنة السلامة العامة، ودخل ميرلان دوتيونـڤيل ولوجاندر إلى لجنة الأمن العام. وأخذت تتشكل الصور الإجمالية لاقتسام السلطة بين جناحي الائتلاف.

وكان الوسط الجديد يريد أن يمضي إلى أبعد من ذلك. فما أهمية الصراع على الغنائم بالنسبة إليه، إذا لم يكن قادراً على مراقبة الورثة المشبوهين؟ وقد كان كامبون، الذي يُعدّ مع بارير، روح لجنة السلامة الأولى، ووزير مالية السنة الثانية البارد، وموضع كراهية اليمين المسعورة، كما هو موضع كراهية اليسار، كان كامبون هذا هو الذي صاغ حلاً لمسألة الاستبدال، اعتباراً من ١١ تيرميدور؛ ويتمثل هذا الاستبدال في ربط كل لجنة تنفيذية - وهي تعادل إحدى الوزارات – بلجنة من المجلس. وبعد أن عُدلت أفكاره وفُصِّل فيها، جرى تبنيها في ٧ فريكتودور (٢٤ آب). لقد أخذت لجنة السلامة العامة تزول بين نظيراتها من حيث المبدأ ولم تعد تحتفظ إلاّ بالشؤون الخارجية والعسكرية، وتخلت عن سلطة الشرطة للجنة الأمن العام، وللجنة التشريع عن الإدارة الداخلية والعدل.

كانت باريس تستحق اهتماماً خاصاً، ولقد جرت الإفادة من ٩ تيرميدور بصورة جيدة لإلغاء «كومونتها». وفي ٧ فريكتودور، كانت سلطات الأقسام قد قلِّمت، وذلك بإحلال لجان الدوائر محل لجان الرقابة التابعة للأقسام، ويستشف من ذلك أن التقسيم المستقبلي - تقسيم الدوائر الاثنتي عشر - كان يتطابق على هذا النحو مع تقسيم الماضي القريب والمخيف، وبقي تجديد أطر الإدارة. وقد عالجه علاجاً مؤقتاً مرسوم صادر في ١٤ تيرميدور (٣١ آب)؛ ويتمثل ذلك بأن تعنى لجنتان مفوضتان بما هو أساسي أي بشرطة المدينة، وتحصيل الضرائب. وحين يعينهما المؤتمر الوطني، تتركان للجانه الاهتمام بالإشراف على الوظائف المدنية الأخرى.

علينا ألاّ ننسب إلى هذه المراسيم فعالية لم يكن بوسعها أن تتمتع بها؛ فلم تكن باريس قط خاضعة للحكومة بقدر ما كانت في ذلك الصيف، صيف إخلاء السجون. وفي المقاطعات استمر حوار الصم ذاته بين السلطة الفعلية - أي المفوضين المكلفين بمهام، والمقاطعات والوحدات القروية - التي كانت

تعيش بارتياح في اتحاد تلقائي، والأصداء المتلاشية لمشيئة التويلري[1] النازعة إلى المركزية. ولم تصبح لجنة السلامة العامة تلك الشخصية التي توصف غالباً بأنها من الدرجة الثالثة؛ إذ تدل القرارات التي نشرها أولار على اتساع السلطات التي حافظت عليها تلك اللجنة، حتى على اللجان المؤقتة الخارجة عن سلطتها قانونياً؛ فلقد تغيرت المؤسسات أقل مما تغير الناس.

وأمام صحوة الرأي المناهض للإرهاب، لم يعد اقتسام السلطة ممكناً. وحين تعرض أعضاء اللجان السابقين للخطر، أرادوا أن يسوغوا الماضي بجعله يستمر. أمّا وصوليو تيرميدور فكانوا، على العكس من ذلك، يجربون حظهم بمجاراة تيار الرأي العام. واعتباراً من ٢٦ تيرميدور، وقعت القطيعة بصدد إطلاق سراح المشبوهين. وفي ١١ فريكتودور (٢٨ آب) كان تاليان يعارض «الطبقة الخائفة» بـــ «الطبقة المخيفة». وعلى أثر مرافعة لوكوانتر ترك بارير، وبيوڤـــارين، وكولو ديربوا، لجنة السلامة العامة (في الأول من أيلول)؛ ومع ذلك لم يكن الرهان على التساهل رابحاً في فترة قصيرة. وفضح المؤتمر الوطني لوكوانتر باعتباره مفترياً، واضطر تاليان للاستقالة من اللجنة أيضاً، أما المنتخبون الجدد الذين يسيرون خلف ميرلان دودواي، فقد تفاهموا مع حكماء الحكومة السابقة على المصادقة على قول لينديه: «لا يعيبنَّ بعضنا على البعض الآخر مصائبنا وأخطاءنا».

ومعنى ذلك التقليل من أهمية نوعين من الأهواء: أهواء المستبعدين عن السلطة، وأهواء الرأي العام على الخصوص الذي كان يلفظ الرجال بقدر ما يلفظ نهجهم.

صيف الإفراج عن السجناء:

حركت موجة حقيقية عميقة الرأي ضد السجون ومتعهديها؛ فكل الجماعات، وسائر الطبقات قد تضررت منها؛ ففي الخامس عشر من تيرميدور، وفي أول جلسة من جلسات مجالس الأقسام، بعد سقوط روبيسبيير، أخذ أهالي المعتقلين،

---

(١) قصر السلطة التنفيذية للثورة، وكان قصراً لملوك فرنسا قبل لويس الرابع عشر. (م: ز.ع).

وأصدقاؤهم يسارعون جماعات ليطالبوا بسجنائهم، وليهاجموا لجان الرقابة. وفي ضواحي باريس ووسطها، كانوا يطالبون بإخلاء سبيل المناضلين الذين احتجزوا باعتبارهم من أنصار هيبير[1]. وفي سجون أخرى، كان هناك بورجوازيون هادئون متهمون «بالنزعة الأرستقراطية». إن نبلاء حقيقيين - من مثل دوق دومون، ودوق دو ڤــالانتينوا - كانوا يقبعون في السجون جنباً إلى جنب مع جنرالات الجمهورية، ومن بينهم كليرمان الذي انتصر في ڤــالمي. لقد انحنى المؤتمر أمام الموجة، وفي ١٨ تيرميدور (٥آب) صوت على اقتراحين قدمهما بوردون دولواز، وبموجبهما أخلي سبيل كافة المعتقلين الذين لم يكن يشملهم قانون المشبوهين (١٧ أيلول ١٧٩٣) ومنذ ذلك الوقت، أصبح يتعين على اللجان الثورية والممثلين المكلفين بمهام أن يقدموا دوافع التوقيفات التي يأمرون بها.

وظهرت باريس حينذاك بوجه جديد؛ فقد كتبت صحيفة اللامتسرول بتاريخ ٢٢ تيرميدور: «إن أرقَّ التهاني قد رافقت المواطنين الذين حُطِّمت قيودهم، من أبواب السجون وحتى منازلهم ... فيما أصبح الندم والخجل والعار من نصيب الذين وشوا بهم».

وخلال خمسة أيام (من ١٨ حتى ٢٣)، أفرجت لجنة السلامة العامة عن أربعمائة وثمانية وسبعين سجيناً، ومن بينهم لارهاب، وممثلو المسرح الفرنسي الذين كانوا مسجونين في المادولونيت. وفيما بعد (في الثامن الشهر)، حصل تاليان على إطلاق سراح تيريزا كاباروس[2].

واعترى القلق المؤتمر الوطني بسبب الإفراط في التسامح. وحين أعاد تشكيل المحكمة الثورية، في العاشر من آب، أكد رغبته في الإبقاء على قانون المشبوهين.

---

(١) هيبر: رجل سياسي فرنسي، محرر صحيفة بير دوشين، وقائد جماعة الثوريين المتطرفين، اختلف مع روبيسبيير، فأعدم مع عدد من أنصاره. (١٧٩٤).

(٢) فيما بعد، زوجة تاليان. وهي ابنة رجل مال إسباني من أصل فرنسي (م: ز.ع).

ولكي يحرج الجبليون المتسامحين الجدد، عرضوا على التصويت طباعة قوائم المعتقلين الذين أخلي سبيلهم، مضافاً إليها أسماء النواب الذين كفلوا اتجاههم الوطني؛ فاحتج ميرلان دوتيونـــڤيل على هذه القوائم التي تتضمن استبعادات مقبلة. ولكن تاليان خصوصاً أحبط هذا التدبير، وذلك بحصوله على الموافقة على نشر أسماء الوشاة أيضاً. ولم يكن المؤتمر الوطني يريد الحرب الأهلية؛ فتراجع عن قراراته.

وزالت لجان المراقبة جزئياً، اعتباراً من ٧ فريكتودور؛ فلم يبقَ منها إلا لجنة واحدة في كل منطقة، ولجنة واحدة في كل دائرة، من دوائر باريس.

وكان ذلك أكثر من اللازم، أو أقل من اللازم بكثير.

أمام المعتدلون من أمثال لاكروتيل، فقد كانوا يرون: «أن السجون كانت تنفتح ببطء، وأنها ما تزال مزدحمة». فهل كان بالإمكان الرجوع عن المؤسسات من دون الإضرار بالأشخاص؟ أي القضاء على الإرهاب. دون إقلاق الإرهابيين؟

باريس تتنفس الصعداء:

إن عهد الإرهاب، وليد الضيق، قد ضغط نوابض الألفة الاجتماعية. وبرغم مواصلة الحرب، فقد استعاد المرحُ والميلُ إلى اللهو حقوقهما، بكل حماسة واندفاع.

لقد أصيبت باريس بنهم للرقص. وترك لنا جورج دوڤـــال، الذي كان حينذاك كاتباً عدلياً شاباً، شهادة ملونة عن ذلك الشغف المضني: كتب يقول: «أصبح ردّ الفعل الراقص مفاجئاً، مندفعاً، ومخيفاً، فما كادت المفاصل تقوَّض، حتى انتظمت حفلات الرقص في كل نواحي العاصمة (...) في الوقت الذي كانت بالوعة حاجز ترون لا تزال تكشف فيه للمارة المذعورين عن هوتها الواسعة الفاغرة (...) في الوقت الذي لم تنته الأرض المجاورة فيه من امتصاص الدم البشري الذي كانت ترتوي به منذ شهرين (...) لقد كانت أنغام المزمار والكمان، والطبلة، والناي الصغير تدعو الناجين من الإرهاب إلى مسرات الرقص، فيسارعون إليها».

وافتتح أول حفل راقص عام على الضفة اليمنى للنهر، في التيفولي داخل حديقة بوتان، الملتزم العمومي السابق. واختيرت حدائق أخرى لإقامة العروض: كحديقة ماربوف، أمام الاليزيه الوطني (البوربون سابقاً)، وكان يقود الاوركسترا فيها الزنجي جوليان. أما بائعات الأزياء في شارع سانت - أونوريه فكنّ يترددن على حديقة الكابوشين. وكانت الفتيات المرحات من المستنقع تتوافدن إلى ڤوكسهول. وكان المتعلمون، وكتاب المحاكم يلتقون يوم الأحد في الرانيلاغ. أما لقاءات الفتيان الميسورين فكانت تجري في فراسكاتي، وفي سرادق هانوڤر. إن الناس يرقصون في لاسيتيه، ويرقصون على الضفة اليسري من شارع دوفين، في حديقة دي كارم، في شارع ڤوجيرار، مروراً بمقبرة سان سولبيس السابقة. وكانت هناك حفلات راقصة على نطاق ضيق مخصص «للمشتركين»، فيما كانت الضواحي تستخدم أصغر مخازن الغلال. ولم يشاهد الرأي حفل رقص الضحايا الشهير إلا ليستنكره، ففي هذا الحفل، كان وارثو المهزومين يقومون بتقليد المحكومين بالموت لكي يتمتعوا بثروتهم على نحو أفضل.

ولم تُهمل متعة العيون؛ فقد اجتذبت المسارح الجمهور. وفي أيلول ١٧٩٣، كان ممثلو المسرح الفرنسي السابق قد أوقفوا، وسُمِّيَتْ قاعة عروضهم بمسرح المساواة[١]. ولقد اتُهم منافسوهم في مسرح الجمهورية، ومنهم تالما، بالاشتراك بما حل بهم من أذى. وقد أطلق سراحهم لوجاندر - الذي لم يكن يحتقر الممثلات - فقدم الممثلون عرضاً افتتاحياً باهراً، في ١٩ تيرميدور. وقد بدؤوا بمسرحية «المسارات الكاذبة». وحاول مسرح الجمهورية (شارع ريشيليو) أن يخرج من حصار الرقابة، عن طريق تمثيل مسرحية ڤرجينيا التي ألقها لارهاب الذي خرج لتوه من السجن، وذلك في ٢٦ تيرميدور. وصفق الجمهور للإشارات التي تلمح للديكتاتورية:

«إذا نزع القناع عن الطاغية لم يعدُ أن يكون جانباً خسيساً، يستند إلى القوة، والقوة تدحره».

---

(١) Egalité.

واستمرت مع ذلك تمثيليات اللغو الكلامي الوطنية الواعظة تحتل المسارح. فكانت تمثّل في شارع فيدو مسرحية تاليه الفتى باراً، ومُثِّلَت في مسرح منوعات لاسيتيه مسرحية: الزواج الوطني. وما هي إلاّ بضعة أسابيع حتى تسيَّس المسرح، وأخذ يستخدم كمنصة لإطلاق التهجمات المناوئة لليعاقبة. وكانت مدام تاليان، وهي مركزية فونتوني سابقاً، ترى في كل مكان؛ فلقد تزوجت تيريزيا كاباروس منقذها في آخر الأمر. وغدت بدورها حامية «الفويان» السابقين أو الجيروندييين الذين نادوا بها «سيدة تيرميدور» أو «سيدة المعونة الطيبة». ولا يزال العجوز لا كروتيل يتذكر تلك التي كانت تبدو له عام ١٧٩٤ وكأنها «الإنسانية مجسدة في أكثر الأشكال فتنة». أما في نظر دوقة أبرانتيس المقبلة، فقد كانت تبدو إلهة:

«كانت تلك المرأة ذات قامة أطول من المتوسطة، ولكن انسجاماً كاملاً في شخصها كله كان يحول دون ملاحظة ما في القامة المسرفة الطول من عيب. لقد كانت مثل فينوس الكابيتول، غير أنها أجمل أيضاً من رائعة فيدياس».

أما الصحفيون فكانوا أقل تبجيلاً لتلك الملكية الجمهورية، وقد تهكمت صحيفة الموجز الشامل[١]، بتاريخ كانون الثاني، فقالت:

«إن للحسناء كاباروس معجبيها وعابديها، ومغتابيها ومنافسيها؛ فما أن تصل حتى يصفق الناس لها بحماسة، كما لو كان إنقاذ الجمهورية مرتبطاً بامتلاك وجه روماني التكوين أو إسباني، وبشرة رائعة، وعيون جميلة، وابتسامة تلطف وداعتها من تعطفها، وثوب على الطريقة اليونانية، عاري الذراعين».

وحين ينفصل تاليان عن اليمين، تصبح صاحبة السمو الرفيعة الشأن السيدة كاباروس «سيدة أيلول» تذكيراً بالمذابح التي كان زوجها قد امتدحها.

ولم تكن مدام تاليان هي الوحيدة التي تقيم الصالونات: ففي منزل دوفين الذي كان جابياً عاماً للمالية، كما كان قد اختبر الاقتصاد الطبيعي، يمكننا أن نرى

---

(١) L,Abreviateur Universel.

موروليه برفقة بواسي دانغلا. وفي صالونات لوهوك، الذي كان الموظف الأول المؤتمن على البحرية، كان رجال السيف المرموقون يلتقون فيها أصحاب الفصاحة والبيان. إن الصالونات «الذهبية»، صالونات النبلاء السابقين، كانت تتصدر غيرها، لأنها تجمع بين أعيان الأمس وأعيان المستقبل، من المشتهرين بأسمائهم، وثرواتهم أو سلطتهم؛ فكان رجل مثل تيبودو يتمدح بذلك قائلاً: «كان التهذيب الملكي، والخشونة الجمهورية يلطف كل منهما الآخر». لقد بدأت تولد باريس الكاملة، وهي التي ستطبع القرن بطابعها.

الدرجة والعادات تتحرر من قيودها:

سواء تعلق الأمر بالتواصل مع الماضي أم بالقطيعة معه؛ فإن الاتجاهين الأول والثاني يترسخان في الأثاث والأزياء. أما الميل إلى القديم فقد اخترق الثورة بكاملها: لنتذكر بلاغة السنة الثانية ورمزيتها. إن هذا الميل يزدهر ازدهاراً لا حدّ له بعد تيرميدور، ويبتهج به البناؤون. ألم يصبح من الضروري الانتهاء من الفنون «القوطية والإقطاعية، ومن تلك الأشكال المختلطة والغريبة التي ابتكرتها عبودية بلاطات القصور؟». فأي وعي مثير للإعجاب ذلك الذي يملكه مجتمع لا يستطيع أن يقطع مع الماضي قطيعة كاملة إلا بأن يتدثر في ثناياه! لقد كفت المرأة عن أن تكون الرفيقة والفضيلة ذات الابتسامة المتحجرة والتي كان رجال السنة الثالثة يحلمون بها؛ فقد فرضت مدام تاليان الزي الدارج وهو: فستان من الموسلين فيه ثنيات على الطريقة القديمة، ويرتبط بالكتفين بحلية من الجزع[1]، وقامة مشدودة، في وسطها حزام، وشعر قصير مجعد، وإلاّ فشعر مستعار. وفرضت بشكل خاص سعادة التحرر؛ فالكتفان عاريتان، والذراعان عاريتان. وقد وصف قس سويسري طيب كان مسافراً إلى باريس عام ١٧٩٥ وصف دهشته الناقدة، فقال:

«إن ملابس النساء لا تفتقر إلى الذوق ولا إلى الأناقة؛ فالحذاء المسطح يجعل المشية أكثر ثباتاً (...) والأحزمة المربوطة تحت الصدر، تحمل شيئاً من

(١) نوع من الحجارة الثمينة يشبه العقيق (م: ز.ع).

البساطة والقدم، وهي تفيد في تمويه الكثير من العيوب الخفيفة (...)، والذراعان العاريتان اللتان كونتهما الطبيعة لتكونا كذلك لا يمكن إلا أن تسرا الناظر؛ ولا بد من الإقرار حتى بأن ثمة ضروباً من العري الجديد تحاكي الأفكار الفلسفية، حين تكون جميلة حقاً: إن جاذبية الجديد تمنحها سحراً إضافياً. غير أن هناك الكثير من الأذرع في العالم، وحتى في هذا العالم الذي جددته الجمهورية، وهي أذرع لا تفوز بشيء إذا كشفت عن نفسها كشفاً مبالغاً فيه».

أما الرجال فقد ظلت ملابسهم بسيطة عموماً، وأحرز السبق فيها الصُّدرة والسترة الطويلة التي تجرجر حتى العقبين. أما الشارب الذي يمثل النزعة العسكرية، نزعة بيردوشين، في نظر ميشليه، فقد غدا علامة على الوطنية الجمهورية.

واستبعدت القبة الحمراء بعد فترة قصيرة، وقد صدم النائب أمونـــڤيل الرأي العام حين أصر بعناد على اعتمارها، في شهرل آذار ١٧٩٥، وقد ذكرته لاغازيت فرانسيز[١] بأن: «قبعة الحرية الرومانية كانت بيضاء، وقبعة غيلوم تيل[٢] بنية اللون، فلماذا اخترنا اللون الأحمر؟ هل لنعلق للأمم بأنه لا يمكن الحصول على الحرية إلا بأن نروي مذابحها بالدم البشري؟».

واختفت المخاطبة بصيغة المفرد تدريجياً من الأحاديث، ويدافع تيبودو عن كلمة «مواطن» بحدة مقابل كلمة «سيدي» المستخدمة في الصالونات:

«برغم الانتقادات، فإن مركيزاتنا أو كونتيساتنا السابقات لم يجدن أن ضباطنا الثوريين سيئو التصرف والأسلوب إلى حد كبير، ولم يأنفن أن يخاطبن بكلمة مواطنات، إذا أردن أن يرقن لهم».

ولكن، هل كان يمكن للمؤتمر الوطني أن يبقى غير متأثر بهذه التغييرات في العادات؟

---

(١) La Gazette Française، صحيفة فرنسية.

(٢) غيلوم تيل: بطل أسطوري من أبطال الاستقلال السويسري، حكم عليه بأن يطلق سهماً على تفاحة موضوعة على رأس ابنه، فخرج منتصراً، وقتل مضطهده غيسلر (م: ز.ع).

المتأنقون:

بعد أن طُرد تاليان وفريرون من لجان ١٥ فريكتوردو، شطب اسماهما من لوائح المعاقبة بعد يومين؛ فالتقت مصالحهما حينئذ مع بواسي دانغلا والجيرونديين الذين التقياهم على مآدب فورمالاغيس. وأخذ اليمين الجديد يجمع بصورة مثيرة للاستغراب بقايا الجيروند والهاربين من الجبل. «والمضطَهَدين والمضطَهِدين.»، ولكن هذه الأصوات المئة وخمسين لم تكن كافية لجذب الأكثرية. وقد جلب الكورديليون القدامى خبرتهم كأقلية نشيطة إلى هذا اليمين الجديد، فجندوا الشارع والصحافة.

وسميت القوة الجديدة التي ظهرت في شوارع باريس بـــ «شبيبة فريرون الذهبية» وكان منظموها هم أيضاً باراس وتاليان، وغوبيو دوفونتوناي، وميرلان دو تيونـــڤيل، وجميعهم جبليون سابقون. ولكن ملاكات الحركة ومناضليها لم يكن لهم ماض سياسي، ولم تكن لديهم رؤية للمستقبل؛ فقد كانوا يمقتون الثورة بلا تمييز. وكان العديدون منهم متمردين يفخرون بأنهم كذلك. وهكذا انخرط كتبة المحاكم، والموظفون التجاريون «في التجارة الشريفة» بإذن من أرباب عملهم، تحت راية فريرون. لقد كان زعماؤهم ممثلين: من مثل كيسنيل من المسرح الفرنسي، وهنري من مسرح الـــڤودڤيل. وكان ايلـــڤيو وسوريغير يمثلان الغناء والموسيقى ويمثل ترينيتز الرقص. وكان الصحفيون يأتونهم بالشعارات، ونخص بالذكر منهم:

مارتينـــڤيل، وايزيدور لانغلوا وديسو.

وكان الاهتمام الذي يولونه تسريحة شعرهم، وضفائره، والياقة المربعة تثير سخط العسكريين واليعاقبة الذي كانوا يعاملونهم كمتأنقين «ممسّكين» (والمسك كما ورد في معجم الأكاديمية عام ١٧٩٨ هو «حبة صغيرة محلاّة تؤكل ويدخل فيها المسك). وكان سلاحهم هو الهراوة، ويلتقون في مقهى الكانونييه (المدفعيين) – وهو مقهى شارتر سابقاً – في باليه رويال. وكانوا يمارسون التمرينات، مرتين أو ثلاث في الأسبوع، وذلك في حدائق التويلري، وفي الشانزيليزيه، أو في

اللوكسمبور. ولكن مهمتهم الحقيقية لم تكن القتال، بل كانت احتلال الشارع، وإخافة الرأي الثوري، وفرض شرعتهم في الاستعراضات، والمقاهي، واحتكار المنبر في مجالس الأقسام. ومن وقت لآخر، كانوا يمضون للاصطدام بالشعب الذي يتململ في شارع الغراڤيلييه، أو في شارع غرونييه سان لازار، ولكنهم لم يكونوا يجرؤون على مجابهة الضواحي، وأخذت الشرطة تبلغ عن وجودهم، اعتبار من ٢٥ فريكتودور (٢١ أيلول) قائلة: «إن المتأنقين، يعج بهم كل مكان»، وفي غضون شهرين، يفلحون في أن يصبحوا، كما يقول لاكروتيل، «شعب المنابر»، أي ما كانوا يسمونه الشعب السيد، وهم جمهور متسلط في كل المسارح، وهم أصحاب القرارات السامية في كل المقاهي، وخطباء كافة الأقسام، وقضاة الرأي العام غير المألوفين.

الصحافة:

احتكرت السلطة وسندها اليعقوبي الصحافة، بعد وفاة هيبير، ولم تكن قد كفت قط عن أن تكون حرة من الوجهة النظرية؛ وكانت من الوجهة الفعلية تمسك بزمام الصحافة «الرقابة الوحيدة، والثقيلة الوطأة إلى حد كاف، رقابة المقصلة المتواصلة» (لاكروتيل)، كما تمسك به الإعانات التي تدفع على شكل اشتراكات إلى الصحف الحكومية وحدها. ومنذ العاشر من تيرميدور، انفلتت حملة مزدوجة تدعو إلى الحرية الفعلية والكاملة؛ ففي اليسار، عمل «لوغراي» على تبني مذكرة بهذا الاتجاه أرسلها قسم المتحف (في ٣٠ تيرميدور)؛ وطرح النادي الانتخابي الشعار مجدداً، وقدمه إلى المؤتمر الوطني. أما في اليمين، فإن محرر صحيفة المراسلات السياسية دوسو هو الذي شن الهجوم، اعتباراً من ١٥ تيرميدور، وفي الثاني من فريكتودور، وجه نداء إلى زملائه قائلاً: «إن ثورة كبرى قد قامت في ٩ تيرميدور، وعلينا تعزيزها، وسد الشروخ التي أحدثت فيها، بقوة الحبر والورق». وكان تاليان قد هتف باليعاقبة، في الأول من فريكتودور، فقال «حرية الصحافة أو الموت!». وبعد ثمانية أيام، أعلن فريرون في المؤتمر الوطني أنه «لا وجود لحرية الصحافة، إن لم تكن حرية بلاحدود».

وقام الصحفيون بتنظيم أنفسهم، دون أن ينتظروا قرارات المجلس. وحافظت المعارضة المزدوجة، الشعبية والمعتدلة، لفترة شهرين، على جبهة مشتركة ضد منهج السنة الثانية ورجالها. وصدر العدد الأول من الصحيفة التي تحمل اسم: حرية الصحافة، في ١٧ فريكتودور (٣ أيلول)، وتحولت بعد شهر من ذلك التاريخ إلى اسم: خطيب الشعب، وأخذ بابوف يفضح فيها مكسمليان القاسي، ويمتدح تاليان، وميرلان دوتيونـــڤيل، ويحكم على حكومة عام ٩٣ بأنها معادية للثورة. وقد كتب يقول: «أؤكد على أن العهد الذي ستصبح فيه إهانة لأحدهم أن تقول له: أنت يعقوبي، ليس ببعيد.».

أما الرأي المعتدل فقد تمكن من التعبير عن نفسه بوسائل قوية على نحو مختلف؛ فقد جمع الأخوة بيرتان أصحاب صحيفة (المناقشات)، الصحفيين الرئيسيين مرة في الأسبوع، في أحد مطاعم ساحة اللوڤر، وكان يرى هناك كل من لانغلوا، محرر الصحيفة المعتدلة: مراسل المساء، وديّسو، ولاغارد، عن صحيفة بيرليه، وميشو عن صحيفة: اليومية، وريشير سيريزي عن صحيفة المدعي العام. أما شارل لاكروتيل، الذي ندين له بهذه المعلومات الدقيقة، فكان يمثل هناك: صحيفة الجمهوري الفرنسي، إلى جانب هيس. وقد أخذ «الفويّان» السابقون والجيرونديون يميلون إلى الملكية الدستورية؛ غير أنهم كانوا يكتفون، في تلك الأوقات، بالهجوم العنيف على تراث عهد الإرهاب، وبأن يحملوا على الإرهابيين وأن يداروا قادة اليمين الجدد. وكان ريشير – سيريزي بمفرده لا يراعي أحداً، ولا حتى ميرلان ديتونـــڤيل الذي كان يدين له بإطلاق سراحه. وقد ابتكر الحوار التالي الذي لاقى رواجاً: «أتوافق على أن اليعاقبة جميعاً ليسوا آثمين؟ - أجل، ولكن أنت توافق على أن الآثمين هم يعاقبة جميعاً.». واختلط الفكر الأكثر رهافة، في هذه الصحف، بالشائعات الأكثر منافاة للعقل حول ألعاب كوتون الماجنة، وحذاء بارير المصنوع من الجلد البشري المدبوغ.

وأراد فريرون وتاليان أن يكون لكل منهما صحيفته؛ فاستخدم أولهما دوسو الذي أحيا مجدداً صحيفة: خطيب الشعب. وقد وضعت في بادئ الأمر تحت

رعاية مارا؛ فكانت هذه الصحيفة فهرساً من التشهيرات بالجبليين واليعاقبة. وساعد ميهيه تاليان على استعادة صحيفة صديق المواطن.

ولم تبلغ الصحافة تلك الدرجة العظمى من الأهمية التي بلغتها منذ عام ١٧٩٢.

افتضاح اليعاقبة:

أخفق الهجوم الذي شنه لوكوانتر في ١٢ فريكتودور ضد كولو ديربوا، وبيو فـــارين، وبارير. واستبعد تاليان من لجنة السلامة العامة، ومنذ ذلك الحين، أخذ اليمين الجديد يسعى لتحقيق هدف ثلاثي: مزاحمة اليعاقبة على الأقسام الباريسية، وتحريك الرأي ضد النادي، واجبار السهل على اقتسام السلطة معه، وذلك بفضل الحركة القائمة. وحتى نهاية برومير – أواسط تشرين الثاني – تمكن اليمين من إحراز النجاح، ولكن في نقطتين فقط.

إن الذي سهل الهجوم المعتدل، في الأقسام، قد كان الاضطراب الذي أثارته عريضتان متعارضتان، في شهر فريكتودور؛ وقد كانت إحداهما، وهي تستلم النزعة الهيبيرتية الجديدة، قد صيغت في قسم المتحف، وبتأثير مفوض ثوري قديم، اسمه لوغراي، وكانت تطالب بإعادة الانتخابات الحرة، في إدارة كومونة باريس خصوصاً. أما العريضة الأخرى، التي أرسلها إلى باريس يعاقبة من ديجون، فقد كانت تحتج على التعسف في إطلاق سراح المعتقلين، وتطالب بطرد النبلاء ورجال الدين من كافة الوظائف، وبتقييد حرية الصحافة. وقد أيدت عريضة ديجون ثمانية أقسام، وأيدت أربعة أقسام عريضة المتحف (Museum)، ومنها قسمان من ضاحية سانت أنطوان. وكان ذلك التأييد قليلاً، غير أنه كان كافياً لإقلاق المؤتمر الوطني؛ فبعد اضطرابات ١٠ فـــانديميير (الأول من تشرين الأول)، اتخذ المؤتمر عقوبات قاسية بتوقيف ثلاثة قادة محرضين يعاقبة، بالإضافة إلى أعضاء لجنة ثورية سابقة. أما المعتدلون الذي طمأنتهم الشبيبة الذهبية وساندتهم، فقد تعززت قواهم بالمعتقلين الذين أخلي سبيلهم (وهم ثلاثة آلاف

وستمئة، في غضون ثلاثة أشهر). لقد تعب الرأي، وخلال شهرين كانت أكثرية الأقسام قد «أزيلت عنها صبغتها اليعقوبية».

كان نادي اليعاقبة مهدداً منذ زمن بعيد؛ وعندما وقع تاليان ضحية اعتداء، كان ميرلان دوتيونـــڤيل قبل ذلك قد أطلق على مرشدي النادي، أي اليعاقبة، تسمية «فرسان المقصلة». وفي ٢٠ أيلول، وصلت أخبار الحوادث التي وقعت في مرسيليا: فأثناءها أطلق مئة من اليعاقبة سراح أحد أنصارهم والذي كان المفوضون المكلفون بمهام قد أمروا بتوقيفه؛ وفيما كان بابوف يشهر «بعصيان مرسيليا المريع»، انتهز توريو وميرلان دوتيونـــڤيل الفرصة لينقضوا مجدداً على يعاقبة باريس.

كان السخط الذي أثارته الدعاوى التي كشف فيها النقاب عن أعمال الإغراق في نانت هو الذي أجهز على اليعاقبة؛ ففي كانون الثاني من العام ١٧٩٤، كان كارييه قد أوقف مئة واثنين وثلاثين شخصاً من نانت، وأرسلهم إلى باريس ليحاكموا فيها. وحين فتحت الدعوى أمام المحكمة الثورية الجديدة (٨ أيلول)، لم يكن قد بقي منهم سوى أربعة وتسعين شخصاً؛ فلقد مات الآخرون، أثناء السفر، أو في السجن. وقد حمّل أحد المتهمين، وهو رئيس سابق لمحكمة الجنايات في نانت، حمّل أعضاء اللجنة الثورية للمدينة مسؤولية ذلك، وعندما استدعى هؤلاء كشهود، احتموا بأوامر كارييه، وفي ٢٩ فريكتودور (٥ أيلول) برئت ساحة النانتيين، ولكن الرأي أخذ يلاحق حاكم نانت. وفي اليوم ذاته، أخذت تتردد في الشوارع، وبصوت عال، مقطوعة هجائية هي: افتضاح اليعاقبة، وتلتها مقطوعات أخرى مثل «الإغراق» التي ألفها ميهيه، «واليعاقبة الخارجون على القانون» لمارتينفيل، و«في نهج القضاء على السكان أو حياة كارييه وجرائمه» لبابوف. وتباطأ المؤتمر الوطني في تراجعه؛ فانقض في البداية على الأشخاص الثانويين، كالجنرال تورو (٢٩ أيلول). وسمح بفتح دعوى ثانية، فكانت هذه المرة موجهة ضد أعضاء اللجنة الثورية في نانت. وفي التاسع من برومير فقط (٣٠ تشرين الأول)، قرر تشكيل

لجنة مفوضة لتبحث في رفع الحصانة البرلمانية عن كارييه. وانتهت هذه اللجنة إلى اتخاذ قرار برفع هذه الحصانة في ٢١ برومير.

كان الجبليون صامتين منذ فترة طويلة؛ ولكن بيوفـارين انجر إلى الكلام في ١٣ برومير فقال: «حين ينام الليث، لا يكون ميتاً؛ فعند استيقاظه، سيفني أعداءه جميعاً.» وخافت باريس من يوم ثوري جديد، وأججت الصحافة قلقها وأخذت صحيفة مراسل المساء بتاريخ ١٥ بروميير تتصور ما يمكن أن يحدث في حال نجاح اليعاقبة: «إن السين سيدحرج جثثكم المضرجة بدمائها، وسوف تذبح نساؤكم وأطفالكم.». وفي ١٩ و٢١ بروميير (٩ و١١ تشرين الثاني)؛ انطلقت الشبيبة الذهبية لتحطم زجاج دير اليعاقبة السابق، وضربت اليعاقبة بالعصي. وقررت اللجان إغلاق النادي، فوافق المؤتمر الوطني على ذلك. لقد كانت البلاد، كما رآها تيبودو، «مشبعة بالاشمئزاز»، وقد أفاد المتسامحون الجدد من ذلك.

ومع ذلك، فلم يحصلوا، مباشرة، إلا على مقاعد ثانوية في السلطة وأثناء تجديد اللجان (٣ تشرين الأول)؛ حل رجال من السهل محل كارنو وليندیه، وبريور ولامارن وكانت لجنة الأمن العام هي التي فتحت أبوابها فقط للترميدوريين بينتابول وروبيل؛ فالمعركة لم تنته بعد.

اليمين يحرز تقدماً:

تطورت علاقات القوى لصالح المعتدلين السابقين والجدد؛ بدءاً من إغلاق نادي اليعاقبة، وحتى إخراج مارا من مقبرة البانثيون. ولا شك في أن تصنيفات جديدة وعميقة قد أصبحت قيد الإعداد؛ فمنذ ١٨ كانون الأول، استل بابوف قلمه ثانية ضد التيرميدوريين، هذه المرة؛ فوضع بذلك مخططاً أولياً لتقارب اللامتسرولين والجبليين. غير أن مقدم المسرح كانت تشغله أشباح الماضي، وهي: الجيروندیون، والملك المقطوع الرأس ومنفيو السنة الثانية، وظلال مارا. كان اليمين ينوي أن يجعل تاليان وفريرون يدفعان ثمن دعمه لهما، وذلك بالحصول على قرار إعادة النواب الثلاثة والسبعين الذين احتجوا على ٣١ أيار إلى مراكزهم، وهم النواب الذين أنقذهم روبيسبيير من الموت. ولم يرضخ «المستنقع»، ولا حتى

التيرميدوريون دون مقاومة: لقد كان معنى ذلك الطعن على ٣١ أيار، وتوجيه إدانة ذات مفعول رجعي للمؤتمر الوطني، طالما أنه وافق على بتر نفسه. وفي ڤـــانديميير، وعلى أثر هجوم متهور قام به كامبون الذي كان يتهم الدانتونيين بتنظيم يوم ٣١، وذلك لإنقاذ بارير. وأخذ التيرميدوريون يسوغون الماضي أيضاً، فهتف توريو: «لقد ضغط علينا منذ زمن طويل، حين أنقذت ثورة ٣١ أيار فرنسا.» وصدرت عن تاليان هذه الكلمة التي تكشف عن الرغبات المكبوتة: «في الثورات لا ينبغي للناس أن ينظروا خلفهم.».

ولكن تيبودو يعلق تعليقاً صائباً بقوله: «إلاّ أن الأمة تنظر خلفها». وقد أتاحت الفظائع التي كشفت عنها النقاب قضية كارييه، أتاحت للوجاندر وللكوانتر في ١٥ فريمير (٥ كانون الأول) أن يوجها اتهاماتهما مجدداً ضد أعضاء اللجان السابقة، وأن يحصلا على قرار بالنظر في إضبارتهم. إن حساباً مزدوجاً قد سهل حينذاك عودة النواب الثلاثة والسبعين. ولقد أمل الجبليون أن تزيح بادرة حسن نية الخطر الذي كان يهدد بارير ورفقائه. ولم يكن التيرميدوريون مستائين من تعزيز أكثريتهم وكان المطلوب فقط ألا يرجع الجيرونديون إلى الماضي. وفي ١٨ فريمير (٨ كانون الأول) قرر المؤتمر الوطني بالإجماع، ودون مناقشات، أن يعيد النواب المئة والثلاثة والسبعين إلى مراكزهم.

وفشلت هذه الحسابات كافة؛ فما أن دخل الجيرونديون إلى المجلس حتى انفصلوا عن الأكثرية حين رفضت إعادة النواب الواحد والعشرين الذين اعتبروا خارجين على قانون ٣١ أيار (٢٧ فريمير). وفي ٧ نيـــڤوز (٢٧ كانون الأول)، قرر المؤتمر الوطني، برغم الجبليين، البدء بإجراءات الاتهام ضد بارير، وكولو ديربوا، وبيوڤـــارين، وڤـــادييه.

«يقظة الشعب»

كان التيرميدوريون يرغبون في أن تقف مراجعة الماضي عند ذلك الحد – وكانوا قد برّؤوا ثلاثة أعضاء من مجلس الأمن العام، ومنهم داڤيد، فقرروا، بناء

على اقتراح باراس، أن يحولوا الذكرى السنوية لموت لويس السادس عشر (٢١ كانون الثاني) إلى عيد وطني، وقدموا إلى المحاكمة أستاذاً في الحقوق الملكية أمام المحكمة الثورية.

حينذاك، أخذت الشبيبة الذهبية المبادرة، وفي ٣ نيـــڤوز (١٩ كانون الثاني) خصّ المغني غاڤو مجلس قسم غليوم تيل بالاداء الأول لنشيدٍ كان قد أعده بناء على كلمات سوريغير وهو: «يقظة الشعب». وخلال بضعة أيام، غدا هذا النشيد الثأري «نشيداً معارضاً للمارسيلييز»:

ما هذا البطء الهمجي؟

أسرع أيها الشعب السيّد

لتسلّم إلى وحوش مغارة تينار[1]

كل هؤلاء الشاربين للدم البشري

وأجبر الفتيان الممثلين المشبوهين بنزعتهم اليعقوبية، من مثل ترِيال ولاييس العاملين في الأوبرا، وڤـــالبيرو، وڤيدو، وڤوزيل، وتالما العاملين في مسرح الجمهورية، أجبروهم على غناء نشيد غاڤو، وعلى تأدية ما كان دوڤـــال يسميه صلاة الاعتراف، وترتيلة «أنا الخاطئة»، وذلك بصورة علنية. وفي ١٢ بلوڤيوز (٣١ كانون الثاني)، انقضوا على تماثيل مارا النصفية والتي كانت تزين المسارح، والمؤسسات العامة. إنهم يقتلون الدين، بادئين بقديسيه. فمارا ولوبيليتييه كانا يظهران كمغتصبين، ويحميان، وهما ميتان، ماضياً يستمر استمراراً تعسفياً. وكان لابد من إبطال تقديس هذا الماضي، والبدء بتماثيله النصفية؛ فحطم بعضها، وألقي في المجاري ببعضها الآخر. وأمر المؤتمر الوطني بإعادة نصبها ولكن دون جدوى، فمنذ اليوم التالي، بدأت المشاهد ذاتها من جديد؛ حينئذٍ رضخ المجلس. وفي ٢٠ بلوڤيوز، قرر أن يخصص البانتيون للرجال العظماء الذين ماتوا منذ أكثر من عشرة أعوام. لقد أتاح وضع الذاكرة الثورية بين قوسين إخراج صديق

---

(١) مغارة تينار: رأس ومغارة في لاكونيا، في أقصى البيلوبونيز (م: ز.غ).

الشعب[1] من البانتيون. ونزعت اللوحة التي رسمها داڤيد لذكراه من القاعة التي كان المؤتمر يجتمع فيها.

المؤتمر الوطني يتحتم عليه أن يحاكم رجال السنة الثانية

لقد أباحت أولى الانتصارات التي أحرزتها الشبيبة الذهبية كل الآمال؛ فقد عزز المعتدلون مواقعهم، على كافة المستويات، اعتباراً من شباط، وحتى آذار ١٧٩٥، فأثاروا بذلك مخاوف جديدة.

أنهت باريس تغيرها السياسي، وكانت الأقليات الناشطة في السنة الثانية قد خسرت، في فريمير، الرقابة على بعض الأقسام الغربية – قسم الشانزيليزيه والإنـــڤـــاليد – والضفة اليسرى، والكسمبور خصوصاً، أما الأقسام التي كانت قد أظهرت نزعتها اليعقوبية، في الخريف، أكثر من غيرها، فقد انتقلت واحداً بعد آخر إلى المعتدلين، خلال الشتاء، وغدا قسم لوبيليتييه مجدداً «قسم أصحاب المصارف». أما الأقسام الشعبية، التي كان يسيطر عليها الهيبيرتيون – الجدد، فقد قاومت فترة أطول. ولكنها سقطت بدورها، في شهر بلوڤيوز؛ وبعد «إخراج مارا من البانتيون». وكانت هناك رغبة في شطب قرارات السنة الثانية من السجلات، وتشكيل لجان تكلَّف بإجراء تحقيقات حول الموظفين السابقين. وكان هذا المرسوم يسمى «فقدان الثقة». وهكذا، فقد حُرِم مئتا فرد من حقوقهم المدنية، وحكم عليهم بالاحتقار العام. وكانت الأقسام تضايق المؤتمر الوطني لكي يبدي تشدداً أكبر، وتساءل خطيب من مونتروي «ماذا تنتظرون لتطهروا أرض الحرية من أكلة لحوم البشر هؤلاء؟ ألا تنبئ سحنتهم الداكنة، وعيونهم الغائرة بصورة كافية عما كان عليه آباؤهم الذين أطعموهم؟ إن سيف القانون سيحرمهم من الهواء الذي لوثوه زمناً أكثر من اللازم.». وترافقت هذه الحركة بتطهير للجان بناء على بعض المعايير الاجتماعية. وقد طُرد المواطنون الذين يمارسون حرفة يدوية من اللجان؛ فقد قدرت لجنة الدائرة السادسة، مثلاً، أن صانع السجف، والخياط «ليس لديهما

---

(١) صديق الشعب هو: مارا محرر الصحيفة التي كانت تحمل الاسم نفسه «صديق الشعب» (م: ز.ع)

الوقت ولا الكفاءة الضرورية ليشغلا وظائف المفوض المدني». وكان لابد من الخلاص من «هؤلاء البؤساء الذين لا ثقافة لديهم» والذين «كانوا يأتون ويروحون بلا غاية، ويتزيون على نحو غريب بالقبعة الحمراء والسروال الطويل.».

وظهرت مسرحيتان سياسيتان على ملصقات المسارح؛ ففي مسرح موليير، كان تجار شارعي سان – دوني، وسان مارتان يصبون نقمتهم المكبوتة بالتصفيق الشديد لمسرحية أرمان شارلمان: عشاء اليعاقبة. وفي الباليه روايال، قدمت مسرحية هزلية خفيفة عضواً في لجنة ثورية سابقة تحت اسم بريز – سيليه. وتوجز إحدى الصحف حبكة مسرحية: يعاقبة ٩ تيرميدور، التي مثلت في جرمينال على مسرح لاسيتيه، على النحو التالي: «إن اليعاقبة الذين اضطروا إلى الفرار» يمضون للبحث عن ملجأ لهم في غابة فونتينبلو، فيجدون فيها مغارة تستخدمها جماعة من اللصوص مخبأ لها... فيعتد كل يعقوبي بلقبه: فأحدهم قاتل، والآخر مفلس، وهذا جزار مذابح الثاني والثالث من أيلول، وذاك مسمِّم...». وفي شهر فلوريال، قدم دوكانتيل على المسرح: دخيلة لجنة ثورية: وهي مسرحية اجتذبت العديد من المشاهدين.

وكان المؤتمر الوطني يسجل هذه النبضات، نبضات الرأي العام. وقد قرر في ٥ فانتوز (٢٣ شباط)، بناء على اقتراح ميرلان دو دواي، أن يوضع تحت الإقامة الجبرية، وتحت رقابة البلديات، الموظفون والضباط الذين كانوا قد عزلوا من مراكزهم، اعتباراً من تيرميدور: لقد أصبحوا رهائن. وفي ١٢ فانتوز (٢ آذار)، قرأ سالادان تقريره المعد ضد الأربعة، فصوت المؤتمر الوطني، دون مناقشات، على اتهامهم وتوقيفهم الفوري.

وبالتوازي مع ذلك؛ فقد كثرت تدابير رفع الظلم والتعسف. وكان قد سُمح، في كانون الثاني، للمهاجرين الذين غادروا فرنسا، بعد ٣١ أيار أن يعودوا إلى الوطن، وأن يستعيدوا ممتلكاتهم التي لم يجر بيعها، وأن يقبضوا تعويضاً عن الباقي، هذا إذا كانوا يمارسون حرفة يدوية وإذا ما عملوا في الأرض. وفي ٨ بلوفيوز، حصلت زوجات المحكومين وأطفالهم على الحق في استعادة ممتلكاتهم المنقولة. وفي ٣٠ فانتوز، جرى تعليق بيع ممتلكات المحكومين. أما

الجيرونديون الذين كانوا قد اعتبروا خارجين على القانون، فقد أعيد اعتبارهم في ١٨ ڤـــانتوز. وأفاد سييس من ذلك، ليندد بـــ ٣١ أيار. وهكذا فبعد أن تعززت مواقع اليمين، أراد أن يمضي إلى أبعد من ذلك، فحصل على قرار بالغاء العيد الذي كان يقام بمناسبة الذكرى السنوية لهزيمته.

وأثارت هذه الموجة تياراً مضاداً؛ فكان العسكريون، في الحدائق، يتعرضون لإساءة الشبان الذي يوجهون الإهانات إليهم، ويعاملونهم باعتبارهم «من أعوان روبيسبيير» وفي قسم كانز – فان (في ضاحية سانت – انطون)، وفي جمعية أصدقاء الحرية والإنسانية (حي غراڤيلييه)، أخذت تتقارب قيادات الهيبيرتيين – الجدد والمخلصين لليعاقبة، ولكن من دون رجالهم التابعين لهم. وقد انضم الأخيرون منهم إلى دستور ١٧٩٣ الذي كان مهدداً بمراجعة عميقة، اعتباراً من شهر ڤـــانتوز.

وفي المؤتمر الوطني، انقسم التيرميدوريون؛ فتقارب الدانتونيون الحقيقيون مع الجبل، ضد تاليان، وفريرون اللذين لا زالا متحدين مع اليمين. إن هؤلاء «المستقلين» كما يسميهم ماليه دوبان، والذين كانوا يسيرون خلف توريو، ولوكوانتر، وغوبيو دوفونتوناي، وبينتابول، قد عارضوا دعوة الجيرونديين، وإرجاع ممتلكات المحكومين، وإعدام المسؤولين عن السنة الثانية.

وافتتحت المناقشات في ٢ جرمينال (٢٢ آذار) بتقرير الاتهام الموجه ضد بارير، وكولو ديربوا، وبيو ڤـــارين، وتمكن ڤـــادييه من الهرب. وكان الدفاع قوياً. وظهر ليندييه، وكامبون، والثنائي بريور ثابتين على تضامنهم مع المتهمين، وبيّن كارنو للمجلس أنه إذا أدانهم، فهو يدين نفسه. ولكن القرار لم يتخذ، حينذاك، وفي نفس اللحظة بدأت فيها دعوى ڤوكييه – تانـــڤيل، في المحكمة الثورية في ٨ جرمينال، اقترح ميرلان دوتيونـــڤيل الهرب إلى الأمام؛ وذلك بأن يسلم المؤتمر الوطني مقاليد الأمور لمجلس جديد، يجري انتخابه بناء على دستور ١٧٩٣، وهو الذي يحاكم المتهمين. وكان معنى ذلك الهروب أمام الماضي. ولم يعد السهل والتيرميدوريون يريدون ذلك الدستور؛ فرفضوا أن يجاروا ميرلان في رأيه.

وفضلاً عن ذلك؛ فقد أظهر الرأي استياءه من خلال رفضه لسماع المقطع الأخير من مسرحية يقظة الشعب، في المسارح:

« **يا ممثلي الشعب المنصف**

أنتم، أيها المشرعون البشريون»

ولقد سجل مخبرو الشرطة أن الناس يقولون في تجمعاتهم إن «ممثلي الشعب يريدون أن يمضوا، ويتركونا نعاني من الضائقة، بعد أن سمنوا جيداً.».

كان لابدّ للمؤتمر الوطني أن يتحمّل تبعة تاريخه الخاص به حتى النهاية.

تمرد الشوان[١] والـــڤـــانديه[٢]:

كان التيار الملكي في غربي البلاد قد اكتسب ثانية عزماً جديداً، حتى قبل ٩ تيرميدور. ففي الـــڤـــانديه، التي لم يبق فيها، بعد كارثة ساڤنيه (٢٣ كانون الأول ١٧٩٣) إلا أشلاء مبعثرة من الجيش «الكاثوليكي والملكي» السابق اضطرمت الحرب مجدداً بسبب القمع الوحشي الذي قام به تورو. إن العصابات التي كان يقودها شاريت في منطقة «الماريه» وسبينو في الوسط، وستوفليه في «ليموج»، قد ازداد حجمها بكل ضحايا الأرتال الجهنمية، وفي شمالي نهر اللوار، كان ربيع السنة الثانية قد شهد ولادة تمرد «الشوان». وكان «الشوان» يؤلفون أقلية صغيرة تضطر إلى القيام بعمليات إغارة، غالباً ما تكون غارات ليلية. ولقد كتب البعض، في أحيان كثيرة، أن تمرد الشوان قد نشأ في أعقاب حملة «ڤـــانديه»»، في شمالي اللوار. ولا شك في أن بعض الزعماء الـــڤـــانديين قد عززوا نواة المتمردين. ولكن هؤلاء المتمردين كانوا قد تشكلوا سابقاً، اعتباراً من أيلول ١٧٩٢، على أقل تقدير. وكما هي الحالة في مقاطعة الـــڤـــانديه كان تجنيد ثلاثمئة ألف رجل في

---

(١) تمرد الشوان: انتفاضة ملكية نشأت عام ١٧٩٣، في منطقة لومين، بتأثير جان دو شوان، وقد قامت في النورماندي وبروتانيا.

(٢) الفانديه: اسم لكل الثورات الملكية في غربي فرنسا، طيلة الثورة، وهو أيضاً اسم المنطقة التي انطلقت فيها هذه الثورات. (المترجم: ز. ع).

آذار عام ٩٣ قد أدى إلى تشكيل خلايا للمقاومة قوامها من العصاة. وكان يعمل فيها جنباً إلى جنب رجال من أصل نبيل، من مثل لابوردوني، وكهنة غير محلفين، ومهربو الملح من مثل «كوترو» الشهير، والملقب بجان شوان. وكان جميعهم يرتدون السروال الفلاحي المصنوع من نسيج غليظ، وسترة قصيرة، وقبعة مستديرة. وقد خلدت هذا اللباس شخصية «مارش أتير» التي أبدعها بلزاك.

لقد حدث تغير مضاعف في الغرب، بعد موت روبيسبيير؛ فقد حصل زعيم باسل اسمه جوزيف دو بويزاي من الكونت دارتوا على لقب «القائد الأعلى للجيش الكاثوليكي في بروتانيا»، وقبل ذلك كان قد نجح في توحيد متمردي الشوان، وانتقل إلى إنكلترا. ثم حصل من بت على إمكانية إغراق الغرب بسندات حكومية مزورة.

أرادت الحكومة ومفوضوها المكلفون بمهام أن يجربوا الرحمة؛ وقد شجع هذه السياسة في البداية هوش وكانكلو اللذان خرجا من السجن ليقود أولهما جيش بروتانيا، والآخر جيش الـــڤـــانديه. واعتباراً من أيلول منح المفوضون فترات عفو واسعة، وقاموا بمفاوضات سرية مع بعض قادة المعسكر المناوئ. وفي ٢ كانون الأول، صوت المؤتمر الوطني، بناء على طلب كارنو، على مرسوم يعد فيه بعفو كامل عن المتمردين الذين يلقون السلاح، خلال مهلة شهر واحد؛ غير أنه ظلت هناك خطوة لابد من اجتيازها بين العفو الممنوح للجماعات، والمفاوضات التي كانت تجري مع زعمائها.

وعقدت ثلاثة اتفاقات، وقِّع أحدها مع شاريت، في قصر ريفي، في لاجونيه، بتاريخ ١٥ شباط؛ وقد منحت الجمهورية المتمردين بموجبه نسيان الماضي، وقدمت لهم تعويضات عن الخراب الذي لحق بهم، ووعدتهم بالمساعدة على إعادة تعمير القرى والمنازل. وردت إليهم ممتلكاتهم كلها، وحتى إلى المهاجرين منهم. وأتاحت للـــڤـــانديين ألا يؤدوا الخدمة العسكرية إلا في مناطقهم، وذلك ضمن القطعات العسكرية الإقليمية حيث يمكنهم الاحتفاظ بأسلحتهم على نفقة

الجمهورية. وأجازت حرية العبادة، حتى بالنسبة للمتمردين. وتبعت ذلك اتفاقات مع متمردي الشوان في شهر نيسان، ومع «ستوفليه»، في شهر أيار.

لقد اعتبر خصوم التيرميدوريين، والعديد من المؤرخين هذه الاتفاقات استسلاماً حقيقياً من جانب الجمهورية للعصاة. ولربما كان هوش ورفاقه ضحية خداع المتمردين الذين لم يكونوا يفكرون بغير كسب الوقت. غير أن البحوث التي قام بها المؤرخ الإنكليزي م. هولت مؤخراً تدحض هذا الحكم المفرط في تسرعه؛ فلقد أدرك هوش والتيرميدوريون، في الحقيقة، وقبل بونابرت، أنهم لن يتوصلوا إلى إنهاء عصيان الغرب إلا بعزل الجماهير الفلاحية عن قادتها، وبتلبية مطالبهم الدينية؛ فكانت التنازلات التي قاموا بها تستند إلى تشخيص ستتضح صحته حتماً، على المدى البعيد؛ فما من مصلحة أساسية كانت توجب عزل الفلاحين الـــڤــانديين عن الجمهورية، إذا أعادت هذه الأخيرة فتح كنائسهم، وضمنت أمنهم، وظهرت قادرة على تأمين النظام.

أما زعماء العصيان، فمن العبث التساؤل عن صدق موقفهم؛ لم يكن الخيار بيدهم؛ فالتدابير التي اتخذها هوش، وعدم وجود أية مساعدة إنكليزية، منذ خريف ١٧٩٤، وخوفهم من حدوث تشتت في قطعاتهم؛ إن كلَّ شيء كان يجبرهم على قبول مقترحات الصلح. وكان الأمر، في أذهانهم، ينحصر في تحمل المصائب بصبر، والمفاخرة بنجاح كان هزيمة في واقع الحال. وهكذا، فقد أمكن لشاريت أن يعلن للمخلصين له غداة الاتفاق قائلاً: «لقد تلاعبت بالجمهورية دون عناء». ولكن حين استأنف كورماتان مؤامراته، أمر هوش باعتقاله. ولئن فشلت عملية إخماد الفتنة؛ فقد كان ذلك من جراء الطلاق بين تصور سياسي ذكي، والوهن الملحوظ في وسائل تطبيقه. وهذا هو شأن الجوانب الأخرى في السياسة التيرميدورية. ولسوف تعيد الضربات المدوخة المتلاحقة التي كانت توجهها السلطة بالإضافة إلى الحرب الإنكليزية، ستعيد إضرام الحريق في الغرب، خلال شهر حزيران.

ولكن نتيجة قد تم التوصل إليها على أية حال وهي: انتشار الحرية الحقيقية للعبادات، في كافة أنحاء فرنسا، وهي التي كان يطالب بها غريغوار دون جدوى،

حتى الحين. وقد جرى تنظيمها بمرسوم ٣ ڤـانتوز (٢١ شباط)، وأضيفت إليها تدابير شديدة التقييد، لأن المسيحية، كما كان يرى بواسي دانغلا الذي قدم المرسوم، تبقى: «مذلة بطبيعتها، ومساعدة للاستبداد بجوهرها، وغير متسامحة، ومهيمنة، ومبلدة للجنس البشري، ومتواطئة مع جميع جرائم الملوك.»؛ فكان ينبغي فقط مراقبة وضبط ما لم يكن بالإمكان منعه. وفي الحال، توافدت الحشود أفواجاً، وشكل خمسة مطارنة، ومن بينهم غريغوار، «لجنة المطارنة الموحدين» التي أقامت مجدداً العبادة الدستورية. ألا أن الذين أفادوا فائدة أكبر من الحرية المستعادة كانوا مؤمني روما، وليس المتمردين على الدستور المدني الذين ظلوا مستبعدين من التساهل بل ذلك العدد من رجال الدين الذين لم يجبروا على تأدية قسم الولاء، أو وافقوا على تأدية قسم الولاء «الصغير». وحين خرج القس سيكار من سجنه في بايون، خلال شهر تشرين الثاني لعام ٩٤، أطلق مجلة الحوليات الدينية والسياسية والأدبية، بالتعاون مع القس جوفريه. وكانت هذه الحوليات تتنافس مع حوليات الدين لغريغوار. ولكن ما معنى العبادة من دون كنائس؟ لقد حصل «لانجوينيه» في ١١ بريريال (٣٠ أيار) على إذن يجيز للكنائس التي لم تنتقل ملكيتها، أن تستخدم لممارسة العبادة. وبعد بضعة أيام، احتفل في خمسة عشر كنيسة باريسية بالحرية المستعادة احتفالاً باذخاً.

نهاية الاقتصاد الموجَّه:

ظل الحرفيون، وأصحاب الحوانيت الصغيرة، والعمال الذين ساندوا الجماعة الكورديلية في السنة الثانية مبلبلين، حتى ربيع عام ١٧٩٥. وكانوا اشتركوا، خلف لوغراي، وڤـارليه، وبابوف، في حركة النفور والرفض التي أثارت الرأي، بعد تيرميدور، ضد البيروقراطية الإرهابية. ولا شك في أن نوعاً من سهرة مأتمية قد جمعت حماة تقليد الإدارة البلدية، في قسم كانز - ڤـان، وقسم غراڤيلييه، ولا شك في أن بابوف قد أمسك بالقلم ثانية، في ٢٨ فريمير، ليقوم بانتقاد ذاتي، وليهاجم الإرهابيين، بل التيرميدوريين: «إن هؤلاء مجبولون من

الذهب، أما نحن فمجبولون من الطين» ولكن دعوته إلى العصيان بقيت دون جدوى؛ فقد ظل الشعب صامتاً.

ومع ذلك، فقد ساءت حال الشعب المعيشية، خلال الخريف وبداية الشتاء، وظهرت من جديد وفرة في بعض السلع، وخصوصاً الزبدة، والبيض، والخضار. غير أن «كل السلع كانت مرتفعة الأسعار، بحيث يتعذر على إنسان محروم من الثروة أن يقربها.»، كما أشار تقرير للشرطة في ١٤ بروميير. وتزايد الفارق بين غلاء السوق الممنوعة برغم وفرتها، وقلة المواد المسعرة في السوق الرسمية؛ ففي هذا المكان، كانت المضاربة في أوج نشاطها، وفي مكان آخر، كان يباع الخبز الأسود، ويصبح البحث عن الصابون، والشموع والزيت، بحثاً لا جدوى منه. ولقد جعل الشتاء القاسي بوجه خاص، نقص المحروقات محسوساً.

فماذا كان السبب في ذلك الشح؟ من السهل علينا أن نعزو إلى ضعف التيرميدوريين، أو إلى أنانيتهم تطوراً هو أعمق بكثير من القرارات الحكومية؛ فمن المؤكد أن الفلاحين، الذين شجعهم التضخم النقدي، قد أخذوا يقاومون أعمال المصادرة، وأخذت اللجان تأنف من استخدام الإكراه الذي أصبح الرأي المتقزز يصفه بالإرهاب. غير أن أسباباً أكثر خطورة تسهم في تفسير هذه الظواهر التي كان من شأن الحد الأقصى أن يخفيها لزمن إخفاء سيئاً أكثر منه جيداً، ولكنه لم يلغها. إن تطور الجيوش، والمعامل التي كانت تعمل من أجل الحرب قد بدل توازن القرن الثامن عشر بين المنتجين والمستهلكين؛ فازداد الاستهلاك الذاتي الفلاحي الذي سهله تناقص الأعباء الضريبية. وأصبح كل شيء يسير لصالح تقليص العرض قياساً إلى الطلب المتزايد. وحتى الحبوب الأجنبية التي وصلت إلى دنكرك، وكاليه، ودييب، والهاڤر، لم تتمكن من الوصول إلى باريس، من جراء الشتاء الذي شل عمليات النقل.

وحدث في بادئ الأمر التقاء بين المصالح البورجوازية والمطامح الشعبية بوجه الحد الأقصى الذي جرى تمديده في أيلول، وتؤكد كافة تقارير الشرطة،

خلال الخريف، أن الشعب لم يعد يؤمن بالحسنات السحرية للإكراه والمصادرة. بل يرى أن الوفرة تعم حين تكون الأسعار حرة، ويظن أن توسع هذه الحرية يؤدي إلى استقرار الأمور؛ فقد كان يقال في العاشر من فـــانديمير، وفي التجمعات الشعبية: «إن الحد الأقصى للأسعار قد غدا غير مفيد، بل غدا مضراً، فإذا ما جرى إلغاؤه، فقد تؤدي الأيام الأولى إلى الغلاء، ولكن كل شيء ستنخفض قيمته، ويرجع إلى المعدل العادي»، ففي وقت من الأوقات، كانت الحرية غير المحدودة للتجارة مطلباً جماهيرياً. وكان المضاربون في التجارة، وفي الأسهم المالية، «تلك الأرستقراطية المتاجرة»، والتي «ترفع رأسها بجرأة»، تعتبر مصدراً للشر، كما يأتي الشر أيضاً من موظفي الفروع المصرفية المكلفين بالتموين.

لقد كان الرأي الشعبي يلاقي، على هذه الأرضية، الكثير من التطلعات. أما أصحاب المعامل والتجار، ورجال المال، وأصحاب السفن فكانوا يطمحون إلى تحطيم الاقتصاد الموجه والمتواضع والذي فرضته الحرب على حكومة السنة الثانية. وقد شجعتهم في ذلك تنازلات روبيسبيير. وفي ١٦ فريمير (٦ كانون الأول) قررت لجنة السلامة العامة أن توقف العمل المياوم، في مشاغل الدولة، وتحررت التجارة الخارجية من خلال تدابير متتابعة. وفي ٢٦ فـــانديمير (١٧ تشرين الأول)، سمح لأصحاب المعامل أن يستوردوا بحرية. وفي ٦ فريمير، ترك استيراد كافة البضائع حراً، باستثناء بضائع العدو. ولكن كيف يمكن القبول بهذه التدابير دون وضع مسألة الحد الأقصى للأسعار موضع جدل؟ وبعد صدامات أولية مع مستخدمي الفروع المصرفية العامة، وضد شطط المصادرات، حصل أنصار الحرية، في ٤ نيـــقوز (٢٤ كانون الأول) على إلغاء الحد الأقصى للأسعار. أما القيود الوحيدة المؤقتة فكانت تتعلق بتموين الجيوش، وتموين باريس، وهما التموينان اللذان حوفظ على المصادرات لأجلهما.

ولم يستقبل الشعب هذه الحرية التي كان يطالب بها منذ شهرين دون مخاوف، فكتبت إحدى الصحف، بتاريخ ٥ نيـــقوز: «إن ذلك القسم من الشعب، الكبير في عدده أكثر من اللازم، لسوء الحظ، والذي لم يعتد إلا على

حساب معيشته اليومية، وعلى وسائل الحصول عليها، لا ينظر إلى إلغاء هذا القانون غير المعقول من خلال العلاقات النافعة والضرورية ضرورة مطلقة والتي حتمت هذا الإلغاء».

وبعد أن عزي الشر إلى الإكراه، سوف يعزى الآن إلى الحرية.

تناقضات المجتمع تضح:

كان شتاء وربيع عام ١٧٩٥ شرسين؛ فقد انهارت العملة الورقية، وجرت معها، في سقوطها، ذوي الدخول الثابتة. أما السلع التموينية، التي أصبحت حرة، فقد بيعت بأسعار باهظة، فيما أخذ الخبز واللحم يصبحان أكثر ندرة في السوق التي تمونها الدولة.

فلماذا هذا السقوط السريع للسند الحكومي؟ لقد بقيت قيمة النقد ثابتة؛ ولكن استئناف التبادلات العالمية، أخذ يقدم مرآة حقيقية لقيمة العملة الورقية وهي: سعر الصرف. وفرض ارتفاع الأسعار اللجوء إلى لائحة الأوراق النقدية لتمويل الحرب، وتغطية نفقات الدولة؛ فوصل مبلغ السندات الحكومية المتداولة من ثمانية مليارات ليرة، في تشرين الأول ١٧٩٤ إلى أحد عشر ملياراً وأربعمئة مليون ليرة، في أيار ١٧٩٥. وكان الجمهور بخاصة قد فقد ثقته بالنقد. وقياساً إلى السعر الاسمي، انخفضت قيمة السند من ٣١% (حزيران ١٧٩٤)، إلى ٢٠% (في كانون الأول)، ثم إلى ٨% (آذار ١٧٩٥).

وضخم هذا الانهيار، بدوره، ارتفاع أسعار السلع ذات الضرورة الأولى؛ فإذا اعتبرنا المئة أساساً للعام ١٧٩٠، يرتفع مؤشر الأسعار المحسوبة بالسندات الحكومية إلى ٥٨٠، في كانون الثاني ١٧٩٥، وإلى ٧٢٠ في آذار، وإلى ٩٠٠، في نيسان. ولقد وصل سعر ليبرة لحم العجل، في سوق الخضار واللحوم في باريس إلى سبع ليرات، في شهر آذار، وكانت قد سعرت بأربعة وثلاثين سولاً[1]، في نهاية شهر كانون الأول.

---

(١) السول: جزء من الليرة.

وبرغم جهود لجنة التموين، أصبحت السوق التي تتزود بالمصادرات فارغة، واعتباراً من كانون الثاني، تناقص وصول البضائع، ونفذت الاحتياطات، ونقصت حصة الخبز التي كانت ليبرتين إلى ليبرة ونصف، في نهاية شهر شباط، ثم إلى نصف ليبرة في نهاية آذار.

كانت التناقضات الاجتماعية تتسع أمام نظر الجميع. ويروي جورج دوڤال، الذي كان حينئذ كاتباً في محكمة، انه كان يشتري كل يوم فطائر بمئة فرنك للقطعة الواحدة، حين كان لا يتوفر الخبز الذي سعره ثلاثة قروش. وقد كتب يقول: «كانت الحفلات الراقصة مستمرة، والعوز أيضاً، بحيث كان أول شيء يتفق لنا أن نلمحه، من منتصف الليل، وحتى الساعة الواحدة صباحاً، هو تلك الصفوف التي اصطفت على أبواب المخابز». وكان ينضاف إلى التجار، وأصحاب المعامل، حديثو النعمة من العاملين في السوق السوداء. أما الجمهور، فقد تدهور إلى البؤس؛ ولم يكن هذا الجمهور يتكون من أصحاب الأجور، والحوانيت الصغيرة فحسب، بل كذلك من أصحاب الدخول الصغيرة، والوظائف، ومن مستخدمي الدولة، وهم ضحايا التضخم النقدي الأزليون.

وشيئاً فشيئاً، أخذ الغضب الشعبي يتجه ضد المؤتمر الوطني. وظهرت ملصقات مهيجة على الجدران، خلال الخمسة عشر يوماً الثانية من آذار. وفي الشوارع، أخذ الناقمون يتجمعون في كل يوم. وكما كان الأمر بالأمس، فقد أرادوا أن يرفعوا إلى المجلس عرائض متوعدة.

جيرمينال:

كان يوم ١٢ جيرمينال للسنة الثانية (الأول من نيسان ١٧٩٥) صورة كاريكاتورية باهتة عن الأيام الثورية العظيمة لعام ١٧٩٢ و١٧٩٣. وقد كتب لوڤــاسور قائلاً: «لقد رأينا باريس منقسمة إلى أمتين؛ فالشعب من جهة، والبورجوازية من الجهة الأخرى.». هذا لا شك فيه، ولكن لا بد أن نضيف: شعب أعزل، ومبلبل، وقد أوهنت الفاقة عزيمته، وبورجوازية وجلة أكثر منها مرعبة.

كانت النار كامنة تحت الرماد منذ خمسة عشر يوماً. وفي الأول من جيرمينال (٢١ آذار)، وكانت نساء ضاحية سانت- أنطوان قد اجتذبت أعضاء الأقسام إلى المؤتمر الوطني ليطالبن بدستور ١٧٩٣، وبمعالجات ضد الفاقة. وكانت قد حدثت صدامات بين الشبيبة الذهبية، وحرفيي الضاحية، في الباليه روايال، والتويلري. وبعد فترة هدوء استمرت بضعة أيام، استؤنفت الحركة في قسم غراڤيلييه بين ٧ و٩ جيرمينال. وفي العاشر من جيرمينال، كانت مجالس الأقسام صاخبة وكان الناس يطالبون بالخبز، والدستور الديمقراطي، وحرية المواطنين، وإعادة فتح الجمعيات الشعبية، وذلك في الضواحي، والأحياء المكتظة بالسكان، عند مفترق الطرق إلى باريس.

أما في وسط العاصمة وغربها، فكان الأمر على عكس ذلك؛ ولم يكن الناس يتحدثون عن القوت، بل عن عقاب بارير وزملائه الثلاثة الذين كان المؤتمر الوطني قد بدأ محاكمتهم. وفي الحادي عشر من الشهر، قدم قسم كانز- ڤان عريضة تحمل التهديد، فكان ذلك علامة العصيان.

كانت اللجان قد تهيأت لذلك. ومنذ الثامن والعشرين من ڤـانتوز، كان المؤتمر الوطني قد منع استبدال الحرس الوطني مقابل مبلغ نقدي؛ وكان يجب أن تتوفر إمكانية التصرف بالطبقات الميسورة. وفي الأول من جيرمينال، صدر قانون من الشرطة العليا يقضي بعقوبة الموت أو النفي للأفراد الذين يهددون ممثلي الأمة. إلا أن اتساع العقوبات ذاتها كان يدل على ضعف وسائل عمل الحكومة؛ وفي جيش الجبهة، قلما كان الجنود مدعاة للثقة. أما في الحرس الوطني، فقد كانت هناك كتائب كاملة سيئة التنظيم، ومشبوهة بالنزعة اليعقوبية. وقد بذلت جهود لإنشاء شبكات من رجال موثوقين وزعت عليهم البنادق، وذلك في كتائب الأقسام المعتدلة. وفي ١١ ڤـانتوز، مساء، دعا نائبان الشبيبة الذهبية إلى الاجتماع، في اليوم التالي، فيما أعطت لجنة الأمن العام الأمر لتشكيل فصائل مسلحة قوامها مئة وخمسون رجلاً لكل قسم.

وكما كانت الحال، في زمن الحلف المقدس[1]، كانت منطقة لاسيتيه هي البؤرة الأولية للتمرد. وفي ١٢ جيرمينال صباحاً، أحدثت النساء في تلك المنطقة تجمعات صاخبة متجمهرة أمام الحوانيت، ودفعت باللامتسرولين إلى التجمع في نوتردام. وتحت قيادة فـان إيك الذي كان قائداً عاماً لكتيبة القسم، وجرى عزله بعد تيرميدور ائتلف تجمع بصورة غير مشروعة في الكاتدرائية السابقة، والتي أصبحت معبد العقل وقرر أن يتجه إلى المؤتمر الوطني، وقد لحق به، أثناء الطريق، سيل متواصل من الناقمين وكان هناك العديد من العمال الذين يسكنون في غرف مؤثثة، وقد تضرروا في اليوم السابق من مرسوم يجبرهم على أن يحصلوا على إعاشتهم من السوق الحرة. وقد لوحظ بينهم قاطفو أحجار، وبناؤون وعمال آخرون يعملون في البناء. وبين الساعة الواحدة والثانية، اقتحم هذا التجمع باب التويلري دون أن تحاول الشبيبة الذهبية التي قادها ديمون وتاليان صباحاً إلى البلاط الملكي أن تعترض سبيلهم.

ومنذ ذلك الحين، مثلت المسرحية على مسرحين؛ فتمكن المتظاهرون الذين دخلوا إلى القاعة التي كان التجمع يجري مداولاته فيها، من المكوث فيها مدة أربع ساعات. وقد قاطعوا بواسي دانغلا الذي كان يقدم تقريراً عن الأقوات، وهم يهتفون: «الخبز! الخبز!» واكتفوا بقراءة العرائض تاركين نواب الجهة اليمنى يخرجون من القاعة وانتهى الأمر بخطباء الجبل لينصحوهم بالذهاب. وكانت الحشود تواصل تدفقها، حول التويلري. ومنذ البداية، أعطت لجنة الأمن العام الأمر بضرب طبول الخطر، وبقرع الناقوس الوحيد المسموح به في باريس، وهو ناقوس راية الوحدة. إلا أن كتائب الغرب المؤيدة تأخرت في الوصول. وكان يتحتم على بعضها أن تطوف في الأحياء التي تشكلت فيها حشود صاخبة. إن العديد من هؤلاء المواطنين - الجنود لم يمتشق السلاح، إلا بعد تناول الطعام.

---

(١) حلف ضد البروتستانتية. (م: ز. ع).

وحوالي الساعة السادسة، أصبح عددهم كبيراً إلى درجة تكفي لإخلاء التويلري، دون أن تطلق طلقة نار واحدة. واستمر الغليان طيلة الليل، في بضعة أقسام انعقدت فيها تجمعات غير مشروعة، ومن بينها قسم البانتيون.

هل كانت أيام جيرمينال تلك عفوية؟ لقد أكد بارير وديزيس أن التيرميدوريين قد استثاروا التمرد لكي يحطموا المعارضة التي دعمها اليسار مؤخراً تحطيماً أكبر. أما التيرميدوريون فقد اتهموا، من ناحيتهم، بوردون بالتحريض على التدخل الشعبي، ولكن لا شيء يتيح تأييد هذه التأكيدات.

وبالمقابل، فالأمر المؤكد هو أن اليمين قد خرج من أيام جيرمينال، وقد تعززت صفوفه، في فترة قصيرة.

واستثمر التيرميدوريون نجاحهم، اعتباراً من مساء الثاني عشر من جيرمينال، وقد هتف ديمون: «يجب أن يكون هذا اليوم كاملاً.»، ونفي بارير، وبيوڤـــارين وكولو ديربوا إلى غويانا دون محاكمة. أما ڤـــادييه، الذي أدين أيضاً، فقد ظل العثور عليه متعذراً. وصدر مرسوم بتوقيف ثمانية نواب جبليين، ومنهم شارل وليونار بوردون. وحوالي منتصف الليل، وضعت باريس في حالة حصار. وعيِّن الجنرال بيشغرو قائداً عاماً للقوات المسلحة يعاونه باراس، وميرلان دوتيونـــڤيل.

واستؤنفت الفتنة مجدداً في يوم ١٣ جرمينال، وعلى فترتين؛ فقد رفض قسم غراڤيلييه أن يسلم بوردون، في بداية فترة ما بعد الظهيرة؛ وكان لا بد من إرسال كتيبة «المعبد» لاعتقاله. وفي المساء، أثار نقل المحكومين بالنفي اضطرابات جديدة.

فهل كان الهدف، كما يؤكد بارير، أن تجعلهم هذه الاضطرابات يلقون مصيراً سيئاً، أم على العكس من ذلك، أن يحال دون نفيهم؟ يبدو أن السبب قد كان الذعر قبل كل شيء، فلم يعد الملك هو الذي يخشى الناس هروبه الآن، بل المؤتمر الوطني.

واستمر القمع، وفي ١٦ جيرمينال، صدر مرسوم باعتقال ثمانية نواب آخرين، ومن بينهم كامبون (الذي هرب)، وتوريو، ولوكوانتر اللذان لم ينضما إلى

الجبل إلا منذ بعض الوقت. وفي ٢١ جرمينال (١٠ نيسان)، تقرر أن يجرد من السلاح كل الرجال المعروفين بأنهم شاركوا في «الفظاعات التي ارتكبت في عهد الطغيان الذي سبق التاسع من تيرميدور.». وقد أصاب هذا التدبير ستمئة مناضل باريسي، فحرموا من أي حق مدني.

ومع ذلك، فإن قسماً من التيرميدورين بدأ يقلق بدوره، خلال الأشهر التالية، من ذلك التطور نحو اليمين. وفي ١٢ فلوريال (الأول من أيار) شرع شينييه ولوفيه يشهران بالاتجاه الملكي، فأقرا بالتصويت مرسوماً ضد المهاجرين، ورجال الدين التمردين، برغم تاليان. وكان الأمر الذي حال دون الانشقاق هو من جديد هدير شعب الضواحي. وفي غضون شهر، انتقلت باريس من الفاقه إلى المجاعة. ولم يعوض توزيع الأرز النقص في الخبز؛ فانتهى الأمر بأن وزّعت أونستان من الخبز يومياً، فيما كان متوافراً في محلات المعجنات بست وعشرين سولاً لليبرة. وأدى نقص التغذية إلى أضرار بالغة؛ فكثرت الأمراض، والانتحارات. فباتجاه أية آمال كان يمكن للشعب أن يركز سخطه؟ إن البعض يحلم مجدداً بالملك- الخباز، من مثل تلك النسوة اللواتي كن يؤكدون في ١٢ فلوريال قائلات: «فلنصبر، فسيكون لنا ملك قبل خمسة عشر يوماً. وحينذاك لن نفتقر إلى الخبز بعد.» وآخرون، وهم أقل عدداً، كانوا يتحسرون على روبيسبيير، وكانت الأغلبية فيهم تلجأ إلى البرنامج الطوباوي للهيبيريتيين- الجدد، وهو البرنامج الذي لم يصمد لسبب وجيه، لامتحان الواقع الأليم.

وولّدت المجاعة التآمرات، والتجمهرات الصاخبة، والمقطوعات الهجائية. وفي نهاية فلوريال، بدأ التحضير لعصيان في وضح النهار. ففي الثلاثين منه، وهو اليوم الذي كانت مجالس الأقسام تجتمع فيه، حددت مقطوعة هجائية مغفلة برنامج العصيان وطرائقه، وشعاره. وهذه الرسالة هي: انتفاضة الشعب للحصول على الخبز واستعادة الحقوق. أما برنامجها فهو: تطبيق الدستور، واعتقال الحكام، وإخلاء سبيل الوطنيين، والانتخابات الجديدة. أما الطرائق فهي: جذب الأقسام

المسلحة إلى المؤتمر الوطني، والتآخي مع الجنود. أما الشعار فهو: الخبز، ودستور ٩٣!».

بريريال:

أيقظ ناقوس الخطر ضواحي سانت أنطوان، وسان مارسو، في فجر الأول من بريريال (٢٠ أيار). وبين الساعة الخامسة والتاسعة، وصل الناقوس إلى أقسام الشرق والوسط، ووصل خصوصاً إلى أقسام غرافيلييه، ولارسونال، وليزارسيس. وتكررت آلية عمل جيرمينال؛ فقد تجمعت النساء أولاً، ثم دعون الرجال إلى الزحف على المؤتمر الوطني، ولكنهم لم يغفلوا هذه المرة الأسلحة - الحراب والمدافع - ولا السلطات، كاللجان المدنية، وقيادات الكتائب. وقد أضاعوا بضع ساعات ليقرروا تسليم القيادة لمسؤولين مترددين، كما كانت الحال في عام ١٧٩٢ و١٧٩٣. ونحو الساعة الواحدة، أخذت الضواحي تنزل إلى المدينة، وكانت مكتوبة على قبعاتهم، ومعلقة على ستراتهم القصيرة، الكلمات السحرية: «الخبز أو الموت!»، «الخبز ودستور ١٧٩٣».

كان المؤتمر الوطني قد افتتح جلسته حوالي الساعة الحادية عشرة، بينما كانت أولى مجموعات النساء قد احتلت المنابر؛ فقرر اعتبار «قادة التجمعات» «خارجين على القانون»، أي العشرين متظاهراً الأوائل الموقوفين، ودعا «كافة المواطنين الصالحين» إلى السلاح. أما اللجان التي كان مقرها في شمال الكاروسيل، في فندق بريون، فقد قررت، حوالي الساعة الواحدة، إصدار أمر بتجميع قطعات الجبهة التي كانت تحيط بباريس، في معسكر ديسابلون، وبتحريك كتائب الحرس الوطني. وقد رأى البعض في هذا التأخير خطة مكيافيلية وهي: فسح المجال أمام الفتنة لتتسع ولتعرض المعارضة للخطر. وفي واقع الأمر، كان التيرميدوريون يخشون من تدخل الحرس الوطني. وكانوا على حق في ذلك؛ فلئن أتى القادة ليدافعوا عن المؤتمر الوطني، في العديد من الكتائب، فقد كان جنود الحرس يضعون على قبعاتهم شعار أهل الفتنة. أما كتائب ضاحية سانت أنطوان

الثلاثة، فقد تحركت من دون ضباطها لمساندة العصاة، ونجحت، أثناء الطريق، في أن تجذب معها كتيبة الأرسينال.

ووصلت الكتائب نحو الساعة الثالثة والنصف إلى المؤتمر الوطني الذي صدَّت عنه أول جماعة من المهاجمين تحت ضربات السياط، قبل ساعتين. وحدث الخرق الحاسم، فقتل النائب فيرو، الذي حاول أن يقاوم، بطلقة مسدس، وقطع رأسه بالسكين، وجرى الطواف به على رأس حربة، قبل أن يقدَّم حوالي الساعة السابعة إلى بواسي دانغلا الذي كان يرئس الجلسة. وكما حدث في ١٢ جرمينال، فقد أضاع المتمردون بضع ساعات في الصراخ، وقراءة رسائل الهجاء، دون أن يعيروا اللجان اهتماماً، فكلفت هذه اللجان رافيه بسحب الكتائب الموالية لها من الأقسام الغربية. وحوالي السعة التاسعة، طالب المتمردون بأن يستأنف النواب مناقشاتهم. وبينما كانت التجمعات تتفرق حول التويلري من تلقاء نفسها عمل بعض الجبليين على تبني عدد من العرائض التي ساندها الحاضرون في المدارج وهي: إخلاء سبيل الوطنيين، والنواب الموقوفين في جيرمينال، واعتقال خمسة أعضاء. حينذاك اخترق رتلان من الحرس الوطني القاعة، وكانت الساعة الحادية عشرة والنصف- وكان يقود أحد هذين الرتلين رافيه ولوجاندر، والثاني يقوده: أوجيس. فحاول المتمردون المقاومة في البداية، ثم تشتتوا من خلال الأبواب والنوافذ.

بعد تحرير المؤتمر الوطني، صوت على توقيف أربعة عشر نائباً جبلياً بينهم بريور دولا مارن، وروم وبوربوت. فهل أخّر التيرميدويون تدخل القطعات المسلّحة حقاً لكي يقضوا على الجبليين بسهولة أكبر؟ غالباً ما كتب ذلك. وهذا ليس أمراً غير ممكن، فلقد استند التيرميدوريون إلى تجارب ١٠ آب و٣١ أيار، وكانوا مقتنعين بأن الجبل هو الذي نظم العصيان. غير أنهم غلبوا على أمرهم، ولم يتدخلوا إلا حين أصبحوا واثقين من الانتصار.

وعلى أية حال؛ فقد أكدت أحداث الثاني من بريريال على الضعف الشديد لقوى النظام. فقد أحاط المؤتمر الوطني نفسه بقطعات الجيش – ودخل مورات حينذاك التاريخ - كما أحاط نفسه بكتائب الأقسام التي عيّن لها قادتها في ذلك

اليوم. وأصبح بوسع الجنرال ديبوا، من الناحية النظرية، أن يعتمد على أربعين ألف رجل. إلا أنه حين صوبت كتائب سانت أنطوان مدافعها على المؤتمر الوطني، حوالي الساعة السابعة، انتقل سدنة مدافع الأقسام الأخرى إلى جانبهم، وتآخوا مع المتمردين. وكان على اللجان أن تتفاوض مع الفتنة، فأرسلت عشرة نواب «للتآخي»، ووعدت بتسوية مشكلة الأقوات. حينذاك، رجع الشعب إلى ضواحيه، عند حلول الليل. ولئن فشلن الانتفاضة في ٢ بريريال، فقد كان ذلك من جراء ضعفها العددي أقل مما هو من جراء ضعفها السياسي.

إذا قورن يوما الأول والثاني من بريريال بأيام جيرمينال، فهما يشبهانها ويختلفان عنها؛ فهناك غياب القيادة المنسقة ذاته، وتردّد الجماهير ذاته في الإمساك بمقاليد سيادتها. وهذا ما يبين، إذا ما رجعنا إلى الماضي، أي وزن كان للقيادات البورجوازية، الجبلية منها أم الهيبيرتية، في السنة الثانية. إلا أن هناك الاختلافات الملموسة؛ فليست الحركة أكثر راديكالية وحسب، في بريريال، بل تخضع لتعليمات دقيقة، وهي عصيان الحرس الوطني، والتآخي. وهكذا، يمكننا أن نرى، مثلما يرى كار تونيسون والذي يستعيد هنا تأكيد بيوناروتي القائل إن خطة الانتفاضة لم يرسمها منفذوها، بل رسمها سجناء كانوا معتقلين في بليسي. ولعل في هذا ما يفسر التباين بين تحضير دقيق وتنفيذ ناقص.

لقد استعادت الحكومة المبادرة في العمليات، خلال يومي ٣ و٤ بريريال، وكانت الانتفاضة قد أنهكت نفسها بنفسها. وكان الحادث الوحيد هو إطلاق سراح تينيل في الثالث من بريريال، في الساعة الثامنة مساء؛ وهو صبي صانع أقفال محكوم بالإعدام باعتباره قاتلاً لفيرو وقد أطلق سراحه حرفيو ضاحية سانت- أنطوان.

الأيام الأخيرة لضاحية سانت - أنطوان

قررت اللجان أن تنتهي من ذلك الرحم الذي كان يولد الانتفاضات كافة؛ فتقرر أن يتم التوجه، ليس إلى كتائب الحرس، بل إلى المتطوعين، والرجال

الموثوقين الذين استدعوا إفرادياً. وهكذا، تجمع عشرون ألف رجل جيدو التسليح تحت إدارة الجنرال مينو.

وجرت أول محاولة لاختراق الضاحية، في الرابع من بريريال، عند الصباح الباكر. وتحت قيادة كيلمين، ودوبرون، طاف ألف ومائتا رجل- ينتمون في أكثريتهم إلى الشبيبة الذهبية- شارع ضاحية سانت- أنطوان. ولكنهم لم يتمكنوا من الرجوع إلى الوراء؛ فلقد انغلقت المتاريس عليهم. وكان لا بد من تدخل اللجنة المدنية لكي يدعوهم يقفلون راجعين. واغتاظت اللجان من هذا الفشل، فأطلقت تحذيراً إلى المتمردين، حوالي الساعة العاشرة تطلب إليهم فيه أن يسلكوا تينيل وأن يسلموا مدافعهم وأسلحتهم. فردت الضاحية بالاستنفار، ولكن المتمردين استسلموا، حين التقت أرتال مينو بالمتاريس.

لقد مورس القمع على عدة مستويات؛ ففي المؤتمر الوطني، استمر توقيف النواب. وفي ٩ بريريال (٢٨ أيار)، جاء دور أعضاء اللجان السابقة، باستثناء كارنو، لأنه هو الذي «نظم النفير». وفي ١٣ منه، لاقى كل مفوضي الحكومة السابقين المكلفين بمهام المصير ذاته. وجرى تطهير أقسام باريس تطهيراً قاسياً؛ فوضع ألف ومائتا رجل في السجن، وسبعمئة آخرون «جردوا من أسلحتهم» أي حُرموا من أي حق. وشكلت لجنة عسكرية، اجتمعت حتى التاسع من تيرميدور (٢٧ تموز)، ولفظت ستة وسبعين حكماً بالإدانة، منها ستة وثلاثين بالموت. وفي ٢٩ بريريال (١٧ حزيران)، حاول ستة نواب جبليين الانتحار قبل أن يصعدوا إلى المقصلة؛ فأفلح في ذلك روم، وغوجون، ودوكيسنوي. أما سوبراني وديروا وبوربوت فقد جُروا إلى المقصلة محتضرين. كما أُمر المواطنون بتسليم حرابهم.

واستبعد المواطنون المعوزون عملياً من الحرس الوطني الذي أعيد تنظيمه في ٢٨ بريريال. وعلى المدى البعيد، أفاد النصر آخرين من غير المنتصرين الظاهريين. واعتباراً من شهر بريريال، أخذت الشبيبة الذهبية تبدي استياءها من الدلال الذي بدأ الجيش يتمتع به، صارت تهاجم حماتها السابقين، لأنها لم تلعب إلا دوراً ثانوياً، قلما يستحق التمجيد. وحصل التيرميدوريون والجيرونديون على

تحكيم الجيش؛ غير أن الجنرالات لم يكونوا مستعدين، لا هم ولا الجنود، للتخلي عن ثمار انتصاراتهم. وإذا اقتضت الأمور، أقاموا التحكيم لصالحهم.

هل ستكون الجمهورية المنتصرة مسالمة؟

في نفس اليوم الذي طردت فيه ثورة القصر روبيسبيير من السلطة، كانت قطعات الجيش الفرنسي قد دخلت إلى لييج وإلى آنــڤير.

لقد استؤنف الهجوم في بداية أيلول ضد النمساويين، في منطقة ليبج، وضد البروسيين في مقاطعة تريــڤ، وضد الأنغلو- هولنديين. واجتاز جيش سامبر- أيموز نهر الأورت والروير، ودخل جيش ران- ايموزيل إلى البالاتينا. وفي ٦ تشرين الأول، ثم الاستيلاء على كولونيا. وفي ٨ منه على بون، ثم على كوبلانس. وفي نهاية الشهر، تراجع البروسيون عن الضفة اليسرى للرين، تاركين حاميتين نمساويتين في لوكسمبور، وفي مايانس، وعلى رأس جسر مانهايم.

كانت سيطرة بيشغرو على هولندا خصوصاً مذهلة؛ فقد استولت قطعاته التي يتبعها العديد من الجمهوريين الهولنديين المهاجرين، استولت بادئ الأمر، على الساحات الرئيسية المحصنة، على نهر الموز. وحين حلَّ الشتاء، أتاح الجليد استخدام الأنهار، فاجتاز بيشغرو تباعاً منطقة الموز السفلى (٢٧ كانون الأول)، والــڤــال (٨ كانون الثاني)، ولوليك (٥ كانون الثاني). أما الهولنديون الذين تخلى الإنكليز عنهم، فقد أوقفوا القتال، ودقت بالنسبة إليهم ساعة «الصلح الفرنسي».

لقد سنحت للجمهورية إمكانات صلح أوروبي فعلاً؛ فالائتلاف الذي كان قد تشكل ضدها عام ١٧٩٣، والذي كان يخفي سطحياً خلافات عميقة، قد تآكل من الداخل. وكان فردينان الثالث التوسكاني – وهو من أسرة هابسبور – هو أول من تفاوض مع قتلة الملوك.

وظلت بروسيا القوَّة التي كان ينبغي قبل كل شيء كسب صداقتها، في نظر تيار معين من الرأي الفرنسي، وهو الرأي الذي لم يقبل قط بأن تنهار التحالفات. وإذن فقد كانت الأمور كلها تدفع ملك بروسيا ليتخلص من الموقف بلباقة، وأولها رغبة الصلح التي كانت تظهر هنا وهناك، في الإمبراطورية، وخصوصاً في

ڤورتمبرغ، وفي هيس – كاسيل، والتي كانت تتيح لآل هوهنزوليرن أن يستعيدوا دورهم التقليدي كثقل موازن لنفوذ ڤيينا. وقبل كل شيء، كان فريدريك الثاني يفكر في بولونيا أكثر مما يفكر في فرنسا. وبرغم المنافع التي حصل عليها من روسيا، عند الاقتسام الثاني (كانون الثاني ١٧٩٣)؛ فقد ظل غير راض عنه. وبعد تمرّد كوشيوسكو (آذار ١٧٩٤) كان قد أرسل قطعات عسكرية للاستيلاء على وارسو، ولكنها هزمت. وقد تحتم عليها أن تفك الحصار في ٦ أيلول وتفسح المحال لقوزاق سوڤوروڤ ليستولوا على المدينة (١٠ تشرين الأول). أما كاترين الثانية، التي كانت تتحكم بالمصير البولوني، فقد شجعت النمسا بأن تخلت لها عن كراكوڤيا، ولوبلن، وساندومير. أما ملك بروسيا، الذي استاء من ذلك، فقد وافق على التفاوض مع فرنسا. وبدأت المباحثات في تشرين الأول. بيد أنه كان لا بد من توقيع معاهدة بترسبورغ (٨ كانون الثاني ١٧٩٥) التي اقتسمت النمسا وروسيا بموجبها بولونيا، لكي يقرر إرسال مفاوض رسمي إلى بال، وهو الكونت دوغولتس؛ فقد كانت الأمور مرتبطة بالثمن الذي قررت الجمهورية تحديده.

وكان الرأي مجمعاً في فرنسا على الرغبة في الصلح. ولكن بأية شروط؟ لقد كان الرأي منقسماً حول هذه النقطة. والأمر الذي لا جدال فيه هو أن اللجان قد أظهرت الحذر في البداية، وظلت أمينة لسياسة روبسبيير. وكانت قلة من الرجال تشاطر سييس وروبيل رغبتهما العنيدة التي تظل الحدود الطبيعية التي طالما جرى كلام كثير عليها، في نشوة الأشهر الأولى للعام ٩٣، تظل بمقتضاها عقيدة لا يجوز المساس بها. أفلا يمكن الاكتفاء «بالميز»، بدلاً من الرين؟ لقد كان ذلك هو رأي بارتيلمي الذي كان يجري المفاوضات في بال، وكان ذلك هو رأي كارنو أيضاً. غير أن المنطق ليس له وزن كبير أمام الأهواء. فهناك قوى عميقة كانت تدفع إلى جعل حدود الجمهورية، وحدود الرين شيئاً واحداً. وبدأ صحفيون ملكيون، وصحفيو الثورة المضادة يشنون حملة من أجل حدود ٨٩. وغدت «الحدود القديمة» شعار خصوم النظام. فهل كان ممكناً، في نفس اللحظة التي كان يجري فيها نضال ضد آثار الإرهاب، أن يترك لليعاقبة احتكار الروح الوطنية؟ هل كان ينبغي أن يلقى بالجيش بين أيديهم، وهو الذي كان النظام يحتاج إليه

ضدهم؟ ولا سيما وأن الروح القومية قد كانت العاطفة الشعبية الكبرى. وكان من التهور كبتها، في الوقت الذي كانت تنْتَزِعُ فيه من الجماهير آمالُها الأخرى وهي: الانتخابات العامة، والديمقراطية المباشرة؟ إن المصالح البرجوازية- التي ستلعب دورها بعد عام من ذلك الوقت – قد أعطيت من الأهمية أقل مما أعطي لهذه الحسابات. وتحتم على التيرميدوريين بالرغم منهم أن يجعلوا من الرين رايتهم. وانتهى الأمر ببروسيا أن ترضخ في هذه النقطة؛ فأقرت في اتفاقية بال (٥ نيسان ١٧٩٥) باستمرار الاحتلال الفرنسي لضفة الرين اليسرى، حتى الصلح الشامل. وبالمقابل، رفضت التحالف مع فرنسا، وحصلت على حياد ألمانيا الشمالية.

وكان الهولنديون ضحايا للسياسة التيرميدورية. ومع ذلك؛ فقد فعلوا كل شيء لإرضاء محتليهم. وفي ١٦ شباط، كانوا قد أعلنوا عن رغبتهم في أن تكون لهم مع فرنسا علاقات كالتي تقام بين جمهوريتين شقيقتين، في الوقت الذي أعلنوا فيه عن استقلال الأمة الباتاڤية[1]. وكلف سييس وروبيل بالذهاب إلى لاهاي ليذكرا الباتاڤيين بالواقع القاسي، ولكن دون جدوى؛ ففرضا حماية حقيقية على بلادهم، بموجب اتفاقية ١٦ أيار ١٧٩٥ (٢٧ فلوريال). وألحقت فرنسا بها الفلاندر الهولندية، ومايستريخت، وڤانلو، بينما لم تكن قد قررت إلحاق بلجيكا بعد. فهذه لن «تتوحد» إلا في الأول من تشرين الأول (٩ ڤانديميير للسنة الرابعة). وتحافظ الجمهورية على جيش في هولندا قوامه خمسة وعشرون ألف رجل، وتتلقى تعويضاً مقداره مئة مليون فلورين، بصرف النظر عن الروائع الفنية العديدة التي تم نقلها إلى باريس. وبواسطة هذه الأمور، أصبح يجمع الجمهوريتين الشقيقتين تحالف دفاعي وهجومي وثيق، منذ ذلك الوقت.

وتوسعت الانفتاحات على الصلح بين إسبانيا غودوا[2] والجمهورية بالتوازي مع العمليات العسكرية، وفي جو جدير بفلورنسا القرن الخامس عشر، وفي ١٧ أيلول، طرد دوغومييه الذي كان يقود جيوش البرينيه الشرقية، وطرد الإسبان من

---

(١) اسم قديم كان يطلق على الأرض المنخفضة من ١٧٩٥- ١٨٠٥ (م: ز.ع). (هولندا الشمالية).

(٢) وزير إسباني في عهد الثورة والإمبراطورية (م: ز.ع).

بيلغارد وهي آخر مكان كانوا يحتلونه في فرنسا، وغزا كاتالونيا. وفي العشرين منه، تلقى رسالة غامضة من غودوا مرفقة بغصن زيتون. فنقلهما جميعاً إلى الحكومة. أما هو فقد مات قبل الاستيلاء على فيغويراس (٢٨ تشرين الثاني) فاستولى خلفه بيرينيون على روزاس في ٣ شباط ١٧٩٥. وطالت المفاوضات. ولكن الاستيلاء على بيلباو على يد مونسي عجل الأمور. فوقع الصلح في بال بتاريخ ٢٢ تموز ١٧٩٥. فكسبت فيه فرنسا النصف الإسباني لسان – دومينغ، وتعهدت بإخلاء كاتالونيا، وبلاد الباسك.

ولكن الصلح الحقيقي لم يكن ممكناً، إلاّ إذا قبلت إنكلترا والنمسا الشروط الفرنسية، فقامتا، على العكس من ذلك، برص تحالفهما، وفي أيار، ١٧٩٥، تمكن فرانسوا الثاني من تجميع جيشين قويين، أحدهما بقيادة ڤورمسير على الضفة اليمنى للرين، والآخر بقيادة كليرفيت، بين المين والرور. ولم تعد جيوش الجمهورية مثلما كانت في السنة الثانية؛ فقد تضاءلت أعدادها الحقيقية، لأن الفرار منها كان يضمنه تساهل كبير جداً في العقاب. ولقد جرى إحصاء في آذار ١٧٩٥، دل على أنه لم يعد على الحدود غير ثلاثمئة وخمسة وثلاثين ألف رجل، منهم مئتان وعشرة آلاف في الشمال والشرق، من أصل عدد نظري هو مليون ومئة ألف رجل. كان كل شيء يعتمد على رجلين هما: بيشغرو الذي عين قائداً لرين إيموزيل، وجوردان الذي كان يحرس سامبر – إيموز. وكان مفوضو الحكومة المكلفون بمهام ينصحون بهجوم مشترك يقوم به الجيشان. فاحتلت اللوكسمبور في ٧ آيار؛ ولكن بيشغرو أصر بعناد على عدم التحرك فهل كان خائناً؟ الحقيقة أنه إذا كان قد اتصل بالأمير دوكونديه، في شهر آب، عن طريق بعض مبعوثيه، فهو لم يعقد اتفاقاً معه قبل نهاية المؤتمر الوطني. وكما أنه لم يكن أكثر من جنرال ساخط، وقلما كان راضياً عن جمهورية لا تعرف كيف تكافئ أبطالها. وفي ٦ أيلول، تكمن جوردان من اجتياز الرين قريباً من دوسلدورف، مشكلاً حركة التفاف باتجاه مايانس. ولأن بيشغرو لم يسانده، فقد تحتم عليه أن يتراجع على ضفة الرين

اليسرى، في الأول من تشرين الأول. وبعد ثلاثة أيام من تنازل المؤتمر الوطني عن سلطته إلى الحكومة الإدارة. فك النمساويون الحصار عن مايانس.

الإرهاب الأبيض يعيث فساداً في ليون ومرسيليا

أطلقت تسمية الإرهاب الأبيض على القمع الذي مورس بصورة عفوية ضد الإرهابيين في الريف، وعلى نحو أعم، ضد الملاكات السياسية التي تورطت في الثورة منذ ١٧٩٢. فهل كان المؤتمر الوطني مسؤولاً عن هذه المذابح بصورة جزئية؟ لقد كان مسؤولاً عنها، بلا أي شك، ولكن ليس على المستوى الذي تُطرَحُ فيه مشكلةُ مسؤولياته عادة، أي: مشكلة التدابير التشريعية؛ فمن المؤكد أن المؤتمر الوطني، حين فرض الإقامة الجبرية أولاً على الموظفين، والضباط المعزولين، بعد تيرميدور (مرسوم الخامس من ڤانتوز)، وأصدر الأوامر بتجريدهم من السلاح بعد ذلك (٢١ جيرمينال)، قد خلق فئةً من المنبوذين، ومن الرهائن المؤهّلين للعقاب الجماعي. بيد أن «السهل» لم يكن قد حسب مدى أهمية هذه القرارات. أما مفوضو الحكومة الجدد المكلفون بمهام، فقد وجدوا أنفسهم مجبرين على اختيار أحد خطرين؛ فالريف، لم يكن فيه «مستنقع»، والعديد من الناس يعملون ضد الأقلية التي كانت مسيطرةً بالأمس. ومن هنا؛ فقد ساعدوا دون قصدٍ الأقلية التي كانت تريد الثأر. أما على مستوى الغايات والأفعال، فلا ينبغي أن نتهم المؤتمر الوطني بأهواء الإرهاب الأبيض. ولا ينبغي له، بالمقابل، أن يفيد من الظروف المخففة، كالجهل مثلاً. ولعلّ تيبودو هو الذي يعطينا، من خلال حديثه عن نفسه، لا مفتاح سياسة معينة ، بل محرّك فكرةٍ مستحوذةٍ عليه، إذ يقول: «كنت أخشى إرهابيّي السنة الثانية أكثر مما أخشى إرهابيي السنة الثالثة الملكيين». إنه اعتراف رائع يشدِّد على الانفراق الشائع بين الواقع وانعكاسه في الحساسيات! وليس من الأهمية بمكان أن يكون التاريخ قد دحض هذا التخوف، وبيّن، على العكس، تآكل آلية العمل الثورية في السنة الثانية، بل المهم هو أن التيرميدوريين قد فسحوا المجال للإرهاب الأبيض، لأنهم كانوا يرتعدون، حين يتذكرون الإرهاب الآخر.

لقد مورس انتقام «البيض» في كافة أنحاء فرنسا، ولكنه لم يتخذ، مع ذلك، شكلاً جماعياً وعنيفاً، إلاّ في منطقة ليون، وممرّ اللوار، وپروڤانس، واللانغدوك.

وبعد فشل تمرد ١٧٩٣، كانت ليون قد خسرت كل شيء: لم تخسر أبناءها الذين أعدموا على المقصلة، أو قتلوا بالرشاشات فقط، ولا أجمل حي فيها – وهو ساحة بيلكور – الذي دكَّ دكاً، ولكنها فقدت حتى اسمها، وحتى روحها. أما نساجوها الذين ضربتهم البطالة، فلم يكن بوسعهم إلا يشاطروا العمال اليدويين الذين سحقهم التوقف عن العمل، حنينهم إلى الملكية، ولقد ظن الجمهوريون أن هناك جمعية سرية، هي رهبانية يسوع؛ إلا أنه لا شيء يثبت أنها كانت موجودة فعلاً، وحملت ذلك الاسم. وبالمقابل، فالأمر الثابت هو نضوج الانتقام الشعبي قبل أوانه، وعنف هذا الانتقام؛ فاعتباراً من شباط ١٧٩٥، طورد يعاقبة في الشوارع، وحتى أنه قد ألقي ببعضهم في نهر الرون، وهم ملفعون بلباس غريب عليه لقب «Mathevons»، واعتباراً من آذار، بدأت الاغتيالات، وهوجمت السجون في أيار، وذبح فيها مئة وعشرون ضحية.

وفي الرون الأسفل، في اللانغدوك وپروڤانس، أخذت الحرب الاجتماعية تتوضع على حرب الأديان القديمة. وبدأت المدن البيضاء، مثل إيكس، تناصب العداء المدن الزرقاء، مثل طولون وآرل ونيم. وهنا أخذت تعيث فساداً رهبانية الشمس التي نجهل عنها كل شيء، إلا الإرهاب الذي كانت تقوم به؛ ففي شباط، بدأت المذابح في نيم. وفي ١٠ أيار (٢١ فلوريال)، أخذ الملكيون يتدفقون إلى إيكس، ليحرقوا السجن، ويقتلوا ستين يعقوبياً كانوا مسجونين فيه؛ فثار العمال والوطنيون الطولونيون حينذاك في ١٧ أيار، وسيطروا على المدينة خلال أربعة أيام، وحاولوا أن يزحفوا إلى مرسيليا لكي يطلقوا سراح السجناء فيها؛ فشتت الملكيون المارسيليون شملها؛ بيد أن انفجارهم اليائس أثار ذعراً انتقامياً يعيد إلى الأذهان ذكرى مذابح أيلول. وحدثت أعمال قتل في كل مكان، في إيكس، وتاراسكون، ومرسيليا (فجرت

حادثة قلعة سان – جان)؛ فكيف نعرف القدر الذي يعزى إلى الخوف في هذه الأعمال، والقدر الذي يعزى إلى الرغبة في إنزال العقاب؟

لقد استقبل ملكيو باريس حوادث الإرهاب الأبيض بمشاعر الانزعاج، وبعد مرور زمن طويل عليها، أطلق أحدهم، وهو شارل لاكروتيل العنان لذكرياته، فأفصح قائلاً: «لقد كانت أعمال قمع قاسية تلطخ قضيتنا، وكانت شعاراً انتقامياً يكرر الجريمة في الوقت الذي كان يزعم فيه أنه يعاقب عليها».

غير أن العديد من المعتدلين فكروا في تلك الأوقات بما كان يفكر به ديمقراطيو أيلول لعام ١٧٩٢، أي: هل يمكن انتهاج سياسة معينة، من دون أن ندع الشعب يلوث يديه؟

ملك المعتدلين يموت في سجنه

كانت مراسيم ٢١ نيــڤوز (١٠ كانون الثاني) و٢٢ جيرمينال (١١ نيسان) قد أتاحت للعديد من المهاجرين أن يدخلوا إلى البلاد خلسة، وقد تنكروا بهيئة عمال يدويين. أو جيروندديين سابقين. وعلى أية حالة فإن إلغاء المحكمة الثورية في ١٢ بريريال (٣١ أيار)، ثم إلغاء شهادات المواطنة في ١٨ تيرميدور (٥ آب)، جعلت العقوبات أقل إرهاباً. أما بعض النواب، فكانوا يحصلون، فيما يخصهم، على شطب فردي لأسماء معينة من قوائم المبعدين.

كان التيار الملكي يكسب الرأي العام، وتترسخ أقدامه في كافة الصحف تقريباً، فلا يكاد يحجبه قناع. فهل جرى اكتساب نواب من المؤتمر الوطني؟ يجب أن نرتاب بالمراسلين الملكيي النزعة، والذين غالباً ما اعتبروا رغباتهم واقعاً؛ فلقد ذكروا أسماء لاريفيير، وأوبري، ولانجوينيه، ولوساج، كما ذكروا أسماء بواسي دانغلا، وكامباسيريس، وحتى تاليان – وهذا محتمل بدرجة أقل.

كانت النزعة الملكية، في الواقع، بطاقة تخفي محتويين غير مختلفين فقط وإنما كانا متضادين. فمن هم الملكيون؟ كانت مدام دوستال تقول: «إنني أفهم من هذه الكلمة أنصار الحكم المطلق». وكان هؤلاء يسيطرون على بطانة الكونت دوپروڤانس، المقيم في ڤيرونا منذ حزيران ١٧٩٤، وعلى ما يحيط بالكونت دارتوا

الذي وصل لتوه إلى شواطئ إنكلترا. لقد كانوا يعتقدون كما يعتقد الكونت دانتريغ، أن نواب عام ٨٩ لم يكونوا أقل إجراماً من قتلة الملوك. ولكن إذا استثنينا بروتانيا؛ فقد صدتهم فرنسا، ولم يكن بمقدورهم أن يقيموا في باريس سوى شبكة بسيطة من المعلومات التي كان عملاؤها هم المحامي لوماتر، والكاهن بروتييه، والفارس ديبوميل، ومستشار قضائي سابق هو سوردا.

كان أنصار الملكية والفويان غير مقبولين في المهجر، ولم ينجح ماليه دويان؛ والبطريركان يواجولان، وشامبون دوسيسيه في إيجاد آذان صاغية لهم، إلا في إنكلترا. وكان ويكام، الوزير الإنكليزي في سويسرا، يرعى وكالة معارضة لشبكة دانتريغ المناصرة للحكم المطلق. وأخذ هؤلاء الملكيون الدستوريون يلتقون العديد من الجمهوريين السابقين الذين خاب أملهم، والذين كانوا يطمحون إلى تتويج انتصارات عام ٨٩.

وكان حظ الجمهورية وفيراً بزن الابن الصغير السن للويس السادس عشر، وذلك في سجن المعبد (٨ حزيران ١٧٩٥)؛ فأصيب الملكيون الدستوريون الذين كانوا قد علقوا عليه آمالهم، بالذهول. وقد حدد ماليه دوبان حجم ما خسروه قائلاً: «إن موت لويس السابع عشر، في هذه اللحظة، هو الحدث الأكثر شؤماً. فلقد أذهل الملكيين، وثبط عزائمهم، وأمن انتصار الجمهوريين». ولم يكن يتعين عليهم أن ينتظروا طويلاً ليروا ذهولهم، وهو يتحول إلى يأس؛ فاتخذ كونت دوبروڤانس في ڤيرونا اسم لويس الثامن عشر. ووقع في ٢٤ حزيران نداء يحذر فيه من كل أمل بإصلاح سلمي. وأعلن عن قصاص قتلة الملوك – وهم أغلبية النواب – كما أعلن عن إعادة الطبقات الثلاث إلى نصابها، وتكريس الكنيسة الرومانية ككنيسة للدولة، وعودة البرلمانات. إنه لم يتعلم شيئاً، ولم ينس شيئاً.

كيبيرون

لم تؤد تدابير العفو عن الــڤانديين والشوان والتي صودق عليها في شباط ١٧٩٥ إلى تهدئة حقيقية في الغرب؛ فقد استمرت الاعتداءات على رجال الدين الدستوريين وعلى الحاصلين على الأملاك العامة، خلال الربيع بأكمله. وإذا أخذنا

برأي مفوضي الحكومة المكلفين بمهام، فإن نوعاً من إدارة سرية يوجهها المتمردون السابقون قد توضعت فوق السلطات الشرعية. إلا أنه يتعذر تقديم أي دليل على ازدواجية مفاوضي شباط، لغاية ٤ بريريال (٢٤ أيار)؛ ففي ذلك اليوم، جرى الاطلاع بصورة مفاجئة على رسالة وجهها كورماتان إلى نبيل من الموربيهان وهو الكونت دوسيلتز، وكانت هذه الرسالة تحتوي على توجيهات لانتفاضة قادمة. فاعتقل هوش كورماتان، واتخذت التدابير الضرورية لتحطيم العصيان الذي أعلن في الموربيهان، في اليوم التالي، وفي مناطق بروتانية مختلفة.

كان هذا العصيان سابقاً لأوانه، ولم يكن ينبغي أن يحدث، حسب رأي بويزاي، إلا في لحظة وصول المهاجرين الذين كانوا يعدونه في لندن، منذ أشهر. وتبعاً لخططه، كان يتعين على حركتي الــڤانديه والشوان الشروع بعمليات مناوشات، في نهاية شهر حزيران. وفي ٢٣ منه (٥ ميسيدور)، ظهر الأسطول الإنكليزي في عرض خليج الأوديبرن، فأبعد بواخر ڤياريه – جوايوز، وسمح لأولى القوافل بالنزول إلى البر، وبعد يومين من ذلك الوقت، أطلق شاريت نداء لامتشاق السلاح في منطقة الــڤــانديه.

وأفاد هوش من خصومات قائدي الحملة، بويزاي وديرڤيي؛ فكان أولهما قد انحاز إلى اتجاه ليبرالي معين، بدعم من إنكلترا. أما الثاني؛ فكان قد ورث عن حروب القرون الثامن عشر، الإخلاص للملك المطلق، والعداء للأمة العظيمة التي تخاصمه. وهكذا تمكن هوش من محاصرة الشوان، والمهاجرين، في شبه جزيرة كيبيرون. فشن الهجوم النهائي في ٢١ تموز (٣ تيرميدور) على قلعة پانتييــڤر. ونجح بويزاي في الإبحار من جديد، مع بعض المهاجرين، وبعض الشوان. ولكن القسم الأعظم من القوات وقع في الأسر، مع سومبروي. ومن أصل ثمانية آلاف رجل، كان هناك ثلاثة آلاف وستمئة شوان، وسبعمئة وواحد وخمسون مهاجراً، أما الباقي؛ فكان يتألف من سجناء قد جندوا وسيقوا بالقوة إلى إنكلترا.

كانت اللجان العسكرية التي نظمها تاليان وبلاد، بلا رحمة؛ فمن أصل سبعمئة وواحد وخمسين مهاجراً، أعدم سبعمئة وثمان وأربعون رمياً بالرصاص.

وكان ذلك تطبيقاً حرفياً للقانون القائم. وكان الأمر الذي لعب دوره لصالح التشدّد هو، بصورة خاصة، الزي الإنكليزي الذي كان ممقوتاً جداً، والذي كان يرتديه ضباط البحرية أولئك، وهم ضباط كانوا قد قاتلوا سابقاً من أجل الاستقلال الأمريكي، وتلك مفارقة تشترك فيه الثورات كافة. أما الشوان؛ فقد أعفي عنهم، ولكن هذا لم يمنع شاريت من إعدام سجنائه جميعاً رمياً بالرصاص.

الأغلبية المهددة

كان لكيبيرون آثار آنية وآثار بعيدة المدى. وأصبحت القطيعة في الرأي بين التيرميدوربين واليمين قطيعة كاملة. أما على المستوى البرلماني؛ فقد ظل ما كان يوحدهما أقوى مما كان يقسمهما.

يقول لنا لاكروتيل إن الملكيين الدستوريين قد «أذهلهم» وصول المهاجرين. فأذانوا الاستعانة بالإنكليز، ولكنهم لم يغفروا للتيرميدوريين، ولتاليان خصوصاً، إعدام السجناء؛ فروّجوا إشاعة تقول إنهم قد منحوا الاستسلام، ثم جرى خرق ذلك. كان يبدو لهم أن المؤتمر الوطني «قد رجع إلى وحشيته الأولى»؛ وازدادت نقمتهم أمام يقظة الشعور الوطني الجمهوري الذي كان يطبع بطابعه الوفاق بين الجيش والثورة، ولقد طارد العسكريون والحرفيون المتأنقين، وشنوا الحرب على الياقات السوداء، وربطات العنق الخضراء، بحيث أن المؤتمر الوطني أخذ يذكر بأن حرية ارتداء الملابس تشكل جزءاً من حقوق الإنسان. «معتبراً هذا النوع من اللباس غير ممنوع بموجب أي مرسوم». وصدرت صحف جمهورية جديدة ضد الصحافة الملكية الاتجاه وهي: جورنال دي بونوم ريشار[١]، التي أصدرها لومير، لا سانتينيل[٢] التي أصدرها أوقيه، ولوجورنال دي باتريوت دي٨٩[٣]، من إصدار ريال. ودوى من جديد نشيد المارسيلييز، وللمرة الأولى منذ عام، وذلك في ١٤ حزيران (٢٦ ميسيدور). وصدر مرسوم يقضي بأن يعزف كل يوم، عند تبديل الحرس، من أجل «الحفاظ

---

(١) أي صحيفة الرجل الطيب ريشار.

(٢) أي: الحارس.

(٣) أي: صحفية وطني عام ٨٩.

على عزيمة الجمهوريين الحقيقيين». إلاّ أن الأمر الذي نظر إليه الرأي المعتدل بأكبر قدر من الذعر كان إطلاق سراح اليعاقبة السابقين. وفي ٦ تيرميدور (٢٤ تموز)، قرر المؤتمر الوطني تشكيل لجنة لإجراء انتقاء بين السجناء؛ فوقّعت اللجان، دون إبطاء على أوامر عديدة بالإفراج. وكان ذلك في الوقت الذي عُلِّق فيه أي شطب في قوائم المهاجرين.

وأخذ الصحفيون المعتدلون، والشبيبة الذهبية يردون على ذلك بقوة، وكانت الأقسام تؤيد رأيهم. واعتباراً من ١٣ تيرميدور، أحذوا يطالبون بإرجاع مرسوم ٦ تيرميدور. وقد علقت صحيفة لوكوربيه فرانسيه قائلة:

«لا تطالب أقسام باريس المؤتمر الوطني بمحاكمة الإرهابيين بلا مبرر؛ فالسهولة التي تفتح لهم بها أبواب السجون لا بد أن تجعل المواطنين يتخوفون من أن يسبب شاربو الدماء هؤلاء بعض الهزات في ظهرانينا».

وألّب الفتيان قاعات المسرح ضد المارسيلييز، ونجحوا في فرض نشيد يقظة الشعب». وحدثت في التويلري اضطرابات، أثناء تبديل الحرس؛ فرضخ الجنرال مينو، وأمر بعزف نشيد سوريغير، وذكَّر فريرون بإعدامات طولون بالرصاص، وذكَّر شينييه بإعدام شقيقه. ولم تراعَ النساء، فقد أصبحت «سموها الرفيعة الشأن السيدة كاباروس» هي «سيدة أيلول».

ولكن أحداً في المؤتمر الوطني لم يكن يريد حلَّ الائتلاف. وكان التريميدوريون، الذين جرحوا في الصميم، ينزعون أكثر من غيرهم بلا شك، لينقلبوا ضد اليمين الذي كانوا أكثر حلفائه إخلاصاً. ولقد بين تيبودو بوضوح أية ضغائن خفية، وأية جروح مستترة كانت تُحدثها لدى تاليان وفريرون النقمة على أمثال لاريـــﭭيير وعلى أمثال لوساج. إلا أن الكورديليين القدامى كانوا يحتاجون أيضاً إلى حلفائهم من اليمين، طالما بقي المستقبل الانتخابي غير مؤكد. أما «السهل» الذي لم يكن بوجه خاص يشاطر التيرميدوريين تلك الأهواء، فلم يكن يؤيد تقسيم مجتمع الأعيان، وتعريض المستقبل للأخطار. وقد عرف كيف يحصن

نفسه من اليمين، ومن اليسار؛ فشدد القمع ضد جزاري الجنوب، باستدعاء ممثليه المفرطين في تساهلهم، وبإلغاء إحالة المحكومين أمام هيئات المحلفين إلى محكمة النقض. إلا أنه رضخ في مسألة الإرهابيين؛ فألغي مرسوم السادس من تيرميدور، بتاريخ التاسع منه. ولكي يظهر بوضوح أن الرجوع إلى السنة الثانية قد استبعد إلى الأبد، فقد صدرت أيضاً مراسم اتهام بحق عشرة نواب جبليين – ومنهم فوشيه – أي في ١٩ تيرميدور (٨ آب). وعاد الوسط إلى ممارسة تكتيك النضال على جبهتين، وهو التكتيك الذي دشنه روبيسبيير، ولكن من دون المقصلة؛ فبدأ يدعو إلى المصالحة بين كل أولئك الذين أسهموا في الثورة. وأخذ تروفيه يطلق في صحيفة مونيتور الرسمية جداً، الشعار الجديد: «إلى مواطني عام ٨٩، الملكيين الدستوريين، واليعاقبة المعتدلين، والمتطرفين، والديمقراطيين، والجمهوريين».

ووافق المعتدلون على هذه السياسة، فأزاحوا مركز ثقل هذا التجمع من مكانه بعض الشيء. وكان هذا التجمع يضم، حسب رأي دولسيه دوبونتيكولان: «الجمهوريين، ومقلدي الإنكليز للعام ٨٩، ودستوريي عام ٩١». وكان اليمين يحتاج، في واقع الأمر، إلى السهل لكي يتم التصويت على الدستور، بعد موت ولي العهد، فلقد أضرت به كيبيرون أكثر مما عززت مواقعه. ولئن كان بعيداً عن الانضمام إلى جوقة الشبان، فهو لم يكن مستاء من أن يخرج من المرحلة بأقل خسائر ممكنة؛ فقد كان الأمر الأساس بالنسبة إليه هو الإعداد للأيام القادمة.

دستور مرحلة النضج:

لم تعد المسألة تتعلق، منذ زمن طويل، بتطبيق الدستور الذي جرى التصويت عليه، على عجل، ولدوافع تكتيكية قبل كل شيء؛ في شهر تموز ١٧٩٣؛ فلقد عينت في ٢٥ جرمينال (١١ نيسان) لجنة مؤلفة من أحد عشر عضواً لتقوم بتحضير الميثاق الجديد. وكان ستة منهم جيروندديين، وأحدهم هو دونو، الذي سيكون الأب الحقيقي للنص الجديد. وكان يمثل السهل كل من دوران دوميلان، وبواسي دانغلا، ويمثل «تيبودو» الجبل التائب، ويمثل بيرتييه الجبل الذي لا يزال حياً. ونادراً ما كانت هناك لجنة أكثر تمثيلاً لذلك القسم الفعال من

البورجوازية الفرنسية التي كانت تسعى، منذ العاشر من آب، إلى إعادة التوازن لحكومة الدولة؛ ولقد عملت شهرين، قبل أن تسلم تقريرها إلى المؤتمر الوطني (٥ ميسيدور)، وكرس شهران أيضاً للمناقشة؛ فكانت مداخلة سييس هي أكثر المداخلات برزواً. وأخيراً، جرى التصويت على الدستور الذي سبقه إعلان للحقوق والواجبات، بتاريخ ٥ فريكتوردور (٢٢ آب) وتتضح الإرادة المستنيرة لنظام «ليبرالي وبورجوازي»، في ثلاث نقاط: إنه أولاً نظام المبادئ؛ فإعلان حقوق الإنسان يتبنى من جديد المثل الأعلى لعام ٨٩، فيحدده بدقة، وتضمنه. ولا شك أنه يستبعد الصياغات التي كان قد فرضها الهجوم الشعبي المضاد عام ٩٣ على النخبة المتحفظة. ونقع من خلال ذلك على حقيقة القرن التي هي: أن «السعادة الجماعية» بالنسبة لعصر الأنوار، قد كانت غاية، وليست حقاً، وأن عبارة «المساعدة» كانت تشبه إلى حد مفرط أعمال البر «الإقطاعية». وقد استخدمت لكي لا تصدم وعي الفرد، وأن المساواة تتخلص من صورتها الكاريكاتورية التي هي: الطموح إلى التسوية. إن المساواة تتحدد على صعيد ضمانات الفرص، وليس على صعيد حقوق المطالب؛ ففي عام ٨٩، حددت المساواة على نحو سلبي، كما يفسر لانجوينيه بوضوح، أي: بالنسبة إلى الطبقات والامتيازات، أما اليوم، فينبغي تحديدها إيجابياً: «تتمثل المساواة في أن يكون القانون واحداً للجميع». أن التقدم ملموس، وقد أرسيت على هذا الأساس كل الحقوق الدستورية للقرن التاسع عشر.

لقد توخى المشرعون بوجه خاص أن يدرؤوا خطر الديكتاتورية؛ فأحاطوا المبدأ التمثيلي، الذي انتهك في ٣١ أيار بحواجز – نظرية! – لا سبيل إلى تجاوزها. فلم يكن المقصود هو إدانة الثورة، بل منع تمردات الأقليات الناشطة. وقد تلفظ بواسي دانغلا بهذه الكلمات الغنية بخبرتها: «حين تكون الانتفاضة عامة، لا تعود بحاجة إلى تقريظ، وحين تكون جزئية، فهي مذنبة دوماً». إن حق التمرد قد ألغي إذن من إعلان السنة الثالثة، وكان حقاً ضمنياً في إعلان عام ٨٩، لأنه قد اختلط بالحق في الثورة. وبهذه الروح أيضاً، فقد أرشد إعلان الواجبات إلى المسؤوليات المتصلة بالمساواة وهي: احترام التشريعات التي يسنها الممثلون.

ولكي يدرأ التخويف والعنف بصورة أفضل؛ فقد أدخل الدستور الاقتراع السري الذي ستناضل الحركة العمالية الإنكليزية طويلاً من أجله.

إن تنظيم السلطات يخضع لفكرة محركة عبر عنها سييس تعبيراً جيداً، وقد كانت أساس الليبرالية الحقيقية، إنها رفض كل سيادة، وحين تكلم سييس على سيادة الشعب، هتف قائلاً:

«لم تظهر هذه الكلمة على تلك الدرجة من الجبروت التي ظهرت بها أمام الخيال؛ إلا لأن ذهن الفرنسيين الذي لا يزال محشوا بالخرافات قد رأى من واجبه أن يهب تلك الكلمة إرث الأوصاف الطنانة، والسلطات المطلقة التي جعلت السيادات المغتصبة تتألق».

إن الدولة لن تكون أنا، ولن تكون الجميع. إنها لن تكون شيئاً، أو أنها ستضمحل على أية حال أمام المجتمع المدني؛ ويجد القرن العشرين صعوبة في فهم هذه الشحنة الهائلة من الانفجار التحريري الذي كان يثير مجتمع الأنوار ضد أية دولة، فلم يكن فصل السلطات إلا صيغة تطبيقية، بين صيغ أخرى، ومنها الصيغ التي اقترحها سييس ورفضت. إن هذا الكاهن السابق، الذي جرحه هذا الرفض، سيبقى على أية حال معادياً للدستور. أما الهيئة التشريعية فقد قسمت إلى مجلسين هما: مجلس الخمسمئة الذي يمتلك حق اقتراح القرارات، ومجلس القدماء الذي يحولها إلى قوانين. وقد عهد بالسلطة التنفيذية إلى حكومة إدارة مؤلفة من خمسة أعضاء، يختارهم القدماء بناء على قائمة تتضمن عشرة أمثال عددهم، ويقترحها الخمسمئة. كان الاستقرار منشوداً من أجل إجراء الانتخابات، وكان ذلك بلا شك، على حساب الديمقراطية الصرفة، ولكي عن طريق نظام انتخابي بقي في أوروبا سنة ١٧٩٥، نظاماً مفتوحاً من الأدنى بدرجة مرموقة؛ فلم يعد المواطنون مجبرين، كما كانت الحال في عام ١٧٩١، على دفع ضريبة محددة المبلغ؛ وقد أخذ يشارك في اختيار الناخبين كل فرنسي بالغ، مقيم منذ عام في المكان ذاته، ويدفع – حتى ولو كان تبرعاً منه – ضريبة معينة. لقد كان الحاجز موضوعاً على هذا المستوى، كما في الدستور الذي عدل بعد ثارين. ولكي يكون المرء ناخباً، كان لا بد من أن تتوافر فيه شروط متغيرة، هي شروط لدفع الضرائب

والملكية، حسب حجم التجمعات السكنية. وكانت سن الناخب تتدخل بقدر ما تتدخل ثروته؛ فلم يكن بإمكان أحد أن يكون ناخباً إلا في الخامسة والعشرين من عمره، وعضواً في مجلس الخمسمئة إلا بعد الثلاثين، ونائباً قديماً إلا بعد الأربعين. ولكي يتم تجنب هيجان الرأي العام المحتمل؛ فقد كانت السلطات تجدد جزئياً كل سنة، فيتبدل مدير من أصل خمسة مديرين، وممثل من أصل ثلاثة. لقد تم إسقاط السجون المماثلة للباستيل، ينبغي الآن بناء الميراث وإدارته بحكمة.

مرسوم الثلثين

لقد أعجب هذا الدستور القرن التاسع عشر كثيراً، وانتقده القرن العشرون كثيراً. ولكن لا جدوى من مقارنته بدستور عام ١٧٩٣، كما حاول البعض أن يفعلوا أحياناً: فلا يمكن أن نضع على الصعيد ذاته عملاً معمارياً أقيم ليستمر، وواجهة بسيطة تخفي ضائقة الساعة آنذاك. فهل أراد التيرميدوريون رفض الديمقراطية؟ إنهم لم يعرفوا منها إلا الوعد بها؟ وهو وعد كانت تكذّبه الوقائع باستمرار. أما مأخذ عدم ملاءمة الدستور للواقع فهو أكثر جدية. ولكن هل كانت تلك اللحظة لحظة إثارة إعصاب الدولة، فيما يتعرض النظام لاحتجاج اليمين عليه كما يتعرض لاحتجاج اليسار؟ لا شك في ذلك. ولكن لا شيء يدرينا فيما إذا كانت المؤسسات وليس الرجال هي المسؤولة عن فقدان الثقة بالدولة.

إن العداء للبرلمانية أو على الأصح، النقمة على البرلمانيين، قد اتسعت، خلال صيف وخريف ١٧٩٥. ولم يكن في هذه الظاهرة بحد ذاتها ما يدعو إلى الدهشة، ولكن المدهش أكثر من ذلك هو اللحظة التي اتسعت فيها هذه الظاهرة، والغذاء الذي كانت تقتات منه. لقد كان الأعيان يحلمون، شأنهم شأن النواب، بسمتقبل ليبرالي، وبتوازن السلطات، فلم يكن الوضع هو وضع بروميير، ولا وضع الثاني من كانون الأول، ومن المؤكد أنه قد أخذت الأحقاد القديمة تظهر مجدداً ضد «المنتفعين» الذين أفادوا من السلطة ليغتنوا. غير أن ليغتنوا. غير أن اليمين استغل تلك الأحقاد هذه المرة. وكان الرأي البورجوازي يخضع لمشاعر أخرى؛ فهو لم يكن يأخذ على أعضاء المؤتمر الوطني عدم فعاليتهم، بل استئثارهم بالسلطة، وقد كتب أحد مخبري الشرطة قائلاً: «إنهم يقدمون تسويغاً لرأيهم مفاده

أنه من الخطر الاحتفاظ برجال استولوا على كافة السلطات». وأخذ الجمهور، على نحو غريب، يدير ضد أعضاء المؤتمر الوطني الأمور التي لن يفلحوا في اغتفارها لماضيهم ذاته، وكان يمقت لديهم، على نحو أعمق، الانقسامات التي كانت تمزق كل الضمائر وقد كان الرأي العام يشبه أولئك الأطفال الذين يعانون من خلافات الأبوين، والذين يحتجون على استبدادهما، لأنهم يتوقون لتلقي إرشادهما. وكان يعكس على ممثليه نقاط ضعفه نفسها، وتوتراته الخاصة به. ويقول لنا المخبر نفسه إن الرأي كان يحمل ممثليه مسؤولية «الاختلافات التي طالما مزقت المؤتمر الوطني منذ قيامه». لقد كان التحويل سهلاً، ذلك أن التيرميدوريون كانوا قابلين لكل ضروب التعليق. ولو كانت المسألة لا تتعلق إلا بأغلبية أعضاء المؤتمر الوطني لكانوا قد رضخوا ربما أمام هذه الموجة، بيد أن خطر الفوضى، والحرب الأهلية كان يبدو أمراً جسيماً، حتى بالنسبة لأولئك الذين تعبوا من السلطة، فماذا يحدث لو انتخب الناخبون ممثلين عنهم لا يربطهم رابط بعملية الثورة، وهو أمر توقعه ممكناً؟ لقد وضع بودان الأصبع على الجرح، إذ قال: «إن اعتزال الجمعية التأسيسية ينبئك بدرجة كافية أن تشريعاً جديداً كل الجدة، وغايته أن يعمل بدستور لم يجرّب، إنما هو وسيلة لا تخطئ لتقويض هذا الدستور». وليس من المؤكد أن العكس لم يكن صحيحاً عام ١٧٩٥. لكن ثقل الماضي كان من الشدة بحيث أن نواب المؤتمر الوطني قد تأثروا فقرروا في ٥ فريكتودور (٢٢ آب) أن يتعين على الناخبين اختيار ثلثي الممثلين المقبلين من بين الخارجين من المجلس. وأضافوا في ١٣ فريكتودور، أنه إذا لم تراع الهيئة الانتخابية العدد المطلوب، فإن نواب المؤتمر الذين أعيد انتخابهم، ينتخبون العدد المكمل من بين زملائهم. إن مراسيم «الثلثين» الشهيرة هذه لم تخلق عداء البرلمانية، بل كانت نتاجاً له.

وانفلتت الحملة الملكية والمعتدلة ضد «الدائمين»، ووجدت تربة ملائمة في بلد مجرّح ومنهوك القوى. وتتيح لنا تقارير الشرطة أن نتابع يومياً تصاعد النقمة.

«إن الرغبة في قبول الدستور عامة تقريباً، بيد أن الأمر ليس كذلك فيما يخص إعادة انتخاب الثلثين؛ فالعديد من الأشخاص يرى أنه لا ينبغي أن يبقى أي

واحد من النواب». وكان النواب المستهدفون أكثر من غيرهم هم تاليان الذي حطمت نوافذ منزله في ٢١ فريكتودور (٧ أيلول) وماري – جوزيف شينيه الذي كان يسمع الناس ينادونه من الأوبرا، قائلين: «ماذا فعلت بأخيك يا قايين؟» وازداد الغضب خصوصاً، حين قرر المؤتمر الوطني أن المواطنين الذين جردوا من السلاح في جيرمينال وبريريال يمكنهم المشاركة في المجالس الأولى، ولم يحترم هذا المرسوم في باريس.

وظل مندوبو اليمين حذرين، وكانوا يتمتعون بوضع مريح على نحو مضاعف، فلقد جعلتهم معارضتهم البرلمانية شعبيين، وبناء على ذلك، فإن فرصهم في أن ينتخبوا من جديد بفضل مراسيم الثلثين أخذت في الازدياد. إلا أن الصحفيين والنشّاط سياسياً لم تكن لديهم هذه المبررات ليبقوا دون حركة، فعبؤوا الأقسام، مستفيدين قبل كل شيء من الإطار القانوني، ثم حاولوا أن يخرجوا من هذا الإطار.

واجتمعت المجالس الأولى التي كان عليها أن تجري استفتاء شعبياً على الدستور كما تجريه على المراسيم بين ٢٠ فريكتودور (٦ أيلول) والأول من فانديميير للسنة الرابعة (٢٣ أيلول). وفي باريس، أعلنت الأقسام أنها في اجتماع دائم، واقترح حي المصارف، اعتباراً من ٢١ فريكتودور – وهي حي لوبيليتييه – تشكيل لجنة مركزية بين الأقسام. وأخذ الفتيان والصحفيون يقلدون الخطباء الثوريين، خطباء عام ١٧٨٩ و١٧٩٢. ولم يغفلوا شيئاً، حتى الذهاب للحديث مع جنود مارلي. إن كافة الأقسام، باستثناء واحد منها – هو قسم كانز – فان – قد رفضت المراسيم، وفي الريف، الذي تبنت فيه الدستور كافة المحافظات (باستثناء لومون – تونير)، فإن منطقة باريس، ونهر الرون، والغرب، والرين الأسفل، لم توافق على «الدائمين». وفي الأول من فانديميير تمكن المؤتمر الوطني، مع ذلك، من إعلان نتائج الاستفتاء الشعبي، فكان هناك ٩١٤٨٥٣ صوتاً مؤيداً للدستور و٩٥٣٧٣ صوتاً معارضاً. وانقسم اليمين، فاحتقر الملكيون الأقحاح هذا التحرك. وكان عملاء الكونت دانتريغ، وبروتييه، ودي

بوميل معادين لحركة تعتد بسيادة الشعب. ولدوافع متضادة، شاعت الأمور أن تؤدي إلى نتائج موحدة الاتجاه، فإن حكماء المجلس، والصالونات لم ينصحوا بالقيام بعمل غير مشروع. وقد أعلنت مدام دوستال للاكروتيل[١] أن حركة إقليمية يمكن أن تؤدي إلى إثارة حرب أهلية، وأن تقتل تطوراً معتدلاً في مهده، فقد كانت تقول له: «أنتم جديدون جداً للكلام على سيادة الشعب، وأنتم تتمتعون بلغة يعرفونها أفضل منكم، وقد صنعوها ليستخدموها».

لقد كان ذلك هو وضع الإصبع على الضعف الحقيقي لذلك التجمع المعارض؛ فلم تكن المطالبة بالديمقراطية المباشرة، بدلاً من الهيئة التمثيلية، وإنعاش حقوق الشعب إنعاشاً في صالح التيار الملكي، لم تكن طريقة فعالة لتعبئة البورجوازية المعتدلة.

إن الشبان – والصحفيين منهم بوجه خاص – لم يصغوا إلى تلك النصائح. بل كانت تلزمهم انتفاضة خاصة بهم أيضاً.

الثالث عشر من ڤانديميير:

بين الأول والثالث عشر من ڤـــانديميير (٥ تشرين الأول)، انتشرت زهرة الشبيبة الذهبية في الأقسام، وغادر ريشير سيريزاي المسرح الفرنسي، والضفة اليسرى في فيـــڤيه، وأقام مقر قيادته العامة في دير ليفي – سان – توما، وهو مقر مجلس قسم لوبيليتييه. وكان ذلك هو مركز الانتفاضة، وفي ٥ ڤـــانديميير، قدم هذا القسم إلى المؤتمر الوطني عريضة وقع عليها اثنان وعشرون آخرون، وحين أبلغ المؤتمر في العاشر منه أن اضطرابات قد اندلعت في منطقة درو، وأن العلم الأبيض حتى قد شوهد فيها، دعا الأقسام في اليوم التالي للاجتماع في المسرح الفرنسي، بسلاحها. ولكن هذا النداء لم يلب إلا تلبية ضعيفة، وتفرق المجلس الذي اجتمع في الحادي عشر منه، دون أن يقرر شيئاً. وكان المؤتمر الوطني هو الذي

(١) لاكروتيل الصغير: مؤرخ فرنسي ١٧٦٦ – ١٨٥٥، هو شقيق بيير – لويس لاكروتيل المشرع القانوني المسمى بـــ البكر. (م: ز.ع).

سعّر النار التي كانت في سبيلها إلى الانطفاء. وفي مساء الحادي عشر من ڤـــانديميير، قرر أن يولي لجنة استثنائية مؤلفة من خمسة أعضاء سلطات كاملة، وكانت هذه اللجنة تضم بارّاس، رجل المهام الصعبة كلها. وقد استدعت خصوصاً الضباط المعزولين بسبب ميولهم اليعقوبية، ومتطوعي الضواحي، والأحياء الشعبية، والإرهابيين السابقين الذين خرجوا من السجون خصيصاً، والذين سيشكلون ثلاثة كتائب، وذلك تحت اسم غني جداً بالندم «وطنيو عام ٨٩».

وفي ١٢ ڤانديميير، ألغى المؤتمر قانون ٢١ جرمينال الذي كان قد جرد الإرهابيين من سلاحهم. وألقى شبح السنة الثانية في أحضان مجلس قيادة قاعات التحرير بالرأي العام الذي اعتراه الذعر؛ غير أن المؤتمر الوطني كان عازماً على إزالة الرهان الذي كان يثقل مستقبله. وفي مساء الثاني عشر منه، عزل الجنرال مينو، وحل محله باراس الذي جمع حوله عدداً من الجنرالات الذين لا يشتبه كثيراً بنزعتهم المعتدلة وهم: برون، وكارنو، وبونابرت. وكان تحت تصرفهم أربعة إلى خمسة آلاف جندي، وألف وخمسمئة رجل من «وطنيي عام ٨٩»؛ أما من ناحية اللجنة المركزية للتمرد التي يقودها ريشير – سيريزي؛ فقد أعطت القيادة الجنرال الهيبيرتي السابق هو دانيكان.

وفي ١٣ ڤانديميير، تجندت باريس، وحملت السلاح للمرة الأخيرة، وقد أحصي فيها عشرون إلى خمسة وعشرين ألف متمرد. غير أنه لم يكن ممكناً نصب المدافع – فقد أعيدت في شهر بريريال – ضد المدافع التي كان مورات قد أتى بها من معسكر ديسابلون، أثناء الليل. وعند الصباح الباكر، ارتسمت حركة مزدوجة؛ فقد سيطر رجال دانيكان دون قتال، على الضفة اليسرى. وعلى الضفة اليمنى، من اللوڤر وحتى التويلري، انتشرت قطعات كارنو العسكرية على شكل ستار حماية، وحرست الجسور، فيما كان بونابرت يراقب كنيسة سان – روش، من شارع سانت – أونوريه. وهناك، وقعت المعركة، حوالي الساعة الرابعة والنصف. إن الرتلين اللذين شكلهما دانيكان، على الضفة الأخرى، قد حاولا القيام باختراق من جهة بور روايال، والبون – نوف. إلا أن القصف المدفعي جعلهم

يهربون، واختفى دانيكان نفسه. أما في سان روش؛ فقد حدثت مقاومة حتى صبيحة الرابع عشر من الشهر. ومن كل جهة حولها، كان يهيمن الفراغ، فقد أوى الناس إلى بيوتهم. وكلف هذا التمرد الباريسي ثلاثمئة قتيل أو جريح، من الموظفين، وأعضاء المهن الحرة، وكذلك من أصحاب الإيرادات والدكاكين.

لقد أثار ڤانديميير، في المؤتمر الوطني، تقلبات متوقعة ولكنها مذهلة؛ ففي السابع عشر منه، قطع تاليان، ولوجاندر صلاتهم مع قادة اليمين الذين اتهماهم بتغطية التمرد بسكوتهم، وحدثت تلك القطيعة في منزل فورمالاغيس. وقبل المعتدلون هذا التحدي، وتحدث لانجوينيه بصراحة عن «مذبحة ڤانديميير» وكان من السهل تفسير هذه الشجاعة؛ فلقد بدأت الانتخابات، واعتبار من ٢٠ ڤانديميير، أخذت نتيجة إجمالية تفرض نفسها؛ ففي كل مكان، كان الناخبون يستبعدون رجال ٩ تيرميدور للسنة الثانية، ويختارون من بين الخارجبن الناس الذين دمغهم الماضي بدمغته أقل من غيرهم. ولعب التيرميدريون آخر أوراقهم، مغامرين بكل شيء. وفي الثالث والعشرين من ڤانديميير، شهّر تاليان، من أعلى الجبل، بلانجوينيه، وبواسّي دانغلا، ولوساج، ولاريڤيير، باعتبارهم متواطئين مع متمردي الثالث عشر من الشهر. وكانت خطة «الكورديليين القدماء» بسيطة، وهي إبطال الانتخابات، وإقامة حكومة استثنائية.

وكان «السهل» يعرف هذه الأغنية معرفة تامة، فظهر مهتماً، أثناء فترة القمع، بألا يخلط بين الحنطة والزوان. ولم يعدم سوى مسؤولين اثنين عن التمرد، وأعاد الضباط الذين عزلوا منذ تيروميدور إلى الجيش. ولكنه سرح «وطنيي ٨٩»؛ فرد تيبودو على تاليان بحزم قائلاً إن مقرظ مذابح أيلول ليس مؤهلاً ليعيق آلية العمل الحرة للعبة التي يقرها الدستور؛ لقد انتصر «المستنقع».

إن هذا البرلمان الذي قطع رأس ملك، وسيطر على الضواحي قد قرر، في جلسته النهائية بتاريخ ٤ برومير (١٦ تشرين الأول) أن يغير اسم ساحة الثورة من جديد فيطلق عليها اسم الكونكورد، وأن يعفو عن أولئك الذين كانوا مسجونين من جماعته؛ فلقد كان من الأسهل عليه أن يتحاشى الماضي من أن يهرب من أشباحه.

* * *

الفصل التاسع

الجمهورية البورجوازيّة[1]

لئن اتصف عهد حكومة الإدارة بسمعة سيئة إلى حد كبير، فليس ذلك نتيجة الدراسة الوافية لها، على العكس، لقد كان موضع ازدراء في أعمال التاريخ المتعلقة بالثورة بحيث لا نجد في فرنسا تاريخاً واحداً جيداً مكرساً لما تحويه هذه السنوات في ثناياها. وعلى أية حال، فيكفي أن نتصفح كتاباً مدرسياً لنلاحظ إلى أي حد تولى مراحل الثورة المختلفة أهمية متفاوتة؛ فالسرد التاريخي يستفيض استفاضة فخمة متنامية بدءاً من دوي الرعد عام ٨٩، وينفتح كالنهر مع فترة الحرب والسلامة العامة، ليدور في مجرى ضيق مع حكومة الإدارة. وتعالج السنوات الأربع التي تفصل بين ١٣ ڤـــانديميير للسنة الرابعة و١٨ بروميير للسنة الثامنة معالجة أكثر اقتضاباً بكثير مما تعالج به فترة الجيروند والجبل، ثم إن حملة إيطاليا الظافرة تشغل المكان الأوسع في هذا السرد، كما لو أن الغرض من ذلك هو طمس المصائب الداخلية، والتبشير بالمستقبل الإمبراطوري العظيم.

---

(١) لقد استخدمت هنا خصوصاً مؤلفات: جورج لوفيڤر: حكومة الإدارة، باريس ١٩٤٦. وم. رينهار: محافظة السارت في ظل حكومة الإدارة، باريس ١٩٣٥. وج. سيراتو: عمليات المجلس الانتخابي في فرنسا (٤ بروميير – السنة الرابعة – ٢٧ تشرين الثاني، ١٧٩٥). وأصدرت الحوليات التاريخية للثورة الفرنسية: انتخابات السنة الخامسة، في مجالس حكومة الإدارة، دار نشر: A.H.R.F. ومؤلف مازويك: بابوف والمؤامرة من أجل المساواة، باريس: ١٩٦٢.

ومع ذلك، فإن مسؤولية النزعة الوطنية الفرنسية في هذا الطمس، أقل من مسؤولية عدد من المعطيات السياسية التي ظلت تطبع حياتنا السياسية بطابعها المميز. إن عهد حكومة الإدارة، بين السنة الثانية وعهد القنصلية، يظهر بالطبع وكأنه فترة انتقالية جد مسطحة بين مغامرتين كبيرتين: بين روبيسبيير وبونابرت.

إن هذا النظام الجماعي المكون من رجال عاديين لا يضم بطلاً ولا منقذاً. وأكثر من ذلك إن حكومة الوسط هذه قد ألبت على نفسها التقاليد الثورية، وتقاليد النظام، وأسرفت في التنكر لروبيسبيير واليعاقبة، وأفرطت في حب المال والنساء إلى درجة لا يمكن معها أن تروق لليسار. أما رأي اليمين، فهو لا يزال يكتفي، بعد مرور أكثر من مئة وخمسين عاماً، بالحكم المتحزّب استناداً إلى برومير – كما يحكم اليوم إلى حد الجمهورية الرابعة بناء على ما تقوله عنها الجمهورية الخامسة، ويتلخص حكمه في ما يلي: هناك بلبلة واضطراب، وهناك منقذ. ولا شك، بعد كل حساب، أن تقليداً راسخاً في حياتنا العامة هو الذي يفسر على أحسن وجه تدني نفوذ حكومة الإدارة وهو: العداء للبرلمانية.

ويرجع هذا العداء بالتحديد إلى تلك الفترة التي كانت سبباً لفشل النظام ونتيجة له في آن واحد. وينبغي هنا أن نتفق على المصطلحات؛ فإذا حددنا البرلمانية بالمسؤولية الوزارية أمام المجلس المنتخب، فإن حكومة الإدارة التي تضع حاجزاً بين السلطة التنفيذية والتشريعية ليست نظاماً برلمانياً، وإذا كانت البرلمانية تحرص على وجود نظام تمثيلي؛ فقد كانت ثلاثة مجالس ثورية قبل ١٧٩٥؛ إلا أن العقبة الملكية قد شلت الحل الوسط الذي تصورته الجمعية التأسيسية، وفرضت الحرب على الثورة بعد ذلك نظاماً استثنائياً. إن حكومة الإدارة هي المحاولة الأولى في تاريخ فرنسا لإقامة جمهورية على أساس سير العمل العادي للمؤسسات التمثيلية.

إن ذلك الدستور، دستور السنة الثالثة، هو حقاً ابن القرن الثامن عشر، من حيث حرفيته. إنه يؤمن بالحريات، وبالإعلاء الجماعي من شأن المواهب، وبالتنظيم العقلاني للحياة الاجتماعية؛ فآليات العمل المقررة تنظم فصلاً دقيقاً بين

السلطات، وديمقراطية انتخابية واسعة، وإدارة أكثر مركزية؛ فالمديرون الخمسة يحكمون، والمجلسان يسنان التشريعات، ويرئس مفوض من حكومة الإدارة السلطات المحلية التي تنتخب عن طريق اقتراعات بين أصحاب الأملاك؛ فيعتبر هذا رجوعاً إلى فرنسا الفويّان(١)، متخلصة من الملك، والأعيان، كما يعتبر كذلك استباقاً لمنصب الحاكم النابوليوني، ولكن من غير نموذج السلطة الفردية. إن فرنسا البورجوازية الجديدة، التي تفضل القرعة على عبادة البطل، وتحاول أن تؤسس شرعية تحظى بموافقة سائر الملاكين، وتبنى على كفاءتهم. إنها تسعى أخيراً لتعطي معنى للجملة السابقة لأوانها، والتي قالها بارناڤ وهي: «انتهت الثورة». ولكن كلمة «انتهت» في عام ١٧٩٥ تعني أيضاً «كسبت»، وإذن فهي شرعية.

إن هذه المحاولة التي عرضها مرسوم الثلثين للخطر في البداية، قد فشلت نهائياً، بعد أقل من عامين. وذلك حين تحاصر قطعات هوش، وأوجيرو المجالس، في شهر فريكتودور. إن الانقلاب لا يدفن جمهورية النواب فحسب، بل يقيم الاستثناء على حساب القانون. وها هو الثاني من حزيران يعود، ومعه استبعاد الجيرونديين، مع فارق واحد هو أن قبضة الإكراه لم تعد قبضة باريس، وإنما قبضة الجندي. إن القانون، العزيز جداً على الناس في القرن الثامن عشر، لم يصمد لواقع الأمور.

إن حكومة الإدارة تعتبر نظاماً جديداً في الواقع أقل مما تعتبر وارثة الماضي، ومكملته، وحبيسته؛ فرجالها هم رجال الماضي ذاتهم في بلد أحيا فيه تيروميدور التهديد الملكي والعنف المضاد للثورة، يقرر نواب المؤتمر الوطني أن تكون إقامتهم في المؤسسات الجديدة، بواسطة نيران مدافع ڤانديميير. وما إن يعلموا من التأسيسيين الساذجين أنهم أعلنوا بصورة جماعية عن عدم جواز انتخابهم إلى المجلس التشريعي، حتى يحتلوا مقاعد ثلثي مجلس الخمسمئة والقدماء. أما الثلث

---

(١) الفويّان: هم الملكيون الدستوريون الذين كانوا يجتمعون في نادي دير الفويان، بقرب التويلري (م: ز.ع).

الجديد الذي ينتخب بحرية، وهو ملكي في أغلبيته، فلا يسعه نتيجة لذلك أن يفعل شيئاً ضد اختيار خمسة مديرين من قتلة الملوك. وينتخب نادي التيرميدوريين أعضاءه في كافة مراكز الدولة القيادية؛ فهؤلاء الذين أصبح الرأي يطلق عليهم تسمية «الدائمين» تجمعهم أخوة خلقها إرث مشترك.

ومع ذلك فهذا الأرث يستبد بهم أكثر مما يؤلف بينهم، لأنه يضم مأساة مرحلة الإرهاب الكبرى الحديثة العهد: «فالنزعة الإرهابية» التي هي الشكل المتطرف للحكومة الاستثنائية، تطبع بعمق جيل الباقين على قيد الحياة بأكمله، وإن رفضتها الشرعية الجديدة بصورة رسمية: ولا يزال ينظر إليها اليسار المتطرف على أنها أداة ضرورية للمساواة، وليس ضد النبلاء فقط، بل ضد الأغنياء. أما لدى المعتدلين، فالأمر على عكس ذلك؛ فذكرى جمهورية السنة الثانية المروعة تجعل الرأي يميل إلى إعادة الملك. إن تيرميدور لم يحرر نواب المؤتمر الوطني القدامى من ماضيهم، حتى في داخل حكومة الإدارة؛ فروبيل وباراس هما رجلان موثوقان في النقابة التيرميدورية، وهما مفوضا فرنسا الثورية، وصاحبا الشأن الحازمان فيها. ولم يتمسكا بمراعاة القانون تمسكاً خرافياً قط، بمواجهة الخطر الملكي. أما كارنو، الذي انتخب بناء على سمعته «كمنظم للنصر» فيريد على العكس، أن يجعل الناس ينسونه كعضو سابق في لجنة السلامة العامة، وأن يصنع لنفسه سمعة بورجوازية في وجه أولئك الذين يحنون إلى السنة الثانية؛ فيشكل، بعد أن يقتدي لوتورنوربه، جماعة النظام التي تطمح إلى الاتفاق مع الاتجاه الملكي المعتدل. ويأتي أخيراً، في وسط السلطة التنفيذية، المسكين لاريفيليير – ليبو الذي يترجح بين هؤلاء وهؤلاء، كرمز حي لتناقضات العصر: إنه جيروندي مبعد في عهد الإرهاب، لأنه كان متعصباً ضد الإرهاب، غير أنه يظل جيرونديا، أي معادياً لرجال الدين ونصيراً للإلحاقات. إنه «كاهن منطقة الساقوا في الحكومة» (سوريل).

وفي هذا الفريق المنقسم، ليس هناك في الواقع إلا سياسي كبير واحد هو: باراس. فقد راحت الثورة، مرة أخرى، تبحث عن زعيم لها في ركام طبقة النبلاء

السابقة. ولكن هل يعتبر باراس زعيماً؟ أن هذا الفيكونت السابق يتميز بأناقته، وأبهته، في وسط زملائه الذين يظهر عليهم العوز؛ إنه يمتلك النظرة الثاقبة والفطنة السياسية، والقرار الخاطف. ولكنه كسول أيضاً، ومتقطع في عمله، ومستسلم للذة المال، ومحاط ببلاط صغير لإمبراطورية بيزنطية: لها راية غير معلنة، بينما ليس للنظام من راية أخرى غير راية الاستسلام للانتصارات، والجنرالات.

وها هو الإرث الكبير الثاني للماضي: إنه الحرب الأوروبية التي تتواصل، طالما لم تلق إنكلترا والنمسا السلاح. لقد ظهر التيرميدوريون بمظهر الأمانة الجماعية للعقيدة الثورية، عقيدة الحدود الوطنية، أي الأمانة للحرب نفسها، بأن جعلوا پروسيا توافق في ربيع عام ٩٥ على احتلال ضفة الرين اليسرى، وبأن قاموا بإلحاق بلجيكا في الخريف. وبرغم كارنو، الذي كان يطمح إلى حل وسط مع أوروبا، يؤثر التيرميدوريون المغامرة الخارجية على الاستقرار الداخلي. وهم يعلمون حق العلم – وكل شيء يبين لهم ذلك اعتباراً من عام ١٧٩٢ – أن الحرب ضد أوروبا الملوك، وإنكلترا التجار تحمل في ثناياها خطر عدم انسجامها مع محاولة إقامة شرعية جمهورية؛ إلاّ أنهم يعلمون أيضاً أن الصلح سيكون انتصاراً للاتجاه الملكي الفرنسي؛ فالحرب، على أية حال، ترضي الجيش الذي يكاد يكون آخر سند للجمهورية، قائم على أنقاض الاتجاه اليعقوبي. لقد غدا سلك الجيش، الذي كان منطقة صيد قديمة محرمة للأرستقراطية، مجالاً لترقيات أبناء العامة؛ فلا يريد الجندي ولا رؤساؤه أن يحرموا من الوصول إليه، عن طريق التخلي عن سياسة الفتوحات. وفي النهاية، فالحرب تغري تيرميدوريي حكومة الإدارة إغراء أخيراً وهو أنها حرب «ستجلب الأرباح».

وأخيراً، فقد ورث النظام، في حقيقة الأمر، تدهور السند الحكومي والمواسم الرديئة، للعامين ٩٤ و٩٥، أي أنه ورث أزمة مالية، وأزمة اقتصادية. ومنذ بضع سنوات، وفي بلاد تجبى فيها الضرائب جباية رديئة، تمول الثورة نفقاتها العامة – والحرب خصوصاً – لا عن طريق ثروتها التي تنتجها، بل بإصدار أوراق نقدية. وفي نهاية عهد المؤتمر الوطني، ينشر التضخم النقدي المدوخ موكب الفوضى

الاجتماعية نشراً منفلتاً من قيوده، بحيث يتخلى التيرميدوريون عن الاقتصاد الموجه، ولكن أزمة عام ٩٥-٩٦، التي أدت إلى ازدياد النفقات، وأجبرت حكومة الإدارة على شراء القمح من الخارج نقداً، تزيد من تفاقم تدني قيمة الأوراق النقدية الثورية التي تهبط عملياً إلى الصفر. إن الفلاح يدفع ضرائبه بالسندات الحكومية، ويبيع بضائعه نقداً؛ وهذا معناه أنه يسلم القليل منها، وأن التداول من الأرياف إلى المدن يتعرض للخطر من جراء ذلك.

ليست حكومة الإدارة مسلحة بصورة أفضل مما كان عليه ملك فرنسا قبل وقت قصير، ضد الأزمة الاقتصادية. إلاّ أن هذه الحكومة أشد تعرضاً للإصابة لأنها تشرف على كارثة السند الحكومي. إن الرأي العام يحملها مسؤولية التضخم كما يحملها مسؤولية الفاقة. وفي واقع الحال، تبقى السياسة المالية للنظام، من هذه الناحية أيضاً خاضعة لعادات المؤتمر الوطني أي زيادة عدد الأوراق النقدية، والاقتراض الإجباري، ثم التبديد المتسارع للأموال الوطنية؛ فحتى لو كانت الحرب تغذي الحرب، فهي لا تستطيع أن تمول النفقات «العادية» للجمهورية.

والخلاصة هي أن الإرث التيرميدوري كله – عهد الإرهاب، والحرب، والخزائن الفارغة - تحكم على النظام الجديد بإدارة صعبة.

ولكن نادي التيرميدوريين، على أية حال، يمتاز على المجالس الثورية بخبرته، ووضوح رؤيته. إنه يعلم أن الأمر لم يعد يتعلق بتأسيس الجمهورية على الفضيلة، كما ظن القرن، بل بتأسيسها على الفتوحات، وعلى المصلحة. إن الميثاق الحديث بين المال والسلطة يحل محل الطوباوية الروبيسبييرية، طوباوية الجمهورية الإسبارطية. وليس من قبيل الصدفة، بلا شك، أن يكون الشخصان «الفاسدان» في حكومة الإدارة، باراس، وروبيل هما، في الوقت ذاته الجمهوريين الأبعد نظراً، والأكثر حزماً. إن الجيوش بلا أجور، ولا تموين، ولا ملابس، والمشافي بلا تجهيزات، والشعب بلا خبز، فبعد أن حرم النظام من الموارد المنتظمة، يلتمس العيش بكافة الوسائل، فيطبع في الليل سند اليوم التالي الحكومي. ولكن افتقار الفقراء، والإفلاس العام يحققان النجاح للمضاربة، وللثروات السريعة.

إن تعهدات الجيوش، وخضوع أسواق الدولة، وقروض الرأسماليين الأجانب، تصبح جميعها فرص عمل غير عادية، وتتيح تصفية الممتلكات العامة مقابل النقد الورقي العديم القديمة، تحويل النقد الذي كسبته الشركات الرأسمالية إلى استثمار مربح. وهكذا تجد النخبة المالية الجديدة نفسها مرتبطة بجمهور كامل من صغار الكسبة، والذين يخشون، مثلما تخشى هي، عودة الملك والنبلاء. ولكنها تخشى ذلك أكثر منهم ضمن النظام القائم. لأن ألف قناة جالبة للربح تربطها بالملاك السياسي، بدءاً من الرشوة، وحتى المساهمة المباشرة في نهب الدولة. فلنصغ إلى باراس الصائغ وهو يقول: «إن منصب النيابة الذي كان ينظر إليه حتى ذلك الحين كمنصب مشرف، لم يعد يسعى إليه أحد بالمشاعر ذاتها التي أوصلتنا إلى المجالس الأولى. إن منصب النيابة قد غدا مطمعاً مفيداً، مثل أي مركز مربح للوصول إلى الثروة، أكثر مما هو مفيد لبلوغ المجد». ونظراً لأن الأفكار الأخلاقية للثورة قد أخذت تضعف، فقد بدأت تفسح المجال للأفكار المادية. وصار من الشائع أن يقال إن القرن قرن إيجابي، هذا هو إذن فجر تولي البرجوازية ولكنه تول هش ذلك أنه يفتقر إلى الجذور الاجتماعية والسياسية. إن فرصته المؤقتة، واستمرارها النسبي لا يتأتيان فقط مما يحمله من مستقبل، أو من طاقة الرجال المعنيين بحمايته، وبالدفاع عن أنفسهم، بل يتأتيان أيضاً من ضعف خصومه. فعلى اليسار، كان الاتجاه اليعقوبي قد جرد من سلاحه في جيرمينال وبريريال للسنة الثالثة، وحتى البؤس الفظيع، بؤس شتاء ٩٥-٩٦، لا يشحذ من جديد الطاقة التي تحطمت في السنة السابقة. ولا شك أن المؤامرة البابوفية تأتي بأفكار جديدة لتيار اللامتسرولين المساواتي، ولكنها، من خلال تعاليمها الداعية إلى التساوي، ومن خلال أساسها الاجتماعي، والتحالفات التي تعقدها مع أنصار المؤتمر الوطني الذين يحنون إلى الماضي، تعتبر حقاً آخر انتفاضة من انتفاضات الإرهاب الشعبي، وهي تؤلف بين مارا، والساخطين، وهيبر، وروبسبيير بعد موتهم. وإن تكن الدعاية البورجوازية المضادة، التي برز فيها كارنو، قد صنعت من هذه الانتفاضة أسطورة هدامة خدمة لأغراضها، فقد حطمتها الوشاية والشرطة بسهولة، في واقع الأمر.

إن الخطر الحقيقي على النظام يأتي من اليمين، من الجانب الملكي. فمدفع فانديميير لم يحطم لفترة طويلة ذلك الإرهاب الأبيض، إرهاب الانتقام وتسوية الحسابات الذي أشعل تيرميدور فتيله. ولكن البلاد بمجملها لا تريد العودة إلى النظام القديم، ففي العمق، أعاد تيرميدور الرأي إلى أمنية عام ٨٩، وهي: الملكية الدستورية. وحين يستشار الفلاح الميسور، ووجيه القرى، بعد السنوات الرهيبة، فهما يرسلان نواباً معتدلين، قلما يؤيدون نواب مؤتمر الأمس لكي يمثلونهم في باريس. وقد رأينا ذلك، من خلال الثلث النيابي الجديد. فإذا أخذ مرشح للحكم على عاتقه هذا العبء المرهق، وهذا الرجاء، فإن انتخابات السنة السادسة يمكن أن تمنحه أغلبية قانونية.

ولكن شقيق لويس السادس عشر الذي أصبح لويس الثامن عشر لا يضيع ثقته إلا بالماضي، وبالشوان. ويلعب انشقاق الكنيسة دروه في الاتجاه ذاته، ما دام الكاهن المتمرد يرنو إلى الساعة التي تكافأ فيها الأقدمية والعناد في المقاومة، ويراها آتية. وهكذا، تستمر المأساة الطويلة في حكومة الإدارة، وهي مأساة التيار الملكي المعتدل في فرنسا، فهو تيار بلا ملك، وسيخوض كل المعارك ضد «الدائمين»، وضد كل ما يذكر بالمؤتمر الوطني، وسوف يستبسل في النضال ضد القانون الأخير الذي يصدروه المجلس الكبير، وهو قانون ٣ بروميير للسنة الرابعة، والذي يحرم كل أقارب المهاجرين من الوظائف العامة. ولكن هذا التيار المعادي للنظام، دون أن يكون لديه مرشح لخلافته، لا يتوصل إلى اتفاق طويل الأمد مع الجمهوريين المعتدلين، ولا مع الملكيين المتآمرين، ولا مع كارنو، ولا مع كادوال[1].

ومنذ ذلك الحين، تصبح الجمهورية البرلمانية الأولى في تاريخنا بلا أغلبية، ويرجع بقاؤها إلى أنها تؤلب ثلاثة تيارات ضعيفة، بعضها على البعض الآخر، بدلاً من ثلاث قوى، وهي حبيسة ماض مثقل على نحو مفرط. ولا تني النقابة

(١) كادوال: زعيم ڤاندي، اشترك في عدة مؤامرات، فقبض عليه أخيراً وأعدم (م: ز.ع).

اليترميدورية تتعرض للخطر، بين آخر انتفاضات التيار اليعقوبي، وتيار ملكي منقسم، ومتردد في النهاية. ولكنها، حين تعتمد على الجيش، والإنهاك، تعلم ماذا تريد على أية حال، إنها تريد أن تستمر، فلقد دفعت لــ ١٣ ڤانديميير، ولسوف تبدأ بالعمل بعد عامين، ولكن التدخل العسكري الذي ينقذها قد بين أن ما تخشاه من حلفائها أكبر مما تخشاه من خصومها.

تولي البرجوازية:

كانت الانتخابات في ڤانديميير للسنة الرابعة هادئة جداً. فهل يرجع ذلك إلى أن الرهان عليها قد ألغاه مرسوم الثلثين؟ أو إلى أن الإجراءات الانتخابية على ثلاث درجات، ورجحان كفة البورجوازية قد أتاحت تهدئة الأهواء؟ في كل محافظة، كان مجلس الناخبين الانتخابي، وهو المجلس الذي انبثق من عمليات التصويت في كل قرية، وكل بلدة، قد خصص لأعضاء المؤتمر السابقين، ثلثي المقاعد النيابية، ولكن، بما أن العديد من هؤلاء «السابقين» قد اختيروا في عدة محافظات في آن واحد؛ فلم يصل عددهم في النهاية إلاّ إلى ثلاثمئة وأربعة وتسعين، بدلاً من الخمسمئة المقررين، وبما أن نواب المستعمرات قد أبقي عليهم، فقد ظل ينقص لدعوة المجلس مئة نائب عن المؤتمر، فقرر زملاؤهم القدماء أن يختاروهم بلا قيد ولا شرط. ونحن نفهم من ذلك أن المجالس الانتخابية قد استبعدت الخارجين من الثلث الأخير من النواب الذين كان لها الحق في اختيارهم.

وهكذا كانت هناك ثلاثة أسباب للتعيين، وثلاث فئات من النواب في مجالس حكومة الإدارة وهم، أعضاء المؤتمر الذين أعادت المحافظات انتخابهم، وأعضاء المؤتمر الذين اختارتهم الفئة الأولى، والثلث الأخير من النواب الجدد، في نهاية الأمر. وبالنسبة للمجموعة الأولى، قامت المجالس الانتخابية لتصحيح الالتزام الذي كان مفروضاً عليها، فاختارت أعضاء المؤتمر الأكثر اعتدالاً في أغلب الأحيان، والذين انطبعوا أقل من غيرهم بالفترة الإرهابية، أو التائبين أكثر من غيرهم. وحتى أن عدداً منهم، مثل الجيروندي السابق لانجوينيه الذي انتخب في تسعة

وثلاثين محافظة، أو مثل بواسي دانغلا الذي انتخب في ست وثلاثين، وقد انعطفوا نحو التيار الملكي. وفي العديد من الحالات، كان الناخبون يطعنون على قتلة الملوك. وهذا الاتجاه احتياطي البرلمانيين «المختارين» الذي عزز اليسار، ولكنه ازداد خطورة عند انتخاب الثلث الجديد الذي كانت فيه نسبة النواب الملكيين، أو المعادين للثورة هي النسبة الأقوى.

وما أن تم تعيين النواب السبعمئة وخمسين، حتى طلب إليهم أن يعلنوا عن أعمارهم، ووضعهم العائلي، فوضعت في صندوق أسماء أولئك الذين تتجاوز أعمارهم الأربعين عاماً، سواء كانوا متزوجين أم أرامل، أما النواب المئتان وخمسون الأولون الذين سحبت أسماؤهم بالقرعة، فقد شكلوا مجلس القدماء. وذهب الباقون إلى مجلس الخمسمئة.

إن أول شيء مذهل إذن في مجالس حكومة الإدارة هو استمرارها، إن الرجال الذين يحكمون منذ تيرميدور، وضمن الإطار الذي أورثتهم إياه الروبيسبييرية، يستقرون في المؤسسات التي أنشؤوها لأنفسهم. والمطلوب هو تجميع كفاءات النظام الاجتماعي الجديد ونخبه. أما الأولى منها؛ فقد أسرفت نزعة المساواة الشعبية في احتقارها، أما الأخرى فهي منقسمة إلى حد بالغ بسبب المغامرة الإرهابية؛ فتأسيس الجمهورية البورجوازية يجري مقابل هذا الثمن. وبهذا المقياس، فإن مجالس حكومة الإدارة ترمز إلى ترقية طبقة معينة، كما كانت ترمز الطبقة الثالثة عام ١٧٨٩. ولكن لهذه المجالس ميزة إضافية هي: ميراث الماضي ومعوقاته.

أما الميزة فهي التجربة، والاعتياد على تصريف الأمور، والمعرفة بشؤون الدولة. ومن وجهة النظر هذه، فإن المرسوم الذي أقرَّ البقاء الإلزامي لنواب المؤتمر قد كان مرسوماً لا جدال في فائدته. ولذلك، فقد اعتبر في خريف عام ١٧٩٥، رجال من مثل كارنو، وسييس، وتيلار وكامباسيريس، ولوبرون، أغنياء بأدوارهم السابقة كلها؛ فالثورة الفرنسية قد حطمت، منذ ست سنوات، أكثر أبطالها العظام، في الفترة الفاصلة بين الجمعية التأسيسية، وحكومة الإدارة، بيد أنها شكلت

ما كان القرن الثامن عشر يطلق عليه تسمية «المواهب». وكانت الثورة هي البوتقة التي تشكل فيها نوع من فئة سياسية حانت ساعة عملها، عند سقوط روبيسبيير. وبعد تيرميدور، غدا التنافس على السلطة حراً نسبياً نظراً لأنه لم يعد عرضة لتحكيم المقصلة.

بيد أن هذا التنافس لا يصبح أقل فوضوية من جراء ذلك، لأنه حتى لو أحسَّ العديد من هؤلاء الرجال بأن المصالحة، والحلول الوسط ضرورية لإقامة نظام مستقر، فإن النقليات التي عاشوها لا تزال حديثة العهد، ودامية جداً، ولا يزال تجذر سلطتهم شديد الضعف في التاريخ، وفي المجتمع إلى درجة لا يمكن معها أن يخرج اتفاق على قاعدة اللعبة. إن هؤلاء النواب الذين كانوا ورثة النظام القديم، وصيف عام ٨٩، والكنيسة التقليدية، والانشقاق الديني، أوروبا عصر الأنوار، والحرب الثورية، والإرهاب الأحمر، والإرهاب الأبيض، هؤلاء النواب الذين تحتم عليهم أن يفرضوا أنفسهم على الهيئة الانتخابية، لا يمكنهم أن ينسوا المأساة الهائلة الحديثة العهد، ولا الدور الذي لعبوه فيها، إنهم يجسدون استمراراً، ولكن من دون تفسير موحد للماضي، وحد أدنى من الاتفاق على المستقبل. وعلى يسارهم، كان هناك عدد صغير جداً منهم، مستمر في إعلان انتمائه للتيار اليعقوبي وللذكريات العظيمة للسنة الثانية، إلا أن هذه الأمانة التي تسير باتجاه معاكس للرأي لم تعد تعني إلا نوعاً من التطرف. إن اليسار الحقيقي لمجالس حكومة الإدارة يزخر بالتيرميدوريين الذين أعدموا مهاجري كيبيرون بالرصاص، وقمعوا انتفاضة ١٣ فـــانديميير. وصوتوا بعد ذلك على قانون ٣ بروميير للسنة الرابعة، وهو القانون الذي يحرم الوظائف العامة على أقارب المهاجرين، وأنصار فانديميير. وذلك في آخر يوم من أيام المؤتمر الوطني. إن هؤلاء الرجال الذين لا يزالون متمسكين بكل الانتصارات الثورية، الداخلية والخارجية، وحتى باستخدام القانون الاستثنائي، هم في أغلبيتهم إرهابيون سابقون من مثل باراس، وتاليان، وميرلان دودواي. ولكن بينهم أيضاً جيروندنيون سابقون، من مثل لوفيه، وماري- جوزيف شينييه.

ومع أن الإرهاب قد أبعدهم منذ بعض الوقت؛ فقد ظلوا شديدي التمسك بالدفاع عن الجمهورية إلى درجة لا يمكن معها إلا أن يهللوا لــڤــانديميير.

أما الوسط السياسي في المجلسين فيتكون من أولئك الذين يمكن تسميتهم بــ «أنصار حكم الإدارة». وهم عازمون على تطبيق شرعية المؤسسات الجديدة. ومع أنهم قد صوتوا في أغلب الأحيان، على مرسوم الثلثين، فهم أكثر تحفظاً أمام أية عودة إلى الوسائل الثورية، ولسوف ينقسمون، من ناحية أخرى، في لحظة الخيارات السياسية الكبرى للنظام. إن لاريــڤيليير - ليبو، ولو تورنور، ودونو، وراميل، وروجيه ديكو هم مثلاً جمهوريون على نحو أوضح مما هو عليه كارنو، وتيبودو، أو كامباسيريس.

إن العديد من اللونيات موجودة أيضاً على يمين الحكم، والعنصر الوحيد الذي يوحدها هو النزعة الملكية. ولكن ما أكثر النزعات الملكية! فهناك الملكية الدستورية للفويّان السابقين، من مثل باربيه ماربوا، وترونسون دو كودراي، وديبون دونومور والذين يأملون أن يجدوا الفرصة التي أفلتت عام ٩١، ويودون إجراء مصالحة بين فرنسا الجديدة وفرنسا المهجر. إن مأساة هؤلاء الملكيين الليبراليين هي أكثر خطورة من مأساة سابقيهم من التأسيسيين: فأين يجدون ملكهم؟ إن إعدام لويس السادس عشر قد عزز عدم التسامح لدى أشقائه، وقوى مشروعية رجوعهم المحتمل في آن واحد. زد على ذلك أن دوق دورليان قد أعدم بالمقصلة. ولا هم لابنه المهاجر آنذاك إلا أن يلفه النسيان. أما في فرنسا نفسها، فاليمين يحلم، على عكس ذلك، بالانتقام، ويجعل من نفسه لسان حال ثورة المتمردين المضادة؛ فنواب الجنوب الشرقي بوجه خاص - من أمثال لانجوينيه، وهنري لاريــڤيير، وآخرين - يعبرون في خطاباتهم عن عنف الإرهاب الأبيض.

وبين يمين مكون من مئة وخمسين إلى مئة وستين ملكياً، في أغلبيتهم ليبراليين، ويسار مكون من ثلاثمئة جمهوري، يقع التحكيم البرلماني في يد التيرميدوريين، المعادين للتدابير الاستثنائية، مع أنهم متعلقون بانتصارات الثورة. إن هؤلاء المحافظين الجدد على نظام لم يكد يستقر بعد، يريدون أن يظلوا أمناء

لروح المؤسسات الجديدة وشكلها، إلا أن قضية ڤانديميير قد بينت لهم كم كان الدرب ضيقاً عليهم.

المديرون:

كان اختيار المديرين أول قضية كبيرة من قضايا المجلسين، وهو اختيار عظيم الأهمية ولا سيما أن صلاحيات الشخصيات الخمسة الكبيرة شخصيات السلطة التنفيذية كانت شديدة الاتساع، وهذه الصلاحيات هي: الدبلوماسية، والحرب، والشرطة العامة، والسيطرة على الإدارة الريفية، وأخيراً السلطة «التنظيمية» لتفسير القوانين التي تصوت المجالس عليها. وكان يتحتم على الخمسمئة أن يعدّوا قائمة من خمسين اسماً يختار القدماء المديرين منها.

إن مادة الأكثرية، أي قادة الثلثين- أو المؤتمر الوطني السابق- والذين لا يريدون أن يتركوا شيئاً للمصادفة، يتداولون في منزل أحدهم، ويقررن «تسهيل» اختيار زملائهم، وذلك بإعداد قائمة تحوي خمسة وأربعين اسماً مغموراً، وخمسة نواب ذائعي الصيت من أعضاء المؤتمر الوطني. وهذا معناه أنهم يطبقون مجدداً عملية الثلثين على مستوى السلطة التنفيذية. ولم يكن يتعين أن يجري على هذه القائمة سوى تعديل واحد في مجلس الخمسمئة الذين يسجلون فيه اسم كامباسيريس، فهذا النائب السابق، نائب السهل في المؤتمر الوطني، والذي كان قد صوت إلى جانب إيقاف تنفيذ إعدام الملك، يعتبر نصيراً سرياً للملكية. غير أن هذا هو السبب الذي يستبعده القدماء من أجله، فلا يكون لهم خيار آخر، أمام قائمة المغمورين التي سلمت إليهم ، إلا أن ينتخبوا الشخصيات الخمسة التي عينها الاجتماع السري غير الرسمي، وهكذا يصبح لاريفيليير- ليبو، ورويل، وسييس، ولوتورنو، وباراس- حسب ترتيب الأصوات التي حصلوا عليها- مديرين.

إلا أن سييس يتنحى في الحال، محتجاً بعدم كفاءته على شغل المنصب، وبعزلته السياسية: فلقد أزعجه أن يكون المؤتمر قد رفض مشروع الدستور الذي تقدم به، فقاطع، في الواقع، نظاماً رفضه كأب له. ولن يكف عن محاربته بصورة ماكرة حتى يرتب الإطاحة به. فكان لابد، في تلك الحالة، أن تعد من جديد قائمة

مؤلفة من عشرة أسماء برز منها كارنو فقط. فكرر مجلس الخمسمئة محاولة كامباسيريس، ولكن دون جدوى، وانتخب القدماء كارنو. إن هذا الرجل الذي عرف كل خصومات لجنة السلامة العامة، لم تكن لديه ثقة بنهج المديرين الجماعي، ومع ذلك؛ فقد وافق على اختيار المجلسين.

ونتيجة لذلك، تصبح السلطة التنفيذية للنظام الجديد في أيدي نواب المؤتمر الوطني الخمسة من قتلة الملوك، وهنا أيضاً، نجح المجلس الثوري الكبير في أن يستمر، وفي أن يضمن له ماضيه رأي معاد له أو مشمئز منه. لأن انتخاب الخمسمئة، مثله مثل انتخاب المجالس، هو قبل كل شيء انتخاب الاستمرار التيرميدوري. لقد ظل باراس وروبيل، الإرهابيان السابقان، ظلا رجلي ڤـانديميير والتدابير الاستثنائية. أما كارنو، الذي تكلل بهالة أسطورته، أو تشوهت صورته بهذه الهالة، فكاد يصدر بحقه مرسوم اتهام، بعد أيام بريريال. أما المديران الآخران فهما شخصيتان أكثر ركاكة،- وحتى أنهما فازتا لهذا السبب بالذات بأكبر عدد من الأصوات- أما لاريـڤيليير- ليبو، الذي نفاه عهد الإرهاب، فهو ذو نزعة جمهورية صادقة تتغذى بكراهية رجال الدين. أما تورنور، النقيب في سلاح الهندسة، فهو ليس أكثر من الوجه الآخر لكارنو.

لكن هذه الجماعة من المديرين كانت منقسمة في الواقع بكثير من المآسي الخفيّة. ويكفي أن نقرأ مذكرات بعضهم أو البعض الآخر- مع أنها قد كتبت فعلاً بعد ١٨ فريكتودور- لنلاحظ إلى أية درجة قد راقب هؤلاء الرجال الخمسة بعضهم بعضاً، وتحاسدوا، وتباغضوا، مع أنهم كانوا يمضون الساعات الطوال يتباحثون يومياً. إن خصوماتهم تتوافق غالباً مع خلافات سياسية ستزداد باستمرار، فمنذ عهد لجنة السلامة العامة، وبعد الكثير من الترددات، انتهى كارنو إلى محاربة السياسة الصليبية، وفي عام ١٧٩٥، يصبح على درجة من العداء لها بحيث يبدو له الصلح هو الوسيلة الوحيدة لإقامة شرعية داخلية. وحين يعين في حكومة الإدارة باعتباره رجل اليعاقبة، يظهر وكأنه الشخصية الأكثر اعتدالاً بينهم، والتي تستعيد من جديد حقيقتها العميقة، حقيقة مزاج انتهازي ومحافظ.

أما لوتورنور فيقتفي أثر كارنو، ويشاطرهم لاريــڤيليير - ليبو، الجيروندي السابق، كراهية الإرهاب والتدابير الاستثنائية، ولكنه يبتعد عنهم بعدائه الصرف لرجال الدين، وإخلاصه للمذهب الإلحاقي الجيروندي. إنه إذن صلة الوصل في السلطة التنفيذية الجديدة التي تحرك يسارها شخصيتا روبيل وباراس. أما روبيل، المتسلط مثل كارنو، فهو رجل الحدود الطبيعية. إنه نائب تأسيسي قديم، وألزاسي عنيد، ومحب للخصام، ولديه ميل إلى السلطة وإلى الاستمرار في وجهات النظر، فهو ليس فكراً لامعاً، بل رجلاً أميناً لعام ٨٩ ولعام ٩٣. أما باراس، الــڤيكونت السابق، والإرهابي السابق الذي يغدو رجل تيرميدور، وفانديميير، فيجسد النقابة التيرميدورية، ويحكم الحاضر باسم الماضي، ويحرص حرصاً غيوراً على سلطة تمّ الاستيلاء عليها في التاسع من تيرميدور واستمرت في شكل آخر، إن طموحه وغناه ولذاته تتلاقى مع مصلحة آلاف المواطنين الذين أعلت الثورة شأنهم. غير أنه طالب اللذة المفسد، وهو الذي يضطلع بها، بأكبر قدر من الطاقة والذكاء. وفي خريف عام ٩٥، وحين الرجال الخمسة أحد قصور لوكسمبور مقراً لهم، ويجري إخلاؤه من ساكنيه، بحيث يكونون فيهم وحدهم، يصبح الوقت ملائماً لتوزيع الأدوار أكثر مما هو ملائم للخصومات. فيأخذ لوتورنور البحرية، ولاريــڤيليير ليبو التعليم العام، والفنون، والمعامل اليدوية. أما أكبر المسؤوليات فتع على عاتق الشخصيات الثلاث الأقوى وهي: الحربية لكارنو، والشرطة والداخلية لباراس، والديبلوماسية والمالية والعدل لروبيل، ويبقى تعيين الوزراء.

انصب الاهتمام الأول لحكومة الإدارة، غداة توليها الحكم، على تعيين الرجال الذين ينبغي أن يكونوا المعتمدين الرئيسيين، وهم الأجهزة الأساسية للسلطة التنفيذية، فلقد قلص الدستور مهامهم إلى دور فني كرؤساء لإداراتهم التابعة لهم.

وعين الوزراء الخمسة الأوائل فوراً، فوضع: بينيزيك في الداخلية، ودولاكروا في العلاقات الخارجية، وميرلان دودواي في العدل، والأميرال تروغيه في البحرية، وأوبير دوبييه في الحربية، وجرى البحث لفترة أطول عن وزير للمالية، فهو منصب يمتاز بحساسيته، في ظروف فرنسا لعام ١٧٩٥. وحين استمزج غودان، وهو موظف سابق في الضرائب العشرينية، أعلن عدم قبوله

للمنصب بناء على نصائح سييس، فقد استبقى نفسه لأيام الإمبراطورية الأفضل. ووقع الاختيار أخيراً على نقيب سابق في سلاح الهندسة- وهو نقيب آخر أيضاً- كان قد أنجز كتابه بحث في المالية- وهو بحث آخر أيضاً غير الذي كتبه ڤيبو. إن الأمر الذي كان يجمع هؤلاء الرجال هو الماضي الثوري، سواء كان ماضياً عسكرياً، أم إدارياً، أم برلمانياً، أما الأكثر شهرة فيما بينهم فهما ميرلان ودولاكروا، فقد كانا نائبين في المؤتمر الوطني من قتلة الملوك. ولكن الوزارة بمجملها قد تعرضت حالاً لتشكيك الصحافة اليعقوبية بنزعتها المعتدلة، وخصوصاً بينيزيك الذي كان متزوجاً من امرأة نبيلة، ويميل إلى التيار الملكي سراً.

وطلبت حكومة الإدارة سريعاً إحداث وزارة سابعة وهي الشرطة. وهذا طلب يدل على هشاشة نظام، يحس أنه محاط بالمؤامرات، ويريد أن يزيد أعداد المخبرين، والمفوضين، ويمركز القمع؛ وتلك هي إحدى الضرورات التي ستورثها الإدارة بونابرت. وقد وضع في هذا المنصب الرئيسي ميرلان، في بادئ الأمر، ثم نقل منه إلى العدل. إلا أنه خلال مؤامرة بابوف، استعاد ميرلان حقيبته الوزارية الأولى لكي يتمكن كارنو من أن يعين في الشركة أحد تابعيه، المسمى كوشون، والذي سيصبح في ظل الإمبراطورية الكونت دولاباران، ومن جهة أخرى، فقد حل محل فيبو، في مستهل عام ٩٦، نائب المؤتمر القديم راميل نوغازيه، وحل بيتيه في الحربية محل أوبير دوبييه.

لم تشرك حكومة الإدارة الوزراء في القرارات السياسية قط، لأنها أمينة للدستور ومتمسكة أشد التمسك بسلطتها. وقد عينت محامياً قديماً في برلمان دواي، وهو لاغارد، في منصب هام، هو منصب الأمين العام. وكان لاغارد يصوغ محاضر الجلسات ويؤشر على القرارات، ويدير مكاتب حكومة الإدارة؛ مكاتب محاضر جلساتها، وأمانة سرها، ومراسلاتها، ومكتب الداخلية، والشرطة العامة، والمالية، والسجلات، باستثناء المكتب العسكري، والمكتب الديبلوماسي اللذين احتفظ بهما كل من كارنو، وروبيل. أما الإدارات المحلية فقد تأخر تعيينها وتثبيتها زمناً طويلاً على العموم. وبقوة الأشياء، كان المحرك الأساسي لهذه الإدارات هو المفوض الذي تعينه حكومة الإدارة، تبعاً لصلاحيات الجغرافية المختلفة، وهم

المديرون الذين قسموا فرنسا إلى خمسة أقسام فيما بينهم؛ إلا أن الرجل كان يتم اختياره بصورة عامة، تبعاً لماضيه الثوري.

الأمن الجمهوري:

كان المدُّ الملكي المقموع في ١٣ ڤـاندِيمِيير لا يزال محسوساً، حين باشرت حكومة الإدارة عملها. إنه يحدث اضطرابات على درجة كافية من الخطورة، في الريف، وفي أميان، وفي روان. وأكثر من هذا وذاك، في اڤينيون، في حين يخضع لمراقبة شديدة في باريس التي تحتفظ فيها الصحافة الملكية بتعاطف الجمهور معها، فهي صحافة لها الأغلبية، وهي أكثر تألقاً من غيرها، من جهة أخرى. ولكن المسألة الرئيسية تبقى مسألة انتفاضة الغرب الذي امتشق شاريت فيه السلاح مجدداً، في شهر حزيران عند وصول الأسطول الإنكليزي للمرة الثانية.

ويحول سحق مهاجري كيبيرون دون النزول المتوقع للكونت دارتوا، برغم إلحاحات شاريت عليه، ومنذ ذلك الحين، فإن هوش، الذي يعين قائداً لجيش الغرب، يتمسك بصبر وقوة بـ «التهدئة»؛ وهذا التعبير يحدِّد استراتيجية قائمة على التوفيق بين الوسائل العسكرية والسياسية، لقد أدرك هوش أنه إذا كان الفلاحون قد تعبوا من الفوضى والحرب، فهناك تدبيران ضروريان لعزلهم عن زعمائهم الملكيين وهما: حرية العبادة، والتخلي عن التجنيد. ولكنه لا يتخلى عن شيء من الضغط العسكري، مستنداً في ذلك إلى التنازلات التي قدمها المؤتمر الوطني (انظر الفصل الخامس)؛ وإنما يقوم، على العكس من ذلك، بتحريك أرتال متنقلة مكلفة بتقسيم المنطقة السهلية ومراقبتها، وبجباية الضرائب، وتجريد الفلاح من سلاحه، وذلك في سياق ذلك الصراع الكبير، صراع المدن ضد الأرياف. إنه لا يتورع عن غزو المحاصيل، والماشية، وعن أخذ الرهائن ولا عن صنوف الانتقام الأعمى؛ فالعقاب الجماعي للقرى. في حال الاعتداءات المرتكبة ضد الأشخاص أو الممتلكات، يسهم إسهاماً فعالاً في إخضاع الأرياف. ويتواصل التهديد بهذا العقاب تواصلاً كافياً إلى أن يجد الزعماء الـڤـانديون أنفسهم معزولين أكثر فأكثر. إن ستوفليه الذي امتشق السلاح مجدداً في كانون الثاني عام ٩٦ بناء على أوامر

الكونت دارتوا، يلقى القبض عليه في شباط، ويعدم رمياً بالرصاص فوراً في أنجيه. أما شاريت نفسه والذي يتعذر القبض عليه ويضطره هجوم هوش إلى الهرب، فيقبض عليه في إقطاعته، في منطقة لوماريه، ويعدم رمياً بالرصاص في نانت. ويستسلم آخر زعيم متمرد اسمه دوتيشان، في الربيع. وتبقى التمردات الفلاحية المنتشرة من «السارت» إلى بروتانيا، والتي يحركها قادة محليون من مثل فروتيه في نورمانديا السفلى، وروشكو، في السارت، وكادودال في «الموربيهان» ويقوم هوش بتحريك أرتاله المتنقلة فيها بالنجاح نفسه الذي أحرزه في الـــڤـــانديه حتى تسلم كافة الأسلحة إلى القوات الجمهورية في كل مكان.

وفي نهاية الربيع للعام ٩٦، تخمد الحرب الأهلية، وتقوم حكومة الإدارة بحل جيش الغرب. أما ما يتبقى من الأعمال اللصوصية، وغير الشرعية، فهو يحدث من جراء البؤس أكثر مما يحدث من جراء التنظيم السياسي.

الأزمة الاقتصادية:

في الوقت الذي تتولى فيه حكومة الإدارة الحكم، يتخذ التدهور المالي الذي أورثتها إياه إدارة المؤتمر الوطني للاقتصاد شكل الكارثة، وفيما تأخذ العملة بالاختفاء على نحو متزايد، ويتوفر السند الحكومي بكثرة، وتنخفض قيمته من يوم لآخر، وتغدو قيمة الورقة النقدية من ذات المئة فرنكا معادلة لخمسة عشر فلساً، ويصبح ارتفاع الأسعار مدوخاً، ويصير المضارب بالأسهم ملكاً، والدائن مفلساً، وصاحب الأجر بائساً.

إن حكومة الإدارة، التي لا يتعين عليها أن تولي اهتمامها مفوضي خزينة الدولة فقط، بل أن توليه، خصوصاً، مجالسها التي تتحكم بالتصويت على الاعتمادات، تواجه في بادئ الأمر استحقاقات الدفع مثل سابقاتها من الحكومات، ففي غضون أربعة أشهر، يتضاعف حجم السندات الحكومية المتداولة، ويبلغ أربعين ملياراً. وكما روى فيما بعد لاريـــڤيليير - ليبو، فإن الأوراق النقدية تطبع ليلاً لتوزع في اليوم التالي. ولكي تتحاشى حكومة الإدارة ما لا يمكن تلافيه، فهي تغلق السوق المالية وتوقف بيع الممتلكات الوطنية، وتصادق على إيقاف تسديد كل الديون. وبما أنها حبيسة آليات عمل

الاقتصاد الحر الذي أقامته مجدداً، فهي مرتبطة بالمتعهدين، وأصحاب المصارف فيما يخص مصادرها من النقد، والبضائع، فيتعين عليها ألا تدفع أجوراً لجنودها، وأن تقوم بمشترياتها من خارج البلاد.

وفي المجالس، يقترح عدد من النواب التخلي عن السند الحكومي الذي هو رمز الثورة، وضمانتها. ولكي تقوم هذه الأغلبية بتعويمه، تصادق على اقتراض إجباري من الأغنياء مبلغه ستمئة مليوناً، وذلك في أيلول. ولكن هذا الاقتراض الذي احتجت عليه البورجوازية وحاربته، لا يعطي حكومة الإدارة سوى استراحة مالية قصيرة، لقاء انحسار في شعبيتها السياسية، وعشية حملة الربيع عام ٩٦، يصبح النظام بلا موارد، فبعد أن يرفض إنشاء مصرف الإصدار الخاص، لا يبقى لديه تقريباً غير حرية العودة إلى ماضيه أي: المراهنة على عملة جديدة مخصصة «لامتصاص» السندات الحكومية، من خلال بيع ممتلكات وطنية جديدة. وفي ١٨ آذار، تصدر الحوالة الإقليمية الصالحة للحصول على هذه الممتلكات بلا مزايدة، وبناء على مجرد الخبرة، فيذهب قسم من الأوراق المالية إلى الخزينة العامة، بينما يجب أن يسدد القسم الآخر قيمة السندات الحكومية بمعدل ثلاثين بالمئة، أي بنسبة أكبر من سعر صرفها الواقعي. إلا أنه برغم التقييدات التي صدرت عن حكومة الإدارة لتقويم العملة الجديدة - عن طريق سعر الصرف الإلزامي، ومنع بيع العملة، والأحكام القاسية ضد الدعاية المضادة، أو المشككة- فإن الحوالة لا تصطدم بواقع التجارة الخارجية فحسب، بل بفقدان الثقة العام، في البلاد بوجه خاص. وبعد خمسة عشر يوماً من إصدار الورقة النقدية من ذات المئة فرنكاً، قد فقدت ثلثي قيمتها! لقد فشلت التجربة حتى قبل أن تبدأ. إذ أن القلق أخذ يساور حكومة الإدارة، لأنه سيتعين عليها أن تبدأ بنقل ملكية الشريحة المقررة من الأملاك العامة، مقابل حوالات مساوية لها في القيمة الاسمية. غير أن المجالس لا تحذو حذو حكومة الإدارة، ويصطدم تدهور العملة الجديدة أخيراً بمسألة تبديد مليارين من الممتلكات الوطنية، والتي اقتسمها أغنياء النظام الجدد. وفي نهاية شهر تموز فقط، يرضخ القانون للواقع، حين يقر بأن الربع الأخير من الأملاك الوطنية المقررة ستباع بالنقد الورقي المتداول، أما سعر الصرف

فيتحتم على حكومة الإدارة أن تثبته مرة كل خمسة أيام، وهكذا يصبح موت الحوالة أمراً رسمياً نتيجة لذلك. وفي شباط من عام ٩٧، تفقد السندات الحكومية والحوالات قيمتها كنقود، وتنتهي التجربة الكبيرة، تجربة النقد الورقي الثوري- مثلما انتهت تجربة لاو[١] – بالرجوع إلى العملة النقدية. ولكنها أتاحت أوسع نقل وأسرع نقل للملكية، شهده تاريخنا.

وتصبح الأزمة المالية على درجة كبيرة من الخطورة بحيث لا يجري فوراً بذل أي مجهود لإعادة التوازن بين الواردات والنفقات العامة. وتستمر جباية الضرائب المباشرة، على نحو رديء جداً، ويصطدم إحداث ضرائب غير مباشرة بعداء المجالس لها. وتزيد الحرب وأزمة الأقوات من النفقات التي توافق عليها المجالس، على شكل شرائح، دون أن تقدم الدعم للموارد المقابلة لتلك النفقات، ودون أن تكون لديها نظرة شاملة لإدارة الأعمال. وشيئاً فشيئاً، تقود كثرة الوسائل المؤقتة والموارد «غير العادية» للحرب، تقود النظام إلى أن يعيش يوماً فيوماً، مثل مدين في ضائقة شديدة. وبينما يغني التدهور المالي رجال المال، من متعهدين، ومضاربين إغناء سريعاً، ويشهد النظام بصورة متزايدة مواثيق مؤقتة بين السياسيين، والممولين، يصبح الوضع مأسوياً بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة كافة. أما رواتب الموظفين التي عدلت قليلاً، في تشرين الثاني لعام ٩٥، فتظل أبعد ما تكون عن اللحاق بالارتفاع الخاطف للأسعار. إن أصحاب الريوع - الذين كانوا كبيري العدد في المدينة الفرنسية - مدينة النظام القديم - قد أصيبوا عملياً بالإفلاس، وتضرر الدائن بقسوة، برغم كثرة القوانين المخصصة للدفاع عنه، ولكن إذا كانت شرائح كبيرة من البورجوازية قد أصابتها الفوضى المالية، فإن الطبقات الشعبية قد تأثرت بها فوراً، في حياتها اليومية. وازداد هذا التأثر، عندما أتت أزمة رهيبة في الأقوات لتنضاف بين عامي ٩٥- ٩٦ إلى التدهور المالي الذي يفقر أصحاب الأجور.

---

(١) جون لاو: اقتصادي، كان مفتشاً للمالية الفرنسية، وأنشأ شركة الهند الفرنسية. وقد أقام نظاماً مصرفياً انتهى إلى إفلاس مخيف (م: ز ع).

إن موسمي الحصاد الخاسرين في عامي ٩٤ و٩٥ يحدثان المأساة التقليدية، مأساة نقص المواد، والغلاء. وقد كان الفلاح ينفر من البيع مقابل أوراق نقدية لا قيمة لها. ويأتي الوقت الذي لم يعد لديه شيء يذكر ليبيعه. وفي تشرين الثاني لعام ٩٥، تفرض الضرورة العمل مجدداً بالمصادرات، فيجري تطبيقها تطبيقاً سيئاً على يد السلطات البلدية التي تعيش من الأنانية المحلية، والتي ليس بمقدورها من جهة أخرى أن تفعل شيئاً يذكر ضد نقص المواد، أما في المدن، فيكون شتاء عام ٩٦- ٩٧ أكثر شتاءات الثورة صقيعاً، دون ريب، وأشدها قسوة على المعوزين. وفي كل مكان، يشير التصاعد غير العادي لعدد الوفيات، والتمردات المعاشية، إلى عمق الأزمة. وتتحول الفاقة إلى تسول ولصوصية. غير أن المرض القديم المزمن للنظام الاقتصادي القديم يجد تسويغاً سياسياً له، في الأزمنة الحديثة. فباسم الملك، والدين، تنهب العربات، في هذا المكان أو ذاك، ويجري اغتيال محصلي الأموال الوطنية. ومهاجمة المزارع المنعزلة، ويعذب السكان لسرقة «كنوزهم».

أما في باريس، فتزيد حكومة الإدارة من أشكال الرقابة، مستفيدة من دروس الماضي، وتكثر من التدابير التنظيمية، وتوزيعات الحصص على المعوزين، غير أن الطبقة الدنيا تدفع في آن واحد ثمن تدهور العملة الورقية، وندرة البضائع. وفي السنة الرابعة، يزيد عدد الوفيات في منطقة لاسين عشرة آلاف عن عدد الولادات، فيتصاعد من جراء ذلك الاتهام الموجه ضد حكومة الأغنياء، وضد هؤلاء «المخلدين» الذين لم ينسوا أن يخصصوا لأنفسهم تعويضاً برلمانياً محسوباً بحصة «عادلة» من الحنطة. إنه اتهام يتصاعد أكثر مما كان عليه قبل فترة قريبة من الزمن، لأن البذخ الذي يتسع يزيد الحرمانات الاجتماعية حدة.

ويشير تقرير من تقارير مكتب الشرطة المركزي، بتاريخ ٢ كانون الثاني لعام ٩٦، أن الناس في باريس ينظرون إلى الريفيين نظرة سيئة جداً، وكذلك الأمر بالنسبة لفئات التجار عموماً، والخبازين، واللحامين بوجه خاص، والذين يثيرون دوماً بجشعهم وبما يتهمون به من إخلال بمهنتهم، شكاوي المواطنين وتذمرهم. إن الجمهور الحانق يطلق الشتائم ضد وكلاء الأقوات، والسلطات القائمة، ولا تستثنى

من ذلك الحكومة ذاتها. ويؤدي الغضب الشعبي في تلك الظروف إلى تصاعد التحريض اليعقوبي الذي تتشكل أطره في النوادي، والجمعيات الباريسية التي تزايد عددها منذ الخريف، مع مباركة النظام الضمنية. وفي الواقع، فإن حكومة الإدارة قد سهلت في بداياتها إعادة فتح الجمعيات الشعبية، لتخدع الرجعية الملكية، في الوقت الذي كانت فيه تملأ الإدارة بالعاملين الإرهابيين. وهكذا، حمى باراس نفسه تأسيس نادي البانتيون، على سبيل المثال، وهذا هو النادي الذي سيشتهر فيه بابوف بعد قليل. إن غالبية هذه الجمعيات، كما كانت الحال في السنوات المجيدة، تكرس الأساسي من نشاطها للتربية السياسية، وللقراءة الجماعية «للصحف الجيدة» وفي هذا الميدان أيضاً، فقد دعمت حكومة الإدارة بضع صحف يسارية دعماً مالياً، من مثل صحيفة: الخطيب الشعبي[1]، التي يكتب فيها روبيسبييريون سابقون، أو جورنال دو بونوم ريشار التي يحررها المنافس القديم لصحيفة «الأب دوشين أو الحارس» للنائب الجيروندي السابق لوفيه، وذلك دوماً للرد على الحملات الملكية النزعة، ونشر سياستها، سياسة وحدة الجمهوريين، في أوساط الشعب.

غير أن أزمة الشتاء تدخل إلى سياسة التيرميدوريين خطر المزايدة الشعبية مجدداً. إن البؤس الشديد لعالم يغدو فيه المال ملكاً، لدى العديد من الملاكات السياسية، ملاكات الحياة الباريسية، حنيناً إلى الفضيلة الروبيسبييرية. ويشير تقرير الشرطة المذكور أعلاه إلى أنه «يجري الكلام كثيراً على جمعيات المواطنين التي يقال إنها عديدة جداً. وتفسح الاجتماعات المجال لكثير من التخمينات وضروب القلق، ويبلغ الأمر حد القول إن هذه الجمعيات لا تتكون إلا من الإرهابيين، واليعاقبة الذين بعثوا أحياء، ويخشى الناس تأثيرهم ومبادئهم الضارة».

المؤامرة البابوفية:

من بين كافة النوادي التي تقود الرأي العام، خلال شتاء عام ٩٥- ٩٦ الرهيب يعتبر نادي البانتيون من أكثرها نشاطاً. ويتم افتتاحه في شهر تشرين

---

(١) بالفرنسية: «L’orateur plébéien»

الثاني بموافقة حكومة الإدارة، ويضم عند انطلاقه بورجوازيين تيرميدوريين يرغبون في دعم التوجه المناهض للملكية في النظام الوليد. ولكن روبيسبييرين خارجين لتوهم من السجن، يلتقون في هذا النادي هؤلاء البورجوازيين، ومنهم عامل الطباعة لوبوا، وهو أحد المخلصين القدماء لمارا، ولوتوسكان بيوناروتي، المعجب بالمعصوم[1]، ومفوض عهد الإرهاب لدى الجيش العامل في إيطاليا. ويتردد عدد منهم في الوقت ذاته إلى صالون عضو سابق في لجنة الأمن العام، وهو آمار الذي يخرج من السجن أيضاً بعد قضاء أشهر طويلة فيه. وذلك لأن الماراتيين، والهيبيرتيين، والروبيسبييريين الذين تصالحوا يبحثون عن أرضية شعبية جديدة، وعن نشاط فعال ضد حكومة الإدارة، ولسوف يقدمه لهم بابوف.

إن لبابوف، الذي لا يشارك في نادي البانثيون، ولا في الاجتماعات التي تجري في منزل آمار، تاريخاً سياسياً مماثلاً لتاريخ أغلبية هؤلاء الرجال؛ فقد كان مديراً لمنطقة لاسوم في أيلول عام ٩٢، وعيِّن في تشرين الثاني في مقاطعة مونديدييه. غير أن ترقيته المحلية تنقطع من جراء طيش إداري يؤدي به إلى العزل ثم إلى الإدانة؛ فيعتقل ثم يخلى سبيله، ويعيش في باريس حياة الكفاف من اشتغاله بأعمال صغيرة، في إدارة الأقوات. وتترك تلك الفترة في نفسه شعوراً شديداً بالمرارة تجاه الحكومة الثورية. إنه يهلل لتيرميدور بفرح، ويشترك في البداية، في حملة الصحافة الموجهة ضد الروبيسبييرية، ولكنه يغير اتجاهه أمام توجه التيرميدوريين المعتدل، ويستخدم فوراً صحيفة: منبر الشعب ليهاجم حماته الجدد، وينضم بسرعة إلى الإرهابيين الباريسيين في سجن بليسي، ثم ينضم إلى سجناء بادو كاليه، في سجن داراس الذي ينقل إليه. ويطلق سراحه في أيلول، حين يصبح الخطر من جديد خطراً ملكياً، ثم يتابع العمل في صحيفته ليدخل التاريخ العظيم.

هل يدخل التاريخ بسبب نشاطه، أم بسبب أفكاره؟ إنه يدخله، على الأصح، بفضل ارتباطهما معاً؛ فهذا هو أول شيوعي في تاريخ فرنسا، وهو السلف

---

(١) المعصوم: هو روبيسبيير (م: ز. ع).

المزدوج لخوف، وتحديد للمصائر النهائية، لا يزالان حيين، وهما يلقيان على ذلك المصير الفاجع أضواء حاضرنا. إن هذا التفسير الذي تقدمه عن البابوفية الأجيال اللاحقة المشوَّشة الأذهان هو تفسير مثير للحماسة بلا ريب، ولكنه يشوّه تاريخها الواقعي؛ فبابوف وارث قبل أن يكون مبشّراً، ونشاطه لا يحشد البروليتاريين الحديثين، بل المناضلين السابقين في حركة اللامتسرولين الباريسية. ورفاقه الأقرب إليه هم بورجوازيون ديمقراطيون يطمحون إلى إقامة سنة ٩٣ جديدة، وهم: أنتونيل، وبيرتران، ودارتيه، ولوبيليتييه، (شقيق شهيد عام ٩٣)، ودروييه، رجل معركة ڤــارين، والنائب في مجلس الخمسمئة. إن أيديولوجيتهم بحد ذاتها تدين بالكثير للقرن الثامن عشر. فهل عرف العصامي بابوف، موريلي أو مابلي عن طريق المثقف بيوناروتي؟ إن مؤرخين إيطاليين يلحون اليوم على دور بيوناروتي في صياغة العقيدة. هل تم إعداد برنامج «المتساوين» إعداداً جماعياً في سجن بليسي؟ إن ما نعرفه عن العلاقات بين هؤلاء الرجال لا يزال قليلاً. وعلى أية حال، فمن المؤكد أن مفوض الأرياف بابوف قد أحس أنه قريب من العالم الفلاحي المتعطش إلى الأرض؛ فانعطف نحو انتقاد الملكية الفردية الذي هو موضوع عام من موضوعات فلسفة الأنوار. وفي السنة الرابعة، يغدو اسمه «غراكوس» بابوف. الذي يذكر اسمه الروماني بالقانون الزراعي، واقتسام الأراضي؛ فشيوعيته مبنية على اقتسام العقارات والتوزيع المتساوي للمحاصيل عن طريق مخزن عام. والأمر الذي ظلَّ يميزه إذن هو الاستحواذ المزدوج للمفاهيم الاقتصادية ما قبل الصناعية عليه استحواذاً مشؤوماً. وهذه المفاهيم هي: الأرض، وقلة الموارد؛ ولم يكن للحالة المريعة في السنة الرابعة إلا أن تعزز لديه تلك النزعة إلى المساواة، المساواة في البؤس.

تأخذ السياسة البابوفيه مفهومها الأساسي عن مارا والهيبيرتيين أكثر مما تأخذها عن فلسفة الأنوار؛ فبابوف يرى أن الشعب الذي استعبد وخدع يجب أن يتحرر على يد أقلية ثورية منظمة تنظيماً كبيراً، وعاقدة عزمها على إقامة

ديكتاتورية شعبية، رغم كل العقبات. إن الموجة الأخيرة من التطرف الثوري- والتي تعتبر التركيب الفكري الوحيد للشغف بالمساواة، في تلك الأزمنة دون ريب- تقوم هنا بإعداد نظرية الانقلاب الثوري التي ستطبع بقوة القرنين التاسع عشر والعشرين.

ويعطي شتاء عام ٩٦ الرهيب الحملة الصحفية لتريبون دي بوبل (خطيب الشعب) صدى كبيراً. وفي ٢٧ شباط، تقوم حكومة الإدارة بإغلاق نادي البانتيون، على يد الجنرال بونابرت، قائد جيش الداخل، فيعطي بابوف شخصياً إشارة الانتقال إلى العمل السري. وبعد شهر من ذلك التاريخ، تشكل «حكومة إدارة سرية» مكونة من سبعة أعضاء، فيدخل فيها شيوعيون من مثل بابوف، ودوبون الذي ألف كتاباً مفقوداً يبرهن فيه على الظلم في حق التملك، وسيلـــڤيان ماريشال الذي سيصوغ بيان المتساوين، وروبيسبيريون من أمثال دارتيه، أوفيليكس لوبيليتيه، المصرفي الثري الذي ربما كان ممول المؤامرة. أما بيوناروتي فيجسد شخصياً الانتقال من الروبيسبييرية إلى البابوفيه، وهو انتقال أشبه ما يكون باندماج فيما بينهما.

وتنظم اللجنة بعناية دعايتها ومؤامرتها، في فرنسا التي تبلبها الأزمة الاقتصادية في الفترة المرحلية بين موسمين - والتي تجد الحركة الشعبية فيها صعوبة في التقاط أنفاسها بعد القمع القاسي الذي سُلط عليها في بريريال من السنة الثالثة.

وبينما يستخدم مناضلو «بابوف» حشوداً نشأت في الفاقة، يضع بابوف عملاءه في أماكنهم فيضع واحداً في كل دائرة، وواحداً في كل فصيلة - بانتظار يوم الانتفاضة. ومع أن الحركة باريسية أساساً، فلديها تفرعات في الريف بواسطة نواب المؤتمر الوطني الإرهابيين الذين أعلن أن ترشيحهم غير جائز في السنة السابقة، فانتقلوا إلى السرية. أما التدابير التي ينبغي أن تلي الانتفاضة فهي معدة، وهي تدابير وجلة على أية حال: كالمصادرات لخبز الخبازين، وتوزيع الخبز

المجاني، وإعادة القطع المرهونة في مصرف تسليف المحتاجين إلى أصحابها، وإسكان الفقراء في منازل أعداء الشعب.

ولكن حكومة الإدارة، الحكومة الحقيقية، مطلعة على ما يجري.

ويروي باراس في مذكراته أن مخبريه، المتمركزين في الشوارع والمقاهي، قد أعلموه «بكل ما كان بابوف يحاول عمله وإثارته، سواء في الضواحي، أو في الاجتماعات» وذلك قبل إغلاق نادي البانتيون، ولكنه كان يود أن يتحاشى الاضطرار إلى ضرب اليسار، اندفاعاً مع سياسته، سياسة توحيد الجمهوريين، ومع كراهيته للملكيين. ثم أن هناك تضامناً قديماً بين ذلك الوقح والأزمنة البطولية التي تربطه بزملائه القدامى، زملاء المؤتمر الوطني، لذا، فلم يبح بشيء.

إلا أن كارنو يطلع على تفاصيل المؤامرة، في مستهل أيار، عن طريق نقيب يدعى غريزيل، ويشغل مركزاً جيداً في الانتفاضة بحيث يعرف أجهزتها، طالما أنه أحد العملاء العسكريين للانتفاضة المقررة، وهو مكلف «بالعمل» في معسكر غرونيل. وهناك أكثر من عميل محرض كلفه كارنو تلك الغاية. لقد كان غريزيل بلا شك رجلاً يغير موقفه في اللحظة الحاسمة. يبقى أن هذه المعلومات، التي تجازى بمكافأة جزيلة، هي التي تتيح لكارنو، الرئيس المتمرن، أن يجر أغلبية حكومة الإدارة إلى جانبه، ويحذو لوتورنور حذو سيده كالعادة، ويرتعد لاريـــڤيليير خوفاً لدى سماعه لفكرة المؤامرة الإرهابية، أما روبيل، فيدعمهم يفعلون، ويضطر باراس للانتقال إلى الدفاع، ويسعى للتقليل من أهمية المعلومات التي يفشي بها غريزيل، ولتبرئة ساحة نواب المؤتمر القدامى. أما كارنو فيضع، على عكس ذلك، نوعاً من الإصرار في دفاعه عن نقاوة ماضيه الشخصي الذي يواجههم به، وليصبح أخيراً الرجل الذي ما انفك عن أن يكونه قط، وهو: رجل النظام. وحين يكلف بالدفاع الوطني، يغضب من حدة الدعاية البابوفية في الجيش. وبما أنه بورجوازي من بورجوازيي القرن الثامن عشر، ومشبع بفكرة تفوق المواهب، فهو ينظر برعب إلى هؤلاء «المسوّين» بين الناس». وبواسطته ستضفي حكومة الإدارة، البعد الحديث على قضية بابوف، وهو بعد «الخطر الأحمر».

وتقبض الشرطة على المتآمرين في ٢١ فلوريال (١٠ أيار)، وتعلم حكومة الإدارة المجالس بذلك، في رسالة مثيرة للمخاوف، ومزهوة بالظفر. إلا أن الرأي، في تلك الفترة لا يرى في الأمر غير سقوط زمرة إرهابية جديدة تتكون عناصرها الأكثر شهرة في الواقع من نواب سابقين في المؤتمؤ الوطني من مثل درويه، وروبير ليندية، وفادييه، وآمار. أما التلاميذ الحقيقيون لبيان المتساوين فمه أنهم أقل شهرة منهم، فهم يستترون بالظل العظيم للماضي. ولكن المفارقة في الأمر هي أن حملة الذعر الاجتماعي التي يثيرها كارنو هي التي تفتح المستقبل لأفكارهم، وذلك بإعطاء الشيوعية جمهورها الشعبي الأول، كما تعطي البورجوازية الفرنسية خوفها الأول الكبير، إذ ستكون لها مخاوف أخرى.

ويسير مجلس الخمسمئة على خطا الحكومة، برغم جهود تاليان، فيصوّت على قرار اتهام دوريه، ويمارس كارنو القمع علناً، وحين يساوره الشك بشأن باراس، يستدعي «كوشون» إلى الشرطة، ويلحق به أخاه هو، كارنو- فولان، ويوقع بنفسه على مئتين وخمسة وأربعين مذكرة توقيف موجهة لباريس والريف، وسط هتافات تأييد الصحافة المعتدلة. إن عنف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية يسهل عملية الذعر التي يقودها كارنو، وإلغاء ملاك العاملين الارهابيين، الذي شكله النظام نفسه في الخريف، وذلك من خلال إنذار الملاكين بالخطر.

هل تعتبر عملية معسكر غرونيل انتفاضة اليعاقبة الأخيرة؟ أم هي تحريض إضافي للقمع البورجوازي؟ ففي ليل ٢٣- ٢٤ فريكتودور (٩-١٠ أيلول)، تسعى بضع مئات من المناضلين لجر القطعات العسكرية التي تحل في الثكنات إلى معسكر غرونيل. ولكن جنود الخيالة ينتظرونهم ويحملون عليهم، ويفرقونهم، بعد أن يخلفوا وراءهم عشرين قتيلاً على أرض المعركة. ويحدث ذلك لأن كارنو ولوتورنور كانا مطلعين على ما يجري عن طريق العقيد مالو قائد الفوج ٢١ للخيالة. وبما أنهما قد أخفيا القضية بكاملها عن باراس وروبيل، فمن الممكن أن يكونا قد سعيا لحدوث المغامرة بواسطة عملاء مزدوجين، لكي يقضوا على آخر الروبيسبييريين بصورة أفضل. وفي الخريف، يتم إعدام ثلاثين متهماً رمياً

بالرصاص، بعد إحالتهم إلى المجلس الحربي، وسيكون من بينهم ثلاثة نواب من المؤتمر الوطني.

وتتحطم القوة الإرهابية الجديدة تحطماً نهائياً، فلئن تركت المؤامرة البابوفية بعض الأفكار، وبعض الأهواء للمستقبل، فهي لا تعدو أن تكون في الوقت الحاضر آخر انتفاضة من انتفاضات اليعقوبية والتي يجري القضاء عليها في أجواء عدم اكتراث الجماهير بها. لقد جرى تدبير كل شيء في السنة السابقة، في شهر بريريال، أما الباقي فينتمي إلى التاريخ القضائي. أما بابوف وأصدقاؤه فقد أحيلوا إلى المحكمة العليا التي انعقدت في ڤـاندوم، خوفاً من ردود الفعل الباريسية. وكانت هذه الإحالة بسبب دوريه الذي كان نائباً (وقام باراس بتهريبه في تلك الفترة) فحكم على بابوف ودارنيه بالإعدام، بعد محاكمة طويلة، فأعدما في أيام عام ٩٧. وعن طريق رفاقهم الذي سجنوا، أو برئت ساحتهم - وبوجه خاص بيوناروتي - إنما ستنتقل تقاليد المتساوين إلى اليسار اليعقوبي والاشتراكي في القرن التاسع عشر.

اتجاه ملكي بلا ملك:

في خريف عام ٩٦، تدخل حكومة الإدارة سنتها الانتخابية الأولى، وينبغي أن يجدَّد ثلث المجالس، ومدير واحد في مطلع الربيع. وهكذا يمكن لهذا الثلث البرلماني الذي انقضت مدته أن يغير توازن النظام بأكمله، طالما أن المطلوب هو استبدال نصف نواب المؤتمر الذين جددوا أنفسهم بأنفسهم في السنة الثالثة. فإذا كان الثلث الجديد، ثلث السنة الخامسة معتدلاً، مثل ثلث السنة الثالثة، فستكون له أغلبية المجالس، ويختار المدير نتيجة لذلك.

ويأتي هذا الانقضاء المزدوج لفترة الولاية الانتخابية في وقت انقسام حكومة الإدارة، فلقد عزلت قضية بابوف باراس وروبيل، وجعلت سياستهما القائمة على وحدة الجمهوريين ضد الخطر الملكي، سياسة غير ممكنة؛ فحين طرح قائد المتساوين المسألة الاجتماعية، وحين أراد الإطاحة بالنظام، فقد شجع بلا تعمد سياسة كارنو، وانضمام الملاكين إلى الحكم. وهي سياسة تمتلك الأغلبية في

حكومة الإدارة، لأنها تستند في ذلك الوقت على القمع الحازم، وعلى ذعر الأغنياء، كما أن لها أغلبية أكبر أيضاً في المجالس التي استشفت الحملة الانتخابية، وتحول الأغلبية المحتمل. ولكي لا يتعين على المجالس أن تعاني من هذا التحول، فهي تسبقه. وبمواجهة لوقيه، وتاليان، وسييس ذاته الذين انتقدوا إرسال متهمي غرونيل غير القانوني إلى المجلس الحربي، فإن قسماً كبيراً من النواب الجمهوريين يميلون إلى الانخلاع من اليسار، والانضمام إلى نوع من الوسط المحافظ؛ فهؤلاء النواب لا يريدون أن يرضخوا رضوخاً كاملاً لمطالب اليمين المتعلقة بإلغاء قانون الثالث من بروميير. إلا أنهم يوافقون على أن يوسع المنع من شغل الوظائف العامة ليشمل النواب الثمانية والستين من نواب المؤتمر الذين لوحقوا بعد تيرميدور، وأعفي عنهم بعد ڤـــانديميير.

إن سياسة الانضمام إلى الوسط هذه، والتي يعتبرها يسار حكومة الإدارة تنازلاً مقهوراً أمام الملكيين، في بلد لا تزال النار كامنة في غربه وجنوبه، تستند بالطبع إلى الانفتاح على الملكيين الدستوريين. وفي الفترة ذاتها، ينشر شاب سويسري أتى سعياً وراء الثروة في الصالونات البورجوازية بباريس، واسمه بينجامان كونستان، ينشر كتاباً موجهاً إلى أصدقائه، ويحمل عنواناً هو برنامج عمل: حول القوة الحالية لحكومة فرنسا، وضرورة الانضواء تحت رايتها. فماذا يكتب هذا الشاب السويسري الطموح والذي تشتبه به حكومة الإدارة قليلاً بسبب علاقته مع حائكة الدسائس مدام دوستال؟ إن حجته تقوم على أن ميزة الجمهورية هي وجودها:

«إن نصف مصالح فرنسا، على الأقل، مرتبطة بالجمهورية، اعتباراً من الآن. و«الشعب» - وهو الطبقة الثالثة السابقة - قد أبدى رأيه في ١٤ تموز لصالح الحرية. وفي ١١ آب، لصالح الجمهورية، وفي ٩ تيرميدور و٤ بريريال، ضد الفوضى» وهكذا يعرض على البورجوازية تفسير كامل اللماضي، ومستقبل مبني على حل وسط، قبل لويس فيليب بأربعة وثلاثين عاماً. ولكن الظروف لم تنضج بعد.

هل كانت الحكومة قوية فعلاً؟ إن المسألة بكاملها تكمن هنا، فاذا كانت كذلك، فيمكن أن يكون هناك انضمام إليها. واذا لم تكن كذلك، فالأمر لا يعدو أن يكون تكتيكاً، واستيلاء على المراكز، وحصولاً على مقاعد نيابية، وقلباً للنظام من داخله. وهذا هو واقع الحال هنا، فالتيار الملكي يتمركز في النظام، ولكن بهدف الإطاحة به.

ومع ذلك، فحظ حكومة الادارة يكمن في كون الملكيين منقسمين مثل أنصار النظام. إنهم منقسمون حول الأشخاص، وحول الأهداف، وحول الوسائل؛ فلم يتخل أشقاء لويس السادس عشر عن شيء من تشددهم، وهم في خارج البلاد، ولئن كانوا ينظرون بعين الرضا إلى تقدم الاتجاه الملكي «الشرعي»، فهم يحركون وكالة باريس التي تتلقى المال الإنكليزي لتتآمر على حكومة الإدارة. وعلى العكس من ذلك، فأغلبية الأعيان المعتدلين التي تجتمع في كليشي، في قصر أمين سر الدولة السابق بيرتان. تفضل محاصرة النظام في الانتخابات المقبلة لتقيم بصورة شرعية ملكية دستورية، ولكن ليس لها ملك!

وتستمر المأساة الكبرى للاتجاه الملكي المعتدل، وهي لن تنتهي إلا في عام ١٨٣٠، عند تسلم لويس - فيليب للسلطة. ويدرك العديد من الأعيان المعتدلين، في كليشي، أنهم إذا وقفوا إلى جانب أشقاء لويس السادس عشر، فهم يقومون بمجازفة أكثر جسامة من تلك التي قام بها أسلافهم الفويان، لأن هؤلاء الفويان كان يمكنهم أن يأملوا بإقناع لويس السادس عشر بقبول دور جديد عام ٩١. أما أولئك الأعيان فهم على يقين من أنهم يعيدون عملياً إلى السلطة اتجاهاً ملكياً انتقامياً، هو اتجاه إرهاب أبيض. ولطالما طلبوا من لويس الثامن عشر وعداً بالعفو واعتماد الدستور، ولكن دون جدوى. ومن جهة أخرى؛ فالجمهورية حديثة العهد، وهشة، ومرتبطة بالإرهاب الآخر إلى درجة كبيرة لا يمكنهم معها أن يضعوا يدهم بسهولة بيد قاتل الملوك كارنو، باسم الأمن الاجتماعي و«الناس الشرفاء» دعك من وضع يدهم بيد باراس. إن المصالحة التي يحلمون بها تمر عبر طريق أخرى: طريق أمير ليبيرالي. ولقد فتشوا عن سلالة أجنبية دون

جدوى. أما دوق دورليان، فقد تشوهت سمعته، بسبب والده «فيليب إيغاليتيه» بينما كانت السلالة الشرعية محاطة بهالة الاستشهاد.

وهكذا يحكم على معتدلي كليشي، الملتفين حول الجنرال «ماتيو» بالالتباس؛ فهم إلى جانب النظام داخلياً، وإلى جانب الصلح خارجياً، وإلى جانب المصالحة بين فرنسا الممتلكات الوطنية وفرنسا النبلاء؛ غير أنهم أسرى زمنهم، وهم محكومون بجمهورية التيرميدوريين أو بملكية الشوان.

ليس فرعا الاتجاه الملكي الفرنسي متميزين كلٍّ منهما عن الآخر بالقدر الذي سيكونان عليه في القرن التاسع عشر، نظراً لأن «الكليشيين» ليسوا قادرين على عرض العرش على سلالة جديدة.

إن أحد هذين الفرعين يتصف بصبغة خارجية أكثر، ويحركه بوجه خاص الكونت دارتوا الذي يوجه عملاءه، ومؤامراته من بعيد، والفرع الآخر يتصف أكثر بطابع داخلي، ويتمسك بمحاصرة النظام، من خلال الانتخابات، ولكن كلا الفرعين مرتبطان بالمال الإنكليزي وبأخوة لويس السادس عشر.

لقد وافق لويس الثامن عشر على الخطة التي عرضها عليه النائب التأسيسي السابق داندريه[1] عام ٩٦ وكان يدعى د. أندريه، وهو مستشار في برلمان ايكس- وهذه الخطة تهدف إلى تغطية رجال كليشي، وتتمثل بشن حملة انتخابية كبيرة، تحت ستار مؤسسة خيرية أنشئت في السنة ذاتها. وينبغي أن يجري كلٌّ شيء في الخطة بهدف طمأنة الرأي المعتدل، أما المرشحون الذين تدعمهم المؤسسة، فيكونون مرشحي «الناس الشرفاء»، أناس النظام والصلح، ولا شيء أكثر من ذلك. أما الواقع: فهو أن التنظيم السري والمراتب يكون بين أيدي المطلعين الذين يطلقون على أنفسهم تسمية «عصبة الأبناء الشرعيين» والهدف الحقيقي هو تنصيب المطالب بالعرش ملكاً. أما في إقليم السّارت، فإن زعيم الشوان روشكو هو الذي يقود آلية العمل المزدوجة الزناد، مع التأسيسيين، وأنصار الحكم المطلق

---

(١) Dandré وكان يُدعى D'André

في آن واحد. وفي بوردو، المدينة التي أفقرها ضياع جزر الأنتيل، وهي معادية للثورة بشدة، تتشكل لجنتان معاً، ولكن كلتيهما بيد الأمراء.

ولا يكف هؤلاء الأمراء عن رعاية نشاط الكاهن بروتييه التخريبي، وهو شخصية مضطربة ومشوشة، وقد وضع في ذهنه فكرة تشكيل نواة للجيش، بهدف القيام بانقلاب ضد حكومة الإدارة. وتحادث الكاهن مع قائد فرقة الخيالة رقم ٢١، العقيد مالو، الذي اشتهر قبل ذلك بقليل في القمع الموجه ضد اليعاقبة في معسكر غرونيل. وكان يساعده في هذا اللقاء شريكان: لاڤيورنوا، وهو ناظر عرائض سابق، ودڤيرن دوبريل، وهو ضابط بحرية سابق. غير أن مالو، الذي كان لديه إحساس بما يجري، يكشف المؤامرة في كانون الثاني عام ٩٧. ويودع المتآمرون السجن، وتضبط أوراق تدين العديد من «الكليشيين» المعروفين باتجاههم التأسيسي، كما تدين عدداً من خدم النظام، من مثل بيرنيزيك وكوشون. وفي تلك الظروف السياسية، ظروف الانضواء تحت لواء الحكومة، تجر المحاكمة بصورة أقل تعجُّلاً من محاكمة فوضويي غرونيل، فيحكم على بروتييه ودڤيرن دوبريل بالسجن لمدة عشرة أعوام فقط، ويحكم على لاڤيورنوا بسنة واحدة، أما المتهمون الآخرون فتبرأ ساحتهم.

ولكن أغلبية حكومة الإدارة قد أدركت الخطر، وهي تجد حججاً قضائية لتضع الجميع في السجن. ويدق أول إسفين في سياسة تجميع القوى الموالية، فيندفع الملكيون وأنصار حكومة الإدارة بحماس أكبر للإعداد للانتخابات.

وتلعب الكنيسة الكاثوليكية دوراً هاماً في التقدم الذي يحرزه الملكيون، في صيف وخريف عام ٩٦، وتظل في الواقع مسيطرة على أحاسيس فئات شعبية بكاملها، وتبقى علامة مبشرة بوضع جديد بالنسبة لرأي بورجوازي برمته. ولم يتمكن الدين الثوري، دين الاحتفالات العشارية، الذي يجدده عدد من الأعيان المعادين للكهنوت، أو الماسّونيّون والذين يضيفون إليه تعاليم محبة الرب التي يرعاها لاريـــڤيليير، لم يتمكن من أن يحل بعمق محل المقدسات التقليدية.

إن شعب الأرياف مخلص لربّه ولكاهنه. والنظام يضعف إذا كان الكاهن متمرداً على الحكم. أما في الأوساط المتنورة بصورة أفضل، وحتى لو بقيت أوساطاً غير مؤمنة في أغلب الأحيان، فإن عدم الانسجام بين الكاثوليكية والثورة يميل إلى أن تخف حدته، اعتباراً من نهاية عهد الارهاب؛ وعلى النقيض من ذلك، فالجمهوريون المعتدلون والملكيون الدستوريون متفقون على أن يروا في الإيمان التقليدي دعامة من دعائم استتباب الأمن الاجتماعي، وضمانة قليلة التكاليف «للتعقل» الشعبي. وهذا يكفي لكي يصبحوا على الأقل مستعدين لإعطاء الكنيسة حقوقها، إذا لم يصبحوا مؤمنين.

وتلك هي حال كارنو، في حكومة الإدارة، فسياسته القائمة على تجميع القوى تؤدي، على هذا النحو، إلى تسوية مع الكنيسة، بطبيعة الحال، وهي تسوية يجري السعي إليها في اتجاهين في آن واحد؛ ففي الداخل، تصوت أغلبية المجالس، بين أيار وأيلول، على عدد من القوانين التي تلطف من وضع الكهنة المتمردين، من غير تبديل جوهري في هذا الوضع، ويوصي وزير الشرطة كوشون بالصبر والتسامح معهم. وفي الخارج، يسعى كارنو، إلى تعزز موقفه بانتصارات بونابرت الذي وقع هدنة مع البابا بيوس السادس، يسعى إلى التفاوض مع روما، حول التهدئة الدينية، مستبقاً بذلك السياسة التي ستؤدي إلى المعاهدة البابوية للعام ١٨٠١. وليس معنى ذلك أنه يرضخ للعقيدة الكاثوليكية بأي شكل من الأشكال، ولكنه يريد بكل بساطة دعم البابا لتسوية سياسته للمسألة الدينية في فرنسا. ويرسل بيوس السادس في تموز مفاوضاً إلى باريس، ولكن حكومة الإدارة التي يدير روبيل ودلاكروا السياسة الخارجية فيها، تطالب بإلغاء كافة الصكوك البابوية المتعلقة بالقضايا الفرنسية منذ عام ٨٩، وبوجه خاص مسألة البراءة البابوية، التي كانت قد أدانت الدستور المدني، ففشلت المباحثات عند هذا المطلب.

لم يتمن أحد الوفاق في فرنسا، في حقيقة الأمر؛ فلا الكهنة المتمردون، ولا الدستوريون الذين يخشى الأولون منهم والآخرون أن يدفعوا ثمنه. ولا يتمناه الملكيون الذين يتوقعون دعماً انتخابياً من كنيسة ظلت معادية للثورة؛ فهم على حق

في هذا التوقع، ولا تتمناه أغلبية حكومة الإدارة التي يعيد فيها لاريـــﭬيلبير، وروبيل، وباراس تشكيل تلاحمهم على أرضية علمانية المعركة. وفي واقع الأمر، فإن سياسة تجميع القوى قد فشلت في مطلع عام ٩٧، ويعتبر قمع مؤامرة بروتييه نذيراً لذلك الفشل. إن سياسة الإلحاق الخارجية، والعداء للاكليروس قد منحت باراس أغلبية السلطة التنفيذية، وذلك ضد كارنو.

ولكن ذلك قد حدث قبل انتهاء الولاية الانتخابية في آذار بالضبط.

أزمة فريكتودور:

إن حكومة الإدارة التي تخشى هذه الانتخابات هي التي هيأتها أيضاً، ففي ٧ ﭬـــانتوز للسنة الرابعة (٢٥ شباط لعام ٩٧) حرمت كل أولئك الذين سجلت أسماؤهم في إحدى قوائم المهاجرين من حق التصويت في المجالس الابتدائية، وفي ٢٥ ﭬـــانتوز، (١٥ آذار) طلبت إلى المجالس إعطاء أمر يفرض على كافة الناخبين، الذي انتخبتهم المجالس الابتدائية، أن يؤدّوا قسم كراهية «الملكية والفوضوية»، وهو قسم فرض سابقاً على كلٍّ من خدم الجمهورية؛ إلا أن هذه المعاملة بالمثل للناخبين والموظفين والتي تتسم بما يكفي من الغرابة، ترفضها المجالس التي تبدي التساهل، مكتفية بإعلان الإخلاص للدستور، وتنساق لذلك لمحاكمة الملكية دون صعوبة. وأخيراً يرتب نواب المؤتمر السابقون أمورهم لكي يكون الثلث الخارج، والذي يجب أن يسحب بالقرعة من بينهم، لكي يكون في أضيق حدوده الممكنة، فيحسبون الموتى، والمستقيلين في عداد الخارجين.

إلا أن التحايل في الحسابات، والاحتياطات التشريعية، والضغوط الإدارية لم يكن بمقدروها أن تتغلب على التبشير الديني الذي كان يقوم به رجال الدين المتمردين، ولا على الجهد الهائل الذي تقوم به الدعاية الملكية، ونزعة الاعتدال العفوي لدى الرأي البورجوازي، طالما أن هذا الرأي هو المدعو إلى حسم الأمور. وليس ذلك لأنه يتحسر على النظام القديم، والحكم المطلق، بل لأنه يتمنى، بعد أن أحرز إلغاء الامتيازات، والمراتب، لقاء انحراف لا يزال يخيفه خوفاً ذا مفعول رجعي، يتمنى، في مختصر القول، نهاية المغامرات؛ فالجمهورية التي لا تزال

تحيط بها هالة عهد الإرهاب، ليست في نظره أفضل شكل من أشكال البقاء الاجتماعي. وهناك عامل يسير في مصلحة الملكية التقليدية هو ثقل القرون والعادات، ويزداد تأثيره أيضاً من جراء تعب الرأي البورجوازي وكلاله. وهكذا تغدو النزعة الاعتدالية أسيرة النشاط الملكي، عن وعي منها أو عن غير وعي.

أضف إلى ذلك أن حكومة الإدارة تحصد ثمار القمع المناهض للإرهاب، والذي أعقب قضية بابوف. وفي العديد من الأقاليم، كإقليم السارت مثلاً، يسيطر الملكيون على المجالس الابتدائية التي يمنعونها عن الجمهوريين، فكل ما تتضمنه الأوضاع السياسية من أمور تجري في صالح المعارضة تضخمه هشاشة الحريات الانتخابية لذلك يدفع الخارجون من المجالس و«الدائمون» غالياً أصول العداء للبرلمانية الفرنسية، ويتم انتخاب أحد عشر نائباً فقط من أصل مئتين وستة عشر نائباً أعيد انتخابهم. كما أن اثنين من بينهم، أحدهما بواسي دانغلا، هما من جماعة كليشي. إن الذين انتخبوا في كافة المقاطعات هم الملكيون، باستثناء عشر مقاطعات.

فهل سترضخ حكومة الإدارة؟

ويجتمع المجلسان الجديدان في الأول من بريريال، بعد أن يحدد الاقتراع بالقرعة لوتورنور مديراً خارجياً، ويتضح حالاً أن الأغلبية هي إلى جانب ثلاثة ملكيين اختيروا مسبقاً في كليشي؛ فينتخب بيشغرو رئيساً لمجلس الخمسمئة، وباربي- ماربوا رئيساً لمجلس القدماء، ويحل الدبلوماسي بارتيلمي محل لوتورنور. ومع ذلك، يبقى اليمين متردداً حول المستقبل، ويتجاذبه «اليعاقبة البيض»، من مثل ايمبير كولوميس. وفيو، والدستوريون من مثل بورتاليس، وماتيو دوماس، مع أنه موحد ضد السلطة التنفيذية. فهل يريد إعادة سريعة للحكم الملكي عن طريق انقلاب، أو استئناف سياسة تجميع تدريجية بالاتفاق مع الجمهوريين المعتدلين، من أمثال تيبودو أو كارنو؟ إن اليمين لا يتفق معهم إلا بهدف الانتظار. وقد كتب ماليه دوبان في تلك الفترة أنه: «لا شيء أكثر خطورة مما اتفقنا على تسميته اليوم في فرنسا بالناس الشرفاء. فهؤلاء يمكنهم

أن يشغلوا الهيئة التشريعية لآلاف السنين، دون أن يعقدوا العزم يوماً على التصويت على تدبير فعال لإعادة الملكية، اذا لم يكونوا مسبقاً على يقين من أنه لن تكون في ذلك أي مخاطرة».

وهكذا يحل ربيع عام ٩٧ ليجد المعسكرين منقسمين، ومترددين، كالبلاد نفسها، ويرجع المهاجرون والكهنة المتمردون بأعداد كبيرة إلى البلاد، ويعود العنف المضاد للثورة إلى الظهور، ولكن محصلي الأموال الوطنية يقلقون، وتتحرك المدن، ويغضب الجيش، ويصوت اليمين في المجلسين على إلغاء قانون ٣ بروميير للسنة الرابعة، وعلى بعض التدابير لصالح الكهنة المتمردين، ويسعى بوجه خاص لإخضاع السلطة التنفيذية عن طريق نقل قسم من سلطاتها المالية إلى الخزينة العامة، وعن طريق رفض الاقتراض. وهذا سلاح ذو حدّين، لأنه يجعل جمهور دائني الدولة ينحاز إلى جانب حكومة الإدارة.

ومن جهة أخرى، فحكومة الإدارة هي التي تعقد العزم على النزاع أولاً، وتوافق على الوسائل وهي؛ القوة. ويستعد روبيل لذلك اعتباراً من آذار، وينضم إليه لاريـــڤيليير في حزيران، برغم الالتماسات الملكية؛ فلقد غضب من التدابير التي اتخذت لصالح الكهنة المتمردين. أما باراس الذي يقلقه الوضع، فقد أخذ من وكالة باريس، وحتى من الجانب الإنكليزي، كافة الضمانات للمستقبل. ولكنه يلعب لعبة مزدوجة، فلقد أرسل في الواقع، أحد أصدقائه سراً إلى بونابرت، في ميلانو، بعد نهاية شهر أيار، لكي يتأكد من دعم الجيش العامل في إيطاليا له، ضد المجلسين. ولا يحمل هذا الصديق المدعو فابر دولود موافقة بونابرت فقط من ميلانو، بل الدليل على خيانة بيشغرو وعلى المؤامرة الملكية. ويضبط هذا الدليل بين أوراق الكونت دانتريغ. وهكذا يصبح الحكام الثلاثة عازمين على التحرك، اعتباراً من بداية الصيف، ولكنهم حين يستبعدون أية مساندة شعبية محتملة لهم، يحكمون على أنفسهم بالاعتماد على العسكر.

إن الجيوش جمهورية النزعة، وهي تزخر بالوطنيين، وطنيي السنة الثانية، وبرغم حالات الفرار التي طهرت صفوفها، فهي تستمد غناها، ومجدها

من الحرب ضد أوروبا الملوك. وفي صيف عام ٩٧، تهتف في جو من الحماسة بإنذارات تتوعد فيها المجلسين. ويعتبر إنذار فرقة أوجورو، في الجيش العامل في إيطاليا إنذاراً عنيفاً بصورة خاصة. أما فرقة بيرنادوت، التي يجري فرزها من جيش رين – أي - موزيل، وهو جيش مورو مع ذلك، فتعبر عن رأيها بصراحة قاسية:

«نحن نعلم أن كلَّ يوم موصوم باغتيال الجمهوريين الأكثر نقاء، ونحن نعلم أن هذه الاغتيالات من صنيع المهاجرين، والكهنة المتمردين العائدين إلى البلاد، لقد حان الوقت لوضع حد لهذه الجرائم الكثيرة، ولإقناع هؤلاء الوحوش بأنهم يعللون أنفسهم عبثاً بوضع القيود في أيدينا من جديد. تكلموا، فلا يعود لهؤلاء المجرمين الذين يلوثون أرض الحرية من وجود. ولا ريب في أنه يكفيكم للقضاء عليهم أن تفرزوا عدداً من أخوتنا البواسل في السلاح، من جيشي رين – أي - موزيل وسامبر - أي - موز».

ولكن اذا كانت جيوش الجمهورية الثلاثة مستعدة للدفاع عن النظام، فإن موقف قادتها يُدخل في هذا الحماسة الجماعية لونيَّات في الرأي، فيتردد مورو طيلة الصيف وهو يقود جيش رين- أي- موزيل، من غير أن يستسلم للعروض الملكية، ولكن من غير أن يكشفها. وفي إيطاليا يفيد بونابرت[١] من ضعف حكومة الإدارة ليحظى بالموافقة على سياسته الشخصية، وعلى احتلال البندقية خصوصاً، وحين يتعرض لهجوم المجالس عليه يرد بإعلان سريع موجه إلى جيشه، بمناسبة ١٤ تموز:

«.. جبال تفصلنا عن فرنسا، ولسوف تجتازونها بسرعة النسر، إن اقتضى الأمر، للحفاظ على الدستور، والدفاع عن الحرية، وحماية الحكومة والجمهوريين..».

---

(١) انظر الفصل العاشر.

ويرسل أوجيرو إلى باريس ليقدم المعونة لحكومة الإدارة، ولكنه يهتم بالمحافظة على الاتصال بالمعسكر الآخر، فيكتب إلى كارنو، ويعمل على الاتصال ببارتيلمي، عن طريق لاڤــاليت، المخلص له، والذي ينصحه بالانتظار.

وفي النتيجة، يبقى هوش، قائد سامير- إي- موز، بمفرده ملتزماً بالدفاع عن النظام فيسير تسعة آلاف رجل إلى باريس، اعتباراً من الأول من تموز، تحت ستار نقل بعض القطعات العسكرية باتجاه برست، وعلى أنه نقل مخصص لحملة ايرلندا. وفي أواسط الشهر، تصل خيالته إلى لافيرتيه- أليه، قريباً من كوربي، وذلك داخل «القطاع الدستوري» الممنوع نظرياً على الجيش. وتكون تلك هي اللحظة التي يعلم فيها يمين المجلسين بالحملة، فتنعقد خيوط الأزمة النهائية.

وفي الرابع عشر منه، يرضخ الحكام الثلاثة ظاهرياً لإلحاح كارنو الذي يطالب بتعديل وزاري لصالح اليمين، غير أنه يهدف من وراء ذلك إلى عكس اتجاه هذا التعديل. فيطرد رجال كارنو- بينيزيك، وكوشون، وبيتييه- أما ميرلان وراميل اللذان يمقتهما اليمين فيجري على العكس، إبقاؤهما. ويستلم هوش الحربية، وفرانسوا دونوفشاتو الداخلية، وتاليران العلاقات الخارجية، ويكشف بيتييه حينذاك للمجالس عن وجود قطعات هوش العسكرية، قريباً من باريس، في «القطاع الدستوري»، فتكون تلك بداية الأزمة. وتنوي الأغلبية أن ترد على ذلك بإسناد قيادة باريس لبيشغرو، وبتوجيه الاتهام لحكومة الإدارة، وتعتمد في ذلك على مساندة كارنو، ولكنه يرفض، فباراس، الذي تزداد مناوراته، قد أطلعه على أوراق دانتريغ، وعلى خيانة «بيشغرو» فيقف كارنو منذ ذلك الحين خارج اللعبة، لأنه معاد للاشرعية «الجمهورية»، ولكنه معاد للمؤامرة الملكية أيضاً. وتطول فترة الهجوم الذي يشن على المجالس، وفي آب، يحاصر جنود هوش باريس شيئاً فشيئاً، ويطاردون «الياقات السوداء»، أما أوجيرو الحازم، الذي فرزه بونابرت، فيستلم قيادة الفرقة في باريس، ويوضع أحد جنرالات هوش، وهو شيران، على رأس حرس حكومة الإدارة، وأخيراً، يخلف لاريــڤيليير كارنو كرئيس لحكومة الإدارة، في ١٧ فريكتودور ٢٥ آب، ويصبح كل شيء مهيئاً منذ ذلك الحين.

وحين تعقد المجالس عزمها في ١٧ فريكتودور على توجيه الاتهام إلى الحكام الثلاثة، يكون الوقت قد فات، ففي ليل ١٧ إلى ١٨ منه (٤ إلى ٥ أيلول) يتم احتلال باريس عسكرياً. وعند الفجر، يعتقل أوجيرو بيشغرو وأصدقاءه في المجالس، ومعهم بارتيلمي، وينجح كارنو في الاختفاء، قبل أن يصل إلى خارج البلاد. ولا يقوم أحد بأية حركة، فانقلاب فريكتودور يعتبر نموذجاً للانقلاب السياسي- العسكري. وقد لوحظ أن لباراس «يداً» فيه.

وفي صبيحة الثامن عشر من فريكتودور يغطي إعلان كبير موجه من حكومة الإدارة- أو من المتبقين منها- جدران باريس ومفاده أن تبرير الانقلاب هو: المؤامرة الإنكليزية – الملكية، والمعلومات التي كشفها متَّهمو مؤامرة بروتييه، ونشر أوراق دانتريغ. ويصدر قرار في الوقت ذاته يقول: إن كل فرد يدان بالعمل على إعادة الملكية، أو دستور عام ٩٣ يعدم رمياً بالرصاص، بلا محاكمة. إنها العودة المفتوحة إلى النظام الاستثنائي، وإخفاق المؤسسات، فالجيش هذه المرة هو الذي يقوم بـــ ٢ حزيران جديد، فللحرب والنصر منطقهما.

ويجتمع المجلسان في اليوم نفسه، وبأعداد قليلة، والغم يهيمن عليها، وذلك في القاعات الجديدة المسورة التي خصصت لها. فيجتمع مجلس الخمسمئة في الأوديون، والقدماء في مدرسة الطب، كما كانت الحال، في الثاني من حزيران لعام ٩٣، وحين يصوت النواب على القانونين الاستثنائيين الذين طلبهما الحكام الثلاثة المنتصرون، فهم يوقعون على هزيمتهم الجماعية. وأهم هذين القانونين هو قانون ١٩ فريكتودور الذي يتضمن سلسلة طويلة من تدابير السلامة العامة، وهو يبطل الانتخابات في تسعة وأربعين مقاطعة، ويصوت على نفي خمسة وثلاثين نائباً إلى غويانا، ومنهم مديران، هما بارتيلمي، وكارنو، والوزير السابق كوشون، وبعض الملكيين الآخرين المعروفين، ويتم طرد حوالي ثلث الهيئة التشريعية، ويلغى على سبيل المثال كل تمثيل برلماني لمناطق نورماندي، وبروتانيا، والمنطقة الباريسية، والشمال. وفي الوقت نفسه، تلغى انتخابات السلطات الإدارية، والقضائية المحلية التي كانت حكومة الإدارة تحتفظ لنفسها بحق تعيينها. وهناك

سلسلة ثانية من التدابير التي أصابت بقسوة شديدة المهاجرين العائدين إلى البلاد، والكهنة المتمردين، الخاضعين لعقوبة الإعدام أو النفي. ثم يعاد العمل بقانون ٣ بروميير للسنة الرابعة، والذي كان موضوع مناقشات كثيرة منذ بداية النظام.

وفي ٢٢ فريكتودور، يصوت المجلسان على قانون جديد يعطي الشرطة السلطة على الصحافة ويذكر اثنين وأربعين صحيفة ينبغي أن ينفى من يكتبون فيها من البلاد.

لقد فاز باراس، ولكن هذا الفوز لا يخدع أحداً. إنها مؤسسات السنة الثالثة، واستئناف المغامرة.

الفصل العاشر

المغامرة الإيطالية(١)

لقد كشف انقلاب ١٨ فريكتودور أن الجيش هو الذي صار يمارس التحكيم في النزاعات الداخلية، فالحرب التي خاضتها الثورة، حتى ذلك الوقت، لم تلد رجلاً مثل كرومويل أو مونك، وذلك برغم المخاوف التي عبر عنها روبيسبيير عام ١٧٩٢. وحين حاول لافاييت، ثم ديموربيز أن يجرا قطعاتهما العسكرية وراءهما، لم يتبع الجيش جنرالاته، غير أن أوجيرو قد تمكن، على العكس من ذلك، أن يتدخل في النزاعات الداخلية، فما هو سبب هذا الوضع الجديد؟ لقد أدت حملة ١٧٩٦ – ١٧٩٧، والمعاهدات التي رافقتها إلى تغيير ثلاثي، فلقد عدلت سياسة حكومة الإدارة اتجاهها، وحصل بونابرت على استقلاليته. ودخلت إيطاليا التاريخ العظيم، فلا بد لنا إذن من أن نفتح مجدداً المناقشات القديمة التي أثارتها المغامرة الإيطالية دوماً.

---

(١) استخدمت هنا بوجه خاص مؤلفات: ألبير سوريل؛ المؤلف المذكور سابقاً. ور. غيو: حكومة الإدارة، والصلح في أوروبا، باريس: ١٩١١. وج. غودشو: المؤلف المذكور سابقاً. وج. غودشو: مفوضو الجيوش في حكومة الإدارة. وج. فيريرو: المغامرة، بونابرت، في إيطاليا. باريس ١٩٣٦. و م. رينهار: مع بونابرت في إيطاليا، الاعتماد على الرسائل غير المنشورة لمرافق بونابرت: جوزيف سولكوفسكي، باريس ١٩٤٦. و ج. كانديلورو: تاريخ إيطاليا الحديثة، الجزء الأول، ميلانو، ١٩٥٨. وإيلي فور: نابوليون، إيبــڤيل، ١٩٢١.

إن الإغراء بإدخال دبلوماسية حكومة الإدارة ضمن نسقٍ متماسك إغراء كبير، فمنذ نصف قرن، وضع ألبير سوريل، في كتابه الشهير: أوروبا والثورة الفرنسية، تركيباً لامعاً موضوعاه الغالبان هما: استمرار السياسة وحتمية الحرب، وقد تناول جاك بانـــڤيل هذين الموضوعين مجدداً فيما بعد. وبناء عليهما، فالصراع من أجل الحدود الطبيعية، والذي انتقل من النظام القديم إلى الثورة، كان لا بد له أن يحتوي عناصر المأساة النابوليونية كافة، حتى عام ١٨١٥، فلا النمسا - بسبب الرين - ولا إنكلترا - بسبب ليسكو[١] - كان بوسعهما القبول بالمطامع الفرنسية. ولكن هذه الأطروحة المغرية قد نفتها على نحو واسع نتائج البحوث التاريخية، فنحن نعلم اليوم حق العلم أنه لم يفكر بالحدود الطبيعية، لا هنري الثاني، ولا لويس الخامس عشر، ولا ريشيليو، ولا لويس الرابع عشر. ونعرف أيضاً مدى الحذر الذي أبدته لجنة السلامة العامة في أهدافها الحربية. فهل ينبغي إذن أن نستنتج، مثلما استنتج ريمون غيو، أنه لولا التدخل الشخصي لبونابرت، لتمكنت حكومة الإدارة من أن تجعل النمسا - وربما حتى إنكلترا - تقبل بإلحاق بلجيكا، وضفة الرين اليسرى؟ فإذا اعتمدنا هذه الأطروحة، يكون الانزلاق إلى خارج الحدود الطبيعية، وأطماع القائد الأعلى في إيطاليا هي التي حركت دوامة الحرب المستمرة. بيد أن المسألة تظل مطروحة: لماذا تبعت حكومة الإدارة بونابرت في ذلك وضحت بسياسة كانت لها فرص للنجاح، لقاء مغامرة لا مخرج منها.

لم يكن الخيار، في الواقع، واضحاً ونهائياً. وفي تشرين الأول عام ١٧٩٥، بدأت ترتسم في الأوساط السياسية بضعة خطوط دبلوماسية ذات حدود عائمة إلى حد كاف؛ فقد كانت الأغلبية تتهم برضاها اليمين الملكي، أو المعتدل، تتهمه بالرغبة في العودة إلى الحدود القديمة، حدود عام ١٧٨٩. ولم يكن هناك أي سياسي في فرنسا ينادي بحل كهذا، الفويان السابقون، أو الجمهوريون المتعقلون كانوا يعملون على الاحتفاظ لا بأڤينيون، ونيس، وساڤوا فحسب، بل بقسم من

(١) نهر يمر بفرنسا وبلجيكا وهولندا ويصب في بحر الشمال (م: ز.ع).

بلجيكا؛ وذلك هو خط نهر الموز الذي جعل كارنو، وبارتيلمي من نفسيهما مدافعين عنه، بعد تيرميدور. لقد كانت الحكومة تدافع رسمياً عن الحدود «الدستورية» الحامية للأراضي التي كان دستور السنة الثالثة قد أعلنها أراضي غير قابلة للتصرف؛ وكانت تضم بلجيكا، وإقليم لييج. أما الحدود الطبيعية - التي تضم ضفة الرين اليسرى أيضاً - فقد كان يطالب بها قطاع كامل من الرأي السياسي الذي كان روبيل ممثله المتشدد في حكومة الإدارة. وبما أنه ألزاسي فقد كان ينوي تغطية المنطقة التي ولد فيها بمنحدر واق. وحين طرد من ماياناس عام ١٧٩٣، كان قد أعطى الرينانيين الذين تورطوا مع الجيش الفرنسي وعداً بأن الجمهورية لن تتخلى عنهم. وفي باريس ذاتها، كان المهاجرون يحيطون به، ويشجعونه في قراراته. ولكن كان لا بد من تقديم تعويضات للنمسا، في أماكن أخرى، لكي تستطيع قبول هذه المطالب. وكان قسم آخر من الرأي الجمهوري، وهو وارث المواقع الجيروندية لعام ١٧٩٣، يحرص على الفتوحات أقل مما يحرص على الانتشار الثوري. لقد كان لاريــڤيليير، وسييس متعاطفين بأحاسيسهما مع تلك الحرب الصليبية الكبيرة التي كان معولاً عليها أن تحزم فرنسا بجمهوريات شقيقة لها. وفي مطلع عام ١٧٩٦، لم يكن شيء قد حسم نهائياً.

تغيرت المواقع حسب الوضع العسكري والدبلوماسي. وكما كان «روبيل» يكتب: «فلكي يحتفظ المرء بشيء، ينبغي أن يبدأ بامتلاكه». وتقهقرت سياسة الحدود الطبيعية التي كانت سياسة ذات نفوذ في مرحلة الانتصارات، وجرى ذلك أثناء تراجعات الخريف. وعلى العكس من هذا، فقد تقوت هذه السياسة، بعد معركة ريــڤولي، بمحاولة للتوسع الطويل الأمد في إيطاليا. ولكن علينا ألا تعزز مواصلة خط التوسع المرسوم بوضوح إلى خيارات حكومة الإدارة. وعلى أية حال، فليس لذلك أهمية تذكر، طالما أن تضافر القوى قد أدى إلى النتيجة ذاتها وهي: مواصلة الحرب. والأمر الذي ينبغي أن نسبر مبرراته العميقة التي تتجاوز التوفيقات الديبلوماسية، إنما هو ذلك الخيار الذي غالباً ما يكون غير واع. فهل كان الرأي العام مسؤولاً؟ إذا فكرنا بالرأي «المتنور»، وبرأي البارزين من الملاكين،

وأصحاب الثروة والموهبة، فيبدو أن هذا الرأي، خلافاً لما يجري، قد أفصح عن موقفه إلى جانب الصلح، وذلك في أغلبيته الساحقة. إن خفقان القلوب الذي أثارته نشرات الانتصارات لم تكن تؤدي إلى قبول عقيدة الحدود الطبيعية. وهل ينبغي أن نعزو إلى حكومة الإدارة دوافع دنيئة، كالذعر أمام الخطر العسكري، والحاجة إلى رؤوس أموال تنتزعها من إيطاليا؟ فلويس مادلان يرى أن «الفكرة الحقيقية التي لم يكن التصريح بها ممكناً في تلك الساعة كانت إشغال الجنود». ويتناول سوريل مجدداً النتائج التي خلصت إليها مقالة لريديرر، فيقول: حين أصبح الجنرالات «أمناء خزائن الأمة» جعلوا من أنفسهم أشخاصاً لا يمكن الاستغناء عنهم، لا ينبغي أن نبالغ في حساباتنا، إن نهب إيطاليا كان يطعم الجيوش، وطفيليتيها، ولكنه لم يجلب شيئاً للموازنة الداخلية. ولم يكن الخوف من السيف عام ١٧٩٦ أشد مما كان عليه عام ١٧٩٣. إن الدوافع العميقة لتلك السياسة تعود إلى الروابط الأصلية التي أنشأتها الثورة، وعهد الإرهاب، بين الحرب والجمهورية، بين السلام والملكية. إن الحكام الثلاثة، ومن خلفهم النقابة السابقة لنواب المؤتمر، يخشون السلام بحد ذاته، أقل مما يخشونه كمرحلة أولى لإعادة الملكية ربما بالغوا في تقدير خطورتها. إن هذه النقابة، نقابة قتلة الملوك، مجبرة على المطابقة بين التوسع والجمهورية، وبين الجمهورية والنقابة نفسها. إن مواصلة الحرب، بالنسبة لها، هي أفضل وسيلة لحماية هيمنتها.

إنها أيضاً الوسيلة الأقل خطورة لحماية ميسرتها؛ فالروح الوطنية روح عام ٩٣، والتي كانت الهيبيرتية رأس حربتها المتقدمة، قد اغتذت بعاطفتين ممتزجتين: الإرهاب، ونزعة الحرب. لقد أصبحت الضواحي الآن مجردة من السلاح، غير أن العرائض التي تلقاها بابوف من جيش الألب، وجيش رين – أي - موزيل تثبت أن هذه العواطف لم تخمد. لقد حرم الشعب من أيامه الثورية المشهودة، فهل يمكن أن تنتزع منه فتوحاته؟ وإذا أخذنا باعتبارنا كل شيء، فإن الجيش العامل في إيطاليا الذي يمسك بزمامه قائده الأعلى بقوة يعتبر بالنسبة لحكومة الإدارة أهون الشرور؛ وهو قادر على مساندتها ضد الملكيين، دون أن يربط مساعدته لها

بمتطلبات إرهابية. وهكذا تنشأ المغامرة الإيطالية من رفض المغامرات الداخلية، ولكنها تطيل أمدها، وتجعلها أكثر خطورة. وهي تبني قوتها التي لا غنى لها عنها من أجل بقائها على موطني الضعف لدى النظام، ولكنها تفعل ذلك لتضيق عليه الخناق بصورة أكبر.

ومع ذلك، فلا يمكن تفسير هذه الانحرافات، دون أن نأخذ بحسباننا القائد المنتصر في لودي، وفي آركول. إن الجنرال الشاب، قائد الجيش العامل في إيطاليا، قد فرض خلال شهر قانونه في منطقة البييمونت، وفي لومبارديا. وصدَّ أمام مانتو أربعة جيوش نمساوية أتت للنجدة، وأملى شروطه على حكام إيطاليا، الوسطى. ولقد جملت الدعاية الواقع، في وقت مبكر جداً، وحولت حملة صعبة في أغلب الأحيان إلى مسيرة ظافرة، وحولت استراتيجياً ماهراً إلى بطل توجته الآلهة. ولكنا إذا اعترضنا على الأسطورة، فإننا نقع في خطر الخروج من التاريخ. وهذا ما حدث، منذ ثلاثين عاماً، لغوغلييلمو فيريرو[١] ففي رأيه، أن بونابرت لم يكن حتى ليوبين[٢] سوى منفذ أمين للسياسة المقررة في باريس، وبما أنه يفتقر إلى أي إبداع استراتيجي، فهو لم يكن سوى التلميذ الباهت لغيبير الذي كانت أعماله تقوّض القواعد الإنسانية للحرب المحدودة، التي كانت عزيزة على القرن الثامن عشر، وتبشر بالإعصار الثوري. وبما أن بونابرت مخطط تكتيكي ذو مستوى متدن، فهو لم ينفذ خطة الحملة التي أعدها آخرون إلاّ بفضل الانتهاك الوقح لدول محايدة، وبفضل تخاذل خصومه. وحين دمرت المغامرة الثورية النظام القديم القائم في إيطاليا، فقد حفرت قبرها بيدها. «كانت إيطاليا هي المصيدة الرائعة التي نصبها القدر للثورة... وقد كانت فرنسا هي الأقوى، طالما كانت تقاتل ضمن الحدود الطبيعية، ومن أجلها. إن «الحملة الخالدة» وكامبو – فورميو تجعلانها تخرج من هذه الحدود. وحين تخرج منها، لا تعود قادرة

---

(١) غوغلييلمو فيريرو: عالم اجتماع ومؤرخ إيطالي (١٨٧١ – ١٩٤٣).

(٢) ليوبين: مدينة نمساوية وقعت فيها المقدمات الأولى لمعاهدة كامبو – فورميو. (م: ز.ع).

على الرجوع إليها؛ فهي تتورط في مغامرة لا حدود لها، ولا مخرج منها». وحين يضع سوريل نابوليون ضمن دوامة الحدود الطبيعية، يغدو، في نظر فيريرو، مجرد حبة رمل تذروها العاصفة الإيطالية.

لم نجد عناء في تبيان نقاط الضعف في هذه الأطروحة، ولا شك أن بونابرت قد قرأ غيبير الذي كان يوصي بالعمل المعتمد على التحشيد والسرعة، في كتابه: بحث عام في التكتيك. ولكن بونابرت كان قد درس حملات فريدريك الثاني، وأعمال الإنكليزي لويد، وأعمال فارس دوتي بوسيه. إنه لم يكن تلميذاً لمعلم وحيد، بل ضابطاً تكون تكويناً ممتازاً كاستراتيجي. ومن عام ١٧٩٤ حتى عام ١٧٩٦، كان بونابرت هو الذي أوحى بكل خطط حملة إيطاليا الشمالية. وأخيراً، فقد أعدت تعليمات حكومة الإدارة، في ربيع عام ٩٦، على أساس البحث الذي صاغه بونابرت لكارنو. صحيح أنه لم يتمكن دائماً من تطبيق التكتيك الذي أقره في تفاصيله. ولكن ما العجب في ذلك؟

إن فن الحرب يتمثل في تعديل الخطط حسب الظروف، والإفادة من أخطاء الخصم. وعلى عكس غيبير، كان بونابرت يولي التفوق العددي أهمية قصوى. وعرف كيف يفيد من ذلك ليناور وليستثمر نجاحاته الأولى حتى النهاية، وبما أنه كان أهلاً لاختيار المجازفات، فقد أظهر حذراً يعتبر مدهشاً بالنسبة لقائد في السابعة والعشرين من عمره، حين يقتضي الأمر أن يغامر بعيداً عن مؤخرة جيشه. فلا يمكن إذن أن نجادل في عبقرية بونابرت العسكرية. أما أن يكون بونابرت قد فاز مبكراً جداً باستقلاليته عن حكومة الإدارة، فمراسلاته وإعلاناته تشير إلى ذلك. ويظهر اصطدام الإرادات، اعتباراً من معركة لودي، والدخول إلى ميلانو (١٤ أيار ١٧٩٦)، فمنذ ذلك الحين سيتحرر، في كافة المجالات، فينهب إيطاليا. ولكن حكومة الإدارة تتسلم عشرة ملايين من أصل أربعين مليوناً نهبها منها، ويقرر اعتباراً من ٢٠ أيار أن يدفع نصف أجور جنوده نقداً. وفي تشرين الأول، يشجع تأسيس جمهورية سيسبادان[1]، وينتزع من مفوضي الجيوش

---

(١) جمهورية أقامها بونابرت عام ١٧٩٦ في جنوب البو. (م: ز.غ).

سلطاتهم ليسندها إلى أحد مساعديه. وفي قصر مومبيلو الذي يقيم فيه بعد ليوبين، يصبح حاكماً حقيقياً، محاطاً بحاشية من الضباط، والسفراء، والعلماء، والشعراء.

لعلنا نجد سهولة بالغة في أن نرد هذا الصعود الخارق إلى أبعاد عادية؛ فنحن نعلم الآن أن بونابرت وجماعته الذين كانوا يتضورون جوعاً بالأمس، قد اغتنوا من أسلاب الحرب الإيطالية. وقد جرى تكديس ثلاثة ملايين، عن هذا السبيل؛ إذا ما أخذنا برأي فريدريك ماسون. ولسوف يشرف جوزيف(١) فيما بعد على إدارتها بحرص. إلاّ أن نابليون ليس مستغلاً وضيعاً لمركزه؛ فهو ببساطة، قد عرف البؤس إلى حد كبير بحيث لا يمكنه أن يجهل أن الثروة أمر لا بد منه، من أجل الحصول على القوة. وربما نغتاظ أيضاً، مع ميشليه، من الحملة الدعائية التي أدارها بنفسه، من خلال تصريحاته، ورسائله؛ فقد بين السيد مارسيل رينار جيداً كيف أن هذا العمل الدعائي، الذي نظِّمت جوقته في باريس، استطاع أن يعظم من النجاحات، وأن يخفي الإخفاقات، وذلك من خلال نشره لمراسلات سولكوفسكي، مرافق بونابرت. ولكن هذه التحريفات للحقيقة لم يكن بمقدورها، وحدها، أن تولد الأسطورة النابليونية. إن شهادات المعاصرين لا تجيز تجاهل موجة الشعبية التي كانت تحيط بالقائد الأعلى للجيش العامل في إيطاليا. وقد روى هو نفسه كيف أنه شعر بنمو أجنحة له، مساء معركة لودي، إذ قال: «في ذلك المساء، أخذت أنظر إلى نفسي في التاريخ». وبعد ذلك بقليل، يُسرُّ لمارمو بما يلي:

«يا عزيزي، إنهم لم يروا شيئاً بعد... فما من أحد في أيامنا يتصور شيئاً عظيماً، وعليّ أنا تقديم مثال على ذلك». ومع هذا، فلنكن حذرين، إن تلك الأقوال ليست أقوال حاكم طموح؛ فقد كان بونابرت يزدري الناس الطامحين إلى هدف محدَّد، وسيكتب ذات يوم: «ليس لدي أيّ طموح»؛ إنه ينظر إلى إيطاليا، كما سينظر غداً إلى فرنسا: إنهما مسرح يمثل عليه الدراما النابليونية.

وليس أمراً عديم الأهمية أن تكون هذه المأساة قد بدأت في إيطاليا، بالضبط. إن إيطاليا، التي اعتبرت منذ ثلاثة قرون رهاناً للتنافس بين

---

(١) شقيق بونابرت (م: ز.ع).

السلالات الملكية، واعتبرت موضوعاً مستمراً لتاريخ كان يتقرر خارج حدودها، تغدو مجدداً شخصية كبرى مع حملة ١٧٩٦ - ١٧٩٧. ولا يكفي لتفسير ذلك أن ندخل في الأمر مسألة التجاذب الطبيعي بين الجنرال الكورسيكي، وشبه الجزيرة؛ فلقد وجد فيها بونابرت بوجه خاص شروطاً ملائمة لإقامة نظام سيفرضه في فرنسا بعد ذلك.

إن أكثرية الفرنسيين الذين عرفوا إيطاليا في الفترة الثورية، قد عبروا عن تشككهم «بالوطنيين» الطليان، إن لم نقل عن احتقارهم لهم. وقد ردَّ القنصل فوركاد على دولاكروا الذي كان يستشير، في تموز ١٧٩٦، العملاء الدبلوماسيين في إيطاليا: «إن الطليان عموماً لا يرتبطون بالجنس البشري إلاَّ بالأشكال التي تميزه، والرذائل التي تخزيه». أما الأكثر اعتدالاً، فكانوا يرون أن هؤلاء الناس ليسوا ناضجين للحصول على الحرية. وكان يشترك في قصر النظر هذا العديد من المؤرخين الذين يرون أن بيوناروتي، والمنفيين الطليان إلى فرنسا لم يكونوا سوى أفراد لا جذور لهم، وكانوا ينظرون إلى اليعاقبة الطليان على أنهم حالمون وتجريديون معزولون عن شعبهم. وقد دحضت المؤلفات التاريخية الحديثة هذه الأحكام. إن تياراً عميقاً من التعاطف مع الثورة قد برز بين الجماهير الإيطالية. ووجد التيار اليعقوبي في الثورة أسساً أكثر متانة مما وجده في أي بلد آخر من بلدان أوروبا. وبالمقابل، فما يظل صحيحاً هو أن كلَّ شيء كان يتواطأ ليسدَّ الطريق على الاتجاه اليعقوبي، وليجعل الثورة الإيطالية تتحاشى المنعطف الإرهابي الداعي إلى المساواة. إن التجزئة السياسية لشبه الجزيرة، والصلاة الواهية بين المدن والأرياف كانت تحكم على النوى البورجوازية الأكثر نشاطاً - خصوصاً في البيمون ونابولي- بأن تنتظر الكثير من الأريحية الفرنسية. غير أن حكومة الإدارة كانت تخشى هؤلاء اليعاقبة الطليان المرتبطين ببابوف وبالإرهابيين الجدد. وكان كثيرون يقدرون، مثل كارنو، أن جمهورية إيطالية موحدة ستكون منافسة لفرنسا. وكان على الجيش خصوصاً أن يعيش من موارد البلد التي سيطر عليها، فأثار بذلك الجماهير ضد المحتل.

وقد قيض لستندال أن يلاحظ ذلك، فقال: «إن الشعب الميلاني الساذج لم يكن يعلم أن وجود جيش، حتى ولو كان جيشاً محرِّراً، هو نكبة دائماً». وفي نطاق هذه التناقضات، تكمن مأساة التيار اليعقوبي الإيطالي. ولكن الحرية لا تختلط باليعقوبية. وبالنسبة للعديد من النبلاء الليبراليين، والبورجوازيين الذين كانوا يشكلون طبقة نبلاء جديدة في طور التكوين، فقد كان ما يجري هو إنجاز عمل الاستبداد المتنور المثل الأعلى لتأسيسيي عام ٨٩، والذي صححته تجربة عام ٩٣. إنه نظام الملاكين القائم على حريات الفرد، والمساواة المدنية. وقد أدرك بونابرت ذلك بلمحة خاطفة، ورأى فيه نموذجاً يمكن تطبيقه في فرنسا. وفي تشرين الأول، عام ١٧٩٦، يكتب لأهالي جمهورية سيسبادان: أنتم أكثر سعادة من الشعب الفرنسي، وبإمكانكم بلوغ الحرية من دون ثورات وجرائم». وفي رسالة موجهة إلى حكومة الإدارة، يقر بميوله لجمهورية «أرستقراطية - ديمقراطية»، وهي فكرة عميقة قد جسدها بدساتيره، ومن خلال إعداد نظام من الأعيان الخاضعين خضوعاً دقيقاً للسلطة التنفيذية، أي له شخصياً. وفي حقيقة الأمر، فإن هؤلاء الأشراف الطليان، كما رأى ألبير سوريل، كانوا يأخذون في آن واحد، عن ملكيي الفويّان لعام ٨٩، وعما سيصير عليه جمهوريو بروميير في المستقبل.

إن كلَّ الخيوط تتعقد في المغامرة الإيطالية؛ ولقد اجتازت حكومة الإدارة الخطوة الحاسمة نحو حرب لا حدود لها، أو تغاضت عن ذلك. ولم تعط أرض ايطاليا بطل لودي وأركول أجنحة النصر فحسب، بل كانت البوتقة التي تكوَّن فيها آخر المستبدين المتنورين، وأعظمهم، ولعله أوحدهم.

كلٌّ شيء معدّ للقيام بحملة ١٧٩٦...

كان الموقف العسكري، في الأشهر الأخيرة من عهد حكومة الإدارة، غير مؤات. إلاّ أن الوضع الدبلوماسي كان ينطوي على بعض الآمال. ومع أن حملة ألمانيا قد أُحسن شنُّها: إلاّ أنها فشلت بسرعة. إن بيشغرو الذي كسبه مبعوثو كونديه إلى جانب قضية لويس الثامن عشر، قد لبث في مكانه دون حراك، فأجبر

جوردان على التراجع نتيجة لذلك. وحين وقعت الهدنة في كانون الثاني ١٧٩٦، كان النمساويون قد استولوا ثانية على مانهايم، وعلى قسم من منطقة البالاتينا. أما في إيطاليا؛ فبقي انتصار معركة لوانو بلا مستقبل، إذ اتضح أن شيرر غير قادر على الإفادة من نجاحه. لقد كانت الجيوش تذوب؛ ومن أصل ثمانمائة ألف رجل كانوا في خدمة العلم، خلال شهر تيرميدور من السنة الثانية، كان المرض والفرار قد قضما قرابة نصفهم. إن الأجر الذي كان يدفع بالسندات الحكومية التي فقدت قيمتها، ووسائط النقل غير المنظمة، والإدارة والتموين الفوضويين، كان كل شيء يسهم في الإبقاء على مناخ عدم الانضباط، والنهب.

هل كان عقد الصلح ممكناً؟ كانت ألمانيا الشمالية وبروسيا قد ضمنتا لفرنسا حيادهما، اعتباراً من تموز ١٧٩٥، أما في دول الإمبراطورية المقدسة، فكانت فيينا تجد عناء في إبقاء حالة الحرب، بينما لم تكن علاقاتها مع تورين في إيطاليا حسنة؛ ولا ريب أن النمسا قد قوّت، في ٢٨ أيلول، تحالفها مع روسيا وإنكلترا، أما كاترين الثانية، فكانت تكتفي بالتشجيع. وأخذ «بت» يميل إلى المفاوضات، أمام الأزمة المالية والقحط. ولكن الجمهورية لم تشأ أن تتساهل، وفشلت أثناء الشتاء كافة المساومات. فكان لا بد من الإعداد إذن لحملة ربيع عام ٩٦.

وحاول كارنو، المكلف بإدارة الحرب، أن يحسن وضع الجيوش. ولم تكن قراراته موفقة وفعالة دائماً. وكان من الطبيعي أن تستدعى إلى السلاح قرعات جديدة لم تكن قد شملتها تعبئة عام ٩٣. بهدف تضخم أعداد القوات؛ فمنعت حالة الرأي العام اتخاذ تدبير كهذا؛ فجرى تشديد القمع ضد الفارين، ولكن دون جدوى؛ فأعداد القوات الفعلية لم تتجاوز في الربيع أربعمائة وستين ألف رجل. وأصبح من الضروري والحالة هذه، تقليص عدد أنصاف الألوية، وهذا ما أدى إلى إلغاء العديد من مناصب الضباط. وأحدثت مناصب لمفوضين يعملون في الجيوش، بهدف إعادة الانضباط، ومراقبة الجنرالات. وهؤلاء المفوضون مكلفون فقط بمهمة الرقابة، والاستخبارات، ولكن لم تكن لديهم السلطات التي كانت لمفوضي الحكومة السابقين المكلفين بمهام.

كانت خطط الحملة قد أعدّت في الديوان التاريخي والطوبرغرافي الذي يديره كلارك، وديبون. وقد سعى كارنو إلى اعتمادها، بعد أخذ آراء الجنرالات. وكما كانت الحال في عام ١٧٩٥، فقد كان ينبغي أن توجه الضربة الرئيسية إلى ألمانيا، على يد جيش سامبر - أي - موز الذي يقوده جوردان، وعلى يد جيش رين - أي - موزيل الذي حل فيه مورو محل بيشغرو. وكان على الجيوش أن تجتاز الرين، وتسير باتجاه الدانوب، ولكن لم يكن قد تقرر أي شيء مسبقاً لتنسيق تحركها. أما بالنسبة للجيش العامل في إيطاليا والذي يقوده شيرر، فقد تبنى كارنو وجهات النظر (التي قدِّمت منذ عامين، في مذكرات مختلفة) التي أبداها جنرال الداخل، بونابرت؛ ففي ١٩ نيـــڤوز للسنة الرابعة (١كانون الثاني ١٧٩٦)، لخص هذا الجنرال أفكاره الرئيسية في مذكرة أورد فيها: القيام بالهجوم في البييمونت، وإجبار بلاط تورين على الخروج من الائتلاف، وغزو لومبارديا.

وقد استرشد كارنو بهذه الحاشية ليرسل تعليماته إلى شيرر الذي استقال مستاء. فحلَّ بونابرت محلّه، في ٢ آذار. ويفاخر باراس، في مذكراته، بأنه كان مسؤولاً عن هذا الاختيار. بيد أننا إذا ما أخذنا برأي لاريـــڤيلبير، فإن ذلك الاختيار قد كان قراراً جماعياً اتخذته حكومة الإدارة.

الجنرال ڤـــانديميير(١):

لم تتأخر الأسطورة النابليونية كثيراً عن تلك المرحلة التي جعلت من الجنرال ڤـــانديميير قائداً عاماً للجيش العامل في إيطاليا. ومع ذلك؛ فقد كان تعيينه مفاجأة، لاسيما وأنه قد أعقب تعيين ساليستي في منصب مفوض في الجيش ذاته. فهل كان في تلك الدهشة ظل من الاحتقار لأبناء الجزر الذين لا يزال ينظر الناس إليهم على أنهم قد أصبحوا فرنسيين منذ عهد قريب جداً؟ إن هذا يصح على ديبون دونومور الذي عبر عن مخاوفه، في رسالة موجهة إلى روبيل:

---

(١) المقصود هنا هو الجنرال بونابرت الذي انتصر على الأقسام الباريسية المتمردة ضد حكومة المؤتمر الوطني، في ١٣ ڤـــانديميير ١٧٩٥. (المترجم: ز.ع).

«ألا تعلمون من هم الكورسيكيون؟ لم يستطع أحد الاعتماد عليهم قط منذ ألفي عام. إنهم بطبيعتهم لا يستقرون على حال وعليهم أن يثبتوا نجاحهم».

كان يمكن أن يعزى اختيار كهذا إلى الوصولية والدسائس، من غير أن يشاطر المرء النزعة الشوفينية المذكورة رأيها؛ فلكي يقود المرء جيشاً، كان لا بد له أن يكون ابناً للثورة، مثل هوش أو كيلرمان، أو جنديا محنَّكاً في قطعات الجيش. إن الجهل بالأسلحة المعقدة، وازدراء عمليات الشرطة كانت تجري في غير صالح بونابرت. ولم يكن الناس حينذاك، يحبون جنرالات الحرب الأهلية.

من الصعب أن يجري تقييم مشاعر الرأي العام إزاء قائد جيش الداخل؛ فالذين يقفون على يمينه كانوا بالتأكيد ينددون بالإرهابي وبأحد يعاقبة ڤـانديميير، وكانوا يجهلون المساومات التي عقدها عشية التمرد مع ملكيي قسم لوبيليتييه.

كان الناس يرون بونابرت وهو يتردد إلى المسارح ليجعل الناس ينشدون المارسيلييز، و«عقاب الشوان» وقد أحاط به ضباط أطلقوا شواربهم، وتمنطقوا بحسام طويل. وكانوا يلاحظونه في الأول من بلوڤيوز للسنة الرابعة (٢١ كانون الثاني ١٧٩٥) وهو يترأس الاحتفال السنوي بإعدام لويس السادس عشر؛ فندرك من ذلك أن الملكيين والمعتدلين لم يأخذوا على محمل الجدِّ هذا النجم الجديد، نجم مجتمع الغانيات التيرميدوري. إن ماليه دوبان، صاحب الرؤية الشديدة الوضوح في العادة، يبدو مغتماً حين يتحدث عن «هذا الكورسيكي الإرهابي المدعو بونابرت، والذي هو ذراع باراس اليمنى»، ويتحدث عن الجنرال «الذي لم يبلغ الثلاثين، وليس لديه أية تجربة في الحرب». وعن «هذه الدمية الصغيرة، القصيرة القامة، ذات الشعر المبعثر، هذا اللص الهجين». ولسوء حظهم، فالجنرالات الملكيون سيشاطرونه هذه الأوهام، ويسخرون من «الجيوڤيناسترو» - من الابن الفاسد - الذي كانت الجمهورية تجابههم به.

وهل كان التيرميدوريون يشاطرونهم هذا الازدراء؟ علينا ألا نعتمد في الرد على هذا التساؤل على بارّاس المستعد دوماً للتضحية بصفاء رؤيته مقابل التنعُّم بملذات العجرفة. إن بونابرت عام ١٧٩٦، كما يراه باراس، هو ذلك الرجل الذي

يستطيع أن يفعل كلَّ شيء مثلما تفعله نقابة جماعة جمهورية، والذي تشغل ذهنه الأمجاد العسكرية الحقيقة، وهو أبعد ما يكون عن الشخصية المقنعة. وإذا ما قرأنا ما كتبه باراس، نظن أنه كان لا بد من مغامر وضيع للقيام بحرب سلب ونهب، وأن راعياً كورسيكياً قصير القامة يحسن القيام بعمليات عبر الجبال أفضل من أي مخطِّط حربي (استراتيجي)، وأن بونابرت قد اختير أخيراً بسبب طاعته الذليلة، وأساليب التملّق التي كان يستخدمها مع أسياد لوكسمبور. ولا ريب في أن وجهه المائل إلى الصُّفرة، والمحاط بشعر طويل منسدل على شكل خصلات كالقضبان، وقامته القصيرة التي يزنرها حزام غير مركز، وحسامه الطويل الذي ينسحب على أرضيات المنازل، لم تكن تثير دهشة السياسيين الذين كانوا يعرفون جوردان أو مورو. أما المطَّلعون، - وأولهم كارنو – فقد كانوا يعلمون أن هذا المدفعي يمتلك تأهيل القائد وتجربته.

كان رأي الشارع منقسماً، ولكنه لم يكن غير مبال. وقد أشار مخبر من مخبري الشرطة في كانون الأول ١٧٩٤ إلى أنه «لا يتمتع بثقة الجمهور». ولكن على أي جمهور كان يدور الكلام؟ إن ميشليه الذي لا يراعي مع ذلك حفار قبر الحرية، يعطينا شهادة معاكسة: فلقد كتب يقول:

«إن والدي الذي كان مستخدماً في مطبعة الصم - البكم قد أصبح صاحب مطبعة، بعد تيرميدور؛ فبدأ ينشر عدداً من الصحف، وكان في موقع يمكنه من الاستماع إلى رأي باريس ومن تقويمه. وإني أستقي منه كل ما رويته منذ قليل؛ فقد حضر، في زمن مبكر، التصاعد المدهش لإشاعة طائشة، لإشاعة ضعيفة جداً، ولكنها غدت فجأة مدوية، وصاعقة أكثر من الرعد. إنها ظاهرة فريدة شوشت العديد من العقول؛ فذلك الاسم، الذي كان مغموراً منذ قليل، قد أصبح على كل الألسنة، وصار كل الناس يعرفونه حينئذ؛ وكلٌّ واحد يقول عن نفسه إنه صديق جنرال باريس».

ولا يتعيّن علينا أن نختار إحدى هاتين الشهادتين، بل أن نجمع بينهما؛ فلقد خرج بونابرت من كونه مغْفلاً، دون أن يكون قد أصبح «شخصاً يتمتع بنفوذ»

بعد، بالنسبة لأي إنسان، كما أشارت دوقة أبرانتيس. فاسترعى الانتباه، وغدا معروفاً من السلطة. ولم يكن صعوده يعتبر مدهشاً إلاّ في مجتمع متحجر، ونظام آخذ في الاستقرار، فقد ظهر ذلك الصعود في خضم الصعوبات التي شاهدتها حكومة الإدارة، وكأنه رهان معقول. ومع مرور الزمن، يمكن أن نقدر الأمور التي هيأت لذلك الصعود تقديراً كاملاً.

مصير بونابرت:

لقد أنعمت الآلهة دوماً على مصير بونابرت في الوقت الذي ظهرت فيه أنها تعاكسه؛ وقد كتب عام ١٧٨٩: «ولدت حين كان الوطن يهلك»، ومع ذلك، فقد قدم إلحاق كورسيكا للابن الثاني لشارل بونابرت الذي ولد عام ١٧٦٥، فرص ارتقاء غير متوقعة. فماذا كان الانتماء الحقيقي إلى النبلاء سيفيد عائلة بونابرت، لو قدِّر لهم أن يعيشوا حياة وضيعة بين كرومهم، وزيتوناتهم، وماعزهم؟ لقد كان شارل رفيقاً قديماً لباولي(١)؛ فتخلى عن قضية الاستقلال، وانضم إلى المحتلين، وحصل لولديه الكبيرين على المنحتين اللتين كانت فيرساي قد خصصتهما لأبناء النبلاء الريفيين القليلي الثروة. وحصل نابوليون على تأهيل مكثف في بريين (من ١٧٧٩ إلى ١٧٨٤) ثم في المدرسة العسكرية في لوشان دومارس: ولئن ازدرى اللاتينية، والألمانية، فقد شغف بالتاريخ والجغرافيا، ولمع في الرياضيات. أما عن ميله إلى العزلة، فقد بولغ فيه كثيراً، كما بولغ في الإزعاجات التي كان زملاؤه يسببونها له بسبب لكنته الواضحة، واسمه النادر. والحق أن هذا الملازم المدفعي الشاب، الذي أُلحق في تشرين الثاني بفيلق لافير، لا يفكر إلاّ بكورسيكا، وهو يمقت البلاد التي تبقيها تحت نيرها. ويظن أنه لا يدين بشيء لذلك النظام الذي كان في طريقه إلى الانهيار بعد قليل، وهو النظام الذي لا يربطه به أي إخلاص، بعكس العديد من زملائه المنحدرين من طبقة النبلاء الدنيا. وهو لا يزال يجهل التفوق الذي سيمنحه

---

(١) باولي: وطني كورسيكي، حارب أهل جنوة، ولكنه هزم. وعند الثورة الفرنسية، تآمر مع الإنكليز، فأصبح خارجاً على القانون في عهد حكومة المؤتمر الوطني. (م: ز.ع).

إياه التعليم المرموق الذي تلقاه على هؤلاء الجنرالات الذين تخرجوا من قطعات المشاة، من مثل هوش.

ومن عام ١٧٨٦ حتى ١٧٩٣، يحيا حياة الثكنات، في ڤــالانس، وفي أوسون، ثم في ڤــالانس من جديد، والتي تقطعها فترات إقامة طويلة في كورسيكا. إن ما يصغي إليه من الثورة هو الفرص الرائعة التي تقدمها للمواهب، وليس الخفقان الذي تثيره في القلوب. إنه يعقوبي، ويتذوق الفلسفة، والخطاب السياسي، ولكن حين يجلجل المدفع في ڤــالمي، ينتظر المركب الذي سيأخذه إلى جزيرته. أما عن مستقبله، فالحظ يقف إلى جانبه أيضاً؛ فهو لن يكون أسيراً لذكرى الأيام الثورية العظيمة، تلك الذكرى المجيدة التي هي أيضاً ضاغطة. ومع ذلك، فخياره الفوري يدعو إلى الأسف؛ لأن آل بونابرت في كورسيكا قد راهنوا على الثورة بكل شيء. أما بالنسبة لباولي والوطنيين، فالثورة لا تزال تعني فرنسا. وعندما تطرد انتفاضة عامة الفرنسيين من الجزيرة، في نيسان ١٧٩٣، ينفى آل بونابرت منها، ويجد نابوليون نفسه من جديد نقيباً في المدفعية، في بلد حاول أن يهرب منه دون جدوى، وذلك بعد أن لفظه وطنه.

وأثناء صيف ١٧٩٣، يشغل بونابرت بهمة فاترة وظائف وضيعة كنقيب في الفيلق الرابع لمدفعية الجيش العامل في إيطاليا، والذي كان يتخذ من نيس موقعا له. ولكن يصادف أن يكلف بمهمة في أفينيون؛ فيشهد الحرب الأهلية التي كان تمزق جنوبي فرنسا؛ فيؤلف - في آب - كراساً حول الوضع الراهن عنوانه: عشاء بوكير؛ وهو مدح للسياسة الجبلية جذب إليه الانتباه العطوف لمفوضي الحكومة المكلفين بمهام. وكان أحدهم، واسمه ساليستي يعرف أسرته. وكان قد قاتل معها ضد باولي؛ فأخذ يراقب عمليات حصار طولون، وشاءت المصادفة أن يلتقي بونابرت في اللحظة التي جرح فيها قائد مدفعية الحصار. وفي الحال وضع مكانه مواطنه الذي عيِّن قائداً للكتيبة، في نهاية أيلول.

كان نابوليون، هذا المدفعي، قد درس التحصينات التي تحمي المدينة، أثناء فترات إقامته السابقة، ودفعة واحدة، أدرك أن كل شيء يرتبط بالأسطول الأنجلو

- إسباني الذي كان راسياً في الخليج، والذي كان ينبغي دفعه إلى الإبحار بقصف مدفعي. وكان الاستيلاء على ليغوييت يتحكم بالنجاح، ولكن كارنو العاجز، ودوبيه الضعيف الذي خلفه على رأس الجيش المحاصر، لم يرغبا في اتباع خططه، فانتهت لجنة السلامة العامة بأن عينت دوغومييه، ومنحت بونابرت سلطة جنرال المدفعية دويتي، وذلك بعد أن نبهها ساليستي، ثم بونابرت نفسه.

وفي ١٧ أيلول، غادر الأسطول الإنكليزي الخليج. وفي ١٩ منه، دخلت القطاعات العسكرية الجمهورية إلى المدينة. وفي ٢٣ منه، رفع بونابرت إلى رتبة جنرال لواء. لم يكن اسمه معروفاً على مستوى واسع. فماذا كان يساوي الاستيلاء على طولون قياساً إلى المعارك التي كان يتحتم على الجمهورية أن تخوضها على حدودها! وقد كتب والد جينو إلى ابنه قائلاً «ما هذا الجنرال بونابرت؟ وأين خدم؟ لا أحد يعرف ذلك». ومع هذا، فقد كان أوغسطين روبيسبيير من بين المطلعين على الأمور، وهو الذي امتدح «المزايا المتصاعدة» للقائد الذي رآه يقود العمليات في طولون. وبفضله، عين بونابرت (٧ شباط ١٧٩٤) قائداً لمدفعية الجيش العامل، إيطاليا. إن الهجوم الذي أدى في الربيع إلى الاستيلاء على أديني وسورج قد فرضه قائد المدفعية على دوميربيون. وكان يود مواصلة الهجوم كما تشهد على ذلك المذكرة التي سلمها إلى أوغسطين روبيسبيير، والتي نكتشف فيها خطة عام ١٧٩٦، في خطوطها العريضة. ولكن كارنو لم يشأ أن يسمع شيئاً؛ فعرّض التاسع من تيرميدور محميَّ «الطغاة» للشبهة.

أصابت الردة المناهضة للإرهاب، والتي أعقبت سقوط روبيسبيير، اللواء بونابرت كما أصابت العديد من الضباط الآخرين الذين بدا أن الفضل في ترقيتهم السريعة يعود إلى دعم سادة الأمس لهم؛ فعرف بونابرت السجن في بداية الأمر. أما مفوّضو الحكومة المكلفون بمهام لدى جيش الألب، والحريصون على إظهار حميتهم، فقد وشوا بذلك الذي أخذ ساليستي يطلق عليه في ذلك الوقت تسمية «رجل روبيسبيير»، و«صانع خططهم الذي كان يتحتم علينا أن نطيعه»، وحين وجهت إليه تهمة التآمر في جنوة مع الأجنبي، وضع في سجن فور كاريه في

أنتيب، بتاريخ ٦ آب، وعزل من منصبة كقائد. وأخلي سبيله بعد ذلك بقليل - في ١٤ أيلول – ولكنه لم يعد أكثر من ضابط مشبوه ودون منصب محدد. وقد أضرَّ به حتى اشتراكه في الحملة التي أدت إلى الاستيلاء على كيرو (في ٢٤ أيلول). ولم يكونوا في باريس ذلك الجيش العامل في إيطاليا والمصاب بالنزعة اليعقوبية والنزعة المغامرة.

لكم أصبح يضايق أصدقاءه القدامى! لقد أراد ساليستي، الذي كان لا يزال يحس بتضامن مع الكورسيكيين، أن يتغلب على القدر بأن يسند إليه مهمة استعادة كورسيكا من باولي، ومن الإنكليز، برغم خوفه من هذه الصداقة المثيرة للشبهة. ولم يكن نابوليون يطلب أفضل من ذلك. ولكنه كان متشككاً بالقدرات البحرية لفرنسا؛ فانتظر في طولون رحيل السفن الأولى التي رجعت حالاً، بعد أن تعرضت لنيران الأسطول الإنكليزي.

ومن جديد، يتقلص دوره إلى دور مفتش للسواحل. وفي آذار ١٧٩٥، استلم مهمة انتقال جديدة وهي: قيادة مدفعية جيش الغرب. ولم يكن بونابرت يأنف من محاربة المتمردين الـــڤــانديين إطلاقاً، برغم بعض الأساطير المتداولة؛ فوافق إذن على المهمة وذهب إلى باريس. إلا أن أوبري، وهو جيروندي سابق كان يدير المكاتب الحربية بروح انتقامية، بدل مهمة بونابرت؛ فلقد أسند قيادة لواء من الخيالة إلى هذا المدفعي المعتد بانتمائه إلى سلاح يعتمد على المعرفة؛ فأجل بونابرت رحيله بحجج مختلفة، دون أن يرفض الطاعة رفضاً صريحاً، ولعله ظن للحظة من الزمن أن كلَّ شيء ستتمُّ تسويته؛ ففي آب ١٧٩٥، حلَّ بونتيكولان محل أوبري، فاختار بونابرت كرئيس للمكتب الطوبوغرافي الذي يجري فيه إعداد خطط الحملات؛ فاستغرقت نابوليون مشاريعه الإيطالية ثانية، وكتب مذكرتين يعرض فيهما أفكاره التي تتناول الهجوم على البييمونت، وعلى لومبارديا. غير أن دولسيه لم يمكث طويلاً في لجنة السلامة العامة، وشُطب اسم محميِّه الذي فكر في وقت من الأوقات أن يدخل في خدمة الأتراك، شُطب من أملاك الجيش، «نظراً لأنه رفض الذهاب إلى المركز الذي عين فيه» (١٥ أيلول). وكانت تلك أسابيع

صعبة، وليس السبب في ذلك أنه عانى البؤس؛ فقد راق للرومانسية أن تتخيل بونابرت محاطاً بمساعديه - مارمون وجينو - وهو يضرب شوارع باريس بنعليه يائساً، ويرضى حين يكون بوسعه أن يلمَّ فتات مائدة بورجوازية؛ فقد ظل بإمكانه، مع ذلك، أن يرسل النقود إلى والدته، وكان قد عانى قبلاً من ضيق أكبر في فالنسيا؛ إن ما كان يعذبه هو أنه لم يكن محبوباً من أحد. أما ديزيريه كلاري، الفتاة المرسيلية التي تزوج جوزيف بونابرت شقيقتها، فقد كانت تترك رسائله التي يفصح فيها عن أحلامه من دون رد.

وأمكن للثالث عشر من ڤـــانديميير أن يجلب إليه المجد والحب، وكان باراس يعرفه منذ حصار طولون، ثم رآه ثانية في باريس، وهو يتردد على أروقة الحكومة ليلتمس فيها وظيفة ما. وكان باراس بحاجة إلى ضباط جرى تطهيرهم منذ تيرميدور ليعملوا ضد التمرد الملكي. وحين كلف بونابرت بقيادة المدفعية، في الثالث عشر من الشهر، مارس بالفعل مهمات رئيس الأركان (انظر الفصل الثامن)، ومنذ ذلك الحين، خرج من الظل. وبفضل باراس، وبفضل فريرون أيضاً - وهو عشيق شقيقته بولين - هلل المؤتمر الوطني له. وما أن يعاد إلى الجيش، ويرفع إلى رتبة لواء، بعد مضي عشرة أيام، حتى يخلف باراس في القيادة العليا لجيش الداخل (٣ برومير) لم يكن هذا الجنرال البالغ من العمر ستة وعشرين عاماً قد اكتسب خبرة في معرفة النساء إلا قليلاً. فكانت لديه مغامرات ليوم واحد، وعواطف مراهق لا تلقى صدى متبادلاً؛ فهناك فراغ كبير لدى هذا المتوحد الصلف الذي اغتذى خياله بالكثير من القراءات الليلية. ولقد أحسن إيلي فور، حين قال: لقد كان «الضحية المحققة لأول امرأة مارة لا تعبر ابتسامتها عن التهكم ولا عن الازدراء». فكيف يمكن له ألا يكون قد وقع تحت إغراء جوزفين دوبوارنيه؟

فلا أهمية تذكر لكونه قد عرفها، مثلما تروي الأسطورة، على أثر المسعى الذي قام به ابنها أوجين، أو في صالون باراس، أحد عشاقها العديدين. لقد فتن دفعة واحدة بهذه المولَّدة الناضجة بعض الشيء، والتي كشفت له عن مفاتن الأنوثة

المتفتحة؛ فكان عشيقها، ولكنها استمرت «تحرق دمه»، فأراد أن يتزوجها. ولا بد أن يكون المرء قد أعماه التحيز ليعزو إلى الوصولية مشروعاً يدلُّ بالعكس، على البراءة الأكثر إثارة للعطف.

إن هذه السلطانة التي تغرب شمسها، والتي كانت تدور في الجو المشبوه، جوِّ مجتمع الغانيات التيرميدوري، وليس لديها ما تملكه غير أطفال وديون، لم تكن تصلح لزواج ناجح بالنسبة لرجل طموح ذي عقل بارد. ولكنه كان مسحوراً بها كلياً، وقد كتب إليها يقول: «أستيقظ وأنا ممتلئ بك. إن صورتك، وذكرى سهرة الأمس الساحرة قد انتزعتا الهدوء من أحاسيسي». كان كل شيء فيها يبهره، وحتى مظاهر النبل في صالونها الصغير. لقد وجدته جوزفين في البداية «مضحكاً»، وأقلقتها بعد ذلك عاطفته الطاغية. وانتهى بها الأمر إلى الموافقة على الزواج به، بناء على نصائح باراس الذي فتنه أن يلقي بين ذراعي محميِّه عشيقة سئم منها. وفي ٩ آذار، تزوج القائد الأعلى للجيش العامل في إيطاليا بالمواطنة بوارنيه، بحضور تاليان، وباراس. وبعد ثلاثة أيام، كان في طريقه إلى إيطاليا.

إيطاليا المتنوِّرة غنيمة مغرية:

إن إيطاليا التي تعرض لبونابرت، تبدو للوهلة الأولى كأنها قد تصلبت ضمن بناها الشديدة القدم، وتكشف الخريطة عن حالة الانقسام التي أبقتها فيها خصومات الأسر المالكة، منذ قرنين من الزمن؛ ففي الشمال، تتقاسم سبع دويلات ذات سيادة فيما بينها خاصرة جبال الألب، والبييمونت، والسهول، وتستمر جمهوريتان تحكمهما الأقليات، بعد انقضاء مجدهما السالف وهما: جمهورية جنوة ذات الأراضي الضيقة والفقيرة، وجمهورية سيرنيسيما التي تمتد حتى ڤينيسيا، والجزر اليونية. أما ايميليا فتنقسم إلى ثلاثة أجزاء؛ فيحكم فردينان دوبوربون بارما وبليزانس، وغاستالا. وكان آخر سليل لعائلة استي دومودين قد زوج ابنته الوحيدة بأحد أبناء أسرة هابسبور. أما بولونيا[1]، وفيراري، وراڤين وفورلي فتشكل الملحق

---

(١) بولونيا Bologne، هي عاصمة ايميليا، الدويلة الإيطالية القديمة. (م: ز.ع).

الشمالي للدولة البابوية، تحت اسم: المفوضيات البابوية. وهناك دويلتان تشكلان معاً بقعة متميزة في هذه الخريطة وهما: لومبارديا، التي كانت نمساوية منذ ١٧٣ – فتقلصت من الجهة الغربية عام ١٧٤٨ – فقد اضطرت إلى التخلي عن الكساندريا وعن نوفـــار للبييمونت - ولكنها توسعت باتجاه الشرق، حين حصلت على مانتو. ودويلة «الساڤوا» أو مملكة ساردينيا التي تحمل هذين الاسمين دون جدارة. وتصبح الساڤوا، بالإضافة إلى نيس، منطقة فرنسية اعتباراً من ١٧٩٢، أما سردينيا، فليست سوى دويلة تابعة للبييمونت، ومتخلفة ولكن البييمونت هي أساس هذه الدويلة. وعلى عكس باقي إيطاليا الشمالية؛ فهي لم تكن قرية قديمة ابتلعت الأرياف، ولكنها مجموعة من مناطق النفوذ الإقطاعية التي جمعت بينها أسرة حاكمة.

ولننزل إلى إيطاليا الوسطى، ولننس جمهورية لوكيس، ولننس البريزيد (تالامون، وأوربيتلو، ومونتي أرجانتارو) التي تنتمي، منذ عام ١٧٣٨، إلى مملكة نابولي، إن هناك تبايناً مثيراً بين دوقية توسكانيا الكبرى، والتي يحكمها فرديناند دوهابسبور المسالم، والدولة البابوية التي تفصلها جبال الأبينين إلى قطاعين متميزين جغرافياً وبشرياً؛ وهما الجهة التيرينية أي منطقة اللاتيوم الفقيرة والمتخلفة، وجهة الأدرياتيك، مضافاً إليها مناطق المارش، والمفوضيات البابوية، وهي جهة منفتحة على الحضارة الوافدة من الشمال. ولننزل أيضاً، نلاحظ نابولي وصقلية المتميزتين نظرياً، واللتين توحدتا تحت الصولجان ذاته، صولجان فرديناند الرابع دوبوربون، وزوجته الطموحة ماري - كارولين دوتريش. إن هؤلاء الحكام جميعاً يخضعون لنفوذ آل هابسبور، ملوك نابولي، وسردينيا، وأدواق بارما ومودين، وذلك بفضل روابط انعقدت بعناية. وقد تحتم على هؤلاء الحكام أن يدخلوا الائتلاف الموجه ضد فرنسا. وتمكن فرديناند دوتوسكان بمفرده أن يخرج من هذا الائتلاف، في شباط ١٧٩٥.

وتضاف هذه الخصوصية الإقليمية إلى تفاوت شديد في التطور الاقتصادي والاجتماعي، إن أقطاب النشاط، والثروة الحية - ولا نعني بذلك الكنوز المتراكمة

- تقع في المدن الايطالية الكبرى، في الشمال، وفي الأرياف التي جرت عليها تبدلات، حول تلك المدن، في القرن الثامن عشر. وفي منطقة ميلانو، على وجه الخصوص، قام الملاكون باستصلاح أراضيهم، وبتطوير الري، وإنشاء حقول الرز، والمراعي الاصطناعية، واستأنفت تربية دودة القز تقدمها، فيما كان يجري نسج الصوف، والقطن، والحرير، في ميلانو وكوم. إن بورجوازية جديدة، لا تزال مرتبطة بالمصالح الزراعية، قد تشكلت إلى جانب الأرستقراطية التي انفتح قسم منها، فوق ذلك، على مصالح القرن وأفكاره. ويظل المجتمع البييمونتي أشد تأخراً من دون أن يفلت من التغيرات؛ فلقد رويت أراض عديدة، وانتشرت الصناعة النسيجية الصغيرة في المدن. وفي توسكانيا، أفادت ليـڤورن من الحرية الاقتصادية في الدوقية الكبرى. ويتغير المشهد في جنوب أومبريا، وليس السبب في ذلك أن المدن أقل كثافة سكانية؛ فروما ونابولي، بوجه خاص، بسكانها الأربعمائة ألف، تعتبران وحشين هائلين على مستوى التعداد الكلي للسكان؛ غير أن هذه المدن ليست أجهزة عضوية حية، بل هي مدن طفيلية؛ فالإقطاعية الكنسية، أو العلمانية تعيل فيها حشوداً من الخدم والمتسولين، وتنحصر البورجوازيات في المهن القضائية، أو في دواوين الدولة، من جراء عدم وجود نشاط اقتصادي لها. لقد أغفت أرياف ميزوجيورينو منذ قرون، لأنها كانت محرومة من طرق المواصلات، ومعرضة لنهب قطاع الطرق. إن ممتلكات زراعية شاسعة تمنع الفلاحين من الوصول إلى الأرض. أما صقلية فهي مستثناة، دون ريب، من هذه اللوحة المعتمة، بقطاعاتها التي تقيم طبقة النبلاء فيها زراعة القمح بهدف تصديره؛ غير أن بونابرت لن يصل إليها قط.

إننا ندرك ما يقرب ايطاليا عام ١٧٩٦ من فرنسا لويس السادس عشر، وما يفرق بينهما؛ فهناك أوساط مدنية تطمح إلى الحرية، وإلى الإصلاحات، يدفعها إلى ذلك ازدهار القرن - وبوجه خاص الأوساط المدنية في الشمال - ولكنها منقطعة، بعضها عن البعض الآخر، من جراء التجزئة السياسية، وهي منقطعة أكثر من ذلك عن طبقة الفلاحين المحرومة من الأرض، والتي يبدو تحالف عام ٨٩ الكبير

– تحالف الملاكين- غير ممكن معها. ولهذه الأسباب دون ريب، كانت إيطاليا في القرن الثامن عشر هي الأرض المفضلة للاستبدادية المتنورة. ولقد كان الليبراليون الذين ساندهم الأسياد الإقطاعيون، أو الوزراء المجددون - من مثل ليوبولد في توسكانيا، وتانوكسي في نابولي، ودوتيو في بارما - كانوا قد حصلوا على إصلاحات معينة، وعلى تحديد امتيازات الإكليروس، وثرواتهم بوجه خاص، دون أن يجري قلب للبنى القائمة.

ولكن الثورة الفرنسية قد أدت إلى تغييرات عميقة. ولإيقاف انتشار العدوى، فقد رد الحكام الإقطاعيون الطليان بالقمع، وبإيقاف كل نية إصلاحية. فكثرت الاعتقالات والمحاكمات. وأصابت حتى الناس الأكثر اعتدالاً. إن الأمراء، الذين أرعبهم الدستور المدني للإكليروس، والذين كانوا حتى ذلك الحين يدعمون الإكليروس الجانسيني[1]، قد أسهمت في تحذير الحركة الإصلاحية؛ فانزلق أنصار الاستبداد المتنور السابقون إلى مواقع أكثر تقدماً، وشبيهة بمواقع التأسيسيين في عام ٨٩. وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك؛ فأخذوا يحلمون بجمهورية ديمقراطية إيطالية. وكان هؤلاء معزولين بدرجة أقل مما كان يجزم به غالباً؛ فلقد كان للثورة الفرنسية أصداء بين الجمهور الإيطالي لا يمكننا أن ننسبها إلى مجرد الدعاية الآتية من باريس، وفي ريونيرو (في البييمونت)، عام ١٧٩١، انتفض السكان وهم يهتفون: «عاشت باريس، عاشت فرنسا»، وفي أودوغنا (في الأبروز)، أعلنت الناحية للمفوضين الملكيين أنها تريد أن تحكم نفسها بنفسها كالنواحي الفرنسية. وفي ريونيرو (في برازيليكات)، اجتاحت الجماهير، في كانون الأول عام ١٧٩٣ ساحة القرية، وهي تقول: «نريد أن نصنع مثل الفرنسيين». إن المؤرخين الطليان يستندون إذن إلى أساس في اعتراضهم على خرافة سلبية الجماهير، وعدائها للثورة. فما كان صحيحاً بعد احتلال ١٧٩٦ - ١٧٩٧، لم يكن كذلك قبله.

(١) الجانسينية: مذهب أخلاقي مسيحي متشدد يرى أن النعمة الإلهية تمنح بعض الناس، وتمنع عن بعضهم الآخر منذ ولادتهم الخ... (م: ز. ع).

وتشكلت الحركة الوطنية اليعقوبية بوجه خاص انطلاقاً من المحافل الماسونية المرتبطة بمحفل مرسيليا. وفي تورين، ونابولي، نشأت منها نواد حاولت مرات، القيام بدسائس ومؤامرات. ولاحقت الشرطة بعض اليعاقبة الذين هربوا إلى فرنسا وتجمعوا حول بيوناروتي.

كان لهذه الحركة اليعقوبية أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل إيطاليا؛ فكانديلورو يكتب أنها «تشكل أول تجميع للناس الوافدين من كل دويلات إيطاليا المستعدة للنضال والتضحية من أجل تجديد سياسي، وشكل من أشكال الاستقلال والوحدة». ومع ذلك، فقد حكم عليها بالإخفاق، على نحو مضاعف، وخلال أجل قصير؛ فقد كانت الظروف الداخلية في إيطاليا تساعد على ثورة معتدلة وإصلاحية، أكثر مما تساعد على انقلاب ثوري. وكان كل شيء مرتبطاً بفرنسا. وهكذا، فلم تكن إيطاليا بالنسبة لحكومة فرنسا، كما هي بالنسبة للرأي المتنور، سوى رهان دبلوماسي، أو أرض صالحة للاستثمار. وكان القصد هو استخدام الوطنين الطليان لخدمتهم.

جيش بونابوت:

كان الجيش الذي تقرر أن يقوده بونابرت يضم خمسة وأربعين ألف رجل صالحين للخدمة. وكانت بضع مئات منهم قد خدمت في ظل النظام القديم. وكان أكثرهم متطوعين من جبال الألب، ومن برفانس، والسيفين. وقد انخرطوا في الجيش أثناء التعبئة الكبيرة لعامي ١٧٩٢ و١٧٩٣. وعزز قواهم، بعد صلح بال، الجنود الذين سبقوا من البيرينيه وكانوا تحت قيادة أوجيرو. أما الفرسان بينهم فكانوا قلة، وعددهم ثلاثة آلاف ربما، وهم خيالة، وقناصة، وخيالة خفيفة، وذلك لأن الحكومة رفضت أن تعطي الجيش العامل في إيطاليا خيالة ثقيلة سيفتقر إليها بونابرت في سهل البو. وكانت قطع المدفعية كافية، في العدد، وفي النوع. إلاّ أن العربات، والخيول الضرورية لنقلهم كانت مفقودة بصورة كاملة تقريباً، ولم يكن المدفعيين (وعددهم الكلي مئة) قد تلقوا تأهيلاً كافياً؛ فكل شيء كان يعتمد على الخيالة التي جرى تجميعها في أنصاف ألوية سينم دمجها، وخلال المعركة، تتقسم بين خيالة خفيفة (بالنسبة لمهمات الاستطلاع، والسير السريع)، وخيالة المعركة.

وهناك سرايا النخبة - المرشدون، ورماة القنابل اليدوية، ورماة البنادق - وهي السرايا التي كانت تضم أكثر الجنود بسالة.

إن هؤلاء الرجال، السريعين في المسيرات الإجبارية، والمتصفين بشجاعة لا تعرف الخوف، قد أصبحوا نهابين. وبما أنهم كانوا يتقاضون أجوراً أدنى من أجور رفاقهم العاملين في جيش الرين، ويعانون من سوء التغذية، ورداءة الكساء، وهم لا يكادون ينتعلون شيئاً، فقد أخذوا ينشرون الرعب، في المناطق الساحلية بأعمال السلب والغزو التي يقومون بها، وكانت شراذم من النساء ترافق القطاعات العسكرية. أما التمردات فكانت شائعة. وبرغم تدابير القمع التي اتخذها بونابرت، فسوف تستمر الأمور على هذا المنوال أثناء حملة إيطاليا بكاملها. وقد قُيِّض لفييري أن يتذكر برعب:

«إن شحّ بروفانس، واللانغدوك[1] كله» ينهال على وطنه.

وكان لهؤلاء الجنود قادة على صورتهم. وإننا نستثني من ذلك سيروريبه، وهو ضابط من النظام القديم، ذو سلوك صارم، والألماني ستينغل الذي كان يقود الخيالة. أما بطلا الجيش، فكانا يدعيان ماسينا وأوجيرو؛ فكان ماسينا، الذي لا يدانيه أحد في ساحة المعركة، يطلق العنان لرجاله بين معركتين، وكان يعطي المثل على النهب والمجون. أما أوجيرو الباسل، الذي كان، على العكس، غير متساهل في مسألة الانضباط؛ فقد كان صورة هزلية للعسكري المتزين بالريش، والمتبجح.

كان هذا الجيش يفتقر إلى إداري، وإلى هيئة أركان حقيقية، وإلى قائد. وقد تمكن ساليستي، حتى قبل وصول بونابرت، من توفير الضروريات العاجلة أكثر من غيرها، عن طريق الاقتراض من المصرفيين الجنويين. ولكي يدير بونابرت هيئة الأركان، فقد استقدم من جيش الألب أفضل المعاونين، وأكثرهم قدرة على العمل وهو: بيرتييه. ولكن الجيش، وجنرالاته في المقدمة، كانوا ينتظرون بازدراء

---

(١) أي فرنسا. (م: ز. ع).

وعجرفة الكورسيكيَّ القصير القامة والذي أعطته حظوةُ السياسيين السيادةَ على هذا الجيش. وحين وصل بونابرت إلى نيس؛ نجح في أن يفرض نفسه دفعة واحدة على قادة فرقه. وبعد يومين من ذلك الوقت، أخذ يتحدث مع جنوده، ولسوف يصنع بعد ذلك نصَّاً بارع الأسلوب، انطلاقاً من جمل كان يتلفظ الجنود بها فعلاً:

«أيها الجنود، أنتم عراة... ولسوف أقودكم إلى أكثر السهول خصوبة في العالم. إن مقاطعات غنية، ومدناً كبيرة ستكون تحت سلطتكم. وستجدون فيها العزَّة والمجد والثروة. يا جنود حملة إيطاليا، هل يمكن أن تنقصكم الشجاعة أو الثبات؟».

وكان هذا الخطاب أول بياناته، ونقطة انطلاق الحملة الدعائية التي ستشهدها فرنسا، خلال عام ونيف.

العلم المثلث الألوان - يرفرف على البييمونت:

كانت «التعليمات الموجهة إلى القائد الأعلى للجيش العامل في إيطاليا» التي سلمتها حكومة الإدارة إلى بونابرت، تتناول مجدداً الفكرة المركزية التي كان قد عبر عنها بونابرت نفسه، في أغلب الأحيان تعبيراً جيداً، وهي: فصل البييمونتيين عن النمساويين، بواسطة هجوم سريع، وإجبار بلاط تورين على عقد الصلح. أو أفضل من ذلك، إجبارهم على التحالف مع فرنسا. وبعد أن تؤمَّن ساقة[١] الجيش، يجري طرد النمساويين من لومبارديا. أما «تفاصيل التنفيذ فتخص القائد الأعلى».

كان الجيش الفرنسي في مواجهته تشكيلين عسكريين يقوم على قيادتهما قادة مسنون لا يتفاهمون بعضهم مع البعض الآخر. وكان تحت تصرف البييمونتي كولي ما بين خمسة عشر إلى ثمانية عشر ألفاً من الرجال بما فيهم التشكيل النمساوي الصغير الذي يقوده بروڤيرا. وكان يعسكر في سيفا، في وادي تانارو. أما بوليو ونمساويوه الخمسة وعشرون ألفاً فقد انسحبوا باتجاه الشمال، وحين وصل بونابرت إلى نيس، كان جيشه يحتل الساحل، وقمم الألب، حتى ممر كاديبون الصخري الذي يتحكم بوديان لابورميدا، ولوتانارو؛ فوضع بونابرت

(١) الصفوف الخلفية.

مركز قيادته في البينغا (٥ نيسان)، وأرسل سيروريبه إلى مقربة من غاريسيو ليحتلّ وادي تانارو العالي، وركز فرقه الثلاثة الأخيرة، بقيادة ماسينا، وأوجيرو، ولاهارب، في منطقة ساڤون. وكانت خطته تتمثل في الهجوم على سيــڤــا من جهتين، وفي سحق كولي، قبل أن يكون لدى النمساويين الوقت لنجدته.

إن الظروف ستجبره على تعديل خطته؛ فقبل وصوله، كان ساليستي قد حصل على الإذن بإرسال لواء إلى ڤولتري، في الأراضي الجنوبية. لكي يرهب مصرفيي الجمهورية (٢٥ آذار). فوجد بوليو في ذلك ذريعة وفرصة لخرق حياد كان يضايقه. وفي العاشر من نيسان، وهو نفس اليوم الذي كان مقرراً أن يبدأ نابليون هجومه فيه، انتقل جيشان نمساويان إلى الهجوم. وعلى اليسار يستولي بوليو على ڤولتري التي يخليها الفرنسيون دون قتال، وعلى اليمين، ينطلق دارجانتو من ديغو، ويدحر المراكز الأمامية الفرنسية، وكان عليه أن يلتف على الجيش الفرنسي، ويجبره على التراجع على طول الساحل. ولكن في الحادي عشر من الشهر، بعد الظهيرة، يصطدم بوليو بنصف لواء رامبون الذي كان يسيطر على مونتي - نيجينو. ويزعم «شاهد» مجهول الاسم، استند إليه فيريرو ليطعن على النجاحات التي أحرزها الجيش العامل في إيطاليا، يزعم أن جنود الإمبراطورية لم يصنعوا شيئاً، غير التمركز في مواقعهم، دون أن يشنوا هجوماً جدياً. وفي الواقع؛ فقد تمكن رامبون أن يصمد طوال الليل، في ظروف صعبة. لقد باغت الهجوم النمساوي بونابرت، ومن السذاجة بمكان التسليم بأن ڤولتري قد كانت فخاً معداً للإيقاع بالنمساويين؛ فبونابرت الذي اضطر لإرجاء تنفيذ خطته الأولية، يتعين عليه الآن أن يصمد أمام النمساويين ويمنع تلاقيهم مع قطعات كولي بأي ثمن. ولكن هدفه ظل سيــڤــا.

ويكتسب جيش بونابرت ألقاب المجد في غضون خمسة عشر يوماً، وينضم لاهارب وماسينا إلى رامبون، في مونت - نجينو، في ١٢ نيسان صباحاً، ويجبران بوليو على الدفاع، قبل أن يلتحقا في مونتينوت بفرقة أوجيرو التي شقت طريقها، من خلال الشعاب، والوديان. وتتكشف للمرة الأولى الإستراتجية

النابليونية فالتفوق العددي، وسرعة الحركة، وتركيز الهجمات تؤدي إلى اندحار قطعات دارجانتو؛ والهدف الآن هو دق إسفين بين النمساويين والبييمونيين الذين أصبحوا الخصم الرئيسي من جديد. ويحتل ماسينا كيرو في الشمال. وحين يحاصر «بروڤيرا» بين هاتين الفرقتين يحبس نفسه في كاسيريا التي تستسلم في اليوم التالي. وفي اليوم نفسه - في الرابع عشر منه - تجري معارك ضارية حول ديغو؛ فبعد أن يستولي عليها ماسينا صباحاً، يستعيدها النمساويون ليلاً، ويجبرون على التخلي عنها، في اليوم التالي. ومنذ ذلك الحين، يصبح النمساويون مفصولين عن حلفائهم. أما كونلي فيجعل سيــڤــا يتعرض لثلاث هجمات تتلاقى عليه؛ هجوم أوجيرو من الشرق، وهجوم سيروربيه من الغرب، وهجوم ماسينا من الشمال. فيغادر مواقعه في ١٧ منه، ويتراجع إلى موندوڤـــي التي يضطر إلى مغادرتها في ٢١ منه. وبعد يومين من ذلك التاريخ، يلتمس الهدنة، فيما يحتل أوجيرو شاراسكو.

لقد أراقت هذه الهدنة الكثير من الحبر. فهل كان ڤيكتور - أميديه حارساً لأبواب إيطاليا غير مؤتمن، وجباناً؟ لا ريب في أن الحسابات السياسية قد تدخلت في قراره، فقد كانت الثورة تندلع في ألبا التي كان بونافوس ورانزا ينظمان فيها أول قلعة من قلاع إيطاليا الحرة، وذلك في ظل ترحيب أوجيرو بها. ولكن كلَّ شيء كان يجري في صالح إيقاف المعارك، حتى على المستوى العسكري. وكان بونابرت مطلق اليدين. وإذ كان اهتمامه منصباً قبل كل شيء على تأمين مؤخرة جيشه؛ فقد قايض بالثورة البييمونتيه حياد حكومة تورين. وبفضل السلطات التامة التي منحته إياها حكومة الإدارة؛ فقد وقع نابليون الهدنة في شيراسكو (٢٨ نيسان) وهي الهدنة التي سلمت إليه كونتي وتورتوني، والكساندريا. ولم يفته أن يقدر قيمة نجاحاته، فذكَّر باراس، لكي يكون ذلك معلوماً، أنه قد أسر اثني عشر ألف أسير، وقتل ستة آلاف جندي، في غضون عشرة أيام. وصاغ للمرة الأولى أول بياناته الموجهة إلى جنوده، والتي كتبت بيده، وقامت الصحف الباريسية بنشرها: «أيها الجنود، لقد أحرزتم، في خمسة عشر يوماً ستة انتصارات (...)، غير أنكم، أيها

الجنود، لم تفعلوا شيئاً ما دام قد بقي عليكم الشيء الكثير الذي ينبغي أن تفعلوه؛ فكل واحد منكم يريد أن يقول حين عودته إلى قريته:

«كنت في الجيش المظفر في إيطاليا».

كان لا بد من رجل مثل تاليران يستخدم خبثه كله لينسب نثراً كهذا النثر إلى شامبايني[1] الطيب.

الدخول إلى ميلانو:

انسحب بوليو على طول الضفة اليسرى لنهر البو، وأخذت قطعاته التي انتشرت على شكل صفوف، تحرس النهر وروافده الشمالية، وهي: لاغوانمنا، لويتردوبيو، ولوتيسان. وكان بونابرت قد حصل بموجب هدنة شيراسكو، على الحق في احتلال ڤالانزا، ولكن خطته كانت تتمثل في الالتفاف على قطعات بوليو من الجنوب، وذلك عن طريق اجتياز نهر البوفي بليزانس. ومهما كتب عن ذلك «غوغلييلمو فيريرو»، فالمدينة لم تكن تنتمي إلى دولة محايدة، بل إلى عضو في الائتلاف. وفي السابع من أيار، تم عبور النهر، وحدث اشتباك في الثامن منه في فومبيو. إلا أن القائد الأعلى النمساوي واصل التهرب من القتال، ولم يتوقف في ادا إلاّ ليترك في لودي مؤخرة صغيرة للحراسة، أما هو، فقد اندفع بعيداً نحو الشرق، حتى كريمون.

وفي ١٠ أيار صباحاً، وصل ماسينا وأوجيرو إلى جسر لودي الذي كانت تغطية مدفعيته قوية. فأبيد الرتل الأول الذي اندفع إليه، ولكن قسماً من القطعات تمكن من عبور النهر بفضل مصطبة من الرمل، فيما كان القناصة الخيالة الذين عبروه من الجهة الشمالية البعيدة ينقضون على الصفوف الخلفية للعدو.

لقد عرض القادة أنفسهم للخطر، إلاّ أن الرسم الذي يمثل بونابرت وهو في الصف الأول مع علمه لا ينسجم مع الواقع في شيء، فقد كان هذا الرسم أداة دعاية رسمت في جنوة بناء على تعليمات فيبو لكي تشيع على نحو واسع في

---

(١) دوق دو شامبايني، دبلوماسي فرنسي، ووزير العلاقات الخارجية لنابليون.

فرنسا. ثم أن بونابرت و «ساليستي» أرسلا إلى باريس نشرات ورسائل غايتها أن تحول معركة لودي إلى نصر حاسم. ولكن الهدف قد أخطئ بالفعل؛ فالجيش النمساوي لم يدمَّر، وأخذ ينسحب نظامياً.

أما ميلانو التي احتلتها في ١٤ أيار، فرقة ماسينا، فقد دخل إليها بونابرت دخولاً ظافراً. وحين استقبله في «بورتا رومانا» البطريرك، وأعضاء البلدية، ضَمِنَ لهم احترام دينهم، وممتلكاتهم. ثم تقدم إلى وسط الجمهورية، وهو يسبق جنوده ببضع خطوات. وفي المساء، استقبل في مقر البطريركية عدداً من الوفود، ووعدهم بالحرية: «ستكونون أحراراً، وستكونون أكثر ثقة في ذلك من الفرنسيين فإذا عاودت النمسا الكرة، فإني لن أترككم أبداً».

وذلك المساء، بدأت ترتسم خطوط سياسة شخصية ستضع القائد الأعلى بمواجهة حكومة الإدارة.

وعشية دخول بونابرت إلى ميلانو، تلقى من كارنو رسالة تتضمن التوجيهات الجديدة للحكومة؛ فكان ينبغي لبونابرت أن يعدل عن ملاحقة النمساوي حتى التيرول، وأن يقود جنده إلى إيطاليا الوسطى «إن دويلات إيطاليا تدعوكم للتوجه إلى جهتكم اليمنى». وحول هذه النقطة، كان بونابرت مستعداً للانصياع للأوامر، لاسيما وأن عدم تحرك جيوش مورو، وجوردان كان يجعل من حملة معزولة ضد التيرول أمراً ينطوي على مغامرة. ولكن المدير أضاف أن قيادة قوات لومبارديا سوف تسند إلى كيلرمان، وأنه ينبغي تحاشي أي عمل ثوري في إيطاليا.

ولم يكن بونابرت مستعداً للتخلي عن جيشه: «إذا قطعتم في إيطاليا وحدة التفكير العسكري، فأني أقول لكم سوف تضيعون بذلك أجمل فرصة لفرض القوانين في إيطاليا».

وكان يؤكد لكارنو أن «الجمع بين كيلرمان وبيني في إيطاليا معناه الرغبة في خسارة كل شيء». ورضخت حكومة الإدارة التي هددها بونابرت بالاستقالة، وضايقها ساليستي بإلحاحه.

وثبتت بونابرت في منصبه كقائد وحيد. ولكنها أبقت على تعليماتها فيما يخص المشكلة الإيطالية، لاسيما وأن بيوناروتي الذي كان حتى ذلك الوقت مرشد خطط الثورة الإيطالية، قد أصبح مشتبهاً به في مؤامرة بابوف، وقد اعتقل في ١٠ أيار.

كان بونابرت يتصرف في إيطاليا من غير سياسة محددة، وتبعاً للظروف ولضرورات الأمن العسكري، ولم يكن قد تردد، برغم أوجيرو، في التضحية بجمهوريي ألبا لمصلحة ملك سردينيا. غير أن المساندين الوحيدين لفرنسا كانوا في تلك الساعة هم اليعاقبة؛ أما الأشراف الليبراليون فكانوا لا يزالون مترددين في توريط أنفسهم في تلك المساندة. وفي ١٩ أيار، أسس بونابرت وكالة عسكرية في البلديات. وكان مجمع ميلانو تحت سيطرة العناصر الديمقراطية لجمعية أصدقاء الحرية والمساواة - وظلَّ تأثير المعتدلين ضعيفاً، كبييترو ڤيري، على سبيل المثال - وتطورت الدعاية التوحيدية واليعقوبية في غضون بضعة أشهر في الصحف مثل صحيفة «التيرموميتر السياسي»، وصحيفة «وطنيي إيطاليا». وذلك بمساهمة من رانزا، الصحيفة البييمونتية، والصحيفة الرومانيـــة «لورورا»، والنابوليتانية «لوبيرغ». وفسح المجال لهذه الصحف لتعمل في تلك الآونة؛ فابتعد بذلك عن وجهات نظر حكومة باريس.

نهب إيطاليا:

لم تكن تعليمات حكومة الإدارة توصي فقط بتأمين أسباب العيش للجيش من البلد المحتل، وبفرض ضرائب كبيرة عليه، بل توصي أيضاً بالشروع بنهب معمَّم. وكانت تلك هي السياسة التي عمل كارنو على تطبيقها في بلجيكا قبل عامين.

ومنذ شهر نيسان، كانت حكومة الإدارة قد أبدت اهتمامها بكنيسة نوتردام دولوريت: «ألا يمكن الاستيلاء على «لاكازا سانتا» وعلى الكنوز التي كدستها فيها الخرافات منذ خمسة قرون؟ إنها تقدَّر بعشرة ملايين ليرة إسترلينية». وكانت الحكومة تضيف لكي تغري بونابرت: «إنكم ستقومون بعملية مالية تثير الإعجاب،

ولن تضرّ إلا ببعض الرهبان». وزادت الانتصارات الأولى من شهية حكومية الإدارة. وفي ٧ أيار، أرسلت إلى القائد الأعلى توجيهاً أكثر شمولاً:

«إن حكومة الإدارة التنفيذية مقتنعة، أيها المواطن الجنرال، بأنكم تنظرون إلى مجد الفنون الجميلة باعتباره مرتبطاً بمجد الجيش الذي تقودونه؛ فإيطاليا تدين لهذه الفنون بثرواتها وشهرتها إلى حد كبير. بيد أنه قد حان الوقت الذي ينبغي فيه أن تنتقل مملكتها إلى فرنسا لتعزز مملكة الحرية، وتجملها؛ فينبغي أن يحتوي المتحف الوطني على الروائع الشهيرة في كافة الفنون، وأنتم لن تغفلوا إغناءه بالروائع التي ينتظرها المتحف من الانتصارات الحالية للجيش العامل في إيطاليا، وبتلك الروائع التي لا تزال مخصصة له. وينبغي لهذه الحملة المجيدة، في الوقت الذي تجعل فيه الجمهورية قادرة على منح الصلح لأعدائها، أن تصلح أيضاً أضرار تدمير النفائس في داخلها، وأن تجمع بين بريق الغنائم العسكرية، وسحر الفنون الخيرة المؤاسية. إن حكومة الإدارة التنفيذية تدعوكم، بناء على ذلك، إلى البحث عن التحف الأكثر قيمة من هذا النوع وجمعها، ونقلها إلى باريس، وأن تصدروا الأوامر الدقيقة لتنفيذ هذه التدابير تنفيذاً حكيماً.».

علينا ألا نحكم على رسالة كهذه من وجهة نظر الأخلاق المجردة؛ فهي تصدر عن عقليات ذلك العصر، وعن مركب الأهواء التي أطلقتها الثورة من قيودها وسميت «وطنية». ألم تصنع الحرية من الفرنسيين الشعب المختار، ومن فرنسا «الأمة العظيمة»؟ إن الرأي، وحتى المعتدل منه، كان يصفق لذلك النهب. وها هو تيبودو ينفجر في مذكراته غاضباً: «ضد العقول الكئيبة، المعادية لمجدنا» والتي كانت تغتاظ منه. وكان الأميرال «تروغيه» يعلق بسذاجة على مصادرات الخشب والقنب: «لنجعل إيطاليا فخورة بأنها قد أسهمت في تألق بحريتنا.».

وكان بونابرت يشاطر حكومة الإدارة نظراتها إلى هذه المبادئ مشاطرة كاملة. ألم يغر جنوده بوعود الغنائم المعسولة، منذ دخولهم في الحملة؟ وفي كافة رسائله إلى الحكومة، كان يلوح بالفوائد التي يمكن جنيها من أصغر نصر. لقد استولى، بالتواطؤ النشيط مع ساليستي، على أربعمئة ألف ليرة، وجدت في الخزينة

العامة، وفرض ضريبة مقدارها خمسة ملايين ليرة في المناطق التي تركتها له هدنة شيراسكو، ولكن ذلك لم يكن يكفيه، فكتب يقول في ٢٨ أيلول: «إني أنوي، أثناء مروري، أن أجعل دوق بارما يدفع الجزية.». وكانت موارد لومبارديا أضخم أيضاً: «سنجني من هذا البلد عشرين مليوناً.». وتحمل هذه الرسالة تاريخ ١٧ أيار، أما قرار تطبيقها فبتاريخ ١٩ منه. وكان لا بد من أخذ ضمانات بانتظار تسلم مبلغ كذلك المبلغ. وجرى نهب «مصرف الإسعاف» والصناديق الكنيسة المخصصة لأعمال الإحسان. وصودر كل شيء، بما في ذلك المجوهرات وصودرت المؤن والخيول، والمواد الضرورية جداً. وبعد لومبارديا، تعين على دويلات إيطالية أن تشتري حيادها؛ ففرض على دوق بارما أن يدفع مليونين، وتخلى دوق مودينا عن عشرة ملايين. هذا عدا عشرين لوحة، من بينها لوحة «سان جيروم» للرسّام لوكوريج. ولسوف تزداد الفوائد، مع حملة إيطاليا الوسطى فيما بعد. وحسب تقدير جرى في كانون الأول ١٧٩٦، كان النهب قد جلب ستة وأربعين مليوناً من الفرنكات الفضية، واثني عشر مليوناً من النقود العينية، إضافة إلى أن هذا لا يشمل الغنائم الشرعية التي تضاف إلى الفوائد الفردية التي حصل عليها الجنرالات والجنود.

وثمة مشكلتان وضعتا القائد الأعلى بمواجهة حكام باريس وهما: توزيع المناصب، وتوزيع المغانم. وكان كارنو قد أصدر تعليماته بالضرب بصورة إجمالية، من غير مراعاة للجماهير. إلا أن بونابرت وساليستي لم يكن بوسعهما أن يجعلا مهمة اليعاقبة الذين كانا لا يزالان بحاجة إليهم ضد النمسا أن يجعلاها مهمة بالغة الصعوبة. وكان بيوناروتي قد ذكر بالوعد الثوري القديم في ملاحظاته حول إيطاليا، والتي أرسلها دولاكروا إلى القائد العام، وفيها الشعار: «الحرب على القصور والصلح مع الأكواخ.». وقرر ساليستي أن يعيد إلى المستفيدين من قروض مصرف الإسعاف المرهونات التي تقل عن مئة لير؛ فاستاءت حكومة الإدارة، وأرسلت إلى ميلانو مفوضاً آخر هو بينسو الذي عدّل توزيع الضرائب؛ فأعفى الملكية العقارية منها، وفرض ضرائب شديدة الوطأة على الثروة المنقولة،

وعلى الأعمال الحرفية، والتجارة الصغيرة. إن بلدية ميلانو التي ساندها ساليستي وغارو الذي انضم في حزيران، قد هاجمت «بينسو» الذي استدعي إلى باريس في آخر الأمر.

اهتم بونابرت خصوصاً بتنظيم النهب، وباستعباد أولئك الذين كانوا يضايقونه من الغنائم.

وكان جيش حملة إيطاليا محاطاً بشرذمة من الطفيليين. وقد اجتذبت نجاحاته الأولى مضاربين من كل شاكلة ولون، من مثل هاملان الشهير الذي أقرض جوزيفين نقوداً لكي تؤمن انتقالها إلى ميلانو. ومن بين المتعهدين، كان هناك «هالير»، وهو أحد محميي غارد، و«فلاشا» بصورة خاصة. وكان روبيل، على ما يبدو، يدعم فلاشا الذي كان شريكاً للابورت، النائب السابق في المؤتمر الوطني. وكان قد نال حق تحصيل الضرائب التي تجبى في إيطاليا، والاستيلاء على المقبوض منها، وذلك مقابل الالتزام بتقديم المؤن للجيش. وكان بونابرت يمقته، ولسوف يختلف معه، بعد معركة ليـــڤورن. وتُقدَّم بحق فلاشا شكوى بسبب الاختلاس، ولكن ساحته تبرّأ. أما عن الجنود، فكيف يمكن منعهم من النهب؟ لقد كان الجنرالات يضربون المثل على النهب، وخصوصاً ماسينا، وبيريتيه، وبونابرت ذاته الذي انتزع من إيطاليا قرابة ثلاثة ملايين، عدا الهدايا التي كان يرسلها إلى عائلته. وللمرة الأولى، صار بوسع الضباط أن يرسلوا إلى بيوتهم نقوداً وتحفاً فنية. ولكي يربط بونابرت جيشه به نهائياً؛ فقد اتخذ قراراً رئيسياً في ٢٠ أيار وهو: أن يدفع لهم نصف أجورهم نقداً. وبما أن مورو وهوش لم يتمكنا من أن يصنعا مثله؛ فقد غدا قائد جيش حملة إيطاليا الجنرال العزيز على قلوب جنود الجمهورية.

وماذا كان بوسع حكومة الإدارة أن تقول؟ لقد كانوا يتهمونها بأنها تعيش على الغزو. وكان ريديرر يلمح في مقالة صدرت في جورنال دوباري، أن الجنرالات قد صاروا أمناء صناديق الأمة. وكان يعيد إلى الأذهان ماريوس وسيلا اللذين كانا يجبيان من الشعوب المغلوبة الضرائب التي كانت تغذي الخزينة العامة.

ولقد تبنى المؤرخون أحياناً رأي المعاصرين هذا. إلا أن حكومة الإدارة لم تتلق سوى جزء يسير من أسلاب الحرب الإيطالية وهو: عشرة ملايين جرى إرسالها فوراً إلى الجيوش العاملة في ألمانيا. إن بونابرت لم ينهب إلا لنفسه؛ فالحقيقة أن هذا النهب قد كان استثماراً في الوقت ذاته.

وفي حزيران، قرر بونابرت، أمام الرسائل المتكررة من حكومة الإدارة، أن يشرع في حملته التي تلقى الأوامر بها، وذلك في إيميليا، وإيطاليا الوسطى. وكان الهدف ثلاثياً: فرض الفدية على أراض غنية، وطرد البواخر الإنكليزية من السواحل الإيطالية، والوصول إلى تصالح بين حكام الدويلات. وحتى قبل رحيله، قام بإرهاب بيلمونتي- بينغاتيلي الذي أرسله فرديناند دو نابل إلى بريسيا. وفي ٦ حزيران، جرى التوقيع على اتفاق يضمن حياد نابولي؛ فأخذ الوحدات النابوليتانية التي كانت تخدم في الائتلاف تنسحب من المعركة، وتوجه بونابرت نحو الجنوب.

ودخلت قطعاته العسكرية بين ١٨ و٢٣ حزيران إلى المفوضيات البابوية. وفي بولونيا، أخاف القائد الأعلى مبعوثي البابا بيوس السادس، وبدا لهم قاسياً عن قصد منه ليرتب حلاً وسطاً يفيده. فهل كانت الهدنة التي عقدت تحت التهديد في ٢٣ منه، تتعارض مع تعليمات حكومة الإدارة؟ إن هذه الحكومة لم تكن قد أمرت بعزل البابا الذي كان بونابرت يشاطرها مشاعرها نحوه، وهي مشاعر يمتزج فيها الازدراء بالعجرفة، وكانت الحاجات المالية والعسكرية تحكم بنود هدنة بولونيا؛ فاستعاد البابا راقين. ولكنه اضطر للموافقة على تسليم بولونيا وفيراري، بانتظار أن تتمكن القطعات الفرنسية من احتلال «أنكون». وتعهد بدفع واحد وعشرين مليون لير. وبأن يضحي، لصالح الجمهورية، بمئة تحفة فنية وخمسمئة مخطوطة ثمينة. ولم يكن بونابرت بحاجة إلى أكثر من هذا حتى يشمئز من السفر إلى روما.

وحين غادر بولونيا، توجه إلى توسكانيا التي كانت مع ذلك محايدة، منذ شباط ١٧٩٥. و٢٦ حزيران، احتل بيستويا، وأجبر جمهورية لوكيس المحايدة أيضاً منذ بداية الحرب، على أن تدفع ثمناً لتتلافى مرور قطعاته العسكرية فيها؛

ولم يتحتم عليها فقط أن تدفع مبلغاً كبيراً، بل قدمت ستة آلاف بندقية أيضاً. وبعد ذلك، احتلت فرقة ڤوبوا ليــڤورن، وكان الميناء التوسكاني الكبير الذي حظي بتشجيع ليبيرالية فرديناند المسالمة، غنيمة تشتهى بحرارة. ولكن الوقت للأسف قد توفر للإنكليز ليرحلوا بضائعهم من جديد. فأثار فقدان ما يمكن كسبه غضب خيالة مورات، وأثار أكثر من ذلك غضب بونابرت الذي كان ينتظر من العملية عشرة ملايين. وقد أصاب منها مبلغاً أقل بثلاث مرات. وعلى أية حال، فقد أرضي غروره حين استقبله شقيق الإمبراطور في فلورنسا. ولكنه لم يمكث فيها طويلاً. وفي ١٢ تموز، التقى في ميلانو الزوجة التي انتظرها طويلاً.

لقد كانت عملية غزو إيميليا وتوسكانيا ذات أهمية كبيرة في مصير بونابرت. إن هذا الجنرال الذي كان يجعل البابا يرتجف، والذي استقبله سليل آل هابسبور على العشاء، لم يكن مستعداً للسماح بتقليم أظافره على يد مبعوثي حكومة من المحامين. ومنذ ذلك الحين، أخذ يشكو علانية من المفوضين المدنيين: «ليس لهم علاقة بسياستي.»، وفوق كل شيء فقد شهد في إيميليا وضعاً سياسياً جديداً، ومختلفاً عن السياسة التي فرضت عليه في ميلانيا. وكان مجلس الحكام المئة في فيراري، ومجلس شيوخ بولونيا يتألفان من أرستقراطيين ليبيراليين، ومن بورجوازيين كبار متنورين تنسجم مشاعرهم البلدية جيداً مع الوجود الفرنسي. أفلا يعتبر ذلك الوضع جنيناً لجمهورية أرستو - ديمقراطية، كما كتب بونابرت إلى كارنو، بتاريخ ٢ تموز؟ وعلى أية حال، فقد ثبت هذه المجالس مؤقتاً؛ أما في المستقبل، فإن طريقاً ثالثة كانت تنفتح أمامه، وهي تقع بين تيار يعقوبي إيطالي قد غدا ثقيلاً عليه منذ فترة، وسياسة «الليمونة التي ينبغي عصرها»، وهي السياسة التي أمر كارنو بها.

التمردات المناهضة للفرنسيين:

كان بيوناروتي قد توقع نتائج الاحتلال التي لا يلطف منها الإخاء الثوري، وذلك في الملاحظات الحصيفة التي أرسلها إلى بونابرت، عن طريق دولاكروا:

«لا تنسوا، أيها الفرنسيون، أن إيطاليا كانت قديماً قبركم، وأنها يمكن أن تصير كذلك مرة ثانية، إذا لم تدخلوها كأصدقاء للشعوب. يجب عليكم أن تكونوا محرريها (...) فعلينا ألا نسمح لعدم انضباط الجيش، وبوجه خاص للجشع الهمجي، جشع الحكام العسكريين الذي يخرب المناطق المحتلة في إيطاليا، أن يغير حب الشعوب إلى كراهية، وأن يشدَّ أكثر فأكثر القيود التي نود كسرها.».

إن ردود الفعل الأولى المناهضة للفرنسيين أعقبت دخولهم ميلانو بوقت قصير. وانفجرت الاضطرابات في ميلانو نفسها، بتاريخ ٢١ أيار، وخصوصاً في منطقة باڤـي بين ٢٣ و٢٦ أيار. وفي المدن، اقتلعت أشجار الحرية. وأجبرت مجموعة يقودها البناء باربييري الحامية الفرنسية على الاحتماء بالقلعة. وجرى قتل جنود فرنسيين في بيناسكو، وفي أركواتا- سكريـڤيا. فأحرق بونابرت بيناسكو على يد مرتزقة «لان»، وأباح مدينة باڤـي للجنود لمدة أربع وعشرين ساعة، وأمر برمي الرهائن بالرصاص. وقد كتب إلى حكومة الإدارة يقول: «ليس لدي شك في أن هذا الدرس سيكون عبرة لشعوب إيطاليا.». ولكنه لاقى الصعوبات ذاتها في إيميليا. وفي فيراري، وبولونيا جرت مظاهرات ضد الفرنسيين، وتمردت مدينة لوغو. وكان لا بد من معركة نظامية للقضاء عليها. وكان السكان، في كل أنحاء البلاد، وحتى في ليـڤورن نفسها، يتعرضون للإرهاب.

وكان الفرنسيون، من خلال إدراكهم الساذج، يعزون هذه الاضطرابات ببساطة إلى الدهماء المعادية للحرية، والتي دفعها إلى التعصب الرهبان والكهنة، كما كانت الحال في الـڤـانديه. وقد شاطرهم بعض المؤرخين هذه الأوهام؛ فنسبوا المواجهة الأولية، مواجهة شعب لناهبيه الأجانب، إلى الثورة المضادة. ومع ذلك، فلم يكن كل شيء على تلك الدرجة من البساطة؛ فيصف النقيب سولكوڤسكي، في رسالة يتحدث فيها عن بولونيا، العناصر المناهضة للفرنسيين بأنها عناصر جمهورية متطرفة: «إن هناك فريقاً من الناس، كبير العدد، وشديد الانتشار (وهو غير مسلح، لحسن الحظ) يتوق إلى الفوضى. وهم يصفون أنفسهم بالثوريين، وينوون ذبح الفرنسيين الذين يقعون بين أيديهم،

ورفض الضرائب العامة، وفرض الفدية على الكهنة، ونهب النبلاء، وهذا ما يسمونه في رومانيا[1] اليوم بالحزب الجمهوري.».

إن ما هو بذرة جنينية في هذه التمردات هو الذي سيكون مأساة الوطنية الإيطالية بأسرها.

ومع ذلك، فينبغي في تلك اللحظة اختيار أحد شرين. فما دام النمساويون يستولون على مانتو، سيضطر الوطنيون، وحتى المعزولون منهم عن الجماهير، إلى الاعتماد على جيش الثورة الفرنسية.

جيش الحملة على إيطاليا يتعرض للخطر:

كان بونابرت قد ترك ماسينا في لومبارديا، ليراقب الجيش النمساوي، وكان بوليد قد انسحب في أواخر شهر أيار إلى التيرول، بعد أن أخلى مينسيو، وترك في مانتو تشكيلاً من ثلاثة عشر ألف رجل. وعندما فتح ثغرة في أراضي فينيسيا باحتلاله لبيسشييرا، احتل بونابرت ڤيرونا وأجبر «سيرينيسيما» على تسليمه عشرين ألف بندقية. ومنذ ذلك الحين، اختلطت حملة إيطاليا بحصار مانتو.

كانت المدينة تحميها الطبيعة، وبما أنها كانت محاطة من الجانبين بمناطق مستنقعية، تخترقها أربعة حواجز مائية؛ فقد كانت تعزلها من الشمال ومن الغرب سيول مينسيو العريضة. وكان المناخ الصيفي يجعل العمليات العسكرية صعبة. وقد طرح تساؤل عن السبب الذي جعل بونابرت يتشبث برغبته في احتلال مانتو، بدلاً من ملاحقة بوليو. والجواب أنه كان مجبراً على ذلك، لأن الحامية النمساوية كانت قادرة على تهديد مؤخرة جيشه، وعلى أخذه من الخلف فيما إذا اندفع نحو التيرول.

ومن ناحية أخرى؛ فهو لم يكن متمسكاً بالقيام وحده بمجازفة في وقت لم يتمكن فيه مورو وجوردان من تنفيذ الأهداف التي أمر بها كارنو، في ألمانيا. وقد

---

(١) رومانيا Romagne: مقاطعة إيطالية، كانت تشكل مع إيميليا دولة بابوية: إيميليا- رومانيا. (المترجم: ز. ع).

لاحظ ستندال ذلك جيداً حين كتب: «طالما لم يجر احتلال مانتو، فيمكن القول إن الفرنسيين قد جابوا إيطاليا ولم يحتلوها.».

وفي بعض الأحيان، تعرض حملة تموز على أنها فشل لماسينا و «سوريه» وهو فشل يصححه وصول بونابرت على نحو عجيب. ولكن الأمر لم يكن كذلك؛ فحين رجع بونابرت من بولونيا، بقي الموقف على حاله، وأخذ ڤورمسر الذي حلَّ محل بوليو يحشد في التيرول جيشاً قوامه خمسون ألف رجل، ولم يكن بمقدور بونابرت أن يجابهه إلا بتسعة وثلاثين ألف جندي. ولكن الجنرال النمساوي قسم قطعاته إلى ثلاثة تشكيلات؛ فينزل أحدها، وهو بإمرة كازدانوفيتش، إلى غربي بحيرة غارد لكي يهدد جناحي الجيش الفرنسي، ويهاجم ڤورمسر، عند طريق نهر الأديج، فيما يأتي ميساروس عن طريق ڤينيسيا، متحركاً من الشرق إلى الغرب.

وبدأت العملية، بصورة مؤاتية، وانطلق الهجوم بتاريخ ٢٩ تموز، فأجبر بونابرت على إخلاء الأديج. أما سوريه، فكان ينوء تحت ضربات قطعات كازادانوفيتش. وفي ٣١ منه، كتب بونابرت إلى أوجيرو: «لقد اخترق العدو خطوطنا في ثلاث نقاط، وهو يسيطر على كورونا، وريـــڤولي،... وأجبر ماسينا وجوبير على التراجع أمام القوة، وانسحب سوريه من سالو، واستولى العدو على بريسيا.».

كان التشخيص صحيحاً؛ فالخطر الذي كان يجثم على الجيش الفرنسي في إيطاليا لم يصل يوماً إلى تلك الدرجة من الشدة. غير أن القائد الأعلى تغاضى عن مسؤولياته الشخصية في ذلك. وكان قد ترك مرؤوسيه يتصرفون من تلقاء أنفسهم، منذ ثلاثة أيام، والتقى في بريسيا جوزيفين الخائنة والمعشوقة.

وكان الاستيقاظ قاسياً.

كاستيليون:

حينذاك عرف بونابرت كيف يقوم باختيار فيه مجازفة. فهل كان ينبغي له أن يخوض معركة قبالة مانتو؟ لو فعل ذلك، لكان ذلك هو المخطط التقليدي؛ أي: الاشتباك بين كتلتين. أم كان ينبغي له أن يغادر مانتو؟ لو فعل ذلك لخسر معدات

الحصار - مئة وثمانين مدفعاً - التي جرى تكديسها بعناء. ولكن كان بإمكانه الاعتماد على السرعة، والحركة في الهجوم على التشكيلات المنقسمة للعدو، عن طريق القيام بتحشيد القطعات العسكرية عليها. وتبنى بونابرت هذا الحل؛ فرفع الحصار، وتغلب على كازدانوفيتش في لوناتو (٣ آب)، وانضم إلى أوجيرو الذي كان يشتبك مع ڤورمسر في كاستيليون (٥ آب)، وحين تعرض الجنرال النمساوي لتهديد فرقة سيروربيه لمؤخرة جيشه، انطلق إلى التيرول (٦ آب).

لقد دشنت هذه المعارك الإستراتيجية النابليونية، فحتى ذلك الوقت، لم يكن عليه أن يقاتل إلا أعداء منقسمين، أو حرس مؤخرة جيش هارب من الاشتباك، سواء في البييمونت أم في لودي. أما في كاستيليون، فتوجب عليه أن يتدارك النقص العددي بضربات متلاحقة وسريعة يسدِّدها لأقسام الجيش النمساوي المنفصلة. ومن المثير للدهشة ألا يكون جنرالات الإمبراطور قد استوعبوا الدرس.

مانتو:

لم تكن نشرات النصر، والرسائل التي تلقتها حكومة الإدارة، بعد كاستيليون، تنسجم مع الموقف الواقعي إلا قليلاً؛ فلقد كتب القائد الأعلى أن «الجيش النمساوي قد اختفى مثل حلم»، وقد أضاف بيرتييه أن «إيطاليا مؤمَّنة لنا»، ومع ذلك، فموازين القوى السياسية والعسكرية كانت بعيدة عن أن تعتبر مؤاتية إلى هذا الحد. إن أقل عثرة كان يمكن لها أن تبلور الأحقاد المتراكمة ضد الجيش الفرنسي. وكان «ڤورمسر» يحافظ على جيش لم ينقص تعداده إلا قليلاً؛ فأكمل هذا النقص سريعاً. وبسبب نقص العتاد، لم يكن بالإمكان التفكير بتطويق مانتو، بل بوضعها في حالة حصار؛ فلقد كان جيش الحملة الإيطالية منهكاً، خصوصاً في نفس اللحظة التي كانت يتوجب عليه فيها أن يضم جهوده إلى جهود الجيوش العاملة في ألمانيا والتي كانت تتوغل في باڤيير. وكان كارنو يصدر الأوامر لبونابرت «للمضي في فتوحات الجمهورية حتى انسبروك.» ولكن دون طائل؛ فخلال ثلاثة أسابيع، في شهر آب ١٧٩٦، حدثت العطالة الإجبارية؛ فأفاد بونابرت من ذلك ليتحرر أكثر. وألغى مكتب ميلانو العسكري، وأحلَّ محله «إدارة لومبارديا العامة» التي دخلت

فيها أكثر عناصر البلدية نشاطاً. وكانت تلك الإدارة هي جنين الجمهورية اللومباردية. وفي إيميليا، أفسح المجال لمدينة ريغجيو لكي تثور (٢٦ آب) ضد دوق مودينا، وتشكل حكومة مؤقتة طلبت منه الحماية.

وبفضل التعزيزات التي تلقاها من فرنسا - وكان تمرد الـــڤـــانديه قد هدأ - تمكن من إكمال أعداد الجيش، وأصبح تحت تصرفه اثنان وثلاثون ألف رجل مقسمين إلى ثلاث فرق (ماسينا، وأوجيرو، و ڤوبوا) فشن الهجوم في الأول من أيلول، فيما كان ڤورمسر، والقسم الأعظم من قطعاته لا تزال في ترانت. وتغلب ماسينا وأوجيرو على داڤيدوفيتش، في معركة روڤيردو، ثم في باسانو؛ فهرب القائد النمساوي إلى مانتو، وحاول أن يخرج منها في معركة سان- جورج (١٥ أيلول)، ولكنه صدَّ عنها، وتحتم عليه أن يحتمي بالمدينة.

في اللحظة نفسها، كانت الجبهات الأخرى التي تسيطر عليها الجمهورية تبدي علامات ضعف.

حملة ألمانيا:

ظلت إيطاليا، بالنسبة لكارنو وزملائه تعتبر مسرحاً للعمليات الثانوية. أما الوصول إلى إنكلترا، وتهديد ڤيينا، عن طريق الدانوب، فكانا الهدفين الرئيسيين. وفي الحالين؛ فإذا كان صيف عام ١٧٩٦ قد أحيا الآمال، فقد كان الخريف والشتاء قليلي الرحمة.

وظلت إنكلترا، التي كانت متخمة بمستعمرات فرنسا، وحليفتها الباتاڤية تثير سخط «الروح الوطنية» الثورية. لقد انتابها الضعف، وبرغم مفاوضات الربيع، فقد كانت تصر على استكشاف طرق صلح مشرِّف. ودعم التحالف الفرنسي - الإسباني المعقود في سانت - إيلديفونس (١٩ نيسان)، واحتلال ليــڤورن، أنصار المفاوضات. وبرغم عداء قسم من الوزارة البريطانية، كان «بت» مستعداً لعرض شروط مجزية؛ فقد كان موافقاً، كما يبدو، على أن تحتفظ فرنسا بجزء من الضفة اليسرى للرين، ولكنه كان يتمنى أن يتشكل في بلجيكا نوع من دولة محايدة. ولم

يكن هناك مقرر فيما يخص المستعمرات التي استولى عليها الأسطول البريطاني؛ فلقد كانت تلك الفترة فترة التنازلات.

ولكن حكومة الإدارة والرأي العام لم يحملا عروض لندن على محمل الجد. ألم تكن «البيون»[(١)]، في نظرهما عملاقاً قدماه من الطين، ويستند إلى دعائم- هي القرض، وميزان الحسابات - وقد اعتبرت دعائم مصطنعة؟ ألم تكن وحشاً من الأنانية، والمادية الشحيحة؟ لقد تركت المفاوضات التي كان يجريها اللورد «مالمسبوري» في مدينة ليل تطول وذلك للانتقال إلى الاهتمام بأمور جدية. وبسبب عدم وجود حملة إلى مصر، والهند - مع أن دولاكروا كان يوحي في تموز بذلك- فقد اتجهت الرغبة إلى تهديد إنكلترا في خزائنها وإلحاقاتها. وقد طلبت صحيفة «لوريداكتور»[(٢)] بتاريخ ١٧ تشرين الأول:

«افرضوا حظراً على بيع البضائع الإنكليزية واستهلاكها، في كل أرجاء الجمهورية.». إن مرسوم ٣١ تشرين الأول الذي جدد هذا المنع، دون مراعاة لجناح المحايدين، قد دشن سياسة سيكتب لها الظفر في عام ١٧٩٨ وفي عام ١٨٠٧ وهي: سياسة الحصار. وكان هناك وهم آخر هو نجاح إنزال بحري؛ فقد أصغت حكومة الإدارة إلى التماسات الوطنيين الإيرلنديين، وتعهد وولف توني، زعيم جمعية «الإيرلنديين المتحدين» أن يحرض على العصيان ثلاثمئة ألف رجل، إذا أنزلت فرنسا عشرين ألفاً. واقترح كارنو على هوش الذي أغراه العرض إلى حد كاف أن يستلم قيادة القطعات العسكرية. وكان يواجه إمكانية إرسال متمردين سابقين، من متمردي الشوان، ومحكومين بالأشغال الشاقة يعهد إليهم بتنظيم حرب عصابات ضد بلاد الغال[(٣)]. وإلى كورنواي[(٤)]؛ فانطلق الأسطول من بريست في ١٥ كانون الأول، ووصل إلى مقربة من السواحل الإيرلندية؛ ولكن غروشي

---

(١) الاسم القديم لبريطانيا. بسبب صخورها البيضاء، Albus باللاتينية معناها أبيض. (م: ز.ع).

(٢) (المحرِّر).

(٣) بالإنكليزية: مقاطعة ويلز، في بريطانيا.

(٤) كورنواي: منطقة بروتانيا قديماً. (المترجم: ز.ع).

رفض النزول من السفن، ووصل هوش متأخراً جداً؛ فصدته العاصفة البحرية، فرجع إلى اليابسة بصعوبة، وذلك في كانون الثاني ١٧٩٦.

وظل جيشا سامبر - أي - موز، ورين - أي موزيل اللذان يعتبرهما كارنو ولديه الحبيبين، ظلا دون حراك، فيما كان بونابرت يخضع البييمونت، ويحتل لومبارديا، ويفرض الجزية على إيميليا وتوسكانيا.

ولا ريب أن تلك الجيوش قد واجهت جيوشاً أكثر اقتداراً، وجنرالاً هو أفضل جنرالات الإمبراطورية: الأرشيدوق شارل. ولكن هذه العطالة عن الحركة تجد تفسيراً لها أيضاً في الأسباب السياسية والإستراتيجية. ومع أن جوردان ومورو كانا حائزين على رضى الكسمبور؛ فقد كانا يشتكيان باستمرار من حالة عدم الاستعداد المادي لقطعاتهما، ويناقشان التعيينات- كتعيين مارسو بوجه خاص - ويعترضان على المبادرات السياسية لحكومة الإدارة. ولعل كارنو قد أغفل أيضاً في خطته، وسائل التنسيق الفعالة والمستمرة بين الجيشين. وقام جوردان بالهجوم في ١٣ أيار، وترك لكليبير مجد الانتصار في معركة التينكيرشن (٤ حزيران). ولكن سلبية مورو أتاحت للأرشيدوق شارل أن يحشد القسم الأعظم من قطعاته ضد جوردان؛ فاضطر هذا الأخير للتقهقر بارتباك وفوضى، في اللحظة التي عزم فيها مورو أخيراً على اجتياز الرين (٢٤ حزيران)؛ ففشلت حملة الربيع. ومع ذلك، فقد كان الصيف مؤاتياً، فشن جوردان الهجوم من جديد، وأرسل «بيرنادوت» ليؤمن الانضمام إلى مورو، وأجبر الأرشيدوق شارل على التخلي عن الدانوب، فاحتلت ميونيخ (٩ آب)، ولجأت دويلات ألمانيا الجنوبية إلى الحياد.

وصلت القطعات الفرنسية إلى باڤيير، وتقهقر ڤورمسر إلى التيرول؛ فبدا كل شيء مؤاتياً لهجوم على ڤيينا، كما بدأ أن سياسة روبيل تبررها الانتصارات. ولكن عدم تحرك جيش الحملة الإيطالية خلال شهر آب بكامله أضاع هذه الميزات المؤقتة. وحين تمكن بونابرت من محاصرة ڤورمسر في مانتو، كان الحظ في ألمانيا قد أخذ يبدل وجهته، وبدأت هزائم منافسي بونابرت تخدم مجده من جديد.

كان مورو قدم تقدم نحو الشمال، وهو يلاحق الأرشيدوق شارل، دون أن يراقب خطوط اتصاله مع قطعات بيرنادوت، وجوردان؛ فأفاد الأرشيدوق من هذا الضعف، وترك أحد معاونيه يواجه مورو، فاندار أولاً لمجابهة بيرنادوت (٢٣ آب)، ثم لمواجهة جوردان نفسه (٢٤ آب)؛ فتراجع جيش سامبرر إي- موز باتجاه «المين»، باضطراب شامل، وكان القادة يقدمون المثال على وهن العزيمة، وأخذ كليبير وبيرنادوت يهددان بالاستقالة. أما مارسو الذي اكتسب إلى جانب التيار الملكي، فقد لقي حتفه في معركة التنكرشن (٢١ أيلول). وفي نهاية شهر أيلول، عبر الجيش نهر الرين ثانية. أما كارنو، الذي استاء من «التراجع البائس» لجوردان، فقد عين محله «بورنــڤيل» الذي كان متمسكاً بالسلطة، وقليل الخبرة. وفي ٨ كانون الأول، وقع مع العدو هدنة منفصلة تسمح للأرشيدوق بأن يحشد قواته ضد مورو.

وكان هذا الأخير قد بدأ تقدمه دون أن يعير جيش سامبر – إي - موز اهتماماً. وكان قد تغلب على لاتور بسهولة، في معركة بيبيراش (٢ تشرين الأول)، ثم توقف عن الحركة على نحو يدعو إلى الاستغراب. وحين هزم مورو في إيمندينجن في ٢٠ تشرين الأول، تراجع باتجاه الرين الذي وصل إليه في ٢٦ منه. ولم يعد جيش رين- إي- موزيل يحتفظ إلا «بكيهل» و«هوننغ»، على الضفة اليمنى للنهر. ولم يحقد كارنو على مورو، وهنأه على تراجعه المنظم تنظيماً جيداً. ونحن نعلم الآن أن مورو، وإن لم يكتسب إلى جانب القضية الملكية؛ فقد بدا شديد التردد.

واستسلمت هوننغ في ٧ شباط، بعد أن أخلى «روسي» كيهل بشهر واحد. ويؤكد لاريــڤيلبير في مذكراته أن كارنو كان يود أن يخلي الموقعين منذ البداية ليسهل المفاوضات مع النمسا. وقد استخدم ضده هذا الاتهام بعد ١٨ فريكتودور، وذلك من خلال التأكيد على أن الخروج السريع من كيهل، وهوننغ كان يمكن له أن يضعف بونابرت في إيطاليا، على نحو خطير. أما أن يكون كارنو قد فكر بالصلح، فهذا أمر مؤكد. ولكن كل أوامره توصي بإطالة أمد المقاومة. وكان

مورو هو الذي تخلى عن ذلك لأسباب ملتبسة. وبالمقابل، فما يظل صحيحاً هو أن بونابرت قد أفاد من المقاومة الطويلة للمواقع الألمانية، والتي كانت تبقي قطعات الأرشيدوق شارل بمواجهتها. وكان نقص التنسيق بين العمليات الحربية في ألمانيا وإيطاليا مفيداً لبونابرت، أثناء حملة ١٧٩٦- ١٧٩٧ بكاملها.

جسر أركول:

لقد أضعفت حملة «روڤيردو» وسان جورج الجيش العامل في إيطاليا؛ فاحتاج الأمر لأكثر من شهر (من ١٥ أيلول إلى نهاية تشرين الأول ١٧٩٦) لكي تستخدم التعزيزات التي أرسلتها حكومة الإدارة (حوالي خمسة آلاف رجل)، ولمكافحة عدم الانضباط، والنهب، والفرار، ولإعادة تنظيم القطعات في ملاكاتها.

وقد أفاد بونابرت من تلك المهلة ليزيد من نفوذه السياسي والديبلوماسي، ففي إيميليا، تبنى قضية ثوريي ريغجيو، وقطع من جانب واحد الهدنة التي وقعها مع الدوق دومودينا (٤ تشرين الأول)، وسمح بانعقاد مؤتمر في عاصمة دويلاته، يضم أيضاً مندوبين عن بولونيا، وفيراري (١٦ تشرين الأول)، وأقر هذا المؤتمر إقامة اتحادٍ لمناطق ما قبل الألب، وفرقة عسكرية إيطالية مزودة بشارةٍ مثلثة الألوان – خضراء وبيضاء وحمراء- وهي الشارة التي تبنتها، قبل ثلاثة أيام (٩ تشرين الأول) الفرقة اللومباردية. ولم يستطع بونابرت أن يمنع حكومة الإدارة من التفاوض مع جنوده على اتفاق حيادٍ لخير الجميع (٨ تشرين الأول). إلا أنه أفاد من فشل المساومات مع البابا، فعزاه إلى حكومة باريس. وفي ٢٥ تشرين الأول، جرد المفوضين المدنيين في لومبارديا من صلاحياتهم، منطلقاً في ذلك من سلطته الشخصية، وأسندها إلى أحد جنرالاته، وهو باراغواي دويلييه. وفي باريس، أخذ كارنو ولاريــڤيلبير يبدون قلقهم من هذه التجاوزات الجريئة، ولكن وضع جيوش الجمهورية لم يكن يسمح بهذا العقاب غير العادي.

وأخذ جيش مكون من خمسين ألف رجل، يقوده الهنغاري الــڤينتشي، يتأهب لرفع الحصار عن مانتو، وقد كان يتدفق إليه متطوعو طبقة النبلاء الهنغارية، وفلاحو التيرول، وللمرة الأولى (والأخيرة) في حملة إيطاليا، أصبح

جيش بونابرت أقل عدداً من خصومه بصورة واضحة. وخلال خمسة عشر يوماً، من الأول إلى الخامس عشر من تشرين الثاني، شهد انتكاسات ومصاعب أدت إلى هبوطٍ عام في الروح المعنوية. وقد كتب غارو في ١٣ تشرين الثاني. «إننا لا نقاتل إلا بفتور، وتقزز تقريباً، وحتى القادة منا قد أصيبوا بالاشمئزاز». ولكن بونابرت وبيرتييه لم يكفا نتيجة لذلك عن إرسال نشرات الانتصار. وفي ١٥ تشرين الثاني، سعياً إلى الاشتباك مع مؤخرة جيش الـــڤينتشي، في سبخات رافد صغير من روافد نهر الأديج وهو الألبون. وهوجم جسر أركول، وتحتم على بونابرت أن يندفع حاملاً العلم ليوقف الذعر. وتؤكد شهادة مرافقه سولكوڤسكي شهادة مقاتلين آخرين، فتقول إن «جبناً غريباً» قد سيطر على القطعات. وفي السابع عشر منه، وبعد نهارٍ لم يسفر عن نتائج، استولى بونابرت على أركول، ولم يكن في هذا النصر العسير أي شي حاسم.

بونابرت المظفر:

كانت الأسابيع القليلة التي تفصل بين أركول وريـــڤولي هي أصعب أسابيع حملة إيطاليا، بالنسبة لبونابرت، فكان جيشه قد خسر سبعة آلاف رجل (ولم يعترف إلا بألفٍ منهم)، وأظهر بوادر تراخ. وفي باريس، كان يبدو أن كارنو يريد أن يفرض السعي إلى صلح مشرف، أمام إخفاقات الجيش في ألمانيا. وفي ١٥ تشرين الثاني، ذهب الجنرال كلارك إلى إيطاليا مكلفاً بإجراء تحقيقات حول جيش بونابرت، وببحث صلحٍ مع النمسا كان يمكن أن يضحى فيه بلومبارديا و«سيسبادان». وكان القائد الأعلى قد أنهكته الحمى، وأضنته آلام المعدة، واستحوذت عليه فكرة سوء سيرة جوزيفين التي كانت «تخون النسر مع ديوكٍ، وديوكٍ هندية»، في ميلانو (إيلي فور).

ولكنه لم يرضخ؛ فاستعاد بأسلوبٍ منهجي زمام قيادة جيشه الذي سيبلغ تعداده أكثر من أربعين ألف رجل في مطلع شهر كانون الثاني. وأعاد تنظيم فرقه، وحطم التمردات، وزاد المكافآت والترقيات. وقد حل قادة جدد للفرق- مثل جوبير، بوجه خاص- محل أكباش الفداء المسؤولين عن إخفاقات الخريف. واستمر

سياسياً يحرك بيادقه. وحوّل المؤتمر الثاني السيسباداني الذي انعقد في ريغجيو من ٢٧ كانون الأول حتى ٩ كانون الثاني، حول الاتحاد العسكري إلى جمهورية. وفي ميلانو، بدأ يجري الحديث بصراحة تقريباً عن جمهورية ما وراء الألب. ولم تستجب مهمة كلارك لآمال كارنو؛ ففي البداية، كان الجنرال البيروقراطي- الذي سيلقب فيما بعد بـــ «ماريشال الحبر» - كان متعالياً علي «رفيقه الشاب»، ولكن بونابرت استماله سريعاً إلى جانبه بحيث أسهم في إلغاء المفوضين المدنيين من الجيوش، من خلال رسائله (٦ كانون الأول)، ورفضت النمسا استقباله، فالتقى ذلك الأمر مع رغبات بونابرت الذي لم يكن يريد صلحاً يضحي فيه بانتصاراته.

واستؤنفت العمليات العسكرية في كانون الثاني، وكانت القطعات الفرنسية تسيطر بقوة على خط الأديج حين بدأ الـــڤينتشي بشن هجومه، وفيما كانت تدور رحى المعارك في ريـــڤولي، كان أوجيرو يبذل جهده لإيقاف تقدم بروڤيرا الذي نجح في ليل ١٣-١٤ من الشهر، في خرق دفاعاته، وفي الاقتراب من مانتو. وفي مساء معركة ريـــڤولي نفسه، طار ماسينا إلى نجدة أوجيرو، تاركاً جوبير يستولي على كورونا في ١٥ منه – وأسر فيها عشرة آلاف أسير – ورافق بونابرت فرقة ماسينا. وفي ١٦ منه، استسلم بروڤيرا في لافاڤوريت، وهي إحدى ضواحي مانتو، وكان النجاح حاسماً تلك المرة.

ماذا كان يمكن لـــڤورمسر أن يأمل أيضاً، وقد احتجز في مانتو؟ لقد التقى جوبير وماسينا في ترانتان، وهما يلاحقان قطعات الـــڤينتشي في انسحابها. وكانت حامية مانتو قد أهلكها الوباء، والفاقة، وفي ٢ شباط، استسلم ڤورمسر لسيروريبه. ولم يكن سقوط مانتو مجرد رمز؛ فلقد خلص إيطاليا الفرنسية من كل تهديد، وأتاح لجيش بونابرت أن يبادر بالهجوم.

وكانت الأيام التالية للنصر أيام نشوة، فأخذ الجنود والضباط يتملقون قائدهم، وقد كتب برون إلى باراس يقول: «بونابرت الذي يعرف كل شيء...» أما لوحة هوراس ڤيرنيه التي تعظم معركة جسر أركول، فقد نسخت بعدد لا يحصى من النسخ. وبدا أن حكومة الإدارة ذاتها قد استسلمت للحماسة. ولكن المشاكل الداخلية

كانت تنوء بثقلها على قرارها بالحرب (انظر: الفصل التاسع) وكان باراس وروبيل بحاجة إلى مساندة لاريـــڤيليير لهما لمواجهة الخطر الملكي، وضد كارنو ولوتورنور الباهت الذي كانا يشتبهان بضعفه المذنب، اشتباهاً خاطئاً. إن لاريـــڤيليير، هذا المتصلب في عواطفه الجيروندية، لم يكن بالإمكان كسبه إلا إذا جرى تبني نقمته على الكاثوليكية، وحبه «للجمهوريات الشقيقة». وفرض الحكام الثلاثة على كلارك تعليمات جديدة وهي: عدم التضحية بلومبارديا، ولا حتى بسيسبادان. «عدم اقتراح أي شيء، ولا القيام بأية خطوة، دون أن يجدها برنابرت متفقة مع مصالح الجمهورية، وسلامة جيشه». وحول هذه النقطة، كانت الأكثرية الحكومية تلتقي، بإرادة حرة منها، مع مقاصد القائد الأعلى.

فهل كانت هذه الأكثرية، مخالفة لهذه المقاصد فيما يتعلق بالبابوية؟ لقد قيل هذا في أغلب الأحيان، مع شيء من المبالغة في الخلافات الواقعية. وكان قد ظهر الأمل بنصر نمساوي، وتدخل نابوليتاني، عشية معركة ريـــڤولي، لدى بطانة بيوس السابع. ولم يكن كل هذا ضرورياً لإغضاب الجمهورية؛ فنصح الحكام الثلاثة بونابرت في٣ شباط بأن «يطفئ مشعل التعصب». وأن «يدمر مركز الوحدة الرومانية». ولكن ذلك كان سمة من سمات عقلية جماعية لم يكن كارنو نفسه بمنجى منها إلا في لحظات صفائه الذهني، وعلى أية حال، فقد أضافت التعليمات بأن المسألة مسألة تمنٍّ لا أمر. ولدينا شهادتان عن بونابرت، متناقضتان في الظاهر. ولكن الأمر يحتاج للكثير من الخيال لاختيار إحدى هاتين الشهادتين ولا ريب أنه كتب إلى الكاردينال ماتيني: «أرجوكم أن تطمئنوا قداسته بأنه يستطيع أن يبقى في روما دون أي نوع من القلق. سيجد البابا بصفته رئيساً أعلى للدين، حماية لنفسه، ولكنيسته من خلال هذه الصفة»، ولكنه كانت يعبر، في مراسلاته مع حكومة الإدارة، عن احتقاره «لرعاع الإكليروس» و«للهراء الأبله لكرادلته الهرمين». ويبدو أن سلوكه هذا قد أملته هموم عسكرية وديبلوماسية. وبما أنه غدا،

منذ ذلك الحين، متأكداً من أن كلارك لن يجري مفاوضات مع النمسا بدونه، كما أصبح مهتماً بالتحضيرات العسكرية للأرشيدوق شارل، فقد كان على عجلة من أمره لاستئناف القتال دون أن يكون مضطراً للمخاطرة في روما؛ فدخل إلى «أنكون» في ٥ شباط، وفرض في ١٩ منه، في تولانتينو، صلحاً أملته المناسبة على مبعوثي البابا. وإذا أغفل أي بندٍ روحي في الاتفاق – فلا يبدو واضحاً للعيان الجانب الذي يبشر فيه الاتفاق المفروض بالقوة بالمعاهدة البابوية – فقد انتزع من الحبر الأعظم الشيخ رومانيا، وخمسة عشر مليوناً زيادة عليها، فضلاً عما تخلى عنه البابا، أثناء هدنة بولونيا. وقد استخلص نابوليون عبرة من تلك الحملة، في جملة قصيرة: «إن ثلاثين مليوناً تعادل بالنسبة إلينا عشرة مدن مثل روما».

وبعد ريــڤولي، شهد جيش بونابرت تغيراً حقيقياً. إن جيش الحملة الصغير الذي لم تسند إليه، قبل عام واحد، سوى مهمة التضليل والإلهاء، قد غدا جيشاً حقيقياً، هو الجيش الذي أمكن لمارسيل رينهار أن يدعوه «جيش ١٧٩٧ الكبير»، وقد اغتنى في شباط، ومطلع آذار ١٧٩٧ بأنصاف الألوية الآتية من السواحل الأطلسية، وبجيوش الرين. وفي بعض الأحيان، كانت هذه العناصر تندمج بصعوبة مع جنود لودي، وأركول. وقد استقبل الرجال الثلاثة وعشرون ألفاً الذين أحضرهم بيرنادوت من رينانيا باعتبارهم جمهوريين فاترين. ولكن حين جرى توزيعهم على فرق أخرى – ولم يحتفظ برنادوت إلا بنصف عددهم – ظلوا أمناء لتشكيلهم الأصيل ووصلت النزاعات حتى سفك الدماء. وكانت الحصيلة مع ذلك إيجابية بمجملها، وحصل بونابرت أخيراً بواسطة خمسة وستين ألف رجل على كتلة للمناورة، ستتيح له أن يزيد عدد فرقه، وحتى أن يخرج منها فيلقاً حقيقياً وضعه تحت قيادة جوبير. إن فيلق المرشدين، الذين كان قديماً مجرد تشكيل بيد القائد الأعلى، قد غدا جنين الحرس القنصلي، ثم الإمبراطوري.

وحين بادر بونابرت بالهجوم، في ١٠ آذار، لم يكن الأرشيدوق شارل قد تلقى بعد التعزيزات التي كان ينتظرها من ألمانيا. ولم يكن تحت تصرفه غير اثنين

وأربعين ألف رجل. وفي تلك الفترة، أخفى نابولين نقاط ضعف العدو، ولكنه باح بها في زمن متأخر، «بعد أن واجهته النمسا بجيوش ليس لها جنرال، واجهته أخيراً بجنرال من دون جيش». إن الأمير، الذي كان حذراً، أمر قطعاته بمغادرة «لابياڤ»، وبالانسحاب إلى الضفة اليمنى لنهر تاغليامنتو. وفي آذار، شنت حملتان متفاوتتان جداً في أهميتهما؛ فقد كانت الجبهة الرئيسية تجتاز لوفريول(١) التي لعب فيها التفوق العددي دوره الحاسم كاملاً. وصد ماسينا، في ١٣ آذار، جنود لوسينيان الذين أخلوا بيلونو وصعد إلى الشمال، تاركاً بونابرت وغيو – الذي حل محل أوجيرو – وبيرنادوت يجتازون دون عناء كبير نهر التاغليامنتو (١٦ آذار). وأثناء ذلك الوقت، كان جوبير مكلفاً بمهمة صعبة في التيرول وهي: الاشتباك بثلاث فرق ضد ستة عشر ألف نمساوي، في بلد جرماني معادٍ جداً للفرنسيين، وعلى أن يوقع تقدمه على إيقاع تقدم بونابرت. وقد لاحق هذا الأخير الأرشيدوق شارل حتى غراديسكا، في البداية، (على نهر الإيسونزو) ثم إلى كارنثيا. وفي ٢٦ آذار، احتلت قطعاته ڤياك، قبل أن تدخل إلى كلاجينفورت. وهناك كتب فجأة، بتاريخ ٣١ منه، رسالة مدهشة إلى خصمه: «سيدي القائد الأعلى، إن العسكريين البواسل يخوضون الحرب ويرغبون في السلام، ألم تقتل ما يكفي من الناس، أولَم نرتكب ما يكفي من الشرور بحق البشرية الكئيبة..»

تسوية ليوبين:

أدت المفاوضات بين بونابرت والديبلوماسيين النمساويين، في ١٨ نيسان لا إلى مجرد هدنة، بل إلى مقدمات حقيقية للصلح، وقعت في ليوبن؛ فنصّت البنود «المعلنة» على أن تغادر النمسا بلجيكا وميلانيا. أما بالنسبة لضفة الرين اليسرى؛ فقد اختبأت النمسا خلف مجلس الدييت الإمبراطوري التي سيتباحث في ذلك مع مبعوثي فرنسا، في راستات، على أساس «سلامة أراضي الإمبراطورية بصورة

(١) لوفريول: منطقة ڤينيسيا القديمة، وكانت خاضعة للنمسا حتى ١٩١٩، وفي هذه السنة أصبحت إيطالية. (م: ز.ع).

كاملة». وكان ذلك معناه، بالنسبة لفرنسا، التخلي عن هدف أساسي. وثمة مواد سرية كانت تنص على حدوث تغييرات انقلابية في إيطاليا؛ بحيث تشكل ميلانيا ودوقية مودينا القديمة جمهورية مستقلة، وتتنازل البندقية لها عن البيرغاماسك والكريماسك، وتتخلى النمسا عن إيستريا ودالماسيا، وعن منطقة تير – فيرم كلها حتى نهر أوغليو، وتعطي فرنسا الجزر اليونية، وتتلقى مقابل ذلك، مبدئياً، المفوضيات البابوية القديمة. لقد كتب الكثير عن هذه الهدنة؛ ففي رأي فيريرو: «أن بونابرت قد قدم تنازلات على طول الخط، مقابل خديعة هائلة وافق بلاط ڤيينا على تحملها»، فعندما يحصل الحكم الملكي لآل هابسبور على ڤينيسيا التي كان يطمع فيها كثيراً، دون أن يتخلى عن رينانيا، يكون قد حصل على صلح رائع. ومعنى ذلك أن فريرو يضرب صفحاً عن الدوافع الحقيقية للديبلوماسيين النمساويين. لقد كان الذعر يهيمن في العاصمة، أمام غزو الأراضي؛ فقدم بونابرت إنذاراً بشكل خيار: فإما أن تتخلى النمسا عن ضفة الرين اليسرى، بالإضافة إلى بلجيكا، وتخسر الأراضي الإيطالية بكاملها، وإما أن تحتفظ برينانيا مقابل موافقتها على مبادلة ڤينيسيا بلومبارديا. ونفهم من ذلك أنها قد اختارت أخف الشرين، ولكن ذلك لم يكن بالنسبة لها نصراً ديبلوماسياً.

لقد جرى الدفاع عن آراء متطرفة أيضاً تدور على تخلي بونابرت عن ضفة الرين اليسرى؛ وحسب رأي فيريرو – أيضاً – لم يكن باستطاعة القائد الأعلى إلاّ أن يطبق التعليمات التي أرسلتها حكومة الإدارة في ١٧ نيسان، حين أقام جمهورية لومباردية. وعلى النقيض من ذلك، فإن ريمون غيو يتحدث عن «التخلي النهائي عن سياسة السلامة العامة، لصالح أطماع بونابرت». وهذا، دون ريب، معناه الخلط بين برنامجين، برنامج الحد الأعلى، وبرنامج الحد الأدنى. فإن استثنينا كارنو الذي لم يكن يؤمن بالطابع الدائم للتخلي عن رينانيا، وقد هنّأ بونابرت على مواد تسوية ليوبن؛ فإن المديرين قد ظلوا متمسكين قبل كل شيء بالحدود الرينانية. ولكن التوسع في لومبارديا كان يجتذبهم أيضاً، منذ معركة ريــڤولي، فظنوا أن حملة موفقة ربما تسمح لهم بأن يحصلوا على كل شيء، وإلاّ، فسيوافقون «على مضض» على التخلي عن لومبارديا كما كتبوا إلى كلارك.

كان لدى بونابرت إذن حرية اختيار كبيرة. أما مبرراته فواضحة. إنه يعرف أن الرأي العام يريد الصلح. وهذا الصلح يجب أن يبرز نجاحاته. وهكذا، فقد باشرت جيوش الرين أعمالها الحربية – وكان هوش قد حل فيها محل بورنوڤيل – فأسرع بونابرت، بعد توقيع الهدنة، بإرسال لوكلير إلى مورو وهوش للعمل على إيقاف هجومهما، واستاء جنرالات ألمانيا، وبدؤوا بالرفض، ولكنهم اضطروا إلى الإذعان. أما عن صورة بونابرت الذي أرهبته الثورة التي كانت ترعد في إيطاليا، والذي كان متلهفاً لسفسفة هدنة ما، فهي صورة مغرية، ولكنها خادعة. إن الأحداث التي انفجرت منذ بعض الوقت في ڤينيسيا كانت تشجع على العكس من ذلك، الرأي الذي اتخذ في ليوبين.

لقد كانت هناك صعوبة مضاعفة في أن تحمل الجمهورية الفرنسية على قبول معاهدة تؤجل الوصول إلى الرين وتواصل سياسة تقاسم الدول بين الأسر المالكة، التي قضي على بولونيا بسببها، عن طريق التضحية بالبندقية، لقد جعل بونابرت حكومة الإدارة تأمل بأن هذه المقدمات غير المكتملة يمكن أن تتحسن فيما إذا كان هناك تطلب أكبر أيضاً من سيرينيسيما، فكتب إلى حكومة الإدارة في ٢٢ نيسان يقول: «إن هذه المقدمات قابلة لكل التعديلات التي يمكن أن ترغبوا فيها، عند الصلح النهائي [...] إن دويلات البندقية ستجد نفسها تحت تصرفنا [...] وأظن أننا سنحصل على:

١- حدود الرين أو ما يقاربها.

٢- الجمهورية اللومباردية التي ستكبر بإضافة مودينا، وبولونيزيا، وفيراروا، ولارومانيا إليها».

وكان معنى ذلك حرمان مدينة القضاة الأولين[١] القديمة من التعويضات المقررة في ليوبين، وإلغاء المدينة ذاتها من خارطة أوروبا - ولصالح النمسا،

---

(١) القضاة الأولون: Les Doges، وهم زعماء كانوا ينتخبون في جمهوريتي جنوة والبندقية قديماً. (المترجم: ز.ع).

وذلك بجرة قلم. وكانت تبريرات التقسيم قد أعطيت قبل ذلك بثلاثة أيام: «إن حكومة البندقية هي أكثر الحكومات مجافاة للعقل، وأكثر استبداداً؛ فلا مجال للشك، من ناحية أخرى أنها تريد انتهاز الفرصة التي كنا فيها داخل ألمانيا لكي تغتالنا، وليس لجمهوريتنا عدو ألد منها».

التضحية بالبندقية:

إن هذه التأكيدات تجبرنا على الرجوع إلى الوراء..

كانت المدينة القديمة قد تشبثت، منذ بدء المعارك، بحيادها التقليدي. ولم يكن باستطاعتها أن تمنع البرابرة من احتلال ڤيرونا. فهل كان يمكنها أن تنجو من مصيرها، لو قبلت التحالف الذي كانت حكومة الإدارة قد عرضته عليها حينذاك بإصرار؟ وبما أنها كانت مجهزة تجهيزاً جيداً بالسلاح، وقادرة على تعبئة عشرين ألف رجل، فقد ظلت قوة حقيقة، على المستوى الإيطالي. إلاّ أننا نتساءل عن السبب الذي دفعها إلى اختيار الخضوع قبل الأوان. لقد كان الارستقراطيون يمقتون بحق هؤلاء اليعاقبة الذين كانت دعايتهم تصيب بالعدوى جماعة پادو، والذين تستلهمهم – خصوصاً في بريسيا – نواد عديدة سرية. ولم يكن لديها شيء تؤمله من جيش يقبل في صفوفه خصوماً لحكومة الأقلية. وكانت تعلم بشكل خاص – وقد سوغ المستقبل هذه المخاوف – أن اقتراناً قسرياً لن يحول دون زوال هذه الحكومة. وعلى أية حال، فقد بذل كل شيء لاستبعاد ذرائع التدخل. ولقد كان بونابرت قادراً على إحداث ظروف من ذلك النوع للتدخل؛ فمنذ شهر آذار ١٧٩٧، كان القائد الأعلى قد أمر مكاتبه الخاصة بإثارة اضطرابات في منطقة بريسيا وبيرغام، وكريما، هذا إذا ما أخذنا برأي لاندريو، الذي كان حينذاك رئيس مكتب الشؤون السرية: فلم يكن هناك شيء عفوي في «الثورات» التي انفجرت في تلك المناطق بين ١١ و٢٨ آذار؛ فقد تدخلت القوات الفرنسية حالاً لتدافع عن أنصارها، ولتحرم الحكومة البندقية من كل وسيلة للقمع. غير أن بونابرت قصد إلى تحريض سكان كانوا قد عرفوا مسرات الاحتلال الفرنسي على التمرد، في مقاطعة ڤيرونا؛

فتوجهت النقمة ضد الفرنسيين، ولكن لا أهمية تذكر لذلك، في نهاية الأمر، طالما أن الفرصة قد أصبحت مواتية لخلق حالة حرب. وفي ٨ نيسان، أمر كيليمان بالتأهب «للتدخل إلى كل الأماكن، وتجريد كل الحاميات من سلاحها، وأسر كل نبلاء تير – فيرم»، وأرسل في الوقت نفسه رسالتين متناقضتين. وجعل جونو يقول في مجلس الشيوخ البندقي: «هل تظنون أني عاجز عن فرض احترام أول شعب في العالم، في اللحظة التي أكون فيها داخل ألمانيا؟». لقد كان يطالب بإخلاء كافة الأماكن، ولكنه، في الوقت نفسه، كان يستعين بالمحكومين على الحاكمين: «إذا كان لمجلس شيوخ البندقية حق السيطرة عليكم؛ فلسوف أحرركم منه». إنها سياسة العصا والجزرة؛ فكل شيء صالح شريطة أن تزول البندقية.

إن استعادة الذكريات التاريخية مفيدة دائماً لتحويل قضية مثيرة للجدل إلى قضية مثبتة؛ ففي ١٧ نيسان ١٧٩٧، حيت بدأت الاضطرابات حول ڤيرونا، كان يوم اثنين الفصح؛ ولم يكن الأمر يقتضي أكثر من ذلك للتذكير بصلوات العصر الصقلية، وتحويل انفجار النقمة إلى «فصح ڤيروني». فهل كانت تلك الاضطرابات انتفاضة معادية للثورة من النمط الـــڤاندي؟ لقد قيل هذا حينذاك، وجرى ترديده بعد ذلك. أم كان ذلك استفزازاً قام به عملاء بونابرت السريون؟ يمكن أن نتساءل عما إذا كان زعيمهم لاندريو قد تفاخر، بعد ما جرى، بأنه كان مسؤولاً عن حدث أدى إلى خدمة خطط سيده. وكما هي الحال بالنسبة لسائر الحركات المناهضة للفرنسيين في المرحلة الثورية والإمبراطورية فإن الشوفينية اليعقوبية، شوفينية الأمة العظيمة تعزو ردود الفعل الأولية التي يثيرها جيش أجنبي، إلى جهل «رعاع الأكليروس» بكل بساطة. أما أن يكون عملاء الفرنسيين قد سعوا لإشعال حريق، فهذا مؤكد! وأن تكون الأرستقراطية العلمانية والكنسية قد ابتهجت لذلك، فما من أمر أكثر طبيعية من هذا. إن المهم بالنسبة للتاريخ هو الهبة السريعة التي انبثقت من أعماق شعب مستَغَل؛ فقد تمرد القرويون خلال أسبوع، وتعين على المحتلين

أن يقاوموا في قلعة ڤيرونا حصاراً حقيقياً، وفي ١٨ منه، تعرضت بارجة فرنسية للقصف المدفعي وهي تدخل إلى ليدو[١].

كان مجلس الشيوخ مستعداً لتقديم الاعتذار؛ فرفض بونابرت قبوله بغطرسة، وردَّ على المبعوثين البندقيين قائلاً: «لا يمكنني استقبالكم، فأنتم ومجلس شيوخكم تثيرون الاشمئزاز بسبب الدم الفرنسي».

وقرر من جانب واحد، في الثاني من أيار، أن تدوم حالة الحرب بين البندقية والجيش الفرنسي. وفي ١٢ منه، بعد أن تأكد بونابرت من أن ممهدات تسوية ليوبن قد صودق عليها، في باريس، أرسل باراغواي دويلييه ليساند بقواته الديمقراطيين الذين كانوا يطردون حكومتهم من البندقية. ولكن هذا لم يكن يمنعه، بعد أربعة أيام، من أن يطالب حكومة الأقلية الساقطة بثلاثة ملايين، وخمس بوارج، وعشرين لوحة، وخمسمئة مخطوطة.

بلاط مومبيلو:

أقام بونابرت حينذاك على مقربة من ميلانو، في قصر مومبيلو؛ فهرع المعجبون الآتون من پاريس ومن المدن الإيطالية كافة إلى بلاطه، لقد كان خليطاً عجيباً من الناس، يسير فيه جنباً إلى جنب أصحاب أكبر الأمجاد العلمية الحقيقية، مع المقاتلين بسيوفهم وأوسمتهم، وأسرة بونابرت التي وصلت أخيراً. كان بونابرت منشغلاً بإعادة تنظيم إيطاليا. وكان أول تقسيم متوقع وارداً في رسالة موجهة إلى حكومة الإدارة، في ١٩ أيار، وبحسبه يجري اقتطاع المفوضيات البابوية ولارومانيا من جمهورية سيسبادان، وذلك مراعاة لتمهيدات تسوية ليوبن؛ أما الباقي، أي دوقيّة مودينا القديمة وماسا وكارار، فيجري ضمُّه إلى لومبارديا بشكل جمهورية ما قبل الآلب. وكان بونابرت ينوي بسط هذه الجمهورية حتى جنوة،

(١) ليدو: جزيرة بقرب البندقية، تضمّ مرسى ليدو، وهي اليوم اسم لقصر يجري فيه مهرجان البندقية السينمائي. (م: ز.ع).

وأن يترك عرش تورين ينهار من تلقاء نفسه. إن جمهورية سيزالبينا[1] قد أعلنت في ٢٩ حزيران. أما الجوانب الأخرى من المشروع فقد جرى التخلي عنها. وفي جنوة، استبق عملاء حكومة الإدارة بونابرت، فأشعلوا ثورة (٢٢ أيار)، وظلت الجمهورية الجديدة الشقيقة مفصولة عن جمهورية سيزالبينا. وعلى العكس من ذلك، فإن المفوضيات البابوية، ولا رومانيا انتهت إلى الاندماج بها (٢٧ تموز)؛ فاعتبر بونابرت حينذاك أن التمهيدات قد جرى تجاوزها؛ فضلاً عن أنه كان يأمل في إغراق الديمقراطيين، الأكثر عدداً في ميلانو منهم في سيسبادان، ضمن أغلبية طيعة.

ذلك أن مفاهيمه السياسية والاجتماعية قد أخذت تتأكد بوضوح متزايد. ولقد مضى الزمن الذي كان فيه بحاجة إلى التيار اليعقوبي اللومباردي كحليف له ضد النمسا، بل كان ينوي أن يشجع تياراً معتدلاً، نصف أرستقراطي، ونصف بورجوازي، ومتحرراً من وصاية «الكهنة»، ولكنه ليس خاضعاً للضغوط «الفوضوية». وفي شهر تشرين الثاني، قبل ذلك، كان باراغواي دويلبيه قد حطم في ميلانو تظاهرة ديمقراطية. وفي حزيران، أعلن، بصدد مؤازرة حول شكل الحكومة التي يمكن إعطاؤها لإيطاليا، أن خطة الإصلاحات التدريجية التي قدمها «جيوبا» هي الأفضل. وكان الدستور الذي فرضه بونابرت على سيسالبينا، في ٨ تموز، يستلهم دستور السنة الثالثة مع الاحتياط الإضافي التالي الذي هو أن الجنرال قد عين بنفسه أعضاء حكومة الإدارة، والمجلس التشريعي، وهكذا أخذت تتحدد بدقة سمات النظام الأمثل وهي: إدارة من الأعيان خاضعة خضوعاً دقيقاً للسلطة التنفيذية. ولئن كان مسلك بونابرت مختلفاً في ڤينيسيا؛ فذلك لأنه كان يحتاج لأن يحرك ضد النمسا الخطر اليعقوبي؛ فأفسح المجال لديمقراطيي البندقية، وبادو، وڤيرونا ليطالبوا بالاتحاد مع سيسالبينا. وكانت تلك ورقة إضافية في المفاوضات،

(١) أي ما قبل الآلب.

ولكن الديمقراطيين في البندقية كانوا محكومين بمصير الأرستقراطية ذاته ألا وهو: الزَّوال.

فريكتودور يُتيح كامبو – فورميو:

كان مصير الصلح مرتبطاً بالنزاعات التي تضع الأغلبية التابعة الحكومة الإدارة بمعارضة أغلبية المجلسين، وفي الفترة الممتدة بين الانتخابات و١٨ فريكتودور، كان بوسع النمساويين والإنكليز أن يأملوا في الحصول على صلح سهل. وفي مدينة ليل التي كان ماريه يتفاوض فيها مع ممثلي لندن، جرى اكتسابه إلى جانب العدو بمساندة من تاليران، وفي باريس، كان قد دخل مبعوث عن توغيه في اتصالات سرية مع كارنو، وبارتيلمي. أما بونابرت نفسه فقد تذبذب طويلاً بين الفريقين. وكان قد أرسل إلى كارنو مرافقه لاڤاليت المرتبط بالمعتدلين؛ غير أن صلحاً بخس الثمن قمين بأن يغض من مجده. أما الاتهامات التي وجهها إليه نواب اليمين وصحفيوه، بصدد مسألة البندقية، فقد حملته على مساندة الحكام الثلاثة. وقد رأينا (انظر الفصل التاسع) الدور الذي لعبة أوجيرو في ١٨ فريكتودور؛ فمنذ ذلك الحين، بدل الخطر الرئيسي وجهته؛ فقد كان روبيل ينوي الحصول على الرين، من دون التضحية بالبندقية، وكان ذلك يعني استئناف الحرب. ولكن بونابرت أصبح منذ ذلك الوقت دائناً لحكومة الإدارة، وهو يقدر أنه سيستوفي حقه حين يملي الصلح.

وكانت تلك هي الأمنية الشعبية. ذلك أن حملة جديدة إلى ألمانيا – يحل أوجيرو فيها محل مورو، على كره من بونابرت، يمكنها أن تمحو انتصارات إيطاليا. فعرض القائد الأعلى على المندوب النمساوي غوبنزل شروطاً مقبولة، متجاوزاً بذلك تعليمات باريس. فحصلت النمسا على البندقية، وعلى تير – فيرم، حتى نهر الأديج، فضلاً عن إيستريا، ودالماسيا اللتين كانت تخلت عنهما في ليوبن. وتركت النمسا سيسالبينا تضم بيرغام، وبريسيا وكريما إليها، هذا عدا عن المفوضيات البابوية، واحتفظت فرنسا بالجزر اليونية، وبالممتلكات البندقية في ألبانيا. أما في ألمانيا، فقد كانت التنازلات النمساوية ظاهرية أكثر منها واقعية.

وكان التخلي عن الضفة اليسرى للرين جزئياً ومتناقضاً مع البنود المقررة في بال مع بروسيا؛ فلقد كان هذا التخلي خاضعاً لقرار مجلس الدييت الإمبراطوري؛ فحصلت النمسا مقابله على سالسبور. إن هذه المعاهدة التي جرى توقيعها، في مكان إقامة بونابرت، في باساريانو بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٧٩٧ حملت رسمياً اسم كامبو – فورميو، وهي قرية تقع في منتصف الطريق بين الأماكن التي كان يقيم فيها الوفدان.

وأثارت هذه المعاهدة الذهول لدى الوطنيين الطليان؛ فلقد شُطبت البندقية من الخريطة، وكان ذلك نهاية الآمال التي أيقظتها الثورة الفرنسية. ولقد عبر ڤوسكولو، الذي كان يمجد بونابرت قبل بضعة أسابيع، عن غضبه في عدد من رسائله التي تحمل عنوان: الرسائل الأخيرة لجاكوبو أورتيس، ومع ذلك فقد علقت أغلبية الوطنيين آمالها على جمهورية سيسالبينا.

وفي باريس ذاع الخبر في ليل ٢٥-٢٦ تشرين الأول. وكانت ليلة مضطربة في اللكسمبور، وتردد المديرون في التصديق على معاهدة بونابرت. ولكن هل كان بوسعهم أن يرفضوا؟ إن لاريـــڤيلبير يعترف بذلك في مذكراته فيقول: «لو رفضت حكومة الإدارة التصديق لخسرت رصيدها لدى الرأي العام».

أين سُجِّل مجدُكم؟ أيها الجنرالات!

إن المغامرة الإيطالية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتحضيرات انقلاب فريكتودور ونتائجه قد بدلت مصائر نظام السنة الثالثة تبديلاً عميقاً، ومنعت، لأجل قصير، ذلك الاستقرار الداخلي الذي كان يمكن فقط لصلح معقول، ونهائي بالنتيجة، أن يتيحه.

من السهل دوماً أن نجد، مع تباعد الزمن، خطوط القوى التي تتوافق مع ما كان يدعوه ألبير سوريل بـــ «حتمية الأشياء الناجزة»، ولكن بشرط ألا نجتزئ التاريخ اجتزاء متعسفاً، وألا نسلّم قط بالتعارضات المبتذلة، وألا نتصور الأمر يتعلق بسلطة منهارة ومثيرة للاحتقار تذعن أمام جندي مكلل بانتصاراته. إن حكومة الإدارة، وقد رأينا ذلك، كانت تضم رجال دولة أذكياء، وفاعلين، ولم ينسب جيش حملة إيطاليا لنفسه مهمة إنقاذ المجتمع.

أما أن تكون العلاقات بين فرنسا وجيوشها قد تبدلت، فهذا أمر مؤكد. إن الجيوش لم تعد جحفل ڤالمي وجيماب. فمنذ عام ١٧٩٣، لم تنتزع أية «تعبئة» مجندين متمردين من منازلهم. وأكثر من ذلك، فقد كانت التسهيلات المتوفرة للفرار من الجيش قد شجعت، للمرة الأولى، حركة تطوع حقيقية تقع في منتصف المسافة بين الاحتراف العسكري للقطعات الملكية، والسوق الإجباري لعام ١٧٩٣.

أهو جيش محترف؟ نعم، إذا شئنا، ولكنه احتراف قد تغيرت قواعده، وأصبحت الطاعة للرؤساء فيه – وهي طاعة سيئة – تتناسب مع ما يقدمونه من غنائم، وإمكانات للترقية.

أهو جيش متطوع عن الأمة؟ على العكس من ذلك؛ فلقد كان يشاطرها أهواءها المتناقضة، ويحلم بجمهورية ليس فيها محامون، وبنظام يمر عبر استبعاد أكثر أنصار النظام حماسة، وعبر استبعاد صلح الهيمنة الذي يقضي بالحرب. ولم يكن هذا الجيش يتصف بشيء يقربه من جيش النخبة الحاكمة. ولم يكن تدخله ممكناً في فريكتودور بالأمس، وفي بروميير فيما بعد إلا لأنّ هذا التدخل قد قررته السلطة المدينة. أما الجنرالات أنفسهم، الذين أُغروا بالتدخل في النزاعات السياسية، فلم يكونوا مؤمنين بوجود فرص لحكومة عسكرية. ويظهر لنا كليير وبيرنادوت، من خلال مذكرات تيبودو، أنهما شخصان مترددان ووجلان، عشية الثامن عشر من فريكتودور. وطالما قيل إن الحظ قد خدم بونابرت بأن خلصه في اللحظة المناسبة من أخطر منافسيه، وإن الناس قد نسوا أن واحداً من هؤلاء المنافسين لم يشأ أن يقوم بدور قيصر. لا ريب أنهم كانوا يغذون في أنفسهم طموحات مختلفة، ولكن أبناء الثورة أولئك كانوا يعرفون ساحات المعارك أفضل مما يعرفون دروب السلطة. وكم كان من السذاجة بمكان أن يُظنَّ بأن المسكين مورو، الذي عُزل لاحتفاظه بوثائق تثبت خيانة صديقه بيشغرو، لفترة أطول من اللازم، أن يُظنَّ أنه قد يصبح شخصاً مثل مونك[١]! ولقد مات هوش في الوقت المناسب – في أيلول –

---

(١) مونك: جنرال إنكليزي، ومساعد لكromويل، وقد قاتل الملكيين، ثم أعاد شارل الثاني إلى العرش. (م: ز.ع).

لكي لا تتعرض الأسطورة لتكذيب الوقائع لها؛ إن سوريل يذكّر على نحو رائع: «بالمحارب الذي لا يهاب الردى والذي لا يناله اللوم، فارس الأمل الجوال». والذي بلورت ذكراه، لدى العديد من الجمهوريين، في القرن التاسع عشر، الحلم بتاريخ سعيد لم يشهد عهد القنصلية، ولا الإمبراطورية. ولكن حياته المهنية قد قدمت المزيج ذاته، مزيج النزعة التحكمية غير المشبعة، والتذبذبات السياسية التي لا منفذ لها، والتي نجدها لدى كافة جنرالات عام ١٧٩٧؛ فلقد كانوا، في الجوهر، على صورة جنودهم: كانوا يستاؤون بسهولة، ولكنهم كانوا على درجة كبيرة من الصفاء الذهني بحيث لا يمكنهم معها أن يظنوا أن فرنسا تقبل بديكتاتورية عسكرية.

كان بونابرت مختلفاً اختلافاً عميقاً عنهم. ومن دون أن نتفكر في ما تتضمنه العبقرية على الدوام من أمور يتعذر إدراكها، فيمكن أن نقر بأن لديه علامات إدراك رائع لشروط السلطة. لقد أعطى جنوده في إيطاليا ما كانوا يطالبون به وهي: الذهب والأكاليل. ولكنه تعلم فيها أيضاً أن الجنرال لا يصبح رجل دولة إلاّ إذا كف أن يكون مجرد جنرال، وأنه لا يفرض هيبته على العسكريين إلاّ إذا امتاز عنهم «كمدني»؛ وهكذا، فقد كان يطيب له أن يترك أحياناً زيّه العسكري. وفي عام ١٨٠٢، أقر بذلك أمام مجلس الدولة. «لقد أعلنت سابقاً لعسكريين كانت لديهم بعض الشكوك في أن الحكومة العسكرية لن تنجح في فرنسا... فأنا لا أحكم كعسكري، ولكن لأن الأمة تظن أن لديّ الصفات المدنية الصالحة للحكم».

وكان يعلم أيضاً ما هو وزن إجماع عالم المفكرين عليه. وفي مومبيلو كان محدثاه الأثيران لديه هما مونج وبيرتوليه. وكان مونج أيضاً هو الذي أرسله بونابرت مع بيرتييه ليحمل إلى باريس بصورة احتفالية معاهدة كامبو – فورميو. وفي ٢٨ كانون الأول، سيحل بونابرت في المجمع العلمي محل كارنو الذي أخذ يطارده حكام فريكتودور الثلاثة.

إنه رمز رائع؛ فلقد أفلح نقيب الهندسة الفقير والمثابر في تنظيم انتصارات، من خلال وظائفه المدينة. وأخفق في حلمه السابق لأوانه باستقرار يتضمن الصلح.

وكان في الحقيقة يسيء فهم حاجات الوسط الاجتماعي والفكري الذي جاء منه، ورغبات هذا الوسط؛ فالموظفون الجدد كانوا يؤثرون عليه جنرالاً لا تمحو محواً كاملاً أمجادُه الإيطالية الأساسين الملتبسين اللذين قامت تلك الأمجاد عليهما أي: الانقلاب العسكري والمغامرة. ولعلهم كانوا هم الأصفى ذهناً. ولعلهم كانوا يدركون أن في هذا الطفل ذي الأصول الكورسيكية النبيلة. يتحقق ذلك الخليط السريع والتام الذي يمزج بين أسفهم وأملهم، أي الثورة الكورسيكية النقية المسالمة، أي أوروبا التي تكتسحها الأنوار الفرنسية.

الفصل الحادي عشر

الحرب الدائمة[1]

هل كانت معاهدة كلمبو - فورميو فاتحة لسلام شامل؟ لو كان النزاع يخضع لدوافع تقليدية، لرأينا جيداً الشروط التي كان يمكن لديبلوماسيين مهرة أن يحصلوا بها على توازن أوروبي جديد. إن إنكلترا، التي أصبحت منذ ذلك الحين، وحيدة في صراعها مع الجمهورية، كان يتحتم عليها إما أن تكتسب عن طريق تنازلات استعمارية تقدم لها، أو أن تجبر على العزلة السياسية والاقتصادية. إن الدول الأوروبية الكبرى – وأولاها حكومة آل هابسبور الملكية - لا تقبل بحدود الرين إلا مقابل إمكانات للتوسع. ثم إنه كان ينبغي أن توافق الجماعات الضاغطة، والرأي العام نفسه على أن ترى في المعاهدة التي وقعها بونابرت غاية نهائية، وليس مرحلة من المراحل، وحداً للأطماع القومية، وليس امتيازاً وقتياً منتزعاً من العدو.

ولكن قوى أخرى غير مصالح الدولة البحتة كانت تلعب دورها، فبالنسبة لحكام أوروبا وأرستقراطيتها، ظلّت فرنسا ١٧٨٩ بلد التيار اليعقوبي الداعي إلى المساواة وعدو الملوك اللدود. وكانت الثورة تعتبر تجسيداً للشيطان، والشر المطلق

---

(١) فضلاً عن المؤلفات المذكورة في الصفحة ١٢٦ (الطبعة الفرنسية)، استخدمت بشكل خاص مؤلفات: فرانسوا كروزيه الاقتصاد البريطاني والحصار القاري، باريس؛ وكتاب إيميه سيزير: توسان، لوفير تور، باريس، النادي الفرنسي للكتاب؛ وج. لاتور - غيبيه: تاليران، باريس، ١٩٢٥، ثلاثة أجزاء؛ وس. هيرو، بونابرت في مصر، باريس ١٩٦٢.

الذي لا يمكن أن يمنح أي مكان نهائي. أما الرأي الثوري، فقد كان يعتبر، من ناحيته، أن بقاء العروش أمر مخجل. إنه تحد «للأمة العظيمة». أما إنكلترا، قرطاجة الحديثة هذه، والتي تقوم بأعمال القرصنة في البحار، فينبغي أن تدمر.

كان النزاع بينها وبين فرنسا قديماً، فالصراع البحري الاستعماري الطويل قد ظل مستمراً حتى عام ١٨١٤، وكان قد بدأ في عهد لويس الرابع عشر، وبرزت على مساره معاهدات أوتريشت (١٧١٣) وباريس ١٧٦٣، ولكن هذه الحرب «حرب المئة عام الثانية» قد بدلتها الثورة تبديلاً عميقاً. ومنذ عام ١٧٩٣، بلورت بلاد «بت» و«بورك» ضد نفسها كل الأهواء، وكل الأفكار، وكل المصالح إلى حد ما. ولم يكن الصناعيون والحرفيون قد استقبلوا بترحاب معاهدة التجارة الفرنسية – البريطانية لعام ١٧٨٦، والتي خفضت الرسوم الجمركية. وقدمت الحرب الأمل برد على «المعاهدة المخجلة». أما الاقتصاديون الذين كانوا ينطلقون في نظرتهم من تفوق القمح الفرنسي الساحق، فقد كانوا يزدرون الازدهار المصطنع لجزيرة يعتمد كل شيء فيها على الأرصدة، وميزان الحسابات. وأخذ الشعب يحول نقمته على عالم التجارة إلى إنكلترا. إن «المدينة»[١] قد أخذت تغدو الصورة الوحشية للوساوس التي تساور العامة، كالربا الذي يسحق المدين، والآلة التي تحل محل العمل البشري، والمالية المغفلة التي ترسل أبناء الشعوب الأخرى إلى الموت. وبعد معاهدة كامبو - فورميو، كان يشار إلى «ألبيون الغادرة»[٢] عند كل النوائب. وحين استقبل باراس بونابرت في اللوكسمبور، نصحه بالحرب المقدسة قائلاً إن «بومبيوس لم يأنف من سحق القراصنة، وأنت أعظم من ذلك الروماني، فامض لشد وثاق هذا القرصان العملاق الذي ينيخ بثقله على البحار. امض لتقتص في لندن من الإهانات التي بقيت دون عقاب زمناً طويلاً». وجرى إصدار قرض لتمويل الصراع. ويؤكد النجاح الذي حصل في الأوساط المتواضعة

(١) City: بالإنكليزية في النص الأصلي.

(٢) أي إنكلترا.

شعبية هذه الحرب الصليبية. لقد كان يظن أن إنكلترا قد ضعفت. وكانت تقارير الدبيلوماسيين والمفوضين القنصليين تحث على التفاؤل فقد كانت إنكلترا في أزمة، لأنها بلا حلفاء، وقد طردت من البحر المتوسط حين تم الاستيلاء على ليـــڤون من خلال المعاهدة الفرنسية- الإسبانية، وهددتها من داخلها تمردات الأسطول، كما تعرضت لتهديدات أكبر بسبب التمرد الإيرلندي. وكان تاليران يتنبأ قائلاً: «مهما تبدو محاطة بالعظمة، فإن وضعها مخيف، وسقوطها يمكن أن يكون فورياً ورهيباً». فلماذا التفاوض؟ لقد جرى طرد مبعوث «بت»، مالمسبوري. وكان لا بد حينذاك من شن الهجوم على ثلاث جبهات، فيتسلم بونابرت قيادة جيش الإنزال البحري. ويحرص الدبيلوماسيون على إبقاء حكومة لندن في عزلتها، ويقلبون عليها الحصار الاقتصادي الذي استخدمته ضد فرنسا، ولكن مع جعله حصاراً أكثر خطورة.

هل كانت هذه المشاريع غير قابلة للتنفيذ؟ لم يكن هناك شيء يمنع نجاح إنزال بحري كثيف يدبر مع التمرد الإيرلندي. وعلى كل حال، فالعاصفة البحرية هي التي تغلبت على حملة هوش عام ١٧٩٦، وليس أميرالات جورج الثالث. لقد كان الاقتصاد البريطاني قابلاً للتأثر بسياسة حصار تدار بصورة جدية، كما بين فرانسوا غروزيه، وكانت صناعاته التصديرية الكبرى، بالإضافة إلى التجارة الخارجية، تكفي لمعيشة ربع السكان؛ وإذن فقد كانت مرتبطة ارتباطاً واسعاً جداً بالأسواق الأوروبية، وكانت إنكلترا مضطرة لاستيراد الحبوب، وبوجه خاص «المؤن البحرية». إن نواقص البنية المصرفية والمالية، التي ضخمها الرأي الفرنسي، قد ظلت موجودة برغم ها الرأي، ولم تكن كل آمال الحكومة وهمية.

ولكن كل شيء قد جرى تزييفه بحيث لم يضح بشيء من المصالح الثانوية، والأطماع الجزئية، والأهواء المتناقضة من أجل هدف الحصار الذي اعتبر هدفاً له الأولوية؛ فلكي يكون الحصار فعالاً، كان لا بد من الاتفاق مع الولايات المتحدة التي هي الزبون الرئيسي، بعد أوروبا، للمعامل البريطانية. إن مذهب الحماية

الاقتصادية الذي يتمسك به صناعيونا قد أسهم في قطع المفاوضات، أكثر مما أسهم في ذلك انعدام النزاهة عند تاليران. وبدلاً من أن يبحر بونابرت إلى إنكلترا، فقد فرض حملة مصر، وهذا ما أدى إلى فتح المسألة الشرقية ثانية، وتنبيه روسيا، وإعطاء بت أفضل جيش يمكن أن يكون تحت تصرفه على اليابسة. وأيقظ التوسع الفرنسي في أوروبا الروح الوطنية لدى الرأي العام في بلاد ما وراء المانش. وتشكل الاتحاد المقدس في البرلمان كما في الصحافة. وتمكنت الحكومة من الحصول على القروض، والضرائب الضرورية لتمويل حلفائها.

لم تغب الأطماع الاقتصادية قط عن مشاريع التوسع الثوري منذ عام ١٧٩٣، وبعد معاهدة كامبو - فورميو، أصبحت أطماعاً أكثر تطلباً، ومع ذلك فعلينا أن نحذر من خلط الإنجازات بالأحلام. ولقد أورد سييس ثانية الأفكار التي كان قد عرضها قبل ثلاثة أعوام، وذلك في الملاحظات التي بعث بها إلى تاليران في شهر تموز ١٧٩٨: «اغلاق كل الأسواق على التجارة الإنكليزية، وكل موانئ القارة الأوروبية، بدءاً من جبل طارق إلى هولشتين، وحتى رأس الشمال». وكانت صحيفة «لومونيتور» تستشرف المستقبل الذي يجري الإعداد له: «سنرى بحر الشمال مرتبطاً بالمتوسط لننشر ثمار صناعتنا». وكانت النتائج الحاصلة في الواقع العملي أكثر تواضعاً بكثير، فكان هناك النهب أولاً؛ فالجنرالات لم يكتفوا بفرض الضرائب، بل تلقوا الأمر بأن ينقلوا إلى فرنسا الماكنات التي يمكن أن تكون مفيدة، وأن يفتشوا المشاغل اليدوية، وأن يسهلوا على المفوضين المدنيين تحري طرائق التصنيع. وأقامت فرنسا مع الجمهوريات الشقيقة روابط كانت كبيرة الفائدة بالنسبة إليها، وحتى على المستوى الاقتصادي. وكانت معاهدة التجارة الموقعة مع سيسالبينا تمنعها من أن تضع رسوماً جمركية تتجاوز ستة بالمئة من قيمة المنتجات المستوردة، وتمنح فرنسا حق احتكار شحناتها البحرية. وقد عرف تاليران كيف يستنتج العبرة من هذه الاتفاقية فقال: «إن «سيسالبينا» تفتقر إلى المشاغل اليدوية، فينبغي لمنتجات مشاغلنا أن تتلافى هذا النقص، وهي تفتقر إلى الموانئ، وسيكون على مراكبنا أن تقوم بتصدير القمح، والقنب، والأجبان،

والحرير». ولكي يكون مؤكداً أن سيسالبينا، فضلاً عن ذلك، لن تحصل على موانئ قط، فقد مُنعت من ضم جنوة. ولكن الهم الرئيسي الذي بقي هو الحماية الاقتصادية. وكان قانون ١٠ بروميير للسنة الخامسة (٣١ تشرين الأول ١٧٩٦) قد منع البواخر المحايدة من أن تدخل إلى فرنسا بضائع من مصدر إنكليزي. إن قانون ٢٩ نيــڤوز للسنة السادسة (١٨ كانون الثاني ١٧٩٨)؛ قد شدد الحظر. ومنذ ذلك الوقت صارت تعتبر غنيمة قانونية كل باخرة محايدة يعثر فيها على أقل مادة مصنوعة في إنكلترا، أو كل باخرة رست فقط في ميناء إنكليزي، فردت الولايات المتحدة على ذلك بإلغاء الاتفاقات السابقة، وأطلقت لصوصها البحريين ضد المراكب الفرنسية.

هل كانت سياسة التوسع الاقتصادي هذه أساساً في حروب الغزو الإقليمية؟ إن بعض المشاريع كان بلا جدال مرتبطاً بالحصار. وفي وقت من الأوقات كان هناك تفكير بتدبير عملية عسكرية ضد البرتغال بالاتفاق مع إسبانيا، وقد عين أوجيرو لقيادة هذه الحملة، ولكن الرفض الإسباني ألغى هذه الخطة. إن إلحاق ميلهوس وجنيف يخضع للرغبة في القضاء على التهريب، ولكن لم تكن هناك أية محاولة مترابطة ومواظبة للسيطرة العسكرية على سواحل أوروبا، ولم يكن هناك شيء ينبئ بالسياسة النابوليونية بعد ١٨٠٧. وظل التوسع العسكري والسياسي مطبوعاً بطابع الإيمان الثوري، ومبادرات الجنرالات والمتعهدين. وفي شباط ١٧٩٨، احتلت سويسرا، وتحولت إلى جمهورية سويسرية، وطرد البابا من دويلاته، ونشأت جمهورية جديدة على ضفاف التيبر. وفي حزيران، فرض «برون» حامية فرنسية في تورين، وأمليت من فرنسا دساتير كانت تنسخ دستور السنة الثالثة، ولكن مع تعزيز للسلطة التنفيذية، وقد خصصت هذه الدساتير لروما وسويسرا وميلانيا، دورياً، ونقلت انقلابات متعاقبة عدم استقرار السياسة الداخلية الفرنسية إلى إطار المحميات. إن فتوحات ١٧٩٨ كانت فوضوية ومترددة، وكانت اندفاعاً أقل من أن يحدد فضاءً سياسياً جديداً، إلا أنه كان كافياً ليثير نقمة أوروبا.

ولم يقدم ديبلوماسيو الجمهورية أي بديل معادل. وفي راستات، تلقوا تعليمات بالمطالبة بالضفة اليسرى للرين، وبجعل الدولة الكنسية زمنية، وإعادة تشكيل الجسم الجرماني. ورضخ مجلس الدييت للنقطتين الأوليتين ولكن الامبراطور لم يصادق عليهما. فهل يجري تفاوض مباشر مع النمسا؟ لقد أرسل فرانسوا دونفشاتو إلى سلتز ولكنه لم يستطع أن يقدم أية ضمانة، وبقيت بروسيا الأمل الأكبر للحكام الفرنسيين، وكان روبيل يقول: «إني أمقت النمسا، وأهتم أشد الاهتمام بازدهار بروسيا». إلا أن بروسيا لم تكن تنوي أن تقايض حياداً مفيداً لها بتحالف غير نظيف. وحين أرسل سييس إلى برلين، لم يفته أن يتبين خيبة هذه الآمال. في تلك الظروف، كان كل شيء يتعلق بأقل علامة من علامات الضعف، فسرعت أبو قير الأمور (آب ١٧٩٨)، وفي تشرين الثاني، دخلت قطعات نابولي العسكرية روما، وفي كانون الأول، أعادت روسيا وإنكلترا تحالفهما بصورة وثيقة، فيما كانت القطعات الروسية تتقدم باتجاه النمسا. وحتى قبل أن تستأنف الحرب رسمياً، بين فرنسا والنمسا (آذار ١٧٩٩)، بدأت العمليات الحربية، وكانت أثناء الربيع والصيف، كارثة بالنسبة للجيوش الفرنسية التي تراجعت عن مواقعها، مواقع عام ١٧٩٥. ولكن انتصارات الخريف قد أثبتت لأوروبا أنه إذا كانت الثورة لا تعرف كيف تصنع الصلح، فهي لا تزال تعرف كيف تحارب.

من الأسهل علينا أن نميز نقاط الضعف في هذه السياسة من أن نكشف عن أسبابها العميقة. فلنستبعد من البداية بعض التفسيرات التبسيطية. فهل هذه الأسباب هي الحدود الطبيعية؟ إنها لم تعد موضع خلاف وحدها، منذ معاهدة كامبو-فورميو؟ لقد كانت حكومة الإدارة أمينة لهذه الحدود، ولكنها لم تضح لها قط بمحميتي هولندا وإيطاليا. وحتى قبل أن يحل سييس محل روبيل (انظر الفصل ١٣). وهل هذا التفسير هو استمرار التنافس الاستعماري الذي يرجع إلى قرون؟ لقد كانت المستعمرات لا تهم الرأي العام إلا قليلاً، وكانت الحكومة تأمل في استعادتها. ولكن لا شيء يجعل لهذه المستعمرات أهمية مميزة في قرارات

الحكومة، ويبدو أن مصالح معينة، وقيوداً إيديولوجية، ومصاعب داخلية قد ألقت بثقلها، في آن واحد، على الخيارات الدبلوماسية الكبرى.

إن الأوساط الصناعية، وبوجه خاص أوساط القطن، قد خسرت أسواقها في ما وراء البحار. وكانت تأمل أن تعوض الفتوحات هذه الخسائر بأن تقدم منافذ جديدة، فأخذت تؤثر بنفوذها على المكتب الاستشاري للتجارة، والذي كان الحكم الملكي قد أورثه الإدارة الثورية. إن أنها كانت منظمة تنظيماً متيناً، وشرعت تكثر من المطالب والعرائض. وكانت تدابير الحظر تدين بالكثير لنشاطها. أما أن ننسب إلى بورجوازية عام ١٧٩٨ خطة للهيمنة الاقتصادية على أوروبا، فهذه فكرة ناشئة عن الوهم، أو تنطوي على مغالطة تاريخية، فلقد كانت الصناعة الفرنسية غير قادرة على تلبية حاجات القارة الأوروبية. أما التجار ورجال المال الذين ليسوا إلى حد بعيد من دعاة الحرب، فقد كانوا يتوقون إلى الصلح، ويتعين علينا ألا نحول روبيل ولا ريـــڤيليير إلى مجرد منفذين للجماعات الضاغطة؛ فقد كانت غاياتهما سياسية قبل كل شيء. وبما أنهما كانا يتأثران ببعض التظلمات، فقد كانا يعتبران الحظر والحصار أسلحة حربية ووسائل، من ضمن وسائل أخرى، تصل في وزنها إلى درجة تعادل الثورة في نظرهما.

كان تأثير الإيديولوجيات ملموساً على نحو أكبر. فقد أيقظت ضربة ١٨ فريكتودور المدوخة، في فرنسا كما في الجيوش، روح صليبية ١٧٩٣. وخلال مأدبة على شرف جوردان، ارتفع الهتاف التالي: «نخب الجمهورية! ونخب أن تصبح عالمية!». وحين طرد البابا من روما، وعزل ملكا سردينيا ونابولي عن العرش، بدا أن الحلم قد صار حقيقة. وفي بعض الأحيان، كان يوجه إلى حكومة الإدارة اتهام مؤداه أنها أثارت نمو الدعاية ذاك. وهذا، كما يبدو، اتهام خاطئ، لأن حكومة الادارة، على العكس، قد بذلت ما بوسعها لكبح هذه الدعاية. فلم يكن التبشير الثوري بحاجة إلى تحريض، أما القوى المتمسكة، من ناحيتها، بالنظام القديم، فقد كانت ترفض الجديد بصورة عفوية، فتاليران، الذي يُنتقد اليوم على نحو مفرط، بعد أن كان هناك إفراط في مدحه، قد أشار بكثير من صفاء الذهن إلى «أن

الأعداء لا ينظرون إلى المعاهدات التي وقعوها معنا إلا باعتبارها هدنة». وحين دخل سوڤوروف إلى تورين، وفي موكبه كهنة أرثوذوكسيون، وأمر بأن توضع الصلبان محل أشجار الحرية، في كل مكان، فقد بيّن أن الحرب لا تتحصر في المهارات الستراتيجية، ولا بالحسابات الدبلوماسية. ومن خلال هذا المقياس، ينبغي أن تعفى حكومة الإدارة جزئياً من مسؤوليتها في النزاع.

ولكن لا يمكن أن تعفى من مسؤوليتها إعفاء تاماً. إن العديد من المؤرخين، من ألبير سوريل إلى لويس مادولان قد حملوا على القناصل الثلاثة في ١٨ فريكتودور، فوصفوهم بـــ «هؤلاء الناس المساكين الذين لم يكن لديهم تصور عن وسائل سياستهم ولا عن نتائجها». وعلينا ألا نقبل الأساطير المغرضة التي نشرها البروميريون وكأنها حقائق مثبتة، فحين عاد بونابرت من مصر، أراد تقويمهم فقال: «ماذا فعلتم بفرنسا التي جعلتها شديدة التألق، لقد تركت لكم انتصارات، فوجدت انتكاسات». لقد اتُّهم المديرون السابقون بأنهم أرادوا تثوير كل شيء في اوروبا وبأنهم أرسلوا الرجل العظيم إلى الصحراء ليتخلصوا منه. إلا أن روبيل لم يوافق على المغامرة الإيطالية ولا على حملة مصر. ومع أن لاريـــڤيليير كان نصيراً للجمهوريات الشقيقة، فهو لم يكف انطلاقاً من ذلك عن محاربة اليعاقبة الأوروبيين الذين كان يخشى نزعتهم المتطرفة. وخلال بضعة أشهر، عام ١٧٩٨، قاومت حكومة الإدارة نشاط الجنرالات، ودعاة الثورة، في إيطاليا، كما في هولندا. وأرادت أن تستكشف فرص الصلح حتى النهاية. واذا ما قورنت خطط حكومة الإدارة بخطط البروميريين اللاحقين- تاليران وسييس- فهي لم تكن تفتقر لا إلى الحذر، ولا إلى الحكمة.

ولكن النظام كان ينقصه السلطة. والذين كانوا ينازعونه إياها كانوا بالضبط هم متهميه فيما بعد. وكان ١٨ فريكتودور، وكامبو – فورميو قد تركا للنظام هديتين مسمومتين هما: بونابرت، واليعقوبية الجديدة. أما بونابرت الذي تعضده انتصاراته، ويحيط به رهط من الجنرالات والمتعهدين، فقد أسهم في حملة روما، وحول العملية العسكرية المقررة ضد إنكلترا إلى النيل، وكان هذا الانعطاف إلى

المشرق، كما كتب جورج لوفيفر: «نقطة انطلاق الائتلاف». وفي إيطاليا، وسويسرا، وهولندا، اتحد الجنرالات والمتعهدون باليعاقبة، ليقاوموا تعليمات باريس. وبعد أن هزموا في ٢٢ فلوريال للسنة السادسة (انظر الفصل ١٣) ثأروا لهذه الهزيمة في ٣٠ بريريال للسنة السابعة. وحين أصبح سييس سيد الديبلوماسية، رفض في آب ٩٩ وساطة إسبانية- بروسية كانت تتضمن التخلي عن هولندا، فأخذ ائتلاف منتصري بريريال على الحكومة الساقطة الهزائم التي سببها هذا الائتلاف نفسه.

ومع ذلك، فقد وجد هذا الاتحاد شرعيته العميقة في ضروب الرفض المتناقضة لدى الرأي الشعبي، فلقد كان صورة عن البلاد، التي يعبر عن أهوائها المتراكمة دون أن يحلها، وهذه الأهواء هي الصلح ولكنها أيضاً التوسع، والإخاء ولكنه الاستغلال، والجمهورية غير المنقسمة ولكن المغامرة. لقد كانت الحرب، في غياب مرشح للملكية الدستورية، أحد سببين كبيرين لفشل الثورة الليبرالية المؤقت. ومن هذه الاستحالة المزدوجة. استحالة عقد الصلح، واستحالة تنصيب ملك، سيولد الثامن عشر من برومير.

هل ينبغي الموت من أجل جزر الأنتيل؟

بعد معاهدة كامبو- فورميو، بقيت إنكلترا وحيدة في صراعها مع الجمهورية؛ فهل كان ينبغي إطالة أمد النزاع، أم السعي إلى الصلح؟ لقد كان السلم إمكانية فاجعة، بالنسبة لرجال السياسة كما بالنسبة للرأي الشعبي، فكتب تروغيه إلى بونابرت في تشرين الثاني عام ١٧٩٧ أن «الصلح مع إنكلترا سيكون ضربة قاتلة». فهل هذا كلام موثوق؟ إن روبيل لم يكن ينظر إلى الأمر بصورة مختلفة إذ قال «إن صلحاً مع إنكلترا يبدو لي هلاكاً للجمهورية».

وحتى ذلك الحين، كانت الحرب الإنكليزية قد دارت بصدد المستعمرات خصوصاً، ومنذ ١٧٩٣، كان الإنكليز قد احتلوا أسواق الهند المسماة سان- بيير- إي ميكلون، وأهملوا السنغال، وجزر الماسكارينيا. وظل الرهان الحقيقي في الصراع الاستعماري هو الاستيلاء على جزر الأنتيل. وكان المعمرون القلقون من

أصداء ثورة المساواة، والذين أخذ يتهددهم تمرد العبيد، يحضون على التدخل العسكري. وكانت قد سُلمت إلى العدو كل من المارتينيك وسان لوسي والغوادولوب وسان- دومينغ، بالتتابع. وذلك من آذار حتى أيلول ١٧٩٣، ولكن فيكتور هوغ، وهو قبطان سابق في البحرية التجارية، وقد رُقي إلى مفوض للجمهورية، أفلح في طرد الإنكليز بمساعدة المولَّدين (تشرين الأول ١٧٩٤)، وفي سانت- دومينغ، وجد السود بطلهم سبارتاكوس، وهو «توسان لوفيرتور» الذي انضوى تحت لواء الجمهورية، حين قررت إلغاء الرق، نتيجة لضغط الأحداث (شباط ١٧٩٤)، ونجح في أن يُعيَّن قائد فرقة، وأن يصد الانكليز، مع الاحتفاظ باستقلاليته عن فرنسا. وقد تخلص في آب ١٧٩٦ من الجنرال لاڤو، ومن المفوض سونتوزاكس، بأن سعى إلى انتخابهما نائبين، أحدهما في مجلس الخمسمئة، والثاني في مجلس القدماء. وحاولت حكومة الادارة في أيار ١٧٩٨ أن تحصل على اعتراف الجنرال هيدوفيل بسلطتها، ولكن دون طائل، وتفاوض توسان لوفيرتور مع الإنكليز مباشرة، واعتبرت المعاهدة التي وقعها معهم في ٣١ آب بحق «أول صك يثبت استقلال هاييتي». كما يقول إيميه سيزير، وغادر الإنكليز سان- دومينغ، ولكن ظل بإمكانهم أن يتابعوا نشاطاتهم التجارية بحرية، وتعهد توسان لوفيرتور بألا يهاجم «جامايكا» أبداً. ولم تعد الجمهورية تحتفظ من أول إمبراطورية استعمارية فرنسية إلا بالغوادولوب فعلياً. وكلف التحالف الفرنسي إسبانيا ثمناً غالياً أيضاً، فخسرت لاترينيتيه، كما كلف هولندا التي اغتصب الإنكليز أجمل ممتلكاتها وهي: غويّانا، والكاب، وسيلان.

وكان للانتصار الإنكليزي في الحرب الاستعمارية نتيجتان، فعلى الصعيد الاقتصادي، أدى الانتصار إلى نقص شديد في المواد الأولية «وخصوصاً القطن»، وفي السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، كالسكر، والقهوة، وحرم الصناعة الفرنسية من منفذ الجزر، وجعل إمكانات الصلح أكثر صعوبة، نظراً لأن فرنسا كانت قد تعهدت لهولندا، وإسبانيا بالإبقاء على ممتلكاتهما في ما وراء البحار بصورة كاملة، وعززت نتيجة لذلك مسوغات الحرب.

ومع ذلك، فقد يكون من الخطأ أن نعزو إلى الخسائر الاستعمارية، أهمية قصوى في الحساسية المعادية للبريطانيين لدى الرأي الشعبي، فقد كان الناس يمقتون إنكلترا بسبب اغتصاباتها التي ترتكبها في البلدان البعيدة أقل مما يمقتونها بسبب تدخلها المالي في الائتلافات المشكلة ضد الجمهورية. إن القطاعات الوحيدة التي تضررت من جراء حرب الأنتيل كانت تقع في الموانئ الغربية. ولكن أصحاب السفن والتجار أولئك، والذين يحنّون إلى ذلك العهد السعيد، عهد التجارة بين ثلاثة أطراف، كانوا يريدون الصلح، ولكن لم يصغِ أحد إليهم.

هل يمكن تدمير قرطاجة؟

تقررت الحرب الضارية في ٢٦ تشرين الأول عام ١٧٩٧؛ ففي ذلك اليوم، نشرت حكومة الادارة إعلاناً لاهباً، وعُين بونابرت قائداً عاماً لجيش الحملة على إنكلترا؛ ومنذ عودته إلى باريس، في ١٠ كانون الأول، تسارعت الأعمال التحضيرية للحملة. وتقرر تحت تأثير بليــڤيل لوبيليه، وزير البحرية، وبمساعدة تروغيه الذي عُين قائداً لأسطول الإنزال، تقرر أن يتمركز في بريست أسطول يضم ثلاثاً وستين سفينة حربية كبيرة، وخمسين فرقاطة، وذلك في ربيع عام ١٧٩٨. ويلتحق بهذا الأسطول الجنرال «بروييز» مع قطعاته البحرية في المتوسط. وأمر بونابرت «بيرتييه» الذي كان يحل محله في قيادة جيش الحملة على إيطاليا بأن يرسل إليه خمسين ألف رجل. وأرسل عملاءه إلى مالطا، وبريطانيا العظمى، وإيرلندا، وأمر بإحضار كل ما يمكن أن يكون مفيداً للأسطول من البندقية. وفي ٨ شباط، انطلق إلى دنكرك، تاركاً لدوساي، ولكليبير مهمة تفتيش الموانئ البروتانية، والنورماندية، فقد كانت حملة إنكلترا في صدر اهتمامات الأمة.

هل كان ذلك المشروع محكوماً عليه بالفشل مسبقاً؟ إن فشل هوش في كانون الأول عام ١٧٩٦ لم يكن حاسماً، فلم يكن الأسطول البريطاني قد تمكن من منع إنزال المفارز الأولى إلى إيرلندا، وكانت العاصفة البحرية هي التي أجبرت هوش على إرجاء حملته، وكانت حروب القرن الثامن عشر، وحرب الثورة

الأمريكية بوجه خاص قد كشفت التفوق التكتيكي للسفن الإنكليزية التي كانت تستهدف خصمها على خط العوم، بدلاً من الانقضاض على الصاري بهدف تجميد المركب العدو. إلا أنه، منذ عام ١٧٩٣، لم تعد هناك معارك بحرية حقيقية، فكان أميرالات جورج الثالث يكتفون بمحاصرة أساطيل بريست وطولون في مراسيها. أما الأسطول الفرنسي الذي كان كاملاً تقريباً، فكان يمكنه أن يعزز قواه بفضل الغنائم الايطالية، وبفضل تحالفاته مع إسبانيا وهولندا. أما العصيانات التي انفجرت في الربيع بين الطواقم البريطانية فقد كانت تجيز كل الآمال. وكانت إيرلندا و«ولف تونه» مستعدة للثورة، وقد بولغ كثيراً في تقييم مدى حرب القرصنة وفعاليتها.

كانت هذه الآمال تتجاوز الإمكانات، وكان الحصار الإنكليزي قد منع تجديد الإمدادات البحرية (كالقنب، والقطران والكتان) والتي ترتبط بالاستيراد، في جزء كبير منها. أما هيئة الضباط، فقد فترت همتها من جراء عطالتها القسرية، وأوهنتها الهجرة- التي كانت في البحرية أكبر منها في الجيش البري- وحتى قبل أن تقرر الحملة، كانت إنكلترا قد بدأت نهوضها، فهزم الأميرال جيرفيس، بمعونة نيلسون، الأسطول الإسباني في رأس سان- فانسان، وأبقاه محاصراً تحت نيران مدافعه في مرسى كاديس. أما المعركة التي شكلت انعطافاً في الحرب البحرية، فقد حدثت في كامبرداون في ١١ تشرين الأول؛ فكان الأسطول الهولندي الذي يقوده وينتر يخرج من تيكسيل، حين هاجمه دونكان، فأبيد، وألهب هذا النجاح حماسة الرأي العام البريطاني.

لقد رجع بونابرت ومعاونوه متشائمين من جولتهم التفتيشية، وفي مذكرة سلمها بونابرت إلى حكومة الادارة، في ٢٣ شباط، أوجز القائد الأعلى استنتاجاته فكتب: «مهما نبذل من جهود، لن نكسب التفوق في البحار، من الآن وحتى عدة سنوات. إن القيام بعملية نزول عسكرية إلى إنكلترا، دون أن نكون سادة البحار، هي العملية الأجرأ، والأصعب من كل العمليات التي جرت سابقاً».

ونصح في مذكراته أن يجري عقد الصلح، وأن توجه الضربات في مكان آخر، في هانوفر أو.. في مصر. ومنذ ذلك الحين، تمكنت إنكلترا من أن تتنفس الصعداء، فقد فشلت الانتفاضة الإيرلندية واضطر فيلق الإنزال البحري الصغير الذي يقوده الجنرال هوبير إلى الاستسلام في أيلول ١٧٩٨. وكان محتماً أن يجري التخلي عن مهاجمة قرطاجة في عقر دارها.

أصول حملة مصر

لقد اتضحت لنا جيداً الأسباب التي دعت إلى تأجيل مشروع الإنزال البحري في إنكلترا. غير أن الذي يتضح لنا بدرجة أقل هو الأمر الذي حمل حكومة الإدارة على الموافقة على حملة في الشرق، بتاريخ ١٥ آذار. وفي أساس هذا القرار الخطير كان هناك أولاً تأثير «تاليران» المستمر، فمنذ عدة أشهر كان وزير العلاقات الخارجية الغريب الأفكار، يلح على توجيه جهود الجمهورية نحو مصر، مستخدماً حججاً متناقضة في بعض الأحيان. ومنذ الثالث من تموز ١٧٩٧، قرأ في المجمع العلمي «بحثاً في الفوائد التي نجنيها من المستعمرات الجديدة». وفي هذا البحث يذكر بمشاريع شوازول، ويشدّد على غنى وادي النيل. وكانت مصر تابعة للسلطان الذي أرسل سفيراً إلى فرنسا. ولكن ما أهمية ذلك؟ لقد قدّم تاليران في كانون الثاني ١٧٩٨ مخططاً لتمزيق الامبراطورية العثمانية، مستنداً فيه إلى تقرير النقيب لازوفسكي (الذي كان عائداً من مهمة في تركيا). فرفضت حكومة الإدارة ذلك المخطط بحكمة. فقدم «الكاهن الوقح» الذي يمقته روبيل، مشروعه بصورة أخرى حينئذ، ولقد تناول مجدداً استنتاجات القنصل العام في القاهرة، المدعو ماغالون، والذي كان في ذلك الوقت يقضي عطلته في باريس، ووضع هذه الاستنتاجات في مذكرة أرسلها في ١٤ شباط (٢٦ بلوفيوز) وهي: أن مصر، التي أضعفتها الفوضى، يمكن احتلالها بسهولة، من دون الإضرار بمصالح السلطان، وأنه سيذهب إلى القسطنطينية بنفسه[١]، وأن الشعب المصري «سينظر إلينا

(١) أي: تاليران. (م: ز.ع).

بابتهاج»، وأن طريق الهند التي يستأنف فيها تيبو- ساهيب نضاله ضد الإنكليز، لن تمر عبر الكاب، بل عبر السويس، كما كانت الحال، قبل القرن السادس عشر.

وكان بونابرت قد أجرى مع تاليران محادثات حول هذه المشاريع. فهل كان «السراب الشرقي» قد فتنه هو الآخر أيضاً إلى الدرجة التي ادعاها «مارمون» في مذكراته؟ لا شك أنه كان يصر في ليوبن على أن تحتفظ فرنسا بالجزر اليونية، ولا شك أنه قد أرسل بوسييلغ إلى مالطا ليتقصى القدرات الدفاعية للأخوية الدينية القديمة، أخوية القديس يوحنا الأورشليمي. ولكن يبدو أن الدوافع التي يتخذها سياسية قبل كل شيء. فإذا ظل الجيش دون حراك، تتعرض شعبيته لخطر الهبوط بسرعة، ويمكن أن يستهلك نفسه في ألعاب السياسة الداخلية التي لا مجد فيها، وأن يخاطر برأسماله الذي تراكم في ساحات معارك إيطاليا. إن حملة ظافرة وسريعة في الشرق (وكان يأمل أن يرجع منها في الخريف) تحافظ على جاهزيته.

ولكن هل ترددت حكومة الإدارة؟ إن المذكرات تعطينا معلومات متناقضة؟ فروبيل وباراس اللذان كانا معاديين للحملة انتهيا إلى الرضوخ. ومع ذلك، فقد كانا يعلمان أن نوايا تاليران ليست صافية؛ فكان يمكن لهذا النصير المخيف لصلح تسوية مع إنكلترا، قبل فريكتودور، ولهذا الوزير المشبوه الذي كتبت عنه عشيقته مدام غران أنه كان يريد «معونة أصدقائه الإنكليز» كان يمكن أن يتهم بتحويل القوات المعدة ضد إنكلترا نفسها نحو النيل. وهل كان المديرون يريدون التخلص من رجل عظيم يضايقهم؟

لقد أكد البروميريون ذلك فيما بعد، وتبنى هذا الاتهام مؤرخون عديدون، دون أن تضاف أدلة مقنعة حقاً إلى الملف. أما أن يكون المديرون غير مستائين من إبعاد بونابرت مؤقتاً، وهو الرجل الذي كان يظهر في تلك الفترة كرئيس لحزب، أمر محتمل. ولكن بونابرت وتاليران قد أعطيا المديرين ضمانتين هنا أن تكون الحملة قصيرة، وألا توجه ضد تركيا، بل ضد إنكلترا. وكانت هاتان الضمانتان ضعيفتين، ولكنهما تعفيان حكومة الادارة من المسؤوليات الرئيسية عن

حملة ستفتح المسألة الشرقية على أبوابها ثانية، وتؤدي إلى ائتلاف جديد متلاحم ضد فرنسا.

وصارت الحملة جاهزة في أيار، بعد أن تم إعدادها سراً في طولون، وفي جنوة، وفي سيــڤيتا- فيكشيا، وجرى تمويلها بالملايين التي استولي عليها من خزينة بيرن. وغادر بونابرت طولون في التاسع عشر منه، وانضمت إليه عند سردينيا القوافل البحرية المتجهة إلى جنوة، وكورسيكا، وسيــڤيتا- فيكشيا، ووصل قبالة مالطا في ١٩ حزيران. وكان الأسطول يضم أكثر من ثلاثمئة قطعة بحرية- منها ثلاث عشرة سفنة حربية كبيرة، وسبع عشرة فرقاطة- وستة عشر ألف بحار. أما المجموع الإجمالي للحملة فكان يصل إلى ثمانية وثلاثين ألف رجل يقودهم اثنان وثلاثون جنرالاً. ولم تدافع مالطا. المسماة «مفتاح الشرق» عن نفسها، كما قال بوسييلغ، في ١٠ حزيران، دخل بونابرت إليها.

وبعد أن ترك بونابرت في مالطا الرجال الخمسة آلاف الذين يشكلون فرقة ڤوبوا، عاد إلى الإبحار باتجاه مصر. فظهر الأسطول قبالة الإسكندرية في الأول من تموز. وفي الليل، نزلت القطعات العسكرية، وبعد اشتباك جرح كليبير أثناءه، احتلت المدينة في اليوم التالي.

وكان هذا الاحتلال في فترة سلام مطلق لأرض تابعة للسلطان يطرح مشكلات صعبة، فمنذ عام ١٥١٧، كانت مصر مقاطعة من الإمبراطورية العثمانية، ويديرها باشا يعينه الباب العالي. وكان الباشا الذي يعتمد على فرق من الإنكشاريين الأتراك يحكم البلاد، ويجبي الضرائب. ولكن سلطة ثانية قد تشكلت هي سلطة المماليك، وهم عبيد سابقون من أصول قوقازية وشركسية، وكانوا يستخدمون كموظفين كبار، وخصوصاً كمحاربين. وكان يقود هؤلاء المماليك أربعة وعشرون بيكاً، وكان اثنان منهم، وهما مراد وإبراهيم، يمتلكان سلطة حقيقية. وبرر بونابرت نزوله البحري في رسالة إلى الباشا، وفي إعلان إلى أهالي الإسكندرية، مردداً الموضوعات الواردة في مذكرة تاليران، والتي مفادها أنه قد أتى ليعيد إلى المصريين حقوقهم التي انتهكها «المغتصبون» المماليك، مع

المحافظة على حقوق السلطان. ومكث كليبير في الإسكندرية مع ثلاثة آلاف رجل. أما الفرق الأخرى، وفي مقدمتها فرقة دوساي، فقد توجهت إلى القاهرة، وسلكت الطريق الأقصر، باجتياز الصحراء. أما بالنسبة للجنود الأقل تجهيزاً، والمعتادين على مناخات أخرى، فقد كانت صعبة. ولقد تم صد طلائع المماليك بسهولة في الرومانية (١٦ تموز)، وحدث اشتباك آخر، بعد ثلاثة أيام في شبرا. وكان مراد ينتظر الصدام مع القسم الأكبر من قواته – وهم سبعة آلاف خيال تقريباً – في الشمال الغربي من القاهرة، وليس بعيداً عن الأهرامات. وفي ٢١ تموز، تحطمت حمولة خيالته أمام المربعات الفرنسية؛ فتوغل إلى الجنوب، باتجاه أسوان، فيما كان إبراهيم يخلي القاهرة، ويتوجه نحو البحر الأحمر، فلاحقه بونابرت، وهزمه أيضاً في السلالية (٢١ آب) تاركاً لدوساي مهمة مناوشة مراد. إن هذه العمليات، التي سهلها التفوق العددي والتسلح، قد أتاحت احتلال مصر، وليس القضاء على المماليك. وفي تلك الأثناء، كان الجيش الفرنسي قد وقع في الفخ.

أبو قير:

لم تبق تحضيرات طولون خافية عن أنظار الإنكليز، مع أن وجهتها الدقيقة كانت مجهولة؛ فمنذ ٩ أيار، كان جرفيس قد فرز من أسطوله الراسي في قاديش العميد البحري نيلسون ليراقب تحركات الأسطول الفرنسي المحتملة، فانطلق نيلسون بثلاث سفن حربية، ولكنه حشد منها أربع عشرة، وعلى عدة فترات، مر قريباً إلى حد كاف من الأسطول الذي كان ينقل بونابرت، ووصل حتى الإسكندرية، وفي ٢٨ حزيران، وذلك قبل يومين من الإنزال الفرنسي. وظن أن العدو يتوغل إلى الشمال أكثر، فصعد إلى سوريا، ثم وصل إلى صقلية. وتمكنت الليدي هاملتون، بما كان لها من نفوذ لدى الملكة ماري – كارولين، من أن تحصل لنيلسون على الإذن بالرسو في سيراكوزا، لكي يتزود بالماء والمؤن. وفي ٢٥ تموز، غادر سيراكوزا باتجاه «موريه»؛ وأعلمه أسر سفينة شراعية فرنسية بوجهة الحملة. وفي الأول من آب، ظهر قبالة مرسى أبو قير الذي كان أسطول «برويز» راسياً فيه، بعيداً عن المدفعية الساحلية.

لقد كتب الكثير عن المسؤولية الفرنسية في تلك المعركة، وكانت حكومة الإدارة قد أمرت بروييز أن يقود أسطوله إلى كورفو. لكن بونابرت، قائد الحملة، كان قد طلب إليه أن يقوم بأعمال سبر في ميناء الإسكندرية، لأنه كان يرغب في المحافظة على الأسطول تحت تصرفه. وقد وجد بروييز أن مدخل الميناء القديم غير سالك، وفضل الرسو قبالة أبو قير. ورفض الإبحار، لدى اقتراب الأسطول الإنكليزي. وكان كازا بيانكا المقدم البطل قد قال، قبل بضعة أيام: «إن بحريتنا جثة متعفنة» فاندفع نيلسون بين الساحل والسفن الفرنسية متخلياً عن التكتيك المعتاد في المعارك البحرية والمتمثل في مواجهة خط قتالي لخط قتالي آخر، فعزل بعضها عن البعض الآخر، وطوقها، وهاجمها هجوماً عمودياً. فغرقت جميع السفن الفرنسية، أو وقعت في الأسر، باستثناء السفينة غليوم تيل، وسفينة جينيرو التي تمكن ڤيلنوف من قيادتها إلى جزيرة كورفو. وفقد أكثر من خمسة آلاف بحار، فأعلن نيلسون أمام جنوده: «ليس من بحار إنكليزي واحد لم يشعر في ذلك اليوم بتفوق الطواقم المخلصة للنظام والانضباط، على رجال لا ضابط لهم، رجال لم يمكن قط السيطرة على أعمالهم الصاخبة» لقد كانت معركة النيل انتصاراً للذكاء على روح المغامرة.

ولم تكن أهميتها إستراتيجية فحسب، ففي غضون بضعة أسابيع، عزلت فرنسا في البحر المتوسط. وكان بونابرت قد لعب مع السلطان لعبة خطرة؛ فقد كان يحاول إثارة يونانيّي موريه، وألبانيّي علي دو جانينا ضد السلطان، في الوقت الذي كان يتذرع فيه بنواياه السليمة. وبعد معركة أبو قير، تقرب السلطان من القيصر بولس الأول، فتح له المضائق (٢٠ آب)، ووقع معه اتفاقاً عسكرياً يهدف إلى استعادة الجزر اليونية (٣٠ آب)، وانتهى به الأمر إلى إعلان الحرب على فرنسا (٩ أيلول)، وتمكن علي باشا تيبلين من أن يذبح الحاميات الفرنسية في ألبانيا، كما تمكن الأسطول الروسي – التركي من الاستيلاء على سيريغو، وزانت، وسيفالونيا، فيما كان ڤوبوا يقاوم في مالطا التي يحاصرها نيلسون. لقد بدأ الائتلاف الثاني ينعقد في الشرق.

قانون المنتصر:

لقد عظمت المؤلفات الفرنسية على الأقل سياسة بونابرت في مصر، زمناً طويلاً، باعتبارها عملاً استباقياً، وانفتاحاً لمصر على الحضارة الحديثة والتقدم. وإذا نظرنا إلى الأمر عن كثب أكثر، نجد أن تلك السياسة كانت تتضمن، إلى جانب عناصر تجديدية لا جدال عليها، أجوبة تقليدية جداً على مشكلات أزلية. فقد عرفت بلاد النيل، خلال تاريخها الطويل، أقليات محتلة أخرى، وغريبة من حيث عرقها، وحضارتها، ودينها، وفرضت على هذه الأقليات المهمات نفسها وهي: أن تقود إدارة مكونة من أهالي البلاد، لا بد من الإبقاء عليها، وأن تنزع فتيل العبوات الناسفة، عبوات الدين، باستخدام التسامح، وأن تنهب الضرائب، وتقمع التمردات، وتحاول كسب مجتمع الأعيان إلى قضيتها.

لقد عين بونابرت، منذ وصوله «ديواناً» من الأعيان، مكلفاً بمراقبة إدارة المدينة، وبتعيين مسؤولي الشرطة والتموين، تحت رقابة المفوض الفرنسي، وذلك بناء على نصيحة ڤـانتور دو بارادي؛ وهو مستشرق أصله من مرسيليا، وكان قد أقام في القاهرة ثمانية أعوام. وبسط بونابرت هذا النظام على مصر كلها في ٢٧ تموز. وفي كل محافظة يحكمها أحد جنرالاته، أصبح هناك، منذ ذلك الوقت، ديوان مكون من ستة أشخاص، وآغا يقود الإنكشاريين، ومشرف مكلف بجباية الضرائب. وفي تشرين الأول ١٧٩٨، دعي ديوان عام للانعقاد، وهو ضرب من جمعية استشارية من الأعيان. وزعم أنه حام للإسلام، فعمل على إقامة احتفال بعيد النيل، وعيد المولد النبوي، حضره شخصياً؛ وأعلن حتى طرابلس وتونس، أن حجاج مكة سيلاقون استقبالاً حاراً في مصر. وعمل على طبع ونشر رسالة بعث بها شيوخ القاهرة وعلماؤها إلى شيخ مكة:

«لقد أكد لنا بونابرت بأنه يشهد بوحدانية الله، وبأن الفرنسيين يجلون نبيَّنا كما يجلون القرآن، وأنهم ينظرون إلى الدين المحمدي على أنه أفضل الأديان».

ولكن الجامع الأزهر لم يكن بوسعه أن يعتبر هؤلاء الشاربين للخمر غير المختونين، مسلمين صادقين. أما مساخر ارتداء الملابس التي كان يتقنع بها كلٌّ

من مينو، وأوجين بوارنيه، فلم تفلح في إلغاء المسافات. لا سيما وأن تدابير أخرى كانت تتخذ، ولم تكن تنتمي إلا إلى شرعة المنتصر. ولكن أين يمكن العثور على المال؟ لقد كانت الخزائن التي تركتها الإدارة التركية خالية تقريباً. ولكي يقوم الفرنسيون بجباية الضرائب القديمة؛ عهدوا بالجباية إلى مشرفين عامين. إلا أن هؤلاء «النصابين» - كما كان يسميهم بونابرت – كانوا مكروهين، وكان لا بد أيضاً من اكتشاف موارد مالية أخرى. فتمت زيادة القروض الإجبارية المفروضة على التجار، وزوجات البكوات، وفرضت ضريبة المهن على الاتحادات الحرفية، وأنشئت خصوصاً مكاتب تسجيل لتدفع فيها رسوم فيها ثابتة، وضرائب انتقال.

ولم يكن القمع للقضاء على انفجارات النقمة. وكان المماليك يحتفظون خارج المدن بالعديد من الأنصار الذين كانوا يهاجمون الجنود والمدنيين. وبعد ٢٣ تموز، فقد بونابرت من جراء ذلك أحد مرافقيه الأثيرين لديه، وهو النقيب جوليان. غير أنه عندما انتشر خبر إعلان السلطان للحرب، تحول العداء الشعبي إلى ثورة. وفي ٢٢ تشرين الأول (الأول من بروميير)، بدأت التجهيزات الصاخبة في مختلف أحياء القاهرة، وأغلقت الحوانيت. وحوالي الساعة العاشرة قتل الجنرال دوبوي الذي كان يحكم المدينة. وتجمع الثوار خلف المتاريس التي تسد الشوارع الضيقة، وتحيط بالجامع الأزهر. وفي اليوم التالي، بوغت سولكوفسكي وعشرة أدلاء وذبحوا. وتلقى الجنرال بون – خليفة دوبوي – الأمر حينئذ بقصف الأزهر. أما الثوار الذين ألقي عليهم القبض وهم يحملون السلاح فقد قطعت رؤوسهم، وألقيت في النيل. وقد هلك في هذه الاضطرابات مئتان وخمسون فرنسياً، وألفان وخمسمئة مصري. وبذل بونابرت كل ما بوسعه ليقلل من شأن المشكلة. غير أن بطانته لم تنخدع، فكتب ڤيڤان دونون إلى مينو:

«لقد مزق الأول من بروميير بعض الشيء حجاب الحب الإنساني المنشور على مصر؛ وأظن أنه يتعين علينا جميعاً أن نكون الأقوى دون مواربة».

واستمرت الاضطرابات في كل مكان تقريباً.

وإذن، فلا يبدو من نواح شتى، أن بونابرت كان خالق مصر الحديثة التي طالما حدثونا عنها. ولم تكن بصماته قصيرة الأمد فحسب، بل لم تكن سوى رد تجريبي على مشكلة قديمة. ومع ذلك، فقد كانت مغامرته أصيلة في نقطتين: لقد قدمت للمثقفين وللتكنوقراطين في القرن التاسع عشر مجالاً متميزاً للتجارب.

ومنذ «مومبيلو»، كان بونابرت قد عقد قراناً مع العلماء والكتّاب، والفنانين والحرفيين الذين استقبلوه في المجمع العلمي الأعلى، في شهر كانون الأول ١٧٩٧. وكان الأسطول الذي انطلق من طولون باتجاه مصر يحمل مع نخبة جيش حملة إيطاليا، نخبة رجال العلم والفن. ولم يكن يجوز لهؤلاء الرجال أن يظلوا بلا نشاط، فتقرر إنشاء مجمع علمي في القاهرة للعلوم والفنون، وذلك بقرار مؤرخ في ٢٢ آب (٥ فريكتودور)، وقد حددت المادة الثانية الغرض من إقامة هذا المجمع:

«١- التقدم ونشر الأنوار في مصر.

٢- البحث والدراسة ونشر الوقائع الطبيعية والصناعية والتاريخية لمصر.

٣- أن يعطي رأيه في المسائل المختلفة التي تستشيره الحكومة بشأنها».

وإن لم يتم بلوغ الهدف الأول، وقدر للهدف الثاني أن يكون مثمراً، تاريخياً، بصورة أكبر بكثير، فقد أولى بونابرت الهدف الثالث اهتمامه بوجه خاص. لقد كان يقف، في قسم الرياضيات، إلى جانب مونج، وفورييه، وجيرار. وفي قسم الفيزياء، وضع برتوليه وجوفروا، وسانت إيلير، وكونتيه، والتقى سولكوفسكي، وبوسييلغ، في الاقتصاد السياسي، بتاليان الذي كان نجمه آفلاً. أما الاسمان الكبيران في «الأدب والفنون» فقد كانا اسمي ڤـانتور، ودينون، وفيما كان العمل الكبير الذي أدى إلى نشوء علم الأثريات المصرية يتواصل، فأنتج المؤلف غير العادي: «وصف مصر»، كان بونابرت يطلب إلى زملائه أن يجيبوا عن مشاكل محددة من مثل: كيف نحسن الأفران لإنضاج الخبز، وكيف نستبدل مادة أخرى بحشيشة الدينار لصناعة البيرة، وكيف نقوم بتصفية مياه النيل.

لقد اهتم عن كثب بمشروع إعادة حفر القناة القديمة بين النيل والبحر الأحمر. حتى أنه قام في كانون الأول بمرافقة مونج وبيرتوليه، برحلة إلى السويس، وطلب لدى عودته أن تبدأ دراسة هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، أمر بتحسين الملاحة في النيل. واهتم بشبكة الطرق، ونظر في إمكانية إدخال زراعات كانت ناجحة، في جزر الأنتيل، إلى مصر. ووجد مساعداً ثميناً في شخص النورماندي كونتيه، المدير السابق لمدرسة صناعة المناطيد في ميدون، والذي عمل على إنشاء معامل للتسليح، والملابس، والمعدات الدقيقة، ونصح ببناء طواحين هوائية. لقد كانت هذه الإنجازات قصيرة الأجل، وكان لها دور ضئيل في مستقبل مصر. إلا أنها طبعت بتأثيرها العميق جيل البوليتكنيكيين السان سيمونيين.

الجيوش الفرنسية تقهر أوروبا:

كانت الجمهورية قد تجاوزت الحدود التي أقرتها معاهد كامبو – فورميو، حتى قيل أن يغادر بونابرت طولون، وكانت جيوشه قد ساندت ثورات جديدة، أو حرضت عليها، في سويسرا، كما في إيطاليا.

كانت سويسرا في عام ١٧٩٨ عبارة عن أراض متجاورة ذات أنظمة مختلفة؛ فكانت تضاف إلى الأقضية المتحدة الستة عشر، الدول المتحالفة (مثل جنيف، وميلهوس، ولوڤاليه)، ودوائر قضائية عادية خاضعة للأقضية (وكانت تلك هي حال منطقة الڤود الخاضعة لحكومة أقلية من برن). ولا ريب أن حكام الأقلية قد استقبلوا المهاجرين، وعملاء الدعاية الإنكليزية، لزمن طويل. ولكن انتصارات بونابرت جعلتهم حذرين؛ فاضطر ڤيكام، وماليه دوبلان إلى مغادرة سويسرا، وكانت فرنسا تطالب ببعض الوديان الجوراسية التي كانت قديماً مرتبطة بأسقفية بال التي تحولت إلى مقاطعة مون – تيريبل منذ عام ١٧٩٣، فكانت تلك المسألة مادة للتفاوض، لا للتدخل.

ونتج هذا التدخل عن تضافر الأهواء والمصالح؛ فمنذ زمن توبل، كانت الثورة قد فتنت الوطنيين الذين كانوا يحلمون إما بتحرير مقاطعتهم التي ولدوا فيها، من الوصاية الأرستقراطية، وإما بتحويل سويسرا إلى جمهورية متحدة. ومن

باريس، كان فريدريك سيزار دولاهارب، القودي الأصل، يطالب بالتدخل الفرنسي. وفي بال، كان المستشار بيير أوكس، وهو صديق كبير لروبيل، انحاز، منذ زمن طويل إلى القضية الثورية.

أما بونابرت، الذي كان قد ضم لاڤاتلين إلى سيزالبينا؛ فقد كان، من جهته، يريد أن يشق طريقاً مباشرة بين فرنسا وميلانو، مروراً بسامبلون، في منطقة لوڤاليه. والتقى أوكس وبونابرت في ٨ كانون الأول ١٧٩٧، في منزل روبيل، واتفقا على مبدأ قيام انتفاضة تسبقها مبادرة سياسية من حكومة الإدارة؛ فوافقت هذه الأخيرة في ١٨ منه على أن تمنح علناً أهالي الڤود الحماية الفرنسية التي كانوا يطالبون بها. واندلعت الثورة في لوزان، وفي بال، وفي سولور، وفي لوسيرن. وكان روبيل وأوكس لا يزالان يأملان بتجنب التدخل العسكري، ولكن مقاومة برن قادت الجنرال مينار إلى غزو منطقة الڤود (٣ شباط)؛ فأمرت حكومة الإدارة، التي استعجلها بونابرت، أمرت برون بالاستيلاء على برن التي تم احتلالها في ٥ آذار؛ فأصبحت سويسرا تشكل جمهورية اتحادية، باستثناء ميلهوس، وجنيف اللتين ألحقتا بفرنسا.

وأراد اليعاقبة أن يدفعوا البييمونت وتوسكانيا، والدول البابوية إلى الثورة، انطلاقاً من سيزالبينا. وكانوا يجدون المساندة في الجيش ولدى المتعهدين المتلهفين لمغانم جديدة، ولدى بعض الدعاة الفرنسيين الذين وضعهم انقلاب فريكتودور في مناصب ديبلوماسية، ومع ذلك، فقد كانت حكومة الإدارة مجمعة على رفض إقامة جمهورية إيطالية. وتمكنت من الإبقاء على سلامة أراضي توسكانيا، بفضل انصياع الوزير رينهار في فلورنسا لها. وفي البييمونت، قاومت حكومة الإدارة المحاولات الثورية التي كان يشجعها سفيرها غينغونه، ومفوضه سوتان، في جنوة. إلا أن روما كانت تجتذب إليها المتعهدين، وقد كتب البروتستانتي هالير: «ينبغي لبابل هذه، المتخمة بأسلاب الكون، أن تطعمنا، وتدفع ديوننا». وكان الثامن عشر من فريكتودور، فضلاً عن ذلك، قد أيقظ الحقد على المسيحية في الأوساط الفرنسية الحاكمة. وكان لا بد من ذريعة. فأتاح الموت العرضي للجنرال ديفو في

مناوشة في روما (٢٨ كانون الأول ١٧٩٧)، أتاح لبونابرت أن ينصح بالتدخل؛ فظهر بيرتييه قبالة روما في ١٠ شباط (٢٢ بلوفيوز)، ولكن البابا وافق على مطالبه كلها. وبعد خمسة أيام، تجمع بضع مئات من «الوطنيين» في الفوروم[1]، وأعلنوا الجمهورية الرومانية؛ فدخل بيرتييه حينذاك إلى روما، ونفى الحبر الأعظم العجوز إلى توسكانيا.

«الأمة العظيمة» تفرض قوانينها المتغيرة:

ترافق التدخل العسكري لضغط سياسي مستمر حول الجمهوريات الشقيقة إلى دول تابعة؛ واستجابت الدساتير والانقلابات لتقلبات سياسة حكومة الإدارة الداخلية (انظر الفصل ١٣) فيما كان الجنرالات والمتعهدون واليعاقبة يقودون معارضة عنيدة ضد المفوضين المدنيين المعادين للدعاية الثورية في أغلب الأحيان.

وشهدت سيسالبينا خلال عام واحد دستورين، وأربعة انقلابات؛ فبدأ برون في ١٣ نيسان بإحلال اليعاقبة محل ثلاثة من المديرين المعتدلين لكي يحطم أشكال المقاومة التي أثارها مشروع المعاهدة مع فرنسا. ولكن حكومة الإدارة أرسلت إلى ميلانو شخصاً معتدلاً، هو تروقيه، لتعديل الدستور باتجاه أقل ديمقراطية، ولطرد محميي برون، وذلك تحت تأثير السفيرين السيسالبنيين، في باريس، وسيربيلوني، وفيسكونتي. وفي ٣٠ آب، قام تروقيه بانقلاب؛ فاستبدل به في الحال فوشيه الذي ترك برون يطرد ثلثي المستشارين المعتدلين في ١٨ تشرين الأول، وأحلت حكومة الإدارة جوبير محل برون، واعتقلت فوشيه، وأرسلت سفيراً جديداً هو ريفو. فأفاد هذا الأخير من غياب جوبير لإعادة الدستور والنواب الذين جرى تطهيرهم، في تشرين الأول، ولم يبق شيء لم يمس، باستثناء معاهدة التحالف مع فرنسا، وهي المعاهدة التي كانت تجبر الميلانيين على الإنفاق على قوة احتلال تعدادها خمسة وعشرون ألف رجل. وعاشت الجمهوريات الإيطالية الأخرى أحداثاً مشابهة؛ ففي

---

(١) الفوروم: Forum: ميدان روما (م: ز.ع).

روما، كانت هناك مادتان في الدستور الذي أعده دونو وفلوران، وهما تتركان للجنرال الفرنسي الحق في تعيين النواب، وسن القوانين، والمصادقة على التدابير التي تتخذها المجالس؛ كانت الحماية هنا بلا قناع. ولكن الهدوء لم يعم نتيجة لذلك؛ فشهدت روما تمرّد ضباط جيش بيرنادوت السابق ضد القائد الجديد ماسينا الذي كرهوه باعتباره نهاباً ويعقوبياً. ولم تفلت سويسرا وهولندا من ذلك المناخ، مناخ التبعية، وعدم الاستقرار. وأعد ميرلان وروبيل، وبالتعاون مع أوكس، دستوراً موحداً منسوخاً عن دستور السنة الثالثة. وكان يفترض فيه أن يجعل من الجمهورية الهيلــڤيتية[1] شقيقة مخلصة لفرنسا. إلا أن حكومة الإدارة السويسرية، وبتهور منها، نفرت من الثمن الذي كان يتعين عليها أن تدفعه مقابل التحالف. فقام المفوض المدني رابينا حينذاك بحركة مصغرة عن حركة ١٨ فريكتودور؛ فطرد اثنين من المديرين (١٦ حزيران). وفي آب، وقعت معاهدة تحالف هجومي ودفاعي. وبموجبها تسيطر فرنسا على طريق سامبلون، وطريق الرين الأعلى. وحين لم يتوصل الهولنديون إلى وضع دستور لهم، قام السفير الفرنسي دولاكروا بتطهير المجالس من عناصرها المعتدلة، وفرض اليعاقبة الوحدويين (٢٢ كانون الثاني) فتبنى هؤلاء دستوراً، ووطدوا تحالفهم مع فرنسا، بل إنهم طمحوا إلى البقاء في السلطة؛ فأصدروا مرسوماً يقضي بأن يختار ثلثا النواب الجدد من بينهم حتماً. فاستجدى الجنرال الهولندي دينديلز الناقم، والذي يدعمه جوبير، استجدى مساندة حكومة الإدارة. فعزل دولاكروا من منصبه، وتمكن دينديلز من أن يقوم بانقلاب جديد (١٢ حزيران)، وخلال بضعة أشهر، شهدت باتاڤيا ديكتاتورية عسكرية قريبة جداً من نظام برومير.

إن هذه الدساتير كافة تظهر، في فرنسا، أنها تقدم الأفكار الداعية إلى المراجعة؛ فالسلطة التنفيذية تتمتع في كل مكان بصلاحيات أوسع مما هو موجود في ميثاق السنة الثالثة. إن مصطلحات الدستور الروماني تتبئ أيضاً بالمستقبل؛

---

(١) السويسرية.

فسيكون هناك قناصل بدلاً من المديرين، ومحامون شعبيون، ومجلس شيوخ، وحكام للمقاطعات، ولسوف يتذكر دونو[1] فيما بعد الابن الروماني لبرومير.

ثمن الإخاء:

يخضع التوسع المالي والاقتصادي لهم ثلاثي هو: إغلاق الأسواق الأوروبية في وجه التجارة الإنكليزية، والاحتفاظ بوضع متميز للصناعة الفرنسية، ونهب النقود العينية من أجل الإنفاق على الجيوش، عن طريق الضرائب، والمصادرات. ولقد تعزز الحصار بقانون ١٨ كانون الثاني لعام ١٧٩٨ (٢٩ نيڤوز للسنة السادسة). ومنذ ذلك الوقت، اعتبرت كلّ باخرة ترسو في ميناء إنكليزي، أو يعثر فيها على مادة منشؤها بريطاني، غنيمة قانونية. وبما أن الحصار أداة اقتصادية من أدوات الحرب؛ فقد كان يستجيب في الوقت نفسه لأماني المصنعين الفرنسيين الذي يعبر المكتب الاستشاري للتجارة عن رغباتهم. أما إلحاق ميلهوس وجنيف، فقد كان يهدف إلى حد كبير إلى تلافي التهريب.

لقد استُغلت سويسرا استغلالاً منظماً على يد الجنرالات والمفوضين المدنيين، وكانت حكومة الإدارة تعتمد في حساباتها على جني ثلاثين مليوناً من خزائن المقاطعات. ولكن هذه الخزائن، وخصوصاً خزانة بيرن، لم تكن تحتوي نقوداً عينية فقط، بل ديوناً على البلدان الأجنبية. وكانت النتائج غير مشجعة، ففي بيرن، لم يعثروا إلا على ستة ملايين – أرسل نصفها إلى بونابرت – وفي المجموع الإجمالي، لم يكن ممكناً أن يصادروا غير عشرة ملايين. ولإكمال هذا المبلغ فقد فرض المفوضون المدنيون ضريبة إجبارية «لقد كان من الإنصاف أن تتلقى الجمهورية الفرنسية بصورة عاجلة تعويضاً عن النفقات الهائلة التي سببها إرسال جيش مكرس للدفاع عن أصدقاء الحرية». وحاول أهالي بيرن أن يشتروا تاليران؛ فوقعوا معه اتفاقية تخفف من ضرائبهم. ولكنها كانت بلا جدوى، فقد

---

(١) دونو:Daunou: نائب في المؤتمر الوطني، ومؤرخ فرنسي (١٧١٦-١٨٢٠)، وهو منظم المجمع العلمي، وموثق لعهد الإمبراطورية. (م: ز.ع).

رفض المفوض المدني رابينا تنفيذها. وتوجب على سويسرا أن تدفع ما مجموعه ستة عشر مليوناً. مع أنها كانت معفاة، بموجب معاهدة التحالف التي لا تفرض عليها إلا الإنفاق على جيش الاحتلال. ولم تُسرق أية رائعة فنية.

ومع ذلك، فقد كانت الشكاوى شديدة، وكان لرابينا اسم مفرط في شهرته. وقد كتب بريديل أقدم القضاة رباعية لاقت نجاحاً هائلاً على الفور:

كانت النمسا المسكينة التي يخربونها

تطلب أن يُنظرَ فيما إذا كانت

كلمة رابينا تأتي من «رابين»[1]

أو «رابين» تاتي من رابينا

إن سمعة رابينا لم تكن منصفة؛ فلقد كان مفوضاً نزيهاً، وسعى جهده لقمع لصوصية الجنرالات، من مثل برون أولاً، ثم ماسينا الذي كتب عنه بريديل أيضاً:

إني أغنيه بحرف T بحيث يصبح اسمه ماسينا: Massenat

أكثر غنى، فيتطابق في القافية مع رابينا: Rapinat

لم يُستنزف بلد قط استنزافاً كاملاً مثلما جرى لإيطاليا؛ فقد كانت المعاهدة التجارية التي فرضت على سيسالبينا في شباط ١٧٩٨ تحرمها من أية استقلالية تجارية وصناعية، وكان كل تدبير حظري ممنوعاً فلا تتجاوز رسوم الجمارك على البضائع الواردة من فرنسا ٦% من قيمتها. أما فرنسا، فكان لها حق احتكار وسائط النقل البحرية في الجمهورية الفتية، وهذا الحق كان محرّماً على جنوة لإرغامها على التوجه إلى البواخر الفرنسية. وكانت معاهدة التحالف تفرض عليها

(١) تلاعب بالألفاظ: إن اسم المفوض المدني رابينا يقارب في لفظه كلمة «Rapine» التي معناها السلب والنهب. وهنا إشارة هجائية واضحة لسلوك هذا المفوض الذي كان متهماً، شأنه شأن بعض المفوضين والمسؤولين في عهد حكومة الإدارة، باستغلال وظيفته من أجل الإثراء الشخصي. (المترجم: ز.ع).

أن تدفع ثمانية عشر مليوناً في العام للإنفاق على الجيش الفرنسي. فبلغ العجز، في غضون بضعة أشهر، ثلاثة وثلاثين مليوناً من الليرات، وتوجب على ميلانو أن تعلق مدفوعاتها. حينذاك، جرى التخلي لفرنسا عن الحيازات الكنسية التي تحولت إلى ممتلكات وطنية. ولكن لم يعد بإمكان سيسالبينا، ولا ليغوريا – التي توجب عليها أيضاً أن تقدم قروضاً مقدارها ثمانمئة ألف فرنكاً – لم يعد بإمكانهما أن يقدما شيئاً يذكر.

وإذن، فقد ورث الجيش العامل في إيطاليا عن بونابرت نسوراً كاسرة ينهشها الجوع؛ فكان برون ورئيس أركانه سوشيه لا يشبعان. وكان هناك بصورة خاصة جماعة المتعهدين الذين كانوا دون رقيب عليهم، منذ إلغاء مفوضي الجيوش. وقد ترك أحدهم، المدعو أونوريه دوفيربيه كتاباً عنوانه «حكايات تاريخية» وهو يلقي ضوءاً ساطعاً على هذه الشخصيات. وكان المؤلف نفسه محامياً سابقاً لدى فيليب دورليان، وصديقاً لتاليران، وبارّاس، ويحمل، عند الحاجة، كلمات غزل «لجوزيفين» ولمدام تاليان، كما كان عميلاً لشركة استأجرت المشافي العسكرية. أما صديقه بيريلييه، الذي كان يتعهد عدداً كبيراً من خدم المنازل في روما؛ فقد عينه بونابرت متعهداً عاماً لتجهيزات المدفعية، كما كان في بطانة الجنرالات متعهد الأقوات كايار، وخصوصاً إيمانويل هالر، تلك الشخصية المريبة التي صدر بحقها قرار اتهام، بعد تيرميدور، إذ كان يدير مالية الجيش. وكان هذان المتعهدان يغرقان الجنرالات بالهدايا، وبالمهور أخواتهم. وقد أسرع هذا الوسط الراقي بكامله إلى روما مع طلائع جنود بيرتييه.

وتركت روما للنهب، ووقع هالر مع القناصل في آذار ١٧٩٨ اتفاقاً يمنح فرنسا نقداً، أو بالعملة الورقية أو بالسندات، خمسة وثلاثين مليوناً. وكان بونابرت، قبل عامين من ذلك التاريخ، قد سحب من الخزائن البابوية ستة وثلاثين مليوناً. هذا عدا اللوحات التي خصتها حكومة الإدارة بدخول احتفالي إلى باريس بتاريخ ٢٧ تموز. ولم تعد قادرة على الدفع؛ فكتب المفوضون المدنيون إلى حكومة الإدارة بتاريخ ١٤ أيار أن «إيطاليا قد استُنفذت،

وجمهوريتا روما وسيزالبينا مفلستان إفلاساً مطلقاً». وحاولوا أن يكافحوا المضاربين، ودخلوا في نزاع مع الجنرالات، وأولهم ماسينا، ثم مع غوفيون سان – سير، وبعد قيادة ماكدونالد الهادئة، مع شامبيونيه.

وأدرك المفوضون المدنيون نتائج هذا النهب؛ فكتب مانغوريت إلى تاليران: «لو كنت روماني المولد، آه، كم كنت سأكره الفرنسيين!». وكان دونو يسدي نصائح حكيمة قائلاً: «إذا أردتم أن يبقى هذا الشعب حراً، فلا تدعوه يُستنفذ، ويُنهك». وكان فيبو يبيّن لا منطقية هذا الإخاء ذي المنفعة: «لا ينبغي لنا أن نغدق اللقب العاطفي، لقب شقيقة أو ابنة على الجمهوريات الجديدة من جهة، وأن نتصرف، من الجهة الأخرى، كما لو أن الفرنسيين، المتفوقين على إخوتهم في الحرية، لا بد لهم أن يجبوا منهم أتاوات قبل كل شيء، وأن يحصلوا على متعٍ تعسفية باهظة الثمن». ولكن الأوان كان قد فات للجم ثورة الشعوب المسلوخة.

هل يمكن للناس أن يحبّوا الثورة ويرفضوا فرنسا؟

لقد كشفت الثورات التي اندلعت ضد جيش الجمهورية وإدارتها في عام ١٧٩٨ و١٧٩٩ بوجه خاص عن النغمة العامة لأوروبا المحتلة. وثمة ما يغرينا إغراء كبيراً بأن نميز في هذه الحركات، تلك التي كان توجهها معادياً للثورة، وتلك التي كانت تهدف، على العكس من ذلك، إلى أن تدير ضد فرنسا، المبادئ والعواطف التي كانت فرنسا قد ولدتها وهي: الوحدة والحرية والمساواة، لكن هذا التمييز متعسف جزئياً؛ فكلمة «وطني» قد تضمنت بعض الالتباسات في كل مكان، باستثناء فرنسا. وإليكم الرسالة التالية التي كتبها نائب من منطقة ڤود في حزيران ١٧٩٨، وهي ذات دلالة:

«فلتجعلوا الفرنسيين إكراماً للرب، خاضعين لسلطات أخرى غير نزواتهم، لقد أصبحوا شرسين، وقساة... وهناك صرخة غضب عامة ضد الفرنسيين، وأفضل خبر يمكن أن تبشر به الناس عندنا هو أن تعلن الحرب على أولئك الناس؛ انظروا إلى ما وصلوا إليه، وحين أقول هم، فانا أعني «الوطنيين» كما أعني أعداءهم».

كانت الانتفاضة التي اندلعت اعتباراً من نيسان ١٧٩٨، في المقاطعات الجبلية الصغيرة في زوغ، وأوري، وأونتر ڤالد، وشڤيتز، والانتفاضة التي أعقبتها في أيار، في منطقة ڤاليه، وتلك التي أثارت نيدڤالدن في أيلول، وأثارت أوبيرلاند، في نيسان لعام ٩٩، كانت تعبر عن رفض السيطرة الأجنبية بكل بساطة. وكانت الروح العدائية الكامنة لدى البحارة الهولنديين، والزيلانديين الذين تمردوا عام ١٧٩٩ تنبع من هذه الوطنية الأولية نفسها.

أما محاولات الأقليات الليبيرالية والديمقراطية للحصول على استقلالها السياسي، والتي كانت موجهة عند الاقتضاء ضد الفرنسيين، فقد كانت محاولات أفضل إعداداً. وكان هناك نوعان منها؛ فالمعتدلون، وهم متابعو تقاليد الحكم الاستبدادي المتنور، كان يستهويهم أن يستندوا في نشاطهم إلى الصعوبات الدبلوماسية والعسكرية للجمهورية لكي لا يربطوا مصيرهم بمصير فرنسا. أما ميلزي، الذي كان مبعوثاً إلى راستات عام ١٧٩٨، وماريسكالشي الذي كان سفيراً في ڤيينا، فقد حاولا الحصول على توسع باتجاه البييمونت، مقابل تحويل الجمهورية إلى مملكة يمكن تقديمها لأحد أفراد أسرة البوربون، في إسبانيا. وذلك بموافقة النمسا وفرنسا؛ فمنعت فرنسا هذه المشاريع من أن تتحقق، ولكن المقاصد الخفية لم تتلاش. وكانت الحسابات ذاتها موجودة لدى أعضاء حكومة الإدارة الهولندية الذين سعوا لتحديد شروط صلح منفصل، أثناء الإنزال البحري الإنكليزي – الروسي عام ١٧٩٩.

ولم يكن الخطر الرئيسي يأتي من المعتدلين، كما يرى روبيل ولاريـــڤيليير، بل من اليعاقبة، خصوصاً في إيطاليا التي كان يحلم هؤلاء «الفوضويون» بجمهورية إيطالية موحدة فيها. وقد كانا يرتابان بهم باعتبارهم «مرسلين من النمسا». فهل كان الأمر كذلك فعلاً؟ إن معاهدة كامبو – فورميو التي سلمت النمسا البندقية، فتحت الطريق لتيار مناهض للفرنسيين بين «الوطنيين» الطليان. وقد كان الكاتب برزوني يقول ساخطاً: «لقد باع بونابرت، محرر إيطاليا، البندقية إلى العائلة المالكة في النمسا». وقد عبر

ڤوسكولو، الذي كان قد مجد بونابرت لبضعة أشهر خلت، عن شعوره بالمرارة، في عدد من رسائله التي تحمل عنوان: الرسائل الأخيرة لجاكوبو أورتيس. ولكن معظم الوطنيين كانوا يخشون النظام القديم أكثر مما يخشون الثورة الفرنسية، ويأملون أن يصنعوا من سيزالبينا نواة لإيطاليا الموحدة. بيد أن رفض حكومة الإدارة والردة المناهضة لليعقوبية، والحاق إلبييمونت بفرنسا فيما بعد (شباط ١٩٧٩) حولت ما لم يكن في البداية سوى عقدة ندم، وانعدام ثقة، إلى معارضة سياسية منظمة. أما بوتا، الذي كان حينذاك طبيباً في جيش الحملة الإيطالية، فيؤكد في كتاب نشر عام ١٨٢٤، أن حلفاً أسود هدفه الاستقلال التام لإيطاليا، قد تشكل اعتباراً من نهاية عام ١٧٩٦، ويضيف قائلاً: «إن أتباع هذه الطائفة كانوا يمقتون الفرنسيين بقدر ما يمقتون الألمان... وكانوا يريدون استخدام الأولين منهم لطرد الآخرين، ثم استخدام قوى إيطاليا الموحدة لطرد الأولين»، ويبدو أن ذلك الحلف الأسود لم يكن قد أصبح، في ذلك التاريخ، تنظيماً بعد، ولكنه كان مصطلحاً عاماً يدل على الجماعات الوحدوية التي يشتبه الفرنسيون بها. وسواء نشأت من الحلف أو لم تنشأ منه؛ فقد تشكلت جمعية سرية حقيقية، هي جمعية الأنوار، بعد معاهدة كامبو – فورميو فقط، وازداد حجمها بسبب كل ضروب الاستياء التي أثارتها حكومة الإدارة. ويمكن أن نميز فيها تياراً ماسونياً أولياً، ومجموعة من اليعاقبة الميلانيين ومعهم بيراغ، وبينة، ولاهوز، وعدداً من الباقين على قيد الحياة من المؤامرة البابوفية. وقد جرت محاولتان في عام ١٧٩٩ بعد إلحاق البييمونت، وانفجرت انتفاضتان في المونتفيرا، وفي منطقة آستي. ووقعت الكساندريا في لحظة من اللحظات تحت تهديد هؤلاء المتمردين الذين كانوا يحملون صور مارا ولوبيلتييه كشعار لهم. وكان لاهوز يقود منطقة روبيكون السيزالبينية. وقد أفاد من الحرب ليحاول إحداث إدارة عسكرية مستقلة، ثم ترك الجيش الفرنسي، وقاد في لحظة من اللحظات تمرداً مناهضاً للفرنسيين في توسكانيا، وقد اعترف به النمساويون، وقتله الفرنسيون قبالة أنكون (١٠ تشرين الأول).

إن لهذه الأحداث أهمية كبيرة؛ فهي تعبر عن تناقضات النزعة التوسعية الثورية التي تبذر في أوروبا آمالاً لا يمكن ان يجنى حصادها إلا ضد فرنسا. إنها تؤذن بالمأساة الإسبانية للعام ١٨٠٨، والمأساة الألمانية للعام ١٨١١؛ ومع ذلك؛ فهي لا تشكل الخطر الرئيسي، على المدى القريب.

العقيدة والتقاليد:

أضافت أكثر الانتفاضات المناهضة للفرنسيين في عام ١٧٩٨ وعام ١٧٩٩، إلى جانب المقاومة الموجهة ضد التعديات والنهب، أضافت دوافع ذات طابع «ڤـــاندي»: كالتمسك المتحمس بالعقيدة المسيحية ورفض التجنيد، كما كانت الحال في المقاطعات البلجيكية. ولقد استقبل احتلال روما، ونفي البابا وكأنه وعد بالطمأنينة، بالنسبة للرأي الثوري. وقد هتف روجيه ديكو قائلاً: «إن تاريخ سلام العالم سيتحدد في ٢٦ بلوڤيوز للسنة السادسة؛ ففي ذلك اليوم، تم تحطيم التعصب الذي يشعل كل الحروب.». ولكن الواقع يكذب هذه الأوهام، أوهام الإيديولوجيين.

ففي بلجيكا، كان التجنيد هو الذي أدى إلى ثورة الأرياف، كما حدث في الــڤـــانديه عام ١٧٩٣. فما أن أصبح قانون جوردان الصادر في أيلول معروفاً، حتى شرع فلاحو الضفة اليسرى لنهر أيسكو يقطعون أشجار الحرية، ويستبدلون بها الصلبان، ويحرقون سجلات الأحوال المدنية، ويضايقون- ولو بصورة معتدلة على أية حال- أنصار الجمهورية. وفي غضون بضعة أيام- في الخمسة عشر يوماً الثانية من شهر تشرين الأول- شملت حرب الفلاحين المنطقة التي تقع بين أنـــڤير وغان بأكملها. ولكن المدن بقيت مخلصة للفرنسيين، وتمكنت التدابير القاسية التي اتخذتها السلطات من إنهاء التمرد، فانتشر هذا التمرد حينئذ في اللوكسمبور التي تمكن المتمردون فيها من الاستيلاء على مدينة هاسيلت، وكان لا بد من معركة حقيقية لسحق التمرد. ونفي العديد من الكهنة إلى جزيرة ري.

وفي الدول البابوية، كانت هذه الحركات مبكرة ومستمرة، وقد ترافقت بأعمال عنف. وقبل أن تدخل القوات الفرنسية إلى روما، تعرضت لهجوم الفلاحين

الذين يقودهم كهنتهم عليها، وذلك في منطقة مازاكشيو، بوجه خاص، وفي ٢٥ شباط ثار السكان، في تراستوڤير، وذبحوا بعض اليهود، وهم يهتفون: «عاش يسوع المسيح!»، «عاشت مريم العذراء!». وفي نيسان، ثارت منطقة تراسيمين. واعتباراً من ذلك التاريخ، أصبحت الثورة مستوطنة. وجرى انسحاب الفرنسيين في صيف عام ١٧٩٩، من خلال حرب عصابات مخيفة. وكانت الحركة عنيفة في توسكانيا خصوصاً. وانطلق جيش من آريزو، فزرع الذعر في كل مكان، وكان يقوده ثلاثي غريب مكون من ضابط سابق هو لورنزو ماريو، ومن زوجته، وكانوا يطلقون عليها لقب: «عذراء ڤـالدارنو»، ومن عشيق هذه الأخيرة، وهو العميل الإنكليزي ڤيندهام. وأثناء الاستيلاء على سيينا، أحرق عدد من اليهود أحياء، أو ذبحوا.

وفي كل مكان، كان ينهار الإطار الذي أعدته الجمهورية إعداداً مسبقاً. ومع ذلك؛ فلم تبلغ الاضطرابات في أي مكان الشدة التي بلغتها الاضطرابات التي انفجرت في مملكة نابولي.

الجمهورية في نابولي:

كان احتلال روما قد جعل فردينان الرابع، ملك نابولي، يقع في الإغراء، في لحظة من اللحظات. أفلم يكن بمقدوره أن ينتهز الفرصة ليسيطر على بينيڤـان وبونتيكورڤو، وهما إقطاعتان سابقتان محصورتان ضمن أراضي مملكته؟ لقد كانت الجمهورية مستعدة للتفاوض، ولكن كراهية الثورة التي أَجَجها نفوذ الليدي هامتلون ونيلسون قد تغلب على نصائح الحذر التي كان غالو، وزير الشؤون الخارجية، يسديها إلى الحكام. وقد دعم المعاهدة الموقعة في أيار مع النمسا اتفاق سري في تموز ١٧٩٨؛ فسقطت آخر أشكال مقاومة الحرب بعد أبو قير، وعودة نيلسون الظافرة، وفي ٢٣ تشرين الثاني، قام الجيش النابوليتاني الذي يقوده الجنرال النمساوي ماك بغزو أراضي الجمهورية الرومانية. ودخل فردينان الرابع إلى روما التي لم يكن شامبيونيه قد أبقى فيها سوى حامية لقصر سانت-أنج. وقد ترك فردينان جنوده يساعدون العامة على ذبح اليهود واليعاقبة.

وتصلب الرأي الثوري في فرنسا أمام الخطر، مرة أخرى أيضاً. «الحرب! الحرب! تلك هي الصرخة التي لا تنفك فرنسا والجيش يهتفان بها منذ ستة أشهر.» (صحيفة لوريداكتور). وفي ٦ كانون الأول، أعلنت المجالس الحرب على ملوك الصقليتين وسردينيا. وفيما كانت قوات جوبير تحتل البييمونت، أجبر شامبيونيه ماك على التخلي عن روما (١٢ كانون الأول)، وتوغل في مملكة نابولي، واصطدم معاوناه لوموان ودوهيم بمقاومة الفلاحين المسلحة في الأبروز. أما هو، فقد لاحق بسهولة الجيش النابوليتاني الذي كان يتهرب من القتال. واستولى الذعر على البلاط في نابولي؛ فأبحر الحكام (في ٢٢ كانون الأول) على سفينة الأميرال نيلسون، والتجأوا إلى باليرمو. وقرر ماك، في ١١ كانون الثاني، أن يوقع مع شامبيونيه هدنة لا يحتل الفرنسيون بموجبها، غير النصف الشمالي من المملكة، ويتلقون تعويضاً قدره عشرة ملايين.

ولم يكن احترام الهدنة ممكناً، فقد كان اللازاروني[١] يتدفقون إلى شوارع نابولي، ويريدون الاستمرار في القتال. وقد أجبروا أمير موليترنو على قيادتهم. ومن جهتهم، كان الوطنيون والمنفيون الذين يتبعون الجيش الفرنسي يتوسلون إلى شامبيونيه ليتدخل. فقرر ذلك، وأمر قواته بأن تستأنف مسيرها. أما اللازاروني الذين تخلى عنهم موليترنو، ولجأ مع الوطنيين إلى قصر سانت- أيلم، فقد قاتلوا طيلة ثلاثة أيام في شوارع نابولي التي انتهى شامبيونيه باحتلالها بتاريخ ٢٣ كانون الثاني مساء. وكانت ماري- كارولين على حق حين كتبت: «إن العامة ما تزال الأقل سوءاً».

ولم تكن حكومة الإدارة تنوي أن تحول نابولي إلى جمهورية تابعة. وبما أنها كانت قلقة من خطر حرب شاملة، فقد كلفت المفوض المدني «فيبو» بضمان المستقبل عن طريق إبقاء البلاد تحت إدارة فرنسية مؤقتة. ولكن شامبيونيه رفض الانصياع لهذه التعليمات. ومع أن ألبير سوريل قد مجده باعتباره «أكثر الجنرالات

---

(١) الخاملون أو اللصوص بالإيطالية. (م: ز.ع).

الجمهوريين نقاء»، فيبدو أنه قد كان فوق كل شيء جندياً غير منضبط، وتغطي تعاطفاته اليعقوبية رغبته في الاستقلال والنهب.

لقد أشهر رسمياً الجمهورية النابوليتانية التي كان قد أعلنها وطنيو قصر سانت- ايلم قبل يومين، وذلك بمرسوم مؤرخ في ٢٤ كانون الثاني؛ وفسح المجال لتشكيل حكومة مؤقتة مؤلفة من عشرين عضواً، ثم من خمسة وعشرين، وكانت تضم نخبة طبقة النبلاء المتنورة، والبورجوازية. وكان نائب المؤتمر الوطني السابق جوليان دولادروم هو أمينها العام. وقد أنجز هؤلاء الرجال- لوبرغ، وألبانيز، ومووليترنو- عملاً تشريعياً هاماً خلال بضعة أشهر. وتوطد النظام دون مصاعب في مقاطعات المملكة، باستثناء جنوبي كالابريا، وأقيمت في كل مكان بلديات جمهورية.

واحتج فيبو على المبادرات السياسية والمالية لشامبيونيه؛ فهو لم يكن يرغب في جمهورية تسيطر على أموالها. وكان يريد أن يستعيض عن الستين مليوناً التي يطالب بها الجنرال بمصادرة الخزائن العامة كلها. وحين طرده الجنود في ٦ شباط، شكا أمره إلى حكومة الإدارة التي استدعت شامبيونيه، وأحالته إلى مجلس حربي، ورفض المديرون الاعتراف بالجمهورية الجديدة، وطردوا النواب الذين أرسلتهم هذه الجمهورية إلى باريس. أسهم النهب، بالإضافة إلى السياسة الاجتماعية لحكام نابولي في تنفير الجماهير المدنية والريفية من النظام. وهي الجماهير التي كانت في البداية تعلق الكثير من الآمال عليه. ولم تكن الحكومة ولا البلديات الجمهورية تريد تغيير العلاقات الإقطاعية تغييراً فظاً؛ فقد كان العديد من هؤلاء البورجوازيين مرتبطاً بالأرض، إما باعتبارهم ملاكين، أو باعتبارهم جباة لضرائب الإقطاعية. أما الفلاحون الذين خابت آمالهم، فقد انقلبوا ضد الأغنياء، وأخذت عصابات قطاع الطرق من مثل عصابة ميشيل بيزا، وفراديا ڤولو الشهير، أخذت تنهب وتقطع المواصلات، وظلت الجمهورية النابوليتانية جمهورية أعيان تمقتها الجماهير.

واستغل هذه الفرصة أحد مستشاري فردينان الرابع، وهو الكاردينال ريفو؛ فنزل إلى اليابسة على مقربة من ريغجيو، وعبأ جيشاً «مسيحياً وملكياً» قام باحتلال كالابريا كلها في غضون شهرين. وكانت القوات تسير تحت راية العقيدة المقدسة. ولكن ريفو عرف كيف يعطي المعركة دلالة اجتماعية محددة؛ فألغى الضرائب الجديدة، وغض النظر عن النهب وحرق القصور. إن هذه الثورة العامية الغريبة التي تقدم ثورة مضادة قد أجبرت ماكدونالد على إرسال جيش إلى كالابريا، وأخذت الانتفاضة تضعف حين اضطرت الحرب العامة الفرنسيين لمغادرة جنوبي شبه الجزيرة، ولتسليم الوطنيين النابوليتانيين إلى ألوان الغضب الانتقامية المسعورة، غضب الملكة ماري- كارولين ونيلسون.

تحالف العروش الكبير:

لئن كانت مشاعر النقمة في أوروبا المستعبدة قد ساعدت الدبيلوماسية الإنكليزية، فهي لم تكن أساساً مباشراً في الائتلاف الذي نجحت في تشكيله ضد فرنسا عام ١٧٩٩؛ فقد كان هذا الائتلاف نتاج قوتين، ظلتا منفصلتين زمناً طويلاً، وهما التحالف المتوسطي الذي أدت إليه حملة مصر، وعودة النمسا إلى الحرب الأوروبية، وهي عودة تدريجية وكالخجلة.

وكانت مغامرة بونابرت في الشرق قد هددت تركيا بصورة مباشرة، وروسيا بصورة غير مباشرة. وقد رأينا ذلك، أما بولس الأول، الذي أقلقه نزول الفرنسيين في الجزر اليونية، فإنه صدم في هيبته من خلال القضاء على أخوية القديس يوحنا في مالطا التي كان قد أعلن نفسه حامياً سامياً لها. وأصبحت المصالح الدائمة للدولة الروسية خصوصاً في خطر. ولم يكن قد تجرأ أحد، حتى ذلك الوقت، على المساس بتركيا إلا بمشاركة موسكوفية في الوليمة. ومنذ ٢١ تموز ١٧٩٨، وفي لحظة صفاء ذهني، أمر القيصر بالاستعدادات العسكرية. وسرعت أبو قير التقارب الروسي- التركي الذي أتاح، مع انضمام إنكلترا إليه، طرد الفرنسيين من شرقي البحر المتوسط (باستثناء مصر)، وأدت المبادرة الحربية لفردينان الرابع، وماري- كارولين النابوليتانية إلى تحالف رباعي. ووعدت إنكلترا حكام الصقليتين، في الأول من كانون الأول، بمعونة بحرية ومالية، والتزمت

روسيا في ٢٩ منه، بتزويدهم بقوة عسكرية قوامها عشرة آلاف رجل. وتحالفت تركيا معهم في كانون الثاني، ووعدت أيضاً بمساندتهم بجنودها، ووقعت في الوقت ذاته معاهدة مع لندن.

كان المحور الرئيسي هو الوفاق الإنكليزي- الروسي؛ فمنذ ١٦ تشرين الثاني، كانت حكومة بت وغرنـــڤيل قد حددت أهدافها الحربية، وهي منذ انتصار نيلسون، أهداف أكثر تطلباً بصورة ملموسة، وبموجبها يكون على فرنسا أن تتراجع إلى حدود عام ١٧٩٢، وتبقى الإمبراطورية المقدسة دون تغيير. وتستعيد النمسا لومبارديا وتحتفظ بـــڤينيسيا. أما بلجيكا، وهولندا فتشكلان دولة حاجزة مخصصة لسد الطريق على الأطماع الثورية. فقبل بولس الأول، الذي لم يكن يرغب بغير المجد والنفوذ، قبل العروض الإنكليزية. أما المعاهدة الموقعة في ٢٩ كانون الأول لعام ١٧٩٨ فكانت تنص بالنسبة لإنكلترا على تضحيات مالية ثقيلة وهي: دفع مئتين وخمسة وعشرين ألف جنيه استرليني، حين تعود القوات العسكرية من القتال، وتقديم إعانة شهرية مقدارها خمسة وسبعون ألف جنيه، طيلة فترة الحرب. وبالمقابل، تعد روسيا بجيش قوامه خمسه وأربعون ألف رجل. كان ذلك هو «الاتفاق المخصص لوضع حد [...] لانتشار المبادئ الفوضوية [...] والمكرس لإرجاع فرنسا إلى الحدود التي كانت حبيسة فيها قبل الثورة، إن كان ذلك ممكناً». ولكي يكون هذا التحالف فعالاً، ولكي يؤدي الوفاق المتوسطي إلى استئناف الحرب الألمانية، كان ينبغي أن تشترك بروسيا- أو النمسا- في الصراع؛ وهكذا دخلت النمسا وبروسيا في مفاوضات عسيرة جداً مع فرنسا، منذ أكثر من عام.

كانت بروسيا والنمسا قد أخضعتا التنازلات التي اتفق عليها، في البنود السرية، لمعاهدتي بال وكامبو- فورميو، لقرار مجلس الدييت الإمبراطوري؛ فافتتحت المحادثات في راستات، بناء على ذلك، اعتباراً من شهر تشرين الثاني لعام ١٧٩٧. وضم الوفد الفرنسي، الذي كان يترأسه بونابرت في البداية، تريلار، وبونييه.

وبعد تعيين تريلار في حكومة الإدارة، ضم الوفد دوبري وروبيرجو. وكانت التعليمات المتلقاة من الحكومة واضحة؛ كان يتعين على أعضاء الوفد أن يحصلوا من الدييت على التنازل عن ضفة الرين اليسرى بكاملها، وجعل الأراضي الكنسية زمنية للتعويض على الحكام والأمراء الذين انتزعت ملكيتهم الموجودة على الضفة اليسرى وإعادة تشكيل الجسم الجرماني كما كان موجوداً اعتباراً من عام ١٦٤٨. وكان بإمكانهم فعلاً أن يحصلوا من الدييت ومن خلال التلويح بالتهديد، على مبدأ التنازل (٣ آذار ١٧٩٨)، وعلى مبدأ العلمنة (٢ نيسان). ولكنهم لم يحصلوا على شيء، لأن الإمبراطور كان يرفض التصديق عليه.

وهكذا فقد كان كل شيء يدعم الرفض. وكان بونابرت قد وافق، في كامبو - فورميو، على أن يجري التعويض عن مكاسب فرنسا اللاحقة بتنازلات إقليمية جديدة لصالح النمسا. وبناء على ذلك، حصلت فرنسا على منطقة كولونيا في ذلك الحين (وهي المنطقة التي استبعدت صراحة من بنود الاتفاقية)، وبسطت سيطرتها على سويسرا وروما. وأتاح حادث ديبلوماسي تسويغ قطع المفاوضات. لقد أراد الجنرال بيرنادوت الذي عين سفيراً في فيينا، في ١٣ نيسان، أن يرفع العلم المثلث الألوان على سفارته؛ فاندلع تمرد في الحال، وطالب بيرنادوت بتدابير تعويضية لم تجر الموافقة عليها؛ فغادر ڤيينا في ١٥ نيسان.

لم تكن النمسا ولا فرنسا تريدان الحرب، غير أن الشروط التي وضعتاها للصلح كانت شروطاً لا يمكن التوفيق فيما بينها. وقد التقى فرانسوا دونوفشاتو «كوبنزل» في «سلتز»، في شهر حزيران ١٧٩٨، وكان هذا النمساوي المطلق الصلاحية يحمل مهمة محددة وهي: المطالبة بالمفوضيات البابوية، أو الضفة اليسرى للبو، وصولاً إلى أوغليو، وضمان استقلال توسكانيا ونابولي، مقابل تنازل الإمبراطورية عن كولونيا.

أما فرانسوا دونوفشاتو فكان شخصياً على استعداد لقبول هذه العروض، ولكن تريلار، وحكومة الإدارة أصرا على رفض كل تغيير للواقع الإيطالي

الراهن، وعلى الرغبة في حصر النمسا في مقايضات خطرة بالأراضي الألمانية؛ فقطعت المفاوضات في ٧ تموز.

كان لدى المفاوضين الإمبراطوريين سبب وجيه لعدم موافقتهم على قلب الأوضاع في ألمانيا؛ فلم تكن بروسيا تنتظر غير هذه الفرصة لتصنع نفسها بطلة للاستقلال الوطني. وحسب قول تريلار الجميل «لتسبغ على نفسها الصفة الوطنية على حساب الإمبراطور». وقوّى فشل محادثات سلتز أنصار التحييد في بروسيا؛ ومع ذلك، فقد فعلت الجمهورية كلَّ شيء لتعيد بناء التحالف العزيز على قلبها؛ فأرسلت سييس في مهمة غير عادية إلى برلين؛ فلقي هذا الكاهن، قاتل الملوك، والذي كانت دوائر التجسس الإنكليزية-الملكية تقدمه على أنه القائد السري لجوقة الآثام التي ارتكبتها الثورة، لقي استقبالاً بارداً. وعلى أية حال، فلم يكن باستطاعة رجل آخر أن يعدّل سياسة فرضها الحس السليم والعقل على أسرة هوهنزيليرن. فتحقق سييس من إفلاس الأوهام الفرنسية. لقد كانت حكومة الإدارة تريد الصلح، ولكنه صلح يكرِّس من جانب واحد مبادرات الجنرالات الفرنسيين، والأممية اليعقوبية.

ومنذ ذلك الحين، أصبح ذلك الصيف، صيف عام ١٧٩٨ استعداداً للتسلح. ولئن كانت بروسيا لا تعطي أذناً صاغية للعروض الإنكليزية والروسية؛ فقد كانت النمسا تتملص ببطء، وبصورة مخزية، من المحادثات التي استمرت في راستات. ولم توقّع أية معاهدة مع إنكلترا التي رفضت مطالبها المالية، ولا مع روسيا التي كانت تزدري مطامعها في إيطاليا. ولكنها احتلت، في تشرين الثاني، أرض غريزون، وتركت القوات الروسية تتسلل في كانون الأول، إلى غاليسيا، ومورافيا. إن هذه الموافقة الضمنية على حرب لم تكن النمسا تجرؤ على إعلانها بصورة مكشوفة، قد أعطت حكومة الإدارة الفرصة لإظهار رباطة جأشها، ورغبتها في الصلح؛ فبذلت خلال ثلاثة أشهر، مساعي كثيرة قبل أن توجه لجوردان الأمر باجتياز الرين (في الأول من آذار). وكان يحتاج الأمر لاثني عشر يوماً لكي تصمم المجالس (١٢ آذار) على الإقرار الرسمي بحالة الحرب مع الإمبراطور، ومع دوق توسكانيا الكبير. ومن الواضح أن السفير البروسي في باريس كان

إجمالاً على حق حين كتب إلى برلين قائلاً: «إنهم يريدون الصلح ههنا، ولكنهم لا يعرفون كيف يصنعونه». وبالمقابل، كانوا يظنون في فرنسا أنهم يعرفون كيف يخوضون الحرب؛ فجرى التصويت على تعبئة مئتي ألف رجل في ٢٤ أيلول. وعرضت للبيع الأملاك العامة، وأمر المفوضون في الجيوش بجمع المبالغ المتوفرة. وعادت عواطف عام ٩٣ إلى الظهور على السطح؛ فكان روبيل يعلن بشموخ قائلاً: «لقد أصبحت الأمة أمة محاربة.»، وبعد مرور أكثر من شهر على بدء الأعمال الحربية، غذى حادث معين الروح الوطنية بأن منحها المبررات الدفاعية التي كانت قد فقدتها لأربعة أعوام خلت؛ ففي ٢٨ نيسان، هوجم النواب الفرنسيون الذين كانوا يغادرون راستات على يد خيالة شكلر الهنغاريين؛ فذبح اثنان منهم. إن التاريخ لا يهتم كثيراً بالمسؤوليات المباشرة لهذا الاغتيال الذي حاولت النمسا التستر عليه؛ فالدلالة الفعلية لهذا الاعتداء قد أدركها الحاكمون، كما أدركتها الشعوب. لقد أثبت الائتلاف للمتمردين أنه لا اعتبار للقانون الدولي العام مع اليعاقبة قتلة الملوك، وجدد الائتلاف في فرنسا الإجماع على الرسالة الثورية التبشيرية، رسالة المضطهَد- المضطهِد.

سوفوروف:

اندلعت الحرب عام ١٧٩٩ في ظروف مختلفة اختلافاً شديداً عن ظروف عام ١٧٩٣. وكانت الفائدة التي جنتها حكومة الإدارة من حياد بروسيا قد قابلها على نحو واسع ضعف مزدوج، داخلي وخارجي. إن الجنرالات البونابرتيين واليعاقبة الذين دفعوا الجمهورية في طريق المغامرة قد غاظتهم تدابير رقابة السلطة المدنية؛ وبعد أن أطلق يدهم انقلاب ٣٠ بريريال، نسبوا إخفاقهم إلى النظام الذي أطاحوا به منطلقين في ذلك من سوء نية طبيعي جداً لدى كل المعارضات المنتصرة. وللمرة الأولى خصوصاً، لاقى الجنود-المواطنون في ساحات المعارك جيشاً شعبياً مثل جيشهم، وأكثر وطنية منه أيضاً. إنه جيش سوفوروف الروسي، ذلك المدرّب الرائع للرجال، والذي يحبه جنوده حتى العبادة.

لم تكن المعارك حاسمة قبل وصول هذا الجيش؛ أما الجمهورية فكانت قد جهزت ثلاثة جيوش، وكان على جيش الدانوب، الذي يقوده جوردان، أن يدخل إلى ألمانيا. وكان على جيش الحملة الإيطالية الذي يقوده شيرير الحذِر أن يعبر نهر الأديج، ويحتل ڤينيسيا. وبين الجيشين، كان ماسينا يستولي على النمسا. وقد نجح في البداية في احتلال الغريزون، وفي الدخول إلى ڤور البيرغ، فيما كان لوكورب، وهو أحد معاونيه، يصل إلى الحدود النمساوية، عبر تيسان. ولكن معركة ستوكاش في ألمانيا (٢٤ آذار) قد أجبرت جوردان على التراجع، فاستاء واستقال. وكذلك بيرنادوت الذي ترك جيشه، وهو يتحرك، واستقال هو الآخر أيضاً فحل مكانه مورو في ٢٦ نيسان، وبعد يومين من هذا التاريخ، سقطت ميلانو.

واضطر مورو حينذاك أن يواجه جنود سوڤوروڤ الروس الثلاثين ألفاً، والذين كانوا قد التقوا نمساوي كراي (١٥ نيسان). ولم يتمكن مورو، في البيمونت، وماكدونالد الذي كان يصعد من نابولي من تنسيق تحركاتهما؛ فأفاد سوڤوروڤ من ذلك ليهاجمهما كلاًّ على حدة. فاحتل تورين في ٢٧ أيار، وهزم ماكدونالد في تريبيا (١٨ حزيران). أما ماسينا فقد هاجمه الأرشيدوق شارل، وصمد في المعركة الأولى، في زوريخ، ثم اضطر للتخلي عن قسم من سويسرا. وكان جوبير قد عين قائداً للجيش العامل في إيطاليا، فهاجم سوڤوروڤ هجوماً متهوراً في نوڤـــي، فهزم فيها وقتل (١٥ آب) ولم يعد الفرنسيون يحتفظون حتى ذلك التاريخ، إلا بابغوريا، والحاميات المتفرقة.

وكانت الحملة الإنكليزية - الروسية في هولندا أكثر خطورة؛ فنزلت القوات الأولى إلى البر بتاريخ ٢٧ آب، وانتقلت البحرية الهولندية إلى صفوف العدو بعد ذلك التاريخ بثلاثة أيام. وكان لا بد من إرسال برون على رأسٍ جيش، وبدأ أن كل شيء قد أخذ ينهار.

عبور الصحراء:

لم يبق بونابرت ساكناً في مصر، فانطلق في شهر شباط، باتجاه سوريا، ومعه اثنا عشر ألف رجل، وأفضل قادة الفرق، من أمثال كليبير، ولان، ورينييه، وبون، ومورات. فما هو سبب هذا العبور للصحراء. إن نابليون سينسب إلى نفسه، وهو يستعيد الماضي في عزلته، في جزيرة سانت- إيلين، مشاريع جديرة بالإسكندر الأكبر، كاحتلال الهند التي كان يخوض فيها تيبو- ساهيب[1] معاركه الأخيرة ضد الذي سيكون ويلنغتون، أو غزو تركيا، واجتياز المضائق، ومهاجمة الجيوش النمساوية من الخلف، والدخول ظافراً إلى باريس، إن ما جعله بالفعل يعزم على الذهاب إلى سورية هو تشكيل جيش تركي مخصص لغزو مصر؛ فكانت حملته هجوماً وقائياً معاكساً.

وعبرت قواته البرزخ في شباط عام ١٧٩٩، وهزمت مماليك إبراهيم في العريش، واحتلت غزة واستولت على يافا، بعد هجوم عسير في ٧ آذار. وكانت المدينة قد صمدت، فتركت عرضة لأعمال العسكر العنيفة. وقد كتب بونابرت أن «أربعة آلاف رجل قد قتلوا بالسيف، وأن جزءاً من السكان قد ذبح. ولمدة أربع وعشرين ساعة، تركت المدينة للنهب، ولكل فظاعات الحرب». وحمل الجنود من يافا أولى جراثيم الطاعون.

أما باشا سورية الجزار، فكان ينتظر الفرنسيون في عكا. وكان قد استقبل أسطولاً إنكليزياً صغيراً يقوده سيدني سميث، قبيل وصول بونابرت بأربعة أيام (١٨ آذار)، وكان سميث الذي هرب في نيسان من سجن لوتامبل، يصحب معه مهاجراً فرنسياً كان زميل بونابرت في مرحلة الدراسة في بريين واسمه لوبيكار دوفيليبو. وقد أصبح عقيداً في الهندسة، في الجيش الإنكليزي. فقاد فيليبو الدفاع عن عكا، فيما قام سميث بأسر القافلة التي كانت تنقل المدفعية الفرنسية. ودام الحصار شهرين، وتخللته هجمات باهظة الثمن، وقطعته هجمات مضللة على

---

(١) تيبو- ساهيب: سلطان ميسور، وهي دولة في جنوبي الهند، وقد انتصر الإنكليز عليه.

الجيش التركي الذي كان يغادر دمشق. وقد هزم جينو طلائع الجيش التركي في الناصرة (٨ نيسان)، وصد بونابرت القسم الأعظم من القوات عند سفح جبل طابور (نيسان)، وأجبر نزيف الرجال بونابرت على رفع الحصار في ٢٠ أيار. كان تراجعه فظيعاً، وقد اتسم بفصول قاسية (ففي يافا، اضطر بونابرت إلى تسميم جنوده المصابين بالطاعون). وكما كتب سوريل، فقد كان هذا التراجع «استباقاً لعام ١٨١٢»، وكان كل شيء مدمراً في الأماكن التي مرت بها الجيوش، وكانت حرارة الصحراء الرهيبة مميتة بالقدر الذي سيكون عليه برد الشتاء الروسي، بعد ثلاثة عشر عاماً. لقد خسر بونابرت أربعة آلاف رجل- أي ثلث جيشه- ومئة وستين ضابطاً. ولكنه عرف، كما هي الحال دائماً، كيف يقنع فشله، ويجعله متنكراً بلباس الظفر. فقد كان يكتب إلى باريس أنه يصطحب معه آلاف الأسرى، ومئات الأعلام. ولم ينخدع نيلسون البارد الطبع بذلك، ولكنه سحب الأمر على المستقبل دون حذر، فقال «إن سهل الناصرة قد وضع حدود مسيرة بونابرت العسكرية.».

وحين عاد بونابرت إلى القاهرة، في ١١ حزيران، تبين له أنه محكوم بنجاحات لا مستقبل لها؛ فلقد كان المصريون يرفعون رؤوسهم، وفي الجنوب، عادت الاضطرابات علناً. وفي القاهرة ذاتها، أخذ الأعيان يتآمرون. وبعد قليل، نزل جيش تركي جديد في ميناء أبو قير (١١ تموز). وكان قوامه ثمانية عشر ألف رجل. أما قائده مصطفى باشا، فقد أجبر الحامية الفرنسية على تسليم القلاع، ثم انطلق إلى حصار الإسكندرية التي كان مارمون محاصراً فيها، مع خمسة عشر ألفاً من الجنود. وفي صعيد مصر، كان مراد يستأنف القتال. وأمر بونابرت «مورا» بأن يقطع عليه الطريق. أما هو شخصياً، فقد دحر جيش مصطفى، على مقربة من الإسكندرية، في ٢٣ تموز. وخلال بضعة أيام، أبيد هذا الجيش. ولكي يتفادى بونابرت الماضي، فقد سمى انتصار الإسكندرية السهل «أبو قير».

كان يفكر منذ بضعة أشهر في الرجوع إلى فرنسا؛ فلقد عرف في شهر شباط عن طريق هاملان، أن ائتلافاً كان ينعقد في أوروبا؛ فعرض خدماته على

حكومة الإدارة فوراً. ولم يرد روبيل ولاريــڤيليير على هذه العروض. وفي ٢٧ أيار فقط، وعشية انقلاب بريريال، عهد إلى الأميرال بروي بمهمة الذهاب إلى مصر، وإعادة بونابرت، إن كان يرغب في ذلك. أما سييس الذي كان في السلطة، فقد أعطى أمراً معاكساً. ولكن بونابرت، على أية حال، لم يستلم رسالة ٢٧ أيار. والأمر الذي دفعه إلى الرحيل هو قراءة الصحف التي عمل سيدني سميث على إيصالها إليه في ٢ آب، بمهارة قصيرة النظر. وقد اطلع على هزائم الجيش في ألمانيا، وعلى ضياع إيطاليا «إيطالياه هو»، وإذا أخذنا بما يقوله مارمون، فإن التفسير المغرض للأحداث الذي سيفرضه بونابرت في بروميير قد تحدد في تلك الآونة. فيقول: «لقد ضاعت إيطاليا [...] وأنا، أنا بمفردي، الذي تحملت عبئها، ومنحت حكومتها التماسك من خلال نجاحات مطردة. وحين غبت عنها، كان لا بد لكل شيء أن ينهار...».. إن انتصاره على فلول مصطفى وهو انتصار نسقه أصدقاؤه الباريسيون ببراعة، كان لا بد له من أن يتباين مع الهزائم التي ألحقها سوڤوروڤ بمنافسي بونابرت. فأعد العدة لسفره بسرية كبيرة. ولم يبح بوجهته الحقيقية إلا إلى الأميرال غانتوم، وإلى بوريين، وأوجين «بوهارانيه». وتذرع برحلة للبحوث في دمياط؛ فقام بانتقاء مجلس قيادته. وكان يلزمه أن يصطحب مونج، وبيرتوليه، ودانون ليتغنوا بأمجاده، وأن يصطحب برتييه، ومورات، ومارمون، ولان، ودوروك ليفرض نفسه في باريس؛ فأبحروا في ٢٢ آب على متن فرقاطتين هما مويريون وكارير.

لقد نوقشت ظروف هذا الرحيل بحماسة، وخلطت بالمناقشة اعتبارات متصلة بالأخلاق والشرعية وغريبة عن التاريخ؛ فمن الناحية الشكلية، إذن لبونابرت بأن يغادر مصر، ويعين بديلاً عنه، والتعليمات التي تلقاها عند انطلاقه من فرنسا تحدد ذلك بدقة. إن اللحظة التي اختارها- فقد كان الجيش يعلم أنه واقع في الأسر- والسر الذي كتمه بعناية قصوى، حتى عن كليبير الذي سينوب عنه، وانتقاء بطانة مكونة من المتعصبين له حصراً، كل ذلك قد أظهر هذا الهروب بمظهر الفرار. مع ذلك، فالتبرير العميق لهذا الهروب موجود في رسالة تركها

لكليبير وهي: «إن مصلحة الوطن ومجده، وطاعته، والأحداث غير العادية التي حدثت فيه منذ قليل» كانت تجبره «على مضض» على مغادرة أرض الفراعنة. أما إذا كان الوطن عنده يختلط بمصيره الشخصي، فلا أهمية تذكر لذلك! إن قرارات كهذه تفلت من مماحكات حماة القوانين. ولكنه حين نزل بتاريخ ٦ تشرين الأول في فريجوس، كانت جيوش الجمهورية قد صححت الموقف العسكري دونه.

الجمهورية بدون بونابرت:

لقد سهل اختلاف المؤتلفين الانتصارات الفرنسية في خريف ١٧٩٩، بقدر ما سهلتها الجهود الحربية للجمهورية؛ فلم يكن الائتلاف يحافظ على وحدته إلا حين يكون الهدف هو تحطيم الثورة. أما فيما سوى ذلك فقد كان منقسماً. وكان قيصر الروسيا كلها يطرح نفسه كفارس شهم مدافع عن الحق، لا مطمع له غير إعادة هياكل الكنائس، وإنهاض العروش. وكان ساخطاً على الأطماع الإقليمية لحلفائه. وقد كتب إلى سفيره في فيينا: «لقد هرعت إلى نجدة البشرية، مدفوعاً بالشرف، وخصصت آلاف الرجال لتأمين سعادتها، غير أنه فيما يتعلق بالعزم على القضاء على العملاق الفرنسي الحالي، لم يكن في نيتي قط أن أسمح بأن يأخذ عملاق آخر مكانه، ويغدو بدورها ارهاباً مسلطاً على الأمراء الذين يجاورونه، وذلك بمهاجمته لدولهم.». لقد كانت هذه الرسالة المريرة تقصد الإمبراطور، وملك نابولي. وفي إيطاليا، لم يكن النمساويون مهيئين ليدعوا سوفوروف يعيد حكم ملك سردينيا، وكانوا ينوون إلحاق البييمونت، أو تجزئتها، ولم يتراجعوا أمام تجزئة الدول البابوية، وذلك بالاتفاق مع حكام باليرمو. وكان الأول مغتاظاً بوجه خاص من الأطماع النابوليتانية في مالطا التي كان ڤوبوا يقاوم فيها أسطول نيلسون. إن الدفاع عن «المبادئ» لم يخف بالنسبة لحكومة بت، مصالح روسيا الواضحة؛ فقد كانت هذه الأخيرة تسيطر من قبل على المضائق، والجزر اليونية، بفضل التحالف مع تركيا؛ فهل كانت تنوي في ذلك الوقت أن تحكم مالطا، عن طريق أخوية القديس يوحنا القدسي؛ فمالطا تعتبر مثل مضيق جبل طارق في البحر المتوسط

الشرقي؟ أما نظام آل هابسبور الملكي الذي استاء من سوڤوروڤ في إيطاليا، فقد كان قلقاً بشأن المشاريع الأنجلو - روسية في هولندا، وينوي المحافظة على مصير الأرض المنخفضة[١].

ولقد شجعت هذه المقاصد الخفية المتراكمة التحريك الشامل للقيادات؛ فأمر الأرشيدوق شارل بالذهاب إلى الرين الأسفل، ليراقب عمليات هولندا العسكرية، وبأن يترك سويسرا لسوڤوروڤ الذي سيحل النمساوي ميلاس محله في إيطاليا؛ فحصلت كافة الأطراف على إرضاء سياسي: النمسا، لأنها أبعدت الروس عن إيطاليا، وهي تراقبهم في هولندا، والقيصر، لأنه سيكون له شرف الزحف على باريس قبل الجميع، وإنكلترا، لأنه لم يعد هناك أمر أكثر إلحاحاً من تدمير فرنسا. أما عسكرياً؛ فقد كان ذلك جنوناً. لأن الفرنسيين قد كسبوا في الفترة الفاصلة بين القرار المذكور (٣١ تموز)، وانطلاق سوڤوروڤ (٢٤ أيلول) كسبوا حليفاً ثميناً هو: الوقت.

وكانوا قد كسبوا أيضاً، خلال انقلاب بريريال الملتبس[٢]، ذلك التواطؤ الخفي لطموحات متعارضة ألَّف الجهد الحربي فيما بينها مؤقتاً. فكان لا بد أن تترك لليعاقبة الفرصة الأخيرة ليخوضوا مأساة السنة الثانية، قبل أن تجري إعادتهم إلى جادة الصواب. وكان لا بدَّ أن توفَّر للجنرالات الساذجين، ولبيرنادوت بوجه خاص الذي اتضح أنه وزير فاعل للحربية، أن توفَّر فرصة تثبت أن السلامة العامة يمكن أن تستغني عن شخص كروبيسبيير. وطرح جوردان على التصويت التجنيد الجماعي. وبرغم الإعفاءات، والعصيانات، وأعمال الفرار، فقد تمَّ بهذا الشكل تعبئة أكثر من مئة ألف رجل. أما القرض الإجباري فقد جعل الفقراء يدفعون ثمن حرب الحكام، من دون أن تتعرض للخطر محافظ النقود التي يملكها ساكنو حي لوبيليتييه. إن «الأمة العظيمة» التي تخلصت من عقلائها، قد استعادت قوة عام ١٧٩٣، أمام النظرة الماكرة لمتآمري برومير المقبلين.

---

(١) أكبر مقاطعة فيها هي هولندا (م: ز. ع).

(٢) انظر الفصل الآتي: «الإرهاب الجديد».

لم يأت تصحيح الأمور من إيطاليا وكأن القدر أراد وصل ما انقطع من ذاك الماضي.

فحين مات جوبير، اختير شامبيونيه، كرمز حي لثأر الحكام العسكريين، لكي يدير العمليات في إيطاليا. فهُزم في جينولا (٤ تشرين الثاني)، وسلم كوني (٥ كانون الأول)، وترك لغوفيو سان- سير شرف المحافظة على جنوة تابعة للجمهورية. ودارت الأحداث جميعها في سويسرا وهولندا. ولم يشأ الأرشيدوق شارل، الموجود في سويسرا، أن ينتظر سوفوروف، بل حاول دون جدوى أن يصد جيش ماسينا. فحصن هذا الأخير مواقعه، وأرسل لوكورب ليطرد النمساويين من سان كوتار، وشن الهجوم قبل وصول سوفوروف وتشكلت «معركة زيوريخ الثانية» في الواقع، من مجموعة من الضربات التي تم توجيهها إلى الخصم بصورة موفقة، بين ٢٣ و٢٧ أيلول، وجرى أبعاد فيلق كورساكوف، وجيش هوتزه النمساوي إلى ما وراء نهر الرين. ووضع لوكورب أمام سوفوروف عوائق متتابعة. فأعطى القائد الروسي العجوز الأمر بالانسحاب في ٥ تشرين الأول، وقد استبد به الاشمئزاز، واستشاط غضباً من حلفائه النمساويين. فغطى قيصره انسحابه. واعتباراً من نهاية الشهر، توقفت العمليات العسكرية. وفي ذلك التاريخ، كانت هولندا قد ضاعت. إن الدوق يورك، الذي كان تحت تصرفه أربعون ألف رجل، كان يأمل في أن يخرق الدفاعات الفرنسية – النيرلانديه التي كان يقودها برون ودانديلز. فهُزم في بيرجن (١٩ أيلول)، ومع ذلك، فقد صد جمهوريي ألكمار (٢ تشرين الأول). ولكن الهجوم الإنكليزي – الروسي قد تحطم قبالة كاستريكوم، في ٦ تشرين الأول؛ فأصبح دوق يورك معزولاً، ووافق على هدنة تلزمه بالرجوع بحراً، بتاريخ ١٨ منه. وحين استلم بونابرت السلطة، كان الائتلاف قد تفكك، وانتقل إلى الدفاع. وفي صبيحة ١٨ بروميير، كان يمكن لغوييه أن يعلن بحق أن الجمهورية قد انتصرت. إن خدع التاريخ هنا ظاهرية أكثر منها فعلية؛ فنحن نرى بوضوح الأمور التي تغذت بها شعبية قاهر الأهرامات، ومن ثم أسطورته التي تظهره على أنه ذلك الجنرال الذي لا يهزم، والذي ينزل إلى البر

في اللحظة المناسبة لينتزع البلاد من الفوضى، ومن التهديد الخارجي. ونحن ندرك أيضاً مقدار الكذب الذي كشفت عنه عقول أكثر تدقيقاً في تلك الصورة المفرطة الجمال، فلقد كانت تلك الصورة تفترض أن الضربات المتكررة التي سددت إلى السلطة المدنية، وكارثة أبو قير قد غرقت في رمال مصر. وكانت تغيّب انتصارات زوريخ، وبيرجين التي تم إحرازها في غياب الرجل العظيم، وكانت تخفي أن البطل الجديد بطل النصر، والصلح، والنظام، كان قد أسهم أكثر من أي شخص آخر في الفوضى، والحرب، وفي الهزيمة، بصورة غير مباشرة.

ولكن هذه الدعاية كانت تغطي، دون ريب، وعلى مستوى أعمق، حقيقة رائعة في بساطتها؛ فبونابرت كان يؤلف بين رغبات غير منسجمة، وكان يمحو من الماضي كل ما يريد الشعب أن ينساه منه، إلا أنه كان يوثق باسمه كل ما لا يزال يحلم به هذا الشعب. إنه كان معاهدة كامبو – فورميو دون الائتلاف، وڤانديميير بلا مقصلة، والجمهورية بلا دستور السنة الثالثة وبلا رجالها. لقد أخذ يصبح المخلص الأسمى بمقدار ما كانت البلاد عاجزة عن أن تتخلص من أحلامها المتناقضة والمترابطة مع ذلك.

الفصل الثاني عشر

فرنسا الجديدة[1]

بعد أن تخلص المجتمع الفرنسي، مجتمع حكومة الإدارة، من عهد الإرهاب، ومن الحظائر الدامية للسنة الثانية، أخذ يظهر الترسب الثوري الهائل الذي يحدد السمات الحديثة لهذا المجتمع. قبل ذلك، كانت العائلة «الطبيعية» التي تتصف بنسبة ولادات ووفيات عالية جداً على حد سواء، قد زالت مع نهاية النظام القديم. إلا أن البحوث العامة، مثلها مثل الدراسات المحلية الوافية تسمح بالتفكير في

(١) استخدمت بصورة خاصة في هذا الفصل أيضاً «ذكريات» و«مذكرات» شخصيات من المجتمع الثوري، وما بعد الثوري، وقد نشرت بصورة عامة في القرن التاسع عشر، وينبغي قراءتها بروح نقدية نظراً لأن بعضها مختلف، أو مكتوب من جديد. ونشير خصوصاً إلى: باراس، مذكرات، في أربعة مجلدات، باريس ١٨٩٥-١٨٩٦ ولاريـڤيلبير – ليبو: مذكرات، ٣ مجلدات، باريس ١٨٩٥؛ وشانسولييه باسكييه: مذكرات، باريس، ١٨٩٠، مجلدات (انظر المجلد١)، مدام دوشاستوني: مذكرات، باريس ١٨٩٦، مجلدان؛ كونت موليه: ذكريات شاهد على الثورة، والإمبراطورية، باريس، ١٩٣٩؛ رسائل النائب ج. س روفير إلى أخيه: باريس، ١٩٠٨؛ مدام دوستال: نظرات في الأحداث الرئيسية للثورة الفرنسية: باريس، ١١٨؛ غريغوار عرض مقدم إلى المجمع الديني الوطني للأساقفة المجتمعين في باريس: باريس، ١٧٩٧؛ غيومان: بينجامان كونستان أحد المتأنقين، باريس، ١٩٥٨؛ الأخوان غونكور: تاريخ المجتمع الفرنسي في ظل حكومة الإدارة، باريس، ١٨٥٥؛ المرأة في القرن الثامن عشر: باريس، ١٨٦٢.

أن العقد ١٧٩٠- ١٨٠٠ قد سجل انخفاضاً في نسبة الولادات؛ فنلاحظ مثلاً ثلاثمئة وأربعاً وثمانين ولادة لمئة زواج بحسب إحصاء ١٧٩٢ و١٧٩٣ بدلاً من أربعمئة وست وسبعين بين سنتي ١٧٧٨ و١٧٨٧ وتصبح دلالة هذا الفارق أكبر لا سيما وأن الثورة قد قدمت السن الوسطية للزواج، وأصبحت الفتيات يتزوجن أبكر مما كن يتزوجن في ظل النظام القديم.

وبما أن علم السكان ميدان ذو نتائج مرجأة، فالسكان الفرنسيون لم يعانوا، أثناء السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، من نتائج تدني خصوبة التوالد لديهم؛ وظلوا الأكثر عدداً في أوروبا، والقادرين على إمداد جيوش التوسع الثوري بالرجال، مستفيدين من ارتفاع عدد الولادات، وانخفاض الوفيات، وهما سمتان قد طبعتا القرن الثامن عشر. ولكن يبقى أن هبوط الولادات يعبر في غضون تلك الفترة، عن سمة رئيسية من سمات العقلية، إنه ينم بلا شك عن سلوك جنسي أكثر انضباطاً، وعن تطور سريع لمنع الحمل بين الأزواج. ولا ريب أن منع الحمل موجود منذ زمن طويل، في الأوساط المثقفة، وقد انتشر مع تحسن الوضع المادي، خلال النصف الثاني من القرن، في عهد لويس الخامس عشر، ولويس السادس عشر. وقبل ذلك، قام علماء السكان والفلاسفة الأخلاقيون بفضح أضراره، ولكنهم بالغوا فيها. ويبدو فعلاً أن تعميم الوسائل المانعة للحمل يعود تاريخه إلى السنوات الثورية، وهو يشهد على قطيعة عقلية عميقة مع القيود الدينية، وعلى موقف جديد إزاء قيم الحياة، وسعادة الفرد؛ وهكذا تولد فرنسا المالتوسية، قبل الثورة الصناعية بكثير، خلافاً لبلدان أوروبا الكبرى، فتكشف عن نضج مبكر لما هو عقلي بالقياس إلى ما هو اقتصادي.

ولكن هذا السلوك الجديد لا يدل فقط على عالم معلمن؛ بل يحيل أيضاً إلى فرنسا الملاكة التي تهتم بالترقية الاجتماعية لأطفال أقل عدداً، والتي ترغب في أن تؤمن لكل منهم أفضل فرص النجاح. إن فرنسا الملاكة هذه، والتي أصبحت تحكمها منذ ذلك الحين المساواة الميراثية على نحو موحد، قد تكاثرت أثناء الثورة، من خلال بيع الممتلكات الوطنية في الأرياف، قبل كل شيء؛ فحكام عهد

القنصلية هم الذين سيؤشرون على تسليف الحصص العقارية في معظم المقاطعات. وفي الشمال، قدر جورج لوفيــڤر أنه من أصل ثلاثين ألف فلاح، استفادوا من الممتلكات الوطنية، لم يكن ثلثهم يملك شيئاً قبل عام ٨٩. ويبدأ العديد من الترقيات البطيئة والمنظمة مع الحصول على قطعة الأرض وتوسيعها. إن رواية الأب غرانديه مغامرة وطنية[١].

أما في المدن، فتحديد هذه الظاهرة بالأرقام أمر أكثر صعوبة أيضاً، غير أنها ظاهرة أكيدة كذلك؛ فقد تطورت بورجوازية صغيرة بكاملها من التجار، والحرفيين، في خضم مآسي الفاقة والتضخم. وفي الوقت ذاته، زادت الثورة المهددة من أعداد الموظفين، وجعل إلغاء شراء الوظائف العائدة للنظام القديم الوصول إلى الوظائف العامة ديمقراطياً. فلئن كان رجل القانون أقل غنى مما كان عليه في عهد لويس السادس عشر، ولئن أفلس صاحب الريع، فذلك لأن فرنسا البورجوازية، فرنسا المدن، قد بدأت تأخذ سماتها الحديثة، وهي واقعة تحت سيطرة المال والسلطة أي التاجر والنائب اللذين يقدمان المثل على نجاح غدا منذ ذلك الحين مفتوحاً لمطامح الحوانيت والمكاتب. إن هذا المجتمع المنادي بالمساواة قد ارتمى في احتمالات «لكل حسب موهبته». وفي مخاطر المضاربة والسلطة الانتخابية، بعد أن تخلص من عائق نبل الدم، وأزلية الطبقة.

ومع ذلك، فقد حافظ هذا المجتمع على سمات أخذها عن العالم القديم، والقريب جداً، وفي سمات تفوق تصوراته؛ فاحتفال حكومة الإدارة يوازي احتفال النظام القديم؛ وليس من قبيل المصادفة أن يشعر تاليران بالسرور لأنه يعيش في ظل حكومة الإدارة.

هل ينبغي أن نحاذر هنا من تعريف مجتمع ما من خلال بريقه؟ إن فرنسا في المرحلة الأولى من فترة ما بعد الحرب ليست باريس التي وصفها كوكتو

---

(١) أوجيني غرانديه: رواية لبلزاك (١٨٣٣) وهي تروي قصة الأب غرانديه البورجوازي الذي يعيش في سومير، ويخضع أسرته لمتطلبات بخله، ويضحي من جراء ذلك بسعادة ابنته أوجيني. (م: ز.ع).

فقط؛ ففي فرنسا حكومة الإدارة، وفيما تهيمن مدام تاليان على «كل باريس»، يُراكم أمثال الأب غرانديه من مستثمري الأرض الممتلكات ليصنعوا من أبنائهم «سادة». هذا أمر مؤكد. بيد أن التاريخ الاجتماعي اليوم، والذي يدور في أبحاثه على العدد، يتعرض لمجازفة إغفاله المفرط لنظرة غونكور في الاحتفال الباريسي، لتلك السنوات. لأن الآلاف المعدودة من الناس الذين ينظمون عادات المجتمع وسلوكه في عصر معين، إنما يثبتون «ديكوره»؛ وينسى هواة الكواليس الذين غشت أبصارهم آليات أجهزة المسرح، كما غشاها الفصل التالي، فد ينسون لوقت قصير، المشهد الكبير المؤقت، مشهد الحاضر. فهل ينبغي أن نقول إن حكومة الإدارة هي أيضاً باريس مدام تاليان؟

إن الإمبريالية[1] الباريسية تزدهر، بعد أن هيأتها فئة المثقفين، وصالونات العصر، وأشهرتها كافة الأحداث الثورية الكبرى. أما ڤيرساي المهجور، فلم يعد أكثر من ذكرى، لقد حطمت باريس البلاط. وأتت بالسلطة أولاً، وجددت فيها الحياة، وأشاعت فيه الإرهاب، وهي السلطة التي ستغدو من الآن فصاعداً غير منفصلة عنها. أما الآن، فقد مضت السنوات المأسوية، وها هي قد أصبحت وريثة البلاط، ومركز المال والنساء، واللذة وحلم الريف، أصبحت أخيراً باريس.

إن المال الذي ينفق فيها على الولائم والاحتفالات هو مال الثراء المحدث؛ فالقسم الأعظم من الثروات المذهلة للنظام القديم قد باد، مع عهد الإرهاب، والتضخم. لكن الثروات الأكثر حداثة لها الطبيعة ذاتها، باستثناء الربح الرأسمالي الحديث الذي يمنع حدوثه الركود التقني والاقتصادي، وباستثناء التجارة القديمة المربحة، تجارة المضاربة، وخصوصاً التجارة الممنوعة، على حساب عجز الدولة. إن جشع الملتزمين العموميين في عهد لويس السادس عشر قد تجاوز جشع خلفهم، وهم متعهدو الجمهورية؛ لأن ازدياد المصروفات، والإنفاق على الجيوش، وضعف تحصيل الضرائب، وعدم الاستقرار النقدي، قد خلقت ظروفاً

---

(١) إمبريالية: بمعنى التسلط والتحكم والهيمنة.

مواتية إلى أبعد حد لكل أنواع المضاربات: إن أقلية من رجال المال تحدد أجل استحقاقات الدولة، وتأخذ ضماناً لها جزءاً كبيراً من الثروة. إن هؤلاء الرجال، الذين ينطلقون من الصفر، يطمحون إلى كل شيء، لأنهم لا يخافون شيئاً. أما ملك فرنسا فكان يحتفظ تجاه مقرضيه بحرية تصرف لم يكن بإمكان الجمهورية البورجوازية الحصول عليها. وفي المستقبل، يصبح الفصل بين السلطة والمصلحة أكثر صعوبة، فأوفرار، وباراس، المتخاصرين المتآبطين، يفتتحان الحفل الراقص الكبير الحديث، حفل المالية والسياسة.

ولكن هذا المال الذي يجري كسبه بسرعة لا يغذي دورات الوفر الإنتاجية والتوظيف البورجوازي بل يحتفظ بوجهته الأرستقراطية التي هي الاحتفال، كما لو أن مجتمعاً حديث النعمة برمته قد استعاد لا شعورياً، وعن هذه الطريق المواربة، الخرافة القديمة، خرافة الوصول إلى النبالة.

لأن الفوز باللذة يتم بصورة أبطأ من الصورة التي يجري بها كسب السلطة؛ فالعامة في حكومة الإدارة لا يشبعون تلك اللذة إلا من خلال تقليد مشوه لطبائع النظام القديم. لا شك أن «الديكور» قد تغير، فقصور ضاحية سان – جيرمان مهجورة أو يجري بيعها، وفي باريس التي تنتقل إلى الضفة اليمنى، حلت الحفلة الراقصة العامة محل الاحتفال الخاص. وتصبح تقريباً كافة الأسماء الكبيرة لعالم الأمس خارج البلاد، أو في مقاطعتها الريفية. وإن رجع بعض هذه الأسماء إلى باريس، وقد اجتذبته ذكرياته فيها، أو احتفى به المقلدون لكل جديد، ومهما يكن من أمر، فبعض الفارين موجودون ليقدموا المثال على ذلك؛ كالڤيكونت السابق باراس، المدير الذي لا يتزحزح من منصبه، والوصي الجديد على فرنسا التي لا ملك لها، و«الأسقف» العائد من أمريكا، والذي أصبح «تاليران» كل الأنظمة الآتية. إنهم يلتقون مجتمعهم الذي انحط ببساطة إلى مجتمع للغانيات.

إن المجتمع الجديد الذي رفعه إلى المرتبة الأولى بالفعل عهد الإرهاب والحرب، ليس لديه نموذج عن المجتمع الراقي غير نموذج أرستقراطية البلاط.

ومثلما يبعث متعهدو الجيوش الجمهورية الملتزمين العموميين الملكيين، ينام هذا المجتمع في سرير الدوقات، والأمراء. وهذه الهجمة على اللذة ليست فقط انفجاراً للكبت المتزمت في السنوات الرهيبة، بل لها أيضاً مذاق الثأر الاجتماعي، وهي تمنح جيلاً بأكمله الشعور بالترقي. وحين يتزوج برنابرت الصغير من جوزيفين «بوهارنيه»، وقد انتفج بكل ما يسقطه اسمه على ماضيه، فقد كان زواجه منها بدافع الوصولية المبتذلة أقل مما كان بدافع محو طفولة مذلة. أي بالاختصار، بدافع الهوى.

وهذا هو السبب في أن المرأة تهيمن على احتفال حكومة الإدارة أكثر مما كانت تسيطر على احتفال النظام القديم. وبما أنها تجسيد للترف واللذة، فهي تصبح، بالإضافة إلى ذلك، تجسيداً للمال والنجاح، فتؤلف بين رموز النبالة والبورجوازية. وأثناء تلك السنوات القصيرة التي تفصل بين قيود النظام القديم الدينية والاجتماعية وبين استرقاق القانون المدني المقبل للمرأة، تتفتح المرأة في أجواء التحرر الثوري، عن طريق الترقية الاجتماعية التي تجدد معايير الجمال، وعن طريق الغزو الجديد لجسدها الذي يعرضه لباس منزلي على الزي القديم، في آن واحد. إن جوزيفين الحاذقة التي تعرف ثمن الوقت، ووطأة الماضي والمستقبل، لا تلعب قط غير تمثيلية هزلية كلاسيكية، هي تمثيلية الغزل الذي أخذ يستقر. وستكون الجسر بين الثورة والإمبراطورية. ولكن الرمز الحقيقي لحكومة الإدارة هو السيدة تاليان، التي تتمتع بجمال طبيعي جدير بالنحت. وهي عشيقة باراس، وأوفرار، وهي ملكة باريس. إن حفلة راقصة دونها لا تعتبر احتفالاً.

أما أبطال الاحتفال من الذكور؛ فالسياسة هي التي تبرزهم، فهم: المثقف والعسكري. ولئن قضى المجتمع الثوري، هنا أيضاً، على علية القوم من النبلاء، أو طردهم؛ فقد ظل مع ذلك وريثاً لفرنسا القديمة، فرنسا المجامع العلمية، والإدارات، والأزياء الموحدة. وقد خلف سييس وبونابرت تورغو وشوازول. غير أن القيم التقليدية قد تغيرت صورتها بسبب الأبعاد الجديدة، أبعاد السياسة والحرب؛ فلم يكن مستشارو الملكية القانونيين سوى كتبة، بينما أصبح النواب

حكاماً، وكان ماريشالات الملك من رجال البلاط، بينما أصبح جنرالات الجمهورية محررين. لقد غدا كل شيء مفتوحاً، ومتاحاً، وممكناً، نتيجة الحرية، ونتيجة الفتوحات. إن هذين النموذجين من الرجال يحتكران في فرنسا القضايا العامة ويتألقان فيها أكثر من أي وقت مضى؛ فيجري تنفيذ الثامن عشر من بروميير، فيما بين سييس وبرنابرت. ومع ذلك، فالله يعلم إن كان نفوذ المال سرياً أم علنياً. ولكن المال لا يحكم؛ فلقد عززت الثورة هذا النوع من القوانين غير المكتوبة، في تاريخنا الوطني، وهي القوانين التي بموجبها لا يشترك رجال الأعمال شخصياً في الصراعات من أجل السلطة.

كان عهد الإرهاب هو نظام المثقفين واللامتسرولين. أما حكومة الإدارة فهي جمهورية الأساتذة والجنرالات. فمنذ إنشاء المجمع العلمي الأعلى، وعن طريق التعليم الثانوي والعالي، أخذ الأيديولوجيون ينشرون في فرنسا البورجوازية أنوار القرن الثامن عشر. وأصبح ڤولتير، وكوندياك، وكوندورسيه أخيراً في السلطة؛ إن الهدف هو طرد الخرافات عن طريق التعليم، وإرساء المجتمع السياسي على أسس عقلانية. إن القرن الثامن عشر يهيمن، يحدوه طموح هائل لاجتثاث الكنيسة، وإحلال الدين الطبيعي محلها، أكثر من أية مرحلة أخرى من مراحل الثورة. وتولد فرنسا الحديثة بأكملها في هذا الحلم الطوباوي، وفي خضم التمزقات التي يستجرها هذا الحلم. إلا أن الوعي الوطني الذي يصوغه مثقفو الثورة هو وعي لرسالة تبشيرية بطبيعة الحال، لأن راية الأنوار هي في الوقت ذاته راية الجيوش الفرنسية الموجودة فيما وراء الرين، وفيما وراء الآلب. وهكذا، فالحرب الثورية – حرب الجيرونديين – تقلد الجندي مجداً مضاعفاً، مجد الأفكار، ومجد القتال. إن الجنرال المنتصر يغذي الجمهورية بالأحلام،أكثر مما يغذيها بالمال أيضاً. إن الصورة التي يعطيها إياها عن نفسها هي أقل مدرسية، وأقل بورجوازية من الصورة التي يعطيها أصحاب المذاهب الفكرية. إنها تتجه إلى قلب الشعب نفسه. إنها الشيء الأكثر دواماً في خضم العديد من الصراعات المؤقتة.

إن تهالك هذا المجتمع الباريسي العادي على اللذة والقصف يعبر كذلك عن عدم ثقته بالمستقبل؛ فهذا المجتمع لا يستمتع بالحاضر فقط عوضاً عن الأمس، بل عوضاً عن المستقبل. إن كل شيء يأتلف لتمجيد اللحظة التي تمر.

إن السبب في ذلك هو أن الثورة، منذ أن قطعت رأس ملك فرنسا، لم تستطع أن تحل محله سلطة سياسية تقبلها البلاد. إن جمهورية الأنوار هذه، والتي يبشر بها أساتذة المجمع الأعلى ليس لها جذور عميقة. إنها تحشد ضدها دوماً خصومها الطبيعيين، وهم الكنيسة، والملكيون الذين وحد بينهم الاضطهاد نفسه أكثر من أي وقت مضى. ولكنها بالمقابل، تجد عناء متزايداً في تجميع المستفيدين منها؛ فالشعب الفلاح، مع أنه حاصل على أملاك وطنية، يظل، في أغلب الأحيان، مصغياً إلى كاهنه، ومناهضاً للمحاولات التي يقوم بها سادة المدن لتبديل العبادة التي مرت عليها قرون، فضلاً عن ذلك؛ فلئن ألغت الثورة التعليم الابتدائي الأكليروسي، و«المدارس الصغيرة» للنظام القديم، والتي كان الناس يتعلمون فيها القراءة والكتابة، في كتب الديانة، فهي لم تستبدل بها شيئاً. وحين استدارت بأكملها نحو الثانوي والعالي، ونحو المدن، وأبناء البورجوازية؛ فهي لم توفر للأرياف أية تربية بديلة. إن الفلاح الفرنسي، الذي تحدد أفقه ضمن قطعة الأرض الصغيرة التي توسعت قليلاً، لا يزال يخشى عودة ملاك النظام القديم، ولكنه يتمنى، لمواجهة هذه العودة، ضمانات أخرى غير دوامة الانقلابات الباريسية. وبما أنه لا يثق بنائبه طبعاً، وهو أسير تقاليد السلطة في العهد الملكي؛ فهو يريد ما كان ميرابو، وكثيرون غيره يسعون إليه دون طائل منذ عام ٨٩: إنه يريد ملكاً للثورة.

وهذه أيضاً أمنية جزء من فرنسا البورجوازية التي تبحث عن توازن محافظ جديد؛ فبعد العديد من سنوات التضخم، والحرب والاضطرابات، أصبح الاستقرار حلم عام ٩٨، كما كان التغيير حلم عام ٨٩. وإننا نتعرف الثورات الظافرة بناء على هذا المؤشر.

المجتمع الفرنسي الجديد:

لقد ورثت الثورة الشغف بالتعداد السكاني الذي طبع القرن الثامن عشر بطابعه. وكما كان يفعل الناظرون الملكيون في عهد لويس السادس عشر، الذين لم تكن الثورة تعلم أنها قريبة منهم إلى حد كبير، وأتلفت أعمالهم، فقد أكثرت من الاستمارات، والاستقصاءات والإحصاءات من كل نوع. وأتاح ما تجمع من ذلك المقارنة الإحصائية بين أرقام النظام القديم وأرقامها.

حصلت حكومة الإدارة، في ربيع عام ١٧٩٦ على تقرير طويل عن السكان الفرنسيين أعده عالم الرياضيات الكبير «بروني» الذي كان حينذاك رئيساً لمكتب المساحة. وقد جرى التقييم، كما كانت الحال غالباً في ذلك العصر، في إطار فرنسا القديمة، التي اتسعت قليلاً بضم أڤينيون، ولوكونتا، والساڤوا، والآلب البحرية إليها. وهذه، من ناحية أخرى، شهادة مثيرة للاهتمام عن التفاوت الموجود بين تمييز شبه عفوي للأراضي الوطنية، ومذهب الحدود الطبيعية. لقد وضع بروني أرقامه، كما فعل ناظرو تيراي ونيكير، بتعيين معامل العدد الوسطي للولادات السنوية. وهكذا، حصل على تعداد إجمالي هو ٢٨ مليون نسمة. وتعطي النتائج الوطنية للسنة الرابعة رقم ٢٧,٨ مليوناً، أو ٣١,٨ مليوناً، بإضافة المناطق البلجيكية و٢٣,٩، بإضافة المستعمرات. وبناء على ذلك، تظل فرنسا في عهد حكومة الإدارة، مثلها مثل فرنسا عام ٨٩، إحدى أكثر بلدان أوروبا تعداداً سكانياً. ولا نجد فيها علامات نقص السكان الشهير الذي يعزوه خصومها إلى الأحداث الثورية، والحرب، والهجرة، وإلى الإرهاب بوجه خاص. وفي واقع الأمر، تقدر التقييمات الحديثة العهد العدد الإجمالي للمهاجرين بمئة وخمسين ألفاً، وتقدر الذين أعدموا على المقصلة بعشرين ألفاً؛ أما الحرب الأهلية، والأجنبية، فتظل في القرن الثامن عشر أقل فتكاً مما هي عليه في القرن العشرين بما لا يقاس. إن هذه الخسائر كلها مجتمعة، والتي هي طفيفة نسبياً من

وجهة النظر الإحصائية، لم تستطع أن تقلب الاتجاه إلى التزايد السكاني الذي يميز تمييزاً كبيراً النصف الثاني من القرن الثامن عشر الفرنسي. وإذا اقتصرنا على حدود عام ٨٩، تكون فرنسا قد انتقلت من ستة وعشرين مليون نسمة عام ١٧٨٩ إلى سبعة وعشرين مليوناً ونصف عام ١٧٩٥. ومن جهة أخرى، فإن بروني يؤكد، في التقرير المذكور، على التزايد السكاني تأكيداً ينطلق من يقين العالم الرياضي.

إن السكان ريفيون دوماً بصورة أساسية، والمدن التي يزيد تعدادها على ألفي نسمة لا تكاد تضم مليون إنسان، أي أقل من عشرين بالمئة من السكان. وفي فرنسا الفلاحية هذه، تجري تعبئة فرنسا العسكرية التي كانت قد جندت، منذ بدء الثورة، أكثر من ثمانمئة وخمسين ألف جندي. وهكذا فعلم السكان الفرنسي هو أحد الأسرار الرئيسية للمغامرة الثورية والنابوليونية.

عودة القرن الثامن عشر:

عادت نبيلة بورغونية شابة، كانت سجينة في عهد الإرهاب، وهي مدام دوشا ستونيه، لتقضي شتاء عام ٩٦-٩٧ في منزل أحد أصدقائها الباريسيين، ولسوف تتذكر ذلك طيلة حياتها:

«لم يكن الشتاء قط أكثر مرحاً مما كان عليه ذلك الشتاء. وكانت الحفلات الراقصة للمشتركين فيها تضم، كما في الريف، كل الأصحاب خاصة. وفي كل أنحاء فرنسا، وفي تلك الفترة ذاتها، كان المرح ضرباً من الجنون. وكانت قد انقضت فترة من العوز والفاقة، وعادت النقود إلى الظهور، وعادت الوفرة معها. وكان النظام الثوري قد انتهى نهاية مطلقة ولم نعد نسمع من يتحدث، في ذلك الوقت، عن الوشاة، وعن الشرطة. إني لم أر قط ما هو أكثر حيوية. كان الناس يركضون في الجادات وهم متنكرون؛ وكان ذلك كرنفالاً شاملاً حقاً!».

ها هو القرن الثامن عشر يعود بأقنعته، واحتفالاته، ونسائه. ولكن مدام دو شاستونيه أصغر سناً من أن تعرف أن وجوهاً أخرى هي التي تختبئ تحت

الأقنعة، وأن خيَّالة آخرين يقودون الاحتفال الذي غدا عاماً، وأن نساء أخريات هن اللواتي يجلس على عرش عالم متجدد. لقد نقل القرن الأرستقراطي الأخير أخلاقه إلى محدثي نعمة الثورة، وهو ينظر برعب إلى المرآة المشوهة، والأمينة، فيرى ذلك الانقضاض الشعبي على الملذات التي كانت قديماً محتكرة.

إن كل شيء ينطلق في مظاهرة هذه البسيكولوجية الجماعية من رد الفعل التحريري على قيود الإرهاب الداعي إلى المساواة وتقشفه. أما بالنسبة لمحدثي نعمة الثورة؛ فإن إحدى أكبر أفكار القرن السياسية قد ماتت، وهي أن الجمهورية قائمة على الفضيلة. لقد دنس روبيسبيير عهد الإرهاب والفضيلة معاً؛ فأصبح خلفاؤه، منذ ذلك الحين، يعرفون ثمن الحلم الطوباوي الأسبارطي، وهم فضلاً عن ذلك، يطعنون على أهدافه. لقد صنعوا الثورة لكي يعيشوا كنخبة، لا كبؤساء. وبعد حصولهم على المناصب، لا بد لهم أن يفوزوا باللذة! إنها سر كبير من أسرار العالم القديم. وهم يقفون على هذا السر. فإذا غرقوا في المجون، وإذا استقبلوا الزائرين، وإذا كانت نساؤهم جميلات، تكون الأرستقراطية حينئذٍ ميتة حقاً. ويمكن أن تعود إلى الظهور في صالوناتهم بصورة وجلة، في هذا المكان أو ذاك؛ فهي في حماهم لا في حماها.

إن هذا المجتمع برمته يتشكل مجدداً على أنقاض العالم القديم، الذي طُرد، وحَلَّ به الخراب، ودُمِّر على يد ضربات الإرهاب الشعبي المرعبة. إنه يحيا الأيام المقبلة بنوع من القطيعة الكاملة مع الماضي؛ فالنبلاء الذين أصبحوا تدريجياً أسياد النظام القديم المطلقين، قد هربوا على مدى بضع سنوات، بموجات متتالية، ودون أن يقاتلوا تقريباً. ولكن هل سيظهرون من جديد كالجيرونديين، والڤويّان، بعد تيرميدور؟ إن التيرميدوريين ليسوا متعجلين ليشهدوا رجوع الناس الذين سيجدون أن ممتلكاتهم قد بيعت، فيصبح كل شيء يربطهم بإعادة الملكية. إن التيرميدرويين يتركون قانون ٨ آذار للعام ٩٣ ساري المفعول، وهو القانون الذي نفى المهاجرين نفياً مؤبداً، ويسمح بإعدام أولئك الذين يقبض عليهم بناء على مجرد التحقق من هويتهم. ويصوت التيرميدوريون، غداة الثالث عشر من

ڤانديميير، على قانون الثالث من بروميير للسنة الرابعة وهو القانون الذي يحرم الفرد من الوظائف العامة لكونه فقط قريباً لأحد المهاجرين. وحسب الظرف السياسي، تأخذ حكومة الإدارة إلى حد ما بهذا التشريع الاستثنائي الذي غالباً ما يجري الهجوم عليه في المجالس. وهي تهمله في السنة الخامسة، أثناء فترة سياسة «الانضواء». ولكنها تعززه بعد انقلاب ١٨ فريكتودور. إن إجراءات الشطب من لائحة المهاجرين، التي تسمح وحدها بالعودة القانونية إلى فرنسا، قد ظلت دوماً إفرادية، وصعبة. إنه «الانضواء»، وليس انتصاراً، ولا عفواً حتى. وفي ١٣ شباط لعام ٩٧، جرى منح الموافقة على ألف وخمسمئة طلب فقط، من أصل سبعة عشر ألفاً من طلبات الشطب المقدمة إلى حكومة الإدارة. إن مهاجراً واحداً من أصل مئة قد رجع رسمياً إلى البلاد. والحقيقة أن آخرين قد تمكنوا من أن يحصلوا على الشهادة المزورة للإقامة والضرورية لرجوعهم، عن طريق موظفين متعاطفين معهم، أو مجرد مرتشين.

ولكن طبقة النبلاء لم تهاجر بأكملها؛ فهناك النبلاء الذين اختبؤوا، وعلى الأخص، النبلاء الذين ذهبوا، ولكن دون أن «يهاجروا». وتتخذ مدام دوستال، الوسيطة التي لا تتعب لأناس الأمس، في فرنسا البورجوازية، تتخذ من هذا التفريق الدقيق مهنة حقيقية، وهو تفريق ليست له قيمة قانونية، فهي ترى أن «المهاجرين» هم المتطرفون الذين غادروا فرنسا، في بداية الثورة، ولا يزالون يحلمون بالنظام القديم؛ أما الآخرون، الذين طردهم عهد الإرهاب، فهم «هاربون» يمتلكون الحق، نتيجة لذلك، بالرجوع إلى الحظيرة التي سيأتون إليها ليوسعوا فريق «الناس الشرفاء»؛ فمن أجل هؤلاء، ومن أجل ناربون، ومن أجل تاليران، إنما تلتمس البارونة الرأفة بإصرار، وتحصل أحياناً على ما تطلب.

ولم تكن بمفردها؛ لأن ما تبقى من الأرستقراطية القديمة في عالم حكومة الإدارة المختلط يستجدي ذكرياته، وتجد النساء خصوصاً تأكيداً لهيمنتهن المستعادة في هذا المجتمع: وها هي جوزيفين بوهارنيه تنتزع من باراس العديد من التصاريح الضمنية.

«ويروي المستشار المقبل باسكييه أن المهاجرين هم الذين كانوا يفيدون، في أغلب الأحيان من كرمها وحماستها، سواء أكان ينبغي انتزاع هؤلاء المهاجرين من أيدي بعض اللجان العسكرية، أو مساندتهم، من خلال الطلبات التي كانوا يحررونها، من أجل شطب أسمائهم، أو إعادة أملاكهم إليهم. فأخذوا حينذاك يعودون إلى البلاد، بعد أن استنفذوا مواردهم، أو لم يعودوا يطيقون اشمئزازهم من كونهم مدينين للمعونات الخارجية بإعالتهم. إن أملهم في أن يجدوا شيئاً من فضلات ثروتهم، وأن يؤمنوا لأنفسهم بعض الميراث، وحاجتهم إلى رؤية أقاربهم، ووطنهم من جديد، كانت تجعلهم يتحدّون كل مخاطر الرجوع».

إن حياة المجتمع الراقي تنتظرهم، وهم يعرفونها على نحو أفضل مما يعرفها محدثو نعمة الثورة، ولنستمع أيضاً إلى مدام دوشاستونيه، وقد غمرها الفرح، في شتاء ٩٦-٩٧، وهو شتاء الانضواء: «قلت إن الحفلات الراقصة القائمة على الاشتراك قد أدخلت البهجة على نفوس الناس، أثناء الشتاء الذي انقضى منذ قليل. وكان الوئام يبدو محتملاً إلى درجة نرى معها بعض الفانديين من ذوي الشأن والسيدة بونشان كما أظن. وأصبح الناس الآن يهرعون للاجتماع في تيفولي، أو في سرداق هانوفر. وكان المهاجرون من هذه الناحية أكثر تعجلاً من الآخرين. وما كادوا يستترون بجواز سفر مزيف، أو يعودون إلى بلدهم نصف عودة، بموجب بعض الشهادات المزورة، أو الكتابات الباطلة، حتى يظهروا جماعات، وهم لا يزالون شباباً، وقد سحرهم رؤية باريس ثانية، والالتقاء مجدداً في العرض، وسماع الكلام بالفرنسية في زوايا الشارع. لقد كان ذلك رائعاً، في الحقيقة».

ويروي ماتيوموليه، الوزير المقبل لنابوليون، ولويس الثامن عشر، ولويس فيليب، يروي الفترة نفسها على النحو التالي:

«إن الحياة التي كنا نعيشها حينذاك في باريس حياة ناعمة جداً؛ ومع أني كنت قليلاً ما أتردد على الوسط الراقي؛ فقد كنت أعلم حق العلم ماذا كان يجري فيه. وكان معظم المهاجرين قد رجعوا إلى منازلهم، وأخذوا يسدون تلك الفجوة،

فجوة جيل أحدثها غيابهم عن المجتمع... وكان الناس يتسابقون على قدرتهم على نسيان عذاباتهم بأسرع وقت ممكن. وكان يبدو أن الشقاء وصمة يسعى كل إنسان إلى محوها».

إلا أن كل هذه الشهادات تعود بتاريخها إلى فترة «الانضواء» وهي تصدر عن طبقة النبلاء التي اكتُسبت إلى جانب سياسة المصالحة، والتي تشكل عام ١٧٩٧ إحدى قواعد الملكية الدستورية. ولكن هذا التفاؤل سوف يكتسحه الثامن عشر من فريكتودور، واستئناف القمع ضد النبلاء، ورجال الدين. إن حكومة الإدارة إذن لا تحدد إلا بداية رجوع النبلاء، وهو رجوع وجل نسبياً، ومهدد دائماً، ولكنه سيترسخ في ظل القنصلية، وهو رجوع المهزومين الذين أتوا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه والتحالف مع المحتوم، والقبول بالحاضر.

العالم الجديد:

لئن كان مجتمع حكومة الإدارة يضم قسماً من رجال الأرستقراطية القديمة التي اختبأت، إبان عهد الإرهاب، أو رجعت إلى البلاد فيما بعد؛ فقد وقع هذا المجتمع تحت سيطرة رجال العالم الجديد وهم: الحديثو النعمة في مجال السياسة والمال. إنهم الرجال ذاتهم أحياناً، وهم أصدقاء دائماً. ومنذ ذلك العصر، أخذت الصلات الوثيقة بين السلطة والمال تضفي على سياسة بورجوازية معينة سمات اتصفت بالحداثة، وقد غذت فضلاً عن ذلك، عداء مزدوجاً لدى اليمين ولدى اليسار المناهضين للرأسمالية. إن «جمهورية الرفاق» الأولى هذه تستند إلى عالم اجتماعي له مصالح متضامنة، وهي تصطنع الثورية لتسوغ لنفسها خلافتها للفئات الأرستقراطية، ثم خلافتها «للدهماء». إنها سلطة «الناس الشرفاء».

إن هذه الصفة «شرفاء» تدل تحديداً على نية سيئة، «فالناس الشرفاء» ليسوا دائماً أناساً شرفاء. ولكن لديهم الكثير من الظروف المخففة، كالفوضى المالية، والتضخم المدوخ، وكل إغراءات الأموال الوطنية، والمضاربة، والحرب الأجنبية. غير أنهم هم الذين صنعوا هذه الظروف أيضاً. لقد سهل سقوط

روبيسبيير إعادة الفوضى الليبرالية، ضمن اقتصاد بقي مستنزفاً؛ أما الحرية التي استعيدت فهي أيضاً حرية الأعمال الاقتصادية.

ويصل فتى سويسري إلى باريس، في أيار عام ٩٥، فيسبح مثل سمكة في الماء، في فرنسا التيرميدوية، ويوضح لخالته ناسو، التي بقيت في البلاد، فن شراء الأموال العامة بأوراق نقدية فاقدة لقيمتها: «تباع الأموال العامة بمعدل قدره ¾%، أي أنه يمكنك الحصول على إيراد قدره ١٥ سولاً نقدياً أو فضياً، مقابل ١٠٠ ليرة من السندات الحكومة. أما إذا صرفت ١٠٠ ليرة من السندات، حسب السعر اليومي، فهي تعادل ٢,٣ إلى ٣ ليرات نقدية. إذن، مقابل ٣ ليرات زيادة، تحصلين على ١٥ سولاً من الدخل، وهذا ما يرفع الفائدة إلى ٢٥%».

إن الرجال الرسميين يقومون أيضاً بهذا الحساب البسيط حقاً والمربح، حساب بينجامان كونستان؛ فتدور رسائل النائب روڤير إلى أخيه، وهو أسقف دستوري، أو في رسائل لوبيج، وهو عضو في مجلس القدماء، والتي يوجهها إلى أحد حكام الفوج، تدور في الأساسي منها على شراء الأموال الوطنية. وفي عام ٩٧، تؤدي العملية الفاشلة للحوالة الإقليمية إلى تبذير حقيقي لتلك الأموال التي كانت تدفع بقيمة مكافئة لها، في الوقت الذي كانت فيه العملة الجديدة قد انهارت. إن فئات بأكملها تنام فقيرة، وتستيقظ غنية؛ تجتاح القصور القديمة الأرستقراطية، والمساكن الباريسية الكبرى التي شيدها القرن في ضاحية سان - جرمان. ولعل هذا التضامن بين المصالح العقارية الجديدة التي لديها ما تخشاه من إعادة الملكية، سيكون الملاط الأكثر صلابة للجمهورية البورجوازية. وفي الأول من آب، عام ٩٧، في فترة مقلقلة، تعقب انتخابات طبقة ملكية ثالثة، وتسبق انقلاب المديرين الثلاثة، يطلق بينجامان كونستان الذي يقيم في لوزارش، في أملاك قديمة رهبانية، يطلق صرخة تحذيرية إلى لوزان: «منذ مجيء الطبقة الثالثة الجديدة لم تعد الحكومة تملك سولاً واحداً[١] [...]. إن محصلي الأموال الوطنية يسلبون أو يغتالون في كل مكان». ولكن أوجيرو سيقوم بطمأنتهم.

---

(١) السول: جزء من عشرين من الليرة الفضية. (المترجم: ز. ع).

إن الفوضى المالية غير العادية تبلبل الثروات وتجددها على نحو أسرع مما يفعله النقل الثوري للملكيات العقارية. وهي تصيب بورجوازية المهن الحرة التي ضربت سابقاً بسبب إلغاء المصالح الإدارية، وهي تصيب بالإفلاس فئة أصحاب الدخل التابعين للدولة، والذين كانوا كثيرين في مدينة القرن الثامن عشر. ولكن يا له من عهد مبارك بالنسبة للدائنين، والمضاربين من كل شاكلة! ويا له من عصر ذهبي بالنسبة لكل المستفيدين من إفلاس المالية العامة. فبعد أن ألغت حكومة الإدارة نظام الحصر، والاستثمار المباشر على يد الدولة والذي يذكر بالفترات البغيضة للاقتصاد الموجه، ارتمت بين أيدي الشركات المالية التي أمنت لها استحقاقات الغد مقابل شروط باهظة. إن إخضاع أسواق الدولة الذي يتم مباشرة، دون دعاية، ودون تلزيمات بالمزاد، يفسح المجال للعديد من ضروب الإتجار بالنفوذ، بدءاً من الرشوة (التي كانت تقليدية في عهد النظام القديم) حتى المشاركة المباشرة لهذا السياسي أو ذاك في الأعمال التجارية. ويغتاظ النزيه لاريـــڤيلبير، في مذكراته، من بطانة باراس، فيقول عنها إنها: مجتمع المال والنساء. غير أن باراس ينظم عادات هذا المجتمع أيضاً؛ فيشاركه فيها محميوه في السياسة وفي الأعمال التجارية، والملذات، بدءاً من بونابرت إلى أوڤرار، ومن جوزفين دوبوارنيه إلى مدام تاليان، قبل أن «يرد» جوزفين إلى بونابرت، ومدام تاليان إلى أوڤرار.

أما متعهدو جيوش الجمهورية فهم من بين أغنى رأسماليي ذلك العصر المفرطي الغنى: من مثل جان بيير كولو. المرتبط ببونابرت وبجيش الحملة الإيطالية، والذي سيقدم جزءاً من الأموال الضرورية لقيام الثامن عشر من برومير، والبلجيكي ميشيل سيمون، وهو ابن صانع مركبات في بروكسل، وشريك أوڤرار في تعهدات البحرية، وعشيق متعارف عليه للممثلة الشهيرة الآنسة لانج؛ وهانيه - كليري، وهو ابن بُستاني في التريانون، وشقيق خادم لويس السادس عشر، ومتعهد الجيش العامل في ألمانيا ثم الجيش العامل في

هيلـــڤسيا[1]. ولكن تزويد حكومة الإدارة بالحبوب والنقود، والمشاركة في المناورات المالية، وخصوصاً في القضاء على «الحوالة» هي أيضاً «ضربات» رائعة: إن المال الذي يغذي مجتمع حكومة الإدارة الراقي يصبح مال المغامرة المالية أكثر مما هو مال التوظيف البورجوازي؛ فقد حل «متعهد» الجمهورية بكل بساطة محل «ملتزم» الملك.

أعمال الريف:

أما الريف فيحيا في عهد الثورة حياة أكثر انغلاقاً أيضاً مما كانت عليه في ظل النظام القديم. وليس ذلك لأن التسلّط الباريسي قد توسع في كافة المجالات فحسب، بل لأن الحياة المحلية قد فقدت العديد من مشاهيرها. ففي العهد القديم - أي منذ أقل من عشرة أعوام - كان الريف معروفاً في ڤرساي بعائلاته الكبيرة، وحاكمه، وأسقفه. وكانت المدينة محاطة بهالة برلمانها، ومجمعها العلمي. وكان الريف مشهوراً بقصره الريفي، وكنيسته. إن مجتمعاً ريفياً بكامله كان يعيش، وقد زال مع إكليروسه، وطبقة نبلائه، ومصالحة الإدارية. لقد بيعت الأملاك الكنسية، ووضع العديد من المنتفعين مباني الله الفسيحة في خدمة الرعية البورجوازية، أو الفلاحية؛ فحولوا الدير إلى معمل يدوي، والكنيسة الصغيرة إلى إسطبل. وحتى عندما يكون الشاري متعلماً؛ فثقافته هي ثقافة المنفعة الاجتماعية، وهو يزدري المباني «القوطية الطراز»، مباني الخرافات. وحتى هذه الصفة «قوطي» التي تستخدمها بلا تمييز أفضل العقول - من مثل مدام دوستال، وستاندال، بعد ذلك بقليل - فهي تصف إلى حد كاف الهوة التي كانت تفصل بالنسبة للمعاصرين، مجتمع الأنوار عن مجتمع الهمجية.

لقد هاجر النبيل في معظم الأحيان، ونجح أحياناً في الحفاظ على جزء من ممتلكاته، بفضل وسطاء مخلصين ومجهولي الاسم، أو بواسطة استخدام الطلاق استخداماً مناسباً، بحيث يعيد أموال المهر إلى الزوجة التي تتعرض للتهديد أقل

(١) هلـــڤسيا: سويسرا حالياً. (م: ز.ع).

من زوجها. ولكنه حين يرجع إلى فرنسا، أو يخرج بكل بساطة من السجن، أو من مخبئه لا يعثر على تفوقه الاجتماعي. إنه محروم من حقوقه الإقطاعية، ولا يزال متأثراً بمرحلة التشتت التي عاشها، وها هو منفي من الداخل، وقد آلت به الحال إلى البساطة الريفية، بساطة القصر الريفي.

«يروي الكونت موليه قائلاً: كنا نتناول الغداء معا. وبعد الغداء، كانت النساء اللواتي يجتمعن حول منضدة غرفة الاستقبال مع أشغالهن اليدوية يصغين إلى بعض القراءات التي من شأنها أن تغذي الحديث بمادة معينة. وكان الرجال يشتركون فيه، ويذهبون إلى النزهة، أو يعودون إلى غرفهم، وكنا نتناول العشاء. وبعد العشاء، يكون الاستقلال ذاته، أو المشاغل ذاتها [...].

أما السهرة فكانت تنتهي عادة ببعض الموسيقا».

لم تنتقل إلى المدن سريعاً إلا دُرجة واحدة مما درجت عليه باريس، وهذه الدُرجة هي: المرح، واللذة، والرقص. وذلك لأن الأمر يتعلق برد فعل جماعي واسع أكثر مما يتعلق بمحاكاة نموذج معين. غير أن المجتمعات المدنية التي ترقص قد تغيرت، هي الأخرى أيضاً، مع انقلاب المراتب والثروات؛ ففي ديجون مثلاً، حسبما تقول مدام دو شاستونيه:

«كانت هناك بعض البيوت التي يجتمع فيها عدد من شخصيات البرلمان السابق، في جو قليل البهجة، وتكلف فاضل للحزن. ولم أكن أعرف أية شخصية منها، لا من قريب، ولا من بعيد... ولم يكن خافياً في التجمع الذي كنت أعيش فيه، أن النساء الشابات في ذلك المجتمع كن يشعرن فيه بضجر مرعب».

فما هو مجتمع مدام دو شاستونيه المبتهج والمنسجم دائماً؟ «إن فيه عدداً قليلاً من رجال القانون ومن ذوي المراكز، وليس فيه أحد من المجتمع البرلماني السابق». وكانت «مدام كريستي» هي التي تبعث الحياة في هذا المجتمع، وهي امرأة لطيفة حقاً، أما زوجها الذي اغتنى من خلال الأعمال التجارية، فقد كان بصريح العبارة محدث نعمة. وكان منزلها هو أكثر المنازل إمتاعاً، ولا مجال لمقارنته بغيره. وهكذا تعبر الحياة في المجتمع الراقي بفظاظة شديدة، عن

تحولات الحياة الاجتماعية الخارقة السرعة، فالثورة لم تفقر الإكليروس، وتحط من شأن النبلاء فقط، بل أفقرت العديد من الفئات البورجوازية من النظام القديم؛ كالموظفين الماليين لدى الملك، وأصحاب الربوع، وملاكي العقارات مثلاً.

وعلى العكس من ذلك؛ فالرابح الأكبر هو الحاصل على الأملاك الوطنية، سواء كان بورجوازياً أم فلاحاً.

إن مشهد المضاربة الباريسية العفن يغطي مضاربة وطنية أوسع بكثير، وأكثر رسوخاً، وأكثر دواماً بكثير وهي: نقل الأرض الكنسية، وأرض النبلاء إلى أيدي المالكين الجدد. إن تبذير حكومة الإدارة المالي وخصوصاً عملية الحوالة المحلية الفاشلة، قد يسرت الحصول البورجوازي عليها بكميات كبيرة دفعة واحدة، على حساب مشتريات الفلاح. إلا أن حكام المقاطعات في عهد القنصلية سيكشفون في معظم المقاطعات تقدم عدد الحصص العقارية التي تدل على مالكيها.

وبالنسبة للشمال، يقدر جورج لوفيــڤر أنه من أصل ثلاثين ألف فلاح استفادوا من الممتلكات الوطنية، لم يكن ثلثهم يملك شيئاً في عام ١٧٨٩؛ فلئن كان نزع الملكية الثوري، مضافاً إليه توزيع أراضي القرى، قد اتجه أولاً إلى إثراء بورجوازيي المدن، والفلاحين الميسورين أصلاً؛ فقد أتاح أيضاً ترقية جمهور من صغار الملاكين الريفيين، وبرجز الأرياف من الأعلى، ومن الأدنى.

كما أتاحت الظروف ذلك أيضاً: أن الفلاح يشتري الأرض بسندات حكومية، ويدفع ضرائبه بهذه السندات، ويسلم قمحه مقابل أموال نقدية. وتتيح له العودة إلى آليات السوق أن يفيد من الأسعار المرتفعة في فترة القحط لعامي ٩٥ و ٩٦، أو على أقل تقدير، أن ينعطف إلى الاكتفاء الذاتي في الأسرة. إن المدينة جائعة، بينما يدخر الريف أو ينتظر. وهذه، بالطبع، لوحة إجمالية، نظراً لأن شعباً كاملاً من المياومين الريفيين يبقى بمعزل عن الإثراء؛ ولكن، من الواضح أنه في نهاية التسعينات، تضع جماهير الفلاحين المالكين المستفيدة، والمحافظة

من ثم على الثورة، تضع نفسها تحت تصرف نظام يضمن لها أرضها أطول مدة ممكنة. فكيف تتردد هذه الجماهير بين نظام باراس، ووعود بونابرت؟

وتبقى الظاهرة التي تصعب معرفتها أكثر من سواها هي تطور البني الاجتماعية في المدينة؛ فالإحصائيات بمجملها، تؤكد على وجود ترقية بطيئة للطبقات الشعبية، وعلى ازدياد عدد التجار الحرفيين. أما الفئات الدنيا في المدن، التي أصابها التضخم النقدي في عامي ٩٥ و٩٦ بصورة قاسية، فإنها تتدارك الضرر بفضل الانكماش النقدي الذي يطبع الفترة الثانية من عهد حكومة الإدارة، والتي تنخفض الأجور فيها بسرعة أقل مما تنخفض الأسعار. ومن جهة أخرى، فقد خلق التنامي الهائل لدور الدولة، ووظائفها، خلال المرحلة الثورية بكاملها، خلق عدداً كبيراً من الاستخدامات الجديدة التي تغرق فيها البورجوازية الصغيرة التي كتب عنها بلزاك فيما بعد رواية هي: المستخدمون. وماذا حدث للصناعة؟ وللتجارة؟ إن الثورة الفرنسية لم تكن ثورة اقتصادية؛ فقد أفقرت الفئات البورجوازية الكبرى العاملة في موانئ النظام القديم، مرسيليا، وبوردو، ونانت. وكان إفقارها لها بالمصادفة، أي بسبب الحرب. وقد أغلقت منافذ الصناعات الكمالية، صناعات النظام القديم، وذلك من دون أن تدري، ومن جراء الهجرة. واستعاضت عنها غالباً بأعمال تجارية أخرى، وأرباح أخرى. ولكن الثورة لم تحسن بصورة ملموسة لا الشروط الفنية للإنتاج، ولا شروط رؤوس الأموال، برغم الكثير من الجهود. لقد بقي التجار، وأصحاب المعامل اليدوية على حالهم، أو جرى تجديدهم تبعا لمصادفات المشاريع، وحسب المناطق، وذلك بدءاً من الجمعية التأسيسية وحتى حكومة الإدارة، في هذا العام الذي لا يزال في مرحلة سابقة للصناعة. إن أوبر كامف يظل موجوداً، ويظهر ريشار ولونوار.

وهكذا تظهر فرنسا الأغلبية، فرنسا الفضائل البورجوازية، والعائلة، والوفر، تظهر وقد تحولت تحولاً عميقاً، مثلها مثل فرنسا الأزياء، إنها تعد القانون المدني، غير أنها تظل فرنسا الاقتصادية القديمة.

الحياة الباريسية:

انتصرت المدينة على البلاط أخيرا؛ فأصبحت باريس، منذ ذلك الوقت، مركز البلاد، وروحها، وحياتها. ولقد هيأ القرن الثامن عشر هذا التفوق عن طريق المركزية، والازدهار المدني، وتألق الصالونات الأدبية. ولكن الثورة تمنح باريس آخر سلطة بقي عليها استلامها، حين تنزع التاج عن فرساي: إنها تمنحها السياسة والمناصب؛ ففي هذه الحضارة البورجوازية التي تولد، حلَّ عشاء المدينة الذي يقام بين سييس وباراس محل الالتماس القلق لابتسامة ملكية في ركن من أركان فرساي.

لم يعد القصر الكبير المهجور، والبستان الذي غزته الأعشاب يرويان شيئاً يذكر سوى مأساة تشرين الأول. ولكن كم تغيرت باريس أيضاً! ومع ذلك، فالإطار المدني لا يزال هو الإطار ذاته؛ فهو إطار المدينة الرائعة، مدينة غابرييل[1] وخلفائه. ولقد غيرت مالكيها فحسب فبيعت الممتلكات الكنسية الشاسعة خصوصاً في «السيتيه»، وفي جريرة سان – لويس اللتين كانتا مغطاتين إلى وقت قريب بالكنائس والأديرة؛ فكاتدرائية نوتر - دام المهجورة لم تجد ساكنين جدداً. أما الأماكن الأكثر تواضعاً، فقد اشتريت، وسكنت، وحل محلها بناء آخر. ويصبح دير سانت ايلوا ديبارنابيت مصهراً للمدافع، ويقام مسرح على أنقاض دير سان بيير ديزارسي، وثمة لائحة معلقة على باب كنيسة مادلين وكنيسة سان - جيرمان - لورڤيو كتب عليها: للبيع أو للإيجار. ويحدث الأمر ذاته على هضبة سانت – جينــڤييــڤ، في ساحة موبير، في منطقة ڤــال - دو - غراس، حيث تصبح أروقة الأديرة، وحدائق وأديار الاكليروس في أيدي متعهدين اغتنوا على أنقاض فن مدني عظيم.

وتزول أيضاً باريس النبلاء، وهي ضاحية سان - جيرمان التي ازدهرت فيها أسماء القرن الثامن عشر العظيمة، بعد أن هجرت المستنقع. وعلى الضفة

---

(١) غابرييل: عائلة معماريين أسهم عدد منهم في تشييد روائع في العمارة الباريسية (م: ز.ع).

اليسرى، بين الأوديون والانـــفـــاليد، في شوارع فـــارين وتورنون أو غرونيل، تصبح الفنادق الرائعة المهملة فريسة للمضاربين بالمباني. ويحدث أن يباع واحد من هذه المباني عدة مرات في الشهر، دون أن يأتي أي مالك من مالكيه لزيارته. وعندما تفلت هذه المباني من المضاربة الصرفة؛ فالربح التجاري هو الذي يحقرها؛ لقد أصبح فندق بيرون في شارع فـــارين، مرقصا عاماً، وتحول فندق دورساي إلى ضرب من سوق رديئة للأزياء، وإلى صف متتابع من الحوانيت الصغيرة التي نتجت عن تقطيع الشقق الواسعة.

وهكذا، تكمل مملكة المال مملكة الإرهاب، على نحو أكبر مما يتصوره المعاصرون، ويزول في هذه المملكة أسلوب كامل للحياة، مع إطاره.

ولكن المال قد أعاد تشكيل عالمه المدني؛ فقد سرع تطوراً كانت تبرز معالمه خلال العقود الأخيرة من النظام القديم، وبالغ في هذا التطوّر، وذلك حين بدأ الملتزمون العموميون، وكل رجال المال في العهد الملكي، يملؤون الضفة اليمنى بالفنادق، و«بيوت الملذات» التي كانت لا تزال نصف قروية، في منطقة «شوسيه دانتان» في الرول؛ فأغنياء حكومة الإدارة مخلصون لأغنياء النظام القديم.

وتغدو الضفة اليسرى أفضل مكان للاحتفال الباريسي؛ ففي كل مساء، تسطع أنوار المقاهي، بدءاً من حدائق الاليزيه إلى ساحة الثورة (لاريـــفوليسيون)؛ إن الشانزيلزيه، ذلك الحقل الزاخر بباعة عصير الليمون، وأصحاب المطاعم، وذلك الممر الكبير المغروس بالأشجار التي لا يزيد عمرها عن ثلاثين عاماً، تصبح المنتزه الدارج؛ فتظهر فيه العربات الصغيرة الأنيقة على طريق الرول، وهي تسرع نحو المتعة. أما فندق بوجون، فهو مثل الاليزيه، مرقص عام. وكذلك الأمر بالنسبة لمونسو، تلك الحديقة الإنكليزية التي كانت للدوق دوشارتر. وهكذا تتلقى أعظم القصور الأرستقراطية في كل مكان معمودية الأزمنة الحديثة؛ فلقد بنيت، وأوصدت أبوابها من أجل أن تمارس قلة قليلة المتع المرهفة، فإذا بها

تغدو أماكن قصف عام؛ فحفلات الرقص تقام في قصر بيرون، وفي قصر أليغر، وفي قصر لونغــڤيل.

ويصبح قلب فرنسا الجديدة هذه، وقلب باريس الكاملة التي تولد هو منطقة شوسيه - دانتان التي تزحف تدريجياً على حساب أصحاب المشاتل، وزارعي البقول. ومنذ عهد لويس السادس عشر، كانت الممثلات قد أعطين إشارة البدء بذلك الزحف، فأقمن، هنا وهناك، في طبيعة نصف برية، بيوتاً صينية مزخرفة بأسلوب الحصى: إلا أن الثورة هي التي تشق الطرق؛ وتبني حسب الأسلوب السائدِ الحيَّ الذي يستولي عليه رجال الأعمال، ومتعهدو البناء. ويجري توظيف أموال جنيت حديثاً، وبسهولة، في الحجارة الصلبة للدور الفخمة التي تبهظ زخارف الشقق الداخلية بالبذخ الكلاسيكي الحديث الذي يفوق التصديق. ويقول أحد كبار معماريي لويس السادس عشر: «لا أرى في كل صالونات باريس الحديثة إلا قبوراً للرومان القدماء».

إن هذه المجاهرة بالثروة وتمركزها اللذين ينقلبان أحياناً إلى رداءة في الذوق يفاقمان أيضاً من حدة التمييز الاجتماعي إزاء الطبقات الشعبية، في شرق باريس، وهو التمييز الذي كان أقل وضوحاً في ظل النظام القديم. لقد أقامت الثورة جداراً من الخوف بين باريس الأغنياء وباريس «البؤساء».

وإليكم باريس الأغنياء، والشاهد صائغ؛ ففي تموز عام ٩٧، وبعد مرور بضعة أشهر على عودة تاليران إلى باريس، يصف الحياة الباريسية المستعادة لأحد أصدقائه الذين تركهم في أميركا:

«.... إن باريس الدستورية تشبه باريس الثورية قليلاً. لقد حلت الحفلات الراقصة، والعروض، والأسهم النارية محل السجون واللجان الثورية [...]. لقد غابت نساء البلاط، ولكن نساء الأغنياء الجدد قد حللن مكانهن، وتتبعهن العاهرات اللواتي يزاحمنهن على ثمن الترف والشطط، مثلما كن يتبعن نساء البلاط. وبقرب هؤلاء الفاتنات الخطرات، يحوم سرب خفيف من الأدمغة

الصغيرة التي كانت تسمى قديماً الشبان المغرورين، والتي نسميها اليوم الشبان الرائعين، والذين يتحدثون بالسياسة وهم يرقصون، ويتحسرون على الملكية وهم يتناولون المثلجات، أو يتثاءبون أمام سهم ناري».

إن الأسقف السابق، السريع الفهم، يدرك جيداً الصلة التي تربط المجتمع الجديد بالقديم: إنها رجحان نفوذ المرأة، لقد تلت المرأةُ الحرب، وملكَ فرنسا، فهيمنت على الأرستقراطية الفرنسية في القرن الثامن عشر. إنها تعود إلى الظهور، في مجتمع حكومة الإدارة، وهي أكثر ظفراً بعد أن استبعدها الإرهاب، والتزمت الشعبي في وقت من الأوقات. إن العاهرة لا تزال موجودة، وشابة، وعلى حالها. فهنا الآنسة لانج بدلا من غيمار، الممثلة الأزلية، والراقصة الدائمة، راقصة تفاهات الذكور. أما امرأة المجتمع الراقي، فقد تغيرت في الوقت الذي تبدل فيه المجتمع؛ فهي أحياناً محدثة نعمة، وأحياناً سوقية، واعدة بجسدها أكثر مما هي واعدة بحديثها. إن العاهرة، باختصار، قد أصبحت مدرسة متبعة؛ ومجتمع حكومة الإدارة هو مولدُ «عالم الغانيات». وكما هي الحال دائماً؛ فشهود العصر يعممون خفة النساء تعميماً كبيراً ليظهروا من ذلك أنهم متمسكون بالأخلاق، ففي مجتمع حكومة الإدارة، هناك العديد من النساء الرصينات، من مثل مدام دوكوندروسيه، أو مخلصات من مثل مدام ريكامييه. ولكن الأخلاق، التي تقع بين التزمت اليعقوبي، والفضيلة البورجوازية، بين عهد الإرهاب، والقانون المدني، والتي حررها الطلاق لم ترفض اللذة بعد؛ فملكات حكومة الإدارة - مدام تاليان، ومدام هاملان، وجوزيفين بوارنيه - ينتقلن من شخص لآخر، ومن السلطة إلى المال، ومن المال إلى السلطة. ونحن نعلم أن الزواج لم يجعل جوزيفين بوهارنيه أكثر رصانة من الأخريات. إن ازدهار الدعارة الباريسية يرافق حفلة الملذات الراقصة هذه، من أعلى المجتمع إلى أدناه.

إن حياة الصالونات تفقد من سحرها، بقدر ما فقدته الحسناوات الجديدات من عقلهن. وهي تميل أحياناً إلى تضييق نطاقها عمداً؛ فطبقة النبلاء التي لم تهاجر تقيم غالباً في القصور التي تمكنت من الحفاظ عليها أو استعادتها. وفي

أتوي، في منزل كابانيس، تحافظ مدام دوكوندورسيه، أرملة المركيز الشهير على تقليد الصالونات الأدبية بأن تجمع رجال العلم، ولكن ذلك يتم بالتحديد على حساب قطيعة مع المجتمع الراقي. إن القلة النادرة من النساء اللواتي خبرن النظام القديم، واللواتي يردن أن يهيئن استقبالات. «كما في الماضي»، إنما يصنعن من صالوناتهن «بابل» حقيقية يختلط فيها الروبيسبييريون السابقون، والنواب الجدد، والجنرالات الخارجون من الجيش، والأرستقراطيون المنضمون إلى الحكم. ولا بد أن نلاحظ اللهجة التي تتكلم بها مدام دوستال عن ذلك؛ فهي تتذكر صالون نيكير. إن النواب، وهم رجال العامة الذين يأتي بهم موقعهم الاجتماعي إلى منزلها، يظهرون فيه ثقلاء في وسط «الشخصيات الرفيعة التهذيب» التي تحتمل رغماً عنها «سطوة الصحبة الحميدة». والحقيقة أن قصر البارونة هو من أكثر القصور الباريسية ترحاباً بالزائرين. وذلك لأن للعديد من صالونات حكومة الإدارة حدوداً هي حدود السياسة ذاتها؛ فالمجتمع الحكومي يحث الخطى إلى منزل باراس في اللوكسمبور، أو إلى منزل تاليران في وزارة العلاقات الخارجية، أو إلى وزارة العدل، في منزل ميرلان، أو إلى شارع روشيه، في منزل سييس، أما الصالونات الملكية أو الكليشية[1] فهي، على العكس من ذلك، تجمع المعارضة والمجتمع الأكثر اصطفاء: في منزل مدام ڤين، وهي زوجة موظف كبير من النظام القديم، وفي منزل الماركيزة ديسباربيس الذي يتصدره لاهارب، وفي منزل مدام دومونتيسون - وهي الأرملة العامية غير المكافئة للويس - فيليب دورليان، والد فيليب إيغاليتيه - وهو المنزل الذي يهرب منه مساء كافة المدعوين، حين تصل إليه مدام تاليان التي لم تكن قد وجهت إليها الدعوة للحضور.

ولكن لقب ملكة باريس لم يعد يُعطى في صالونات الأرستقراطية المهزومة المغلقة، والحفلاتُ الراقصة الكبرى الظريفة للمجتمع الجديد، من مثل حفلة قصر تيلوسون، هي التي منحت مدام تاليان هذا اللقب وأغدقته على جمالها.

---

(١) في منطقة كليشي، قريباً من باريس قديماً (م: ز.ج).

وبعد ملكة الجمال، إنما تأتي ملكة الفكر؛ فحين ترجع مدام دوستال إلى باريس، في ربيع عام ٩٥، وهي مطمئنة للتوجه المعتدل للتيرميدوربين، تبدأ في الحال باستخدام كل ما أوتيت من وسائل نشاطها؛ فذلك مزاجها، وحين تنشئ من جديد صالوناً اشتاقت إليه زمناً طويلاً، فإنها تطمح إلى بعث الحياة في التيار الملكي الدستوري. ولكن أين أصدقاؤها؟ إن هذه المرشدة السابقة للفويان، والتي تؤمن بالصداقة، تكثف المساعي لتعيد هؤلاء المهاجرين المتخلفين. وتدفع إلى المعركة بفتى سويسري مغمور، في الثامنة والعشرين من عمره، وهو عشيقها منذ عام، ويحلم بتكوين شهرة خاصة به: إنه بينجامان كونستان. ولكن مدفع ڤـــانديميير يعرض الرهان على إعادة الملكية للخطر، فيرجع الثنائي حينذاك إلى سويسرا ليقيما في قصر نيكير.

وفي ربيع عام ٩٧، يرجع كونستان بمفرده؛ إذ تمنع البارونة من الإقامة في فرنسا، بموجب مرسوم صادر عن حكومة الإدارة. غير أنها كانت قد درجت صديقها في العمل، وهي تقدم له بسخاء مبالغ من ثروتها الهائلة؛ فيتدبر الفتى أموره بمفرده، وبصورة جيدة جداً، وذلك في عالم يرغب في الأشياء التي يرغب فيها هو نفسه ألا وهي: المال والسلطة. إنه مشهد مثير للاهتمام حقاً، وواعد بمستقبل حالم جميل، مشهد ذلك الفتى الذكي المحموم غازياً باريس. وحين يضارب بأموال نيكير على الممتلكات الوطنية، يحصل على ملكية قديمة لرجال الدين في منطقة لوزارش شمالي باريس. وها هو يصبح مالكاً، ونتيجة لذلك، يصبح من أصحاب المداخيل في تلك الجمهورية، جمهورية القرن الثامن عشر التي يحس بارتباطه بها، من حيث كراهيته للكهنة، وميله إلى الحرية. مالك! إنها صفة سحرية يتوسل بها إلى المواطنية الفرنسية، طالما لم تتوفر له فرصة الجنرال الكورسيكي الصغير، ولا فرصة أن تكون سويسرا قد انضمت إلى فرنسا، ساعة مولده. إنه يقدم ضمانة إضافية، وينشر في صيف عام ٦٦ - وهو صيف القمع الموجه ضد البابوڤيه - كتاباً صغيراً في الدعاية التيرميدورية، وعنوانه يشكل برنامجاً متكاملاً وهو: «قوة الحكومة الحالية لفرنسا، وضرورة

الانضواء تحت لوائها». إن جملة واحدة يمكن أن توجز طابع التشدد العقائدي في الكتاب؛ فلقد صوتت فرنسا «في ١٤ تموز لصالح الحرية، وفي ١١ آب لصالح الجمهورية، وفي ٩ تيرميدور و٤ بريريال ضد الفوضى». وبكلمات أخرى يقول: «أنا لا أدعو أية دولة ملكية لتصبح جمهورية، غير أني أناشد الفرنسيين، لكيلا يثوروا ضد الجمهورية».

ويهيئ كونستان انتخابات ربيع عام ٩٧ على طريقته، بيد أنه لا يفوز فيها بأهليته للانتخاب من خلال جنسيته الفرنسية؛ ففي حكومة الإدارة، في الواقع، يمقت روبيل زبون باراس هذا، والعديد من الجمهوريين لا يثقون بعشيق مدام دوستال.

وفي عيد الميلاد للعام ٩٦ تحديداً، تحصل البارونة من باراس على الإذن بالرجوع إلى البلاد، بشرط ألا تبرح منزل بينجامان في لوزارش؛ فتمضي الشتاء هناك، وهي حامل بطفلةٍ يقر زوجها، وهو سفير السويد في باريس - بأبوته لها. ولكن، بما أنها لن تبرح مكانها، وطالما أنها ليست في باريس - فلن تعود إليها إلا في شهر أيار - فأصدقاؤها هم الذين يزورونها في لوزارش وهم: مونتيسكيو[١]، وماتيو دومونمورانسي، وريديرر، وتاليران بخاصة. ويدين «الأسقف» برجوعه إلى البلاد لصداقة مدام دوستال الفعالة بعد أن كان عشيقها لبضع سنوات خلت، في لندن. ومنذ الخريف، يشهد إحدى الفترات الأكثر صعوبة في حياته المهنية. وحين يصبح بلا مال ولا عمل، ينظم بلا مبالاة، وبصورة منهجية، الوسائل الكفيلة بالحصول على الكثير من النقود، وعلى مركز مرموق. إنه لا يتمسك بقناعات معينة، بيد أن له ماضياً معيناً، ويمكنه أن يكون من أي فريق، باستثناء جماعة الملك الشرعي. وفي ربيع عام ٩٧، وبعد الانتخابات الملكية، يشترك مع بينجامان كونستان، وجمهوريي المجالس،

(١) مونتيسكيو: Montesquion، (هو غير الكاتب الفرنسي الشهير Montequieu)، وهو سياسي فرنسي (١٧٥٦ - ١٨٣٢)، ونائب عن الإكليروس ووزير للداخلية (١٨١٤ - ١٨١٥) (م: ز.ع).

وكابانيس، ودونو، وشينييه، وسييس في تأسيس «النادي التشريعي» المكرس لدعم النظام، والحكام الثلاثة ضد هجوم كليشي. إنه، باختصار، يضع بطاقة الزيارة جانباً، ويؤيد فريكتودور مسبقاً.

إلا أن البارونة التي لا تكل، وبمساعدة من بينجامان، هي التي تفرضه أخيراً على باراس، ومن خلاله، تفرضه على زملائه الشديدي التحفظ. وحين يبدأ هجوم المديرين الثلاثة، يحل «الأسقف» محل ديلاكروا، في وزارة العلاقات الخارجية، وذلك على أثر التعديل الوزاري المؤرخ في ١٤ تموز لعام ٩٤.

«ويروي باراس في مذكراته، قائلاً: بعد أن تقرر ذلك التعيين، أحطت بينجامان به علماً لكي ينقله إلى من يعنيه الأمر... وكان تاليران يحضر عرضاً فنياً، طلباً للتخلص من ضجر الانتظار، وكان برفقته السيد دو كاستيلان، زميله في المجلس التأسيسي، ورفيقه في العديد من المجالس الأخرى الأقل عمومية، وقد جعله بعد ذلك أحد أعيان فرنسا، وحين أعلن بينجامان النجاح الباهر، ارتمى تاليران على عنقه. غير أن السيد دوكاستيلان ظن أنه ليس بإمكانه إعفاء نفسه من أن يحذو حذو تاليران، في طفرة اندفاعه العاطفي. ثم أن تاليران غادر العرض الفني في الحال، وشد على ذراعي صديقيه، وقال لهما: «هيا بنا نشكر باراس». واندفع إلى العربة، وجلس بين الصديقين، وضغط على ركبتيهما بقوة، وأخذ يدندن ويردد بصوت قوي، ثم بصوت خافت طيلة الطريق حتى اللكسمبور، هاتين الكلمتين فقط: «لقد أخذنا المنصب، وينبغي أن نجني منه ثروة طائلة، ثروة طائلة، ثروة طائلة، ثروة طائلة[1]».

نلاحظ أن الأرستقراطية التي انحطت منزلتها، أو انضوت في صفوف النظام، تكتسب بصورة طبيعية أخلاق ذلك العهد البورجوازي اكتساباً كافياً، إذ أن هذه الأخلاق هي أخلاقها إلى حد ما.

---

(١) في النص الفرنسي تقديم وتأخير متناوبان للصفة والموصوف المتكررين: ثروة طائلة. (م: ز.ع).

جمهورية الأساتذة:

ليس التيرميدوريون أناساً يسعون وراء الماء واللذة فقط، كما أنهم ليسوا جميعاً كذلك، بل هم يعيشون عاطفتين سياسيتين قويتين وهما: كراهية النبيل، وكراهية رجل الدين. إن ماضيهم برمته يدل على ذلك. كما يدل عليه حاضرهم أيضاً، إنهم يزحفون على النبلاء بمدافعهم، وكذلك على الدستور الذي صنعوه. أما في مواجهة الكهنة فهم يؤمنون بالتربية، كما يؤمن القرن الثامن عشر بأكمله؛ فلئن ظل الشعب أسيراً لأحكامه المسبقة البالية، فذلك لأنه جاهل، ومتروك بين أيدي أصحاب الخرافات. فينبغي إذن إشاعة النزعة الجمهورية في التعليم، أي تأسيس تعليم عام مهمته نشر التنوير. وفي قمة المؤسسات الجديدة المكلفة بتكوين الفكر الشعبي، والتحكم فيه، يقف المجمع العلمي الأعلى الذي أنشئ في الجلسة الأخيرة، جلسة المؤتمر الوطني، وبموجب القانون الكبير المؤرخ في ٣ بروميير للسنة الرابعة (٢٥ تشرين الأول ١٧٩٥). إن هذه الهيئة العامة، التي تستمد وجودها من الدستور كما تستمدها حكومة الإدارة والمجالس، تشكل إلى حد ما نوعاً من سلطة فكرية ثالثة. وفضلاً عن ذلك، فإن العديد من أعضائها، والذين جرى ضمهم باختيار زملائهم لهم، بعد أن عينت حكومة الإدارة الثمانية والأربعين الأوائل، هم نواب أو حائزون على مناصب عالية في النظام، من مثل دونو، وماري - جوزيف شينييه، ولاريــڤيلبير.

وهكذا يلعب المجمع العلمي الأعلى دوراً ثقافياً وسياسياً هاماً، وهو مقسم إلى ثلاثة فروع تغطي مجموع العلوم: العلوم الفيزيائية والرياضية، الآداب والفنون الجميلة، والعلم المحدث الكبير: العلوم الأخلاقية والسياسية. وسنرى هذا الدور في الإعداد للثامن عشر من بروميير. وقبل ذلك بكثير، وأثناء الأشهر القليلة التي قضاها بونابرت بين إيطاليا ومصر، دهش الناس من أنهم «وجدوه خجولاً،

وغير نشيط، ومتكتماً، يذهب كل يوم إلى المجمع الأعلى، ويبدو منشغلاً بزوجته فقط، وببعض الخرائط الجغرافية، وبأشعار أوسيان[١].».

ولكن تردده إلى المجمع الأعلى يدل على فطنته؛ فقد انتخبه زملاؤه، وهم أعظم المجلين في العلم، وفي الجمهورية، بدلاً من كارنو الذي طرد، فاتخذ البطل موقفاً على الطريقة القديمة؛ فهو لم يعد رجل السيف فقط، بل رجل الفكر. وهو لا يترك، فضلاً عن ذلك، أية فرصة تفوته ليقول: «أنا إلى جانب مذهب المجمع الأعلى.»، وذلك لأن المجمع الأعلى يغدو البديل المكمل لمجامع القرن الثامن عشر، من خلال ضمه لنخبة العصر الفكرية، وهو يغدو أشبه ما يكون بهيئة محافظة على تقاليد التنوير، وقد ترسخت من خلال نظرة عامة للعالم، هي نظرة الايديولوجيين.

إن الأطباء، والفلاسفة، والأدباء نادراً ما يكونون من أصحاب العبقرية، ولكن البارزين منهم – من أمثال كابانيس، ودستوت دو تراسي وڤولني، وغارا، وغينغونه – يشكلون كوكبة من العقول المحبة للمعرفة، والمجددة. وبما أنهم من أتباع كوندياك، فهم يرفضون «الأفكار الفطرية» أفكار ديكارت، ويطرحون جانباً كل تفسير ميتافيزيقي للمعرفة الإنسانية، ويريدون تأسيس علم لتكون الأفكار، انطلاقاً من الأحاسيس؛ ومن هنا تأتي تسميتهم[٢]. إنهم يوسعون العقلانية التجريبية بحيث تغدو بالنسبة إليهم علماً للطبائع والسلوك البشري، ولتصل حتى علم الجمال؛ وكما يرى رجال من مثل فورييل، وغينغونيه، ينبغي لدراسة الجمال الموضوعية أن تأخذ باعتبارها معطيات المكان والزمان النسبية كافة.

إن هؤلاء المبشرين بالوضعية يغذون تفاؤلهم أيضاً بتقديم العلوم التي تحررت من أي «افتراض مسبق» ميتافيزيقي. ويرد لابلاس على أولئك الذين

---

(١) أوسيان: الاسم الذي نشر ماكفرسون ديواناً شعرياً تحته عام ١٧٦٠، وهذا الديوان مجموعة من القصائد المصبوغة بطابع كئيب وأسلوب مفخم. (م: ز.ع)

(٢) الحسيون Les Sensualistes (م. ز. ع)

يأخذون عليه تفسيره «لنظام العالم» عام ١٧٩٦، من دون أن يعطي تدخل العناية الإلهية مكانها فيه، أن تلك الفرضية لم تكن ضرورية بالنسبة إليه.

إن العلماء الكبار في تلك الفترة – من أمثال عالمي الرياضيات لاغرانج ومونج، والكيميائيين برتوليه، وشابتال، وفوركروا، ودارسيه وعلماء الطبيعة: لا مارك، وكوڤييه، وجوفروا سانت – ايلير، والطبيبين بينيل – وبيشا – ليسوا جميعاً مادّيين بالقدر نفسه؛ إلا أن أعمالهم، واكتشافاتهم تغذي وتعمم تصوراً معيناً عن الكون هو على درجة كبيرة من الجدة، بحيث لا يمكن ألا يرتاب به الدين والتقاليد.

وبمواجهة الدوغمائية الحسوية لدى أصحاب المذاهب الفكرية، يبقى بيرناردان دو سان – بيير المخلص للتأليهية الروسوية ويبدأ شاتوبريان من لندن، يستشم نهاية القرن الثامن عشر. إلا أن الأقلام الأكثر شهرة لدى الرجعية الملكية هي قلم لاهارب، الذي غدا من جديد إيمانياً في نظرته، ومفعماً بحماسة ڤولتيري قديم، ويعقوبي سابق، وقلم الوصولي فونتان الذي يدشن في ظل حكومة الادارة مساراً حياتياً حاذقاً يراعي كل سلطة، ولسوف يواصل هذا المسار برباطة جأش حتى إعادة الملكية.

يرجع تاريخ فكرة تعليم عام مكرس لتحرير الشعب من الخرافات إلى المؤتمر الوطني، وإلى خطط كوندورسيه ولوبيليتييه، وإلى قانون ٣٠ فريمير للسنة الثانية (٢٠ كانون الأول لعام ٩٣) عن المدارس الأولية، والتي نسميها اليوم الابتدائية. إلا أن المفاصل الكبرى من القانون قد جرى التصويت عليها، بعد سقوط روبيسبيير، وتم إعدادها في ظل حكومة الإدارة، أما أبوتها فتعود إلى التيرميدوريين.

إن مبادئ هذا القانون بسيطة؛ فالتعليم الجديد يكون عاماً وعلمانياً، وبناء على ذلك، يستبعد في آن واحد احتكار الكنيسة السابق له، كما يستبعد الطابع الطائفي للتربية المعطاة؛ ولاشك أن الكنيسة تحتفظ بحرية أن تكون لها مؤسساتها

المدرسية الخاصة، ولكن مدارس الجمهورية، المفتوحة لكافة المواطنين، والحيادية في مسألة الدين، تتمتع بدعم الدولة الفائق. ولكن أية مدارس؟ بينما كان الجبليون يسنون القوانين حول التعليم الابتدائي بصورة رئيسية، كان التوجه التيرميدوري أكثر بورجوازية، وهو مكرس لتأهيل أبناء الملاكين أكثر مما هو مكرس لمحو أمية الشعب الفلاح. غير أن مبررات مالية تدخل في ذلك التوجه أيضاً، فتحول دون تنفيذ كل شيء في آن واحد، وتعطي الأولوية لتربية النخبة.

إن القانون الكبير هو نفس القانون الذي يقضي بإنشاء المجمع الأعلى في ٣ بروميير من السنة الرابعة؛ وبموجبة يتخلى المؤتمر الوطني جزئياً عن وعوده السابقة المسرفة في ديمقراطيتها، وتكاليفها، وهو لا يقر سوى مدرسة واحدة لكل قريتين أو عدة قرى؛ وتتوقف الدولة بوجه خاص، عن دفع أجور المعلم الذي يقتصر أجره على الإسهام الذي يدفعه التلاميذ، وعلى تعويض محتمل تدفعه القرية، ولا يذكر شيء في القانون عن الإلزام المدرسي الذي جرى التأكيد عليه عام ١٧٩٣. وبالمقابل، فالمؤتمر الوطني ينظم التعليم الثانوي، والعالي بعناية. كما أن هذين التعبيرين المستمدين من مفرداتنا الحالية غير منسجمين انسجاماً كافياً مع فهم العصر لهما: «فالمدارس المركزية» التي نص عليها قانون ٢٤ شباط للعام ٩٥، لتحل محل المعاهد اليسوعية الكنسية في النظام القديم، بمعدل مدرسة واحدة لكل مقاطعة، في واقع الأمر، في منتصف الطريق بين الحلقة الثانوية، والتعليم العالي في أيامنا. ويحدد القانون صفوفاً صفوفاً يجري إحداثها في ثلاثة أقسام متتابعة: أولها، من سن الثانية عشر حتى الرابعة عشر، وهي تعلم الرسم، والتاريخ الطبيعي، واللغات القديمة والحية؛ ثم من ١٤ إلى ١٦ سنة، وتدرسُ العلوم (الرياضية، والفيزياء، والكيمياء)؛ وأخيراً يجري، اعتباراً من ستة عشر عاماً، تدريس ما يسميه نص القانون بـــ «القواعد العامة» المبنية على نظرية معيّنة للغة، وعلى منطق نجد فيه علم النفس الحسوي لأصحاب المذاهب الفكرية، والآداب، والتاريخ (الذي يتضمن الجغرافيا دائماً)، والتشريع. أما

الصفوف، فاختيارية، وتقع نفقاتها على المقاطعة من حيث المبدأ، ويعين المدرّسون فيها من بين المرشحين الذين تؤهلهم لجنة تحكيم تعليمية.

إن هذا النظام الشديد الليبرالية، بل المفرط في ليبيراليته دون ريب، هو نظام مجدد على نحو رائع أيضاً؛ وهو يكرس عدداً كبيراً من مطالب القرن الثقافية، كالعلمانية، ووترقي العلوم، وتفوّق اللغة الفرنسية على اللغات القديمة، وعلى الفلسفة.

أما في المستوى الأعلى، فإن شبكة كاملة من المؤسسات العالية التي أنشأتها أيضاً حكومة المؤتمر الوطني، تكون اختصاصيين، في الوقت الذي تنشط فيه البحث؛ فهناك معاهد الفنون والمهن، ومدرسة الخدمات العامة، من أجل الجيش، والبحرية، ودائرة الجسور والطرق، والتي ستصبح مدرسة البوليتكنيك الحالية، وثلاث مدراس للطب – في باريس، وليون، ومونبيلييه -، ودار المعلمين العليا المكلفة بتأهيل الأساتذة، ومدرسة اللغات الشرقية، ومعهد الموسيقى، ومتحف الأوابد الفرنسية، والمتحف والمرصد. وما من شك في أن هذا النظام الذي يتوِّجه المجمع الأعلى قد كان متركزاً في باريس أكثر من اللازم، وكان ناقصاً، لأنه لم ينص القانون على شيء أعلى من المدارس المركزية بالنسبة للآداب، والعديد من العلوم. غير أن مستقبل الكثير من المؤسسات العالية التي أنشئت بين الأعوام ١٧٩٤ – ١٧٩٥ تكفي لإظهار أهمية الإنجاز التيرميدوري.

وحين أصبح التيرميدوريون من أنصار حكومة الإدارة، تعين عليهم فضلاً عن ذلك، أن يطبقوا قوانينهم؛ فقد تعرض تطور التعليم الابتدائي للخطر من جراء تحفظاتهم الخاصة عليه. إن المعلم، الذي يتلقى أجراً ضئيلاً يأتيه من إسهام التلاميذ، أو من القرية، كان نادراً جداً، وذا مستوى متدن، في أغلب الأحيان، وقد وضعه غياب إلزامية المدرسة تحت رحمة أهالي التلاميذ، فضلاً عن ذلك. أما اختيار الفلاحين فكان في «أن يفعلوا مثلما كانوا يفعلون دائماً»، وأن يستبقوا

أبناءهم ليقوموا بأعمال المزرعة. فما نفع المعلم، من ناحية أخرى، إذا كف عن تدريس التربية المسيحية، والدين، وإذا لم يهيء التلاميذ للمناولة الأولى؟ أما المدرسة الخاصة، التي تظل في الغالب موجودة، فهي تتمتع بأفضلية تبنيها للتقاليد. وهكذا تصطدم محاولة حكومة الإدارة بعدم اكتراث شعبي عام كبير بسبب نقص المال والاقتناع والوقت. ولا تأخذ هذه المحاولة شيئاً من الاتساع، إلا بعد الثامن عشر من فريكتودور، حين يشرع النظام في الضغط على مزاحمة المدرسة الخاصة له، هنا، وهناك. في منطقة السارت مثلاً، يفضل العديد من المعلمين إغلاق مدارسهم على أن يرضخوا لقسم كراهية الملكية، أو اتباع التقويم الجمهوري العشري. ولكنهم غالباً ما ينتقلون إلى العمل السري، ويصبحون وسطاء لنقل كلمة الرب الصالحة؛ وليس هناك ما يدل على أن المعلم العام وقد وسع نطاق المستمعين إليه بصورة ملموسة، بعد الثامن عشر من فريكتودور.

وبالمقابل، فقد أنشئت «مدارس مركزية» في كل مقاطعة، كما قضى بذلك القانون. وكانت هناك ثلاث مدارس، في باريس، في ساحة البانتيون؛ ضمن مباني معهد هنري الرابع الحالي، وفي ثانوية كاترناسيون؛ وكانت هذه المدارس تضم في أرجائها ألف تلميذ، في نهاية عهد حكومة الإدارة. وهذا ما يعطي فكرة عن ضيق الانتساب الاجتماعي إليها. وكان الأساتذة مشهورين غالباً؛ من أمثال كوڤييه، وڤوكلان، وفونتان الذين علموا في باريس مثلاً. ولكن اتضح أن النظام مفرط في ليبراليته، وطموحاته؛ فالعديد من التلاميذ كانوا يختارون صفاً واحداً فقط. وبدلاً من أن تراعي أغلبيتهم المراحل الموسوعية الثلاث وكل واحدة منها سنتان؛ فقد توزعت بين العلوم والآداب؛ فرسمت منذ ذلك الحين حدود الانشطار الكبير الحديث.

ومن جهة أخرى، فقد كان مستوى التعليم في أغلب الأحيان أعلى من اللازم بالنسبة لجمهور المتلقين الحر أكثر مما ينبغي، والمعد إعداداً متفاوتاً جداً. وهذا هو السبب في أن مجالس حكومة الادارة قد سعت إلى إعطاء المدارس

المركزية طابعاً ثانوياً فعلاً، وذلك بأن اقترحت إنشاء خمسة معاهد أعلى منها مستوى، ومدارس للطب من شأنها أن تضفي صفة اللامركزية على التعليم العالي. وبهذا، فتحت هذه المجالس الطريق إلى إصلاحات القنصلية والإمبراطورية، كما في العديد من الميادين الأخرى.

إن قسماً من الشبيبة البورجوازية – وخصوصاً الفتيات – سيستمر في التردد على معاهد ثانوية خاصة أو أن يتتلمذ على أيدي مربين حسني التفكير؛ ففي المجتمع الراقي، هناك العديد من أرباب الأسر – مع أنهم قد قرؤوا فولتير – يعتمدون على السند الأخلاقي للحقائق اليقينية الدينية في تربية أطفالهم، وتوجيه زوجاتهم. بيد أن الإنجاز المدرسي للتيرميدوريين يظل ثورياً برغم ذلك؛ فحين حطمت هذه التربية احتكار الإكليروس لها لصالح الدولة، وانفتحت على البحث الأكثر حداثة، ودرست العلوم والفكر العلمي، لم تعد هناك أهمية تذكر لكونها لم تبلغ غايتها المباشرة، ولم تنقذ النظام؛ فقد زودت فرنسا البورجوازية بركائز قادرة على البقاء بصورة أخرى.

الحياة الفنية:

حين لا تذهب فرنسا في ظل حكومة الإدارة إلى المرقص مساء، تكون في المسرح، ويسهل على المجتمع الحديث أن يحث الخطى إلى الأماكن العامة أكثر مما يسهل عليه أن يحثّها إلى الصالونات، إنه يظهر بكل طيبة خاطر في هذه الأماكن، لا سيما وأن العرض الفني قد غدا صناعة حقيقية لها مضاربوها أيضاً؛ فازداد عدد الصالات إلى درجة أقلقت المجالس، ولكن هذا القلق لا طائل منه، فليس بالإمكان فعل أي شيء حيال ذلك. إن ذلك التجمهر المتنوع بعض الشيء، والذي حل محل ردهة المسرح الأرستقراطية في النظام القديم، يريد بأي ثمن أن يشاهد الممثلتين القديمتين، كونتات وروكور، وتالما والآنسة لانج الحديثتين. فضلاً عن ذلك، فقد أخذت الحياة العامة للممثلين والممثلات تشكل جزءاً من أخبار المجتمع الراقي، والصحف الصغيرة، وأصبحت قدوة تحتذى في مجتمع استحوذت عليه لهجة الاحتفال.

إن المسرحية التي تقدم قد تغيرت تغيراً أقل فظاظة مما تغير جمهورها ويعتبر طغيان المعايير الجمالية التقليدية، الملحوظ في العهد الثوري بأكمله ظاهرة قديمة. غير أن هذا الطغيان قد عززه الشغف بالقديم؛ فتسيطر المأساة دائماً مع كورني، وراسين، كما تسيطر مع ڤوليتر وغريبيون. وكم من مؤلف مقلد لغريبيون متدثر بلباس العظماء! من مثل لوغوڤيه الذي يشبهونه براسين، وأرنو الذي يسمونه كورني. ولوميرسييه الصغير الذي يعتبرونه إيسخيلوس! إن مجتمعاً كاملاً كان يدرس العصور القديمة لدى اليسوعيين لم يعد موجوداً ليحدد الفوارق.

أما السيدات الجديدات اللواتي يرتدين أزياء العصور القديمة فلا يلاحظن أن «مؤلفي المأساة» الصغار في ظل حكم الإدارة متنكرون هم أيضاً، وكل منهم يبذل جهده ليكون جديراً بقناعه، غير أن التسلية الحقيقية للسواد الأعظم في ظل حكم الإدارة هي الملهاة الخفيفة، كملهاة مدام أنغو، وهي مسرحية تهريج خشنة تقدم في مسرح مونتانسييه، أو هي أيضاً مليودراما[1] بيكزيريكور التي يقال عنها: ثلاث ساعات من الرعشات والصرخات. ووراء النزعة الأكاديمية الاتباعية الجديدة، التي هجرتها الأفئدة، يجري التبشير بالمسرح الرومانسي.

إن الثورة، التي تحدد للفرنسيين ما سبقها، وما سيأتي بعدها على أحسن وجه، لم تكسر مع ذلك استمرارية الحياة الفنية؛ فالاتباعية الجديدة التي تدفن الباروكية[2]، والأسلوب المحاري[3]، والتي يزدهر فيها أسلوب عهد الإدارة، ترجع في تاريخها إلى عهد لويس الخامس عشر، وتهيمن في عهد لويس السادس عشر. وكان لودو، وبوليه، وهودون قد أبدعوا جلّ أعمالهم الفنية قبل عام

(١) مسرحية عاطفية مؤثرة. (م: ز. ع).

(٢) الباروكية: أسلوب في التعبير الفني يتميز بزخارف وحركية، وحرية في الشكل.

(٣) الأسلوب المحاري: أسلوب آخر في التعبير الفني، وخصوصاً في العمارة، يتميز بخطوط ملتوية تشبه أشكال المحارة.

١٧٨٩، وعام ١٧٨٤، ينجز داڤيد لوحته: قَسَم الهوراس، في روما، وهي تعتبر بياناً حقيقياً للمدرسة الجديدة في فن الرسم.

ويكمن التجديد في اللجوء المنهجي إلى موضوعات مستمدة من الأزمنة القديمة – وقد مارس الأسلوب الباروكي ذلك على نحو واسع – أقل مما يكمن في أولية رسم الخطوط، والتأليف المسرحي، والطموح إلى البرهان المقنع العزيز على قرن التنوير. وذلك لأن الموضوع القديم لم يعد زينة، بل موضوعاً معاشاً؛ ففرنسا الفيلسوفة تحس أنها قريبة من الفضيلة الرومانية، وهي تكثر من أقواس النصر، والأبنية المقببة، وباحات الأعمدة، وكراسي العاج[١]. ولاريب أن هناك ما يشبه البديل عن دين يقل الإجماع عليه شيئاً فشيئاً، وهو بديل كامن في أعماق ذلك الازدهار لثقافة لاتينية جرى تلقيها في المدارس الثانوية؛ فالكنيسة تصبح مجدداً معبداً، أي وثنية. ولسوف تعزز أحداث عام ٨٩ ذلك التآخي بين الحاضر والعصور القديمة، كما توضح ذلك الحياة السياسية لداڤيد؛ ففرنسا الثورية تعيش التاريخ الروماني مجدداً، فتستمد منه بلاغته، واحتفالاته، وألقابه، وزخرفه؛ ويحاكي القسم في ملعب كرة راحة اليد قسم الهوارس. وفي المؤتمر الوطني، يستلهم الجيرونديون، والجبليون، والتيرميدوريون بالتعاقب، شبح بروتوس المنفلت من أي قيد.

أما حكومة الإدارة فهي أقل بطولية، وهي من ثم أقل انغلاقاً في الطابع الروماني. إنها تكثر من نماذجها القديمة التي تغدو إغريقية، ومصرية بوجه خاص. وعلى مثال الفن الإغريقي، يتصفى الأسلوب الاتباعي – الجديد في الرسم حتى يصل إلى الخط المجرد. وفي هذا الجو المدرسي المتطرف، إنما يتكون انغر الذي تبدأ مسيرته الفنية الطويلة في عام ١٨٠٠. أما داڤيد، الذي يظل المعلم الكبير، والأستاذ الذي لا يكل، فيتطور مع الرسامين الأصغر منه سناً، ويعارض تصوره الروماني في لوحة الهوارس بطريقته الإغريقية، في لوحة

---

(٣) كراسي من العاج كان يخص بها كبار القضاة في روما القديمة. (م: ز. ع).

السابينيات (١٧٩٦)، معتبراً ذلك جهداً إضافياً يقوم به لتخليص فنه من كل صنعة، ومن كل أثر للبراعة. بيد أن الطبيعة الاتباعية في الرسم تطغى في الوقت نفسه على إطار الأزمنة القديمة؛ ومن ناحية أخرى، فالفترات التي يزداد فيها الهدوء تعلي من جديد، من شأن المشاهد البيتية الحميمة العزيزة على لويس بوايي، وتساعد على بعث تصوير الأشخاص الذي ترتسم فيه، من خلال أعمال برودون، معالم الكآبة الرومانسية، أما الأبطال الجدد، الذين هم من النموذج القديم، من أمثال سيريزيا لداڤيد، وأنتوني لبرودون، فلم يعودوا أولئك الأرستقراطيين المنغلقين داخل وعيهم الجامد والذين كان الرسامون يقدمون اليهم مرآة جدارتهم، بل هم الذين يشملون بنظرتهم العالم الخارجي بأسره، ويتحملون مسؤولية الانقلاب الثوري؛ فلقد رفع الستار عن العلاقات بين الناس، وعن دخيلة كل وجدان.

وفي ميدان العمارة، هدمت الثورة أكثر مما بنت، برغم جهود لجنة التوعية العامة، ولجنة الأوابد التابعة لها، والمكلفة بالمحافظة على التراث الفني الوطني. ويستأنف العمل في البناء، في ظل حكومة الإدارة. ويظل الأسلوب تحت هيمنة آخر جيل من أجيال معماريي النظام القديم، من أمثال لودو، وبوليه، وبيلانجيه، ولوكو؛ أما المشاريع، التي كانت من ناحية أخرى أكثر عدداً من الإنجازات، فتحلم بالمدينة ذاتها التي نلاحظها كإطار للوحة السابينيات، خلف ساحة المعركة التي توقفت. إن فيها الميل ذاته إلى الضخامة، والعري، والأشكال الهندسية الأولية. ويهتدي كبار المعماريين في الأشكال القديمة على المدينة منزل الطوباوية الروسوية ولكن هذا معناه أيضاً أن ذلك الاتجاه المهتم بالمدينة، والذي يفتقر إلى الطلبات عليه، هو اتجاه إيديولوجي أساساً.

إن الشيء الذي يتغير أكثر من سواه في ظل الإدارة هو داخل المنزل؛ فانبعاث الحياة الخاصة، وضروب الرهافة فيها يؤدي إلى انبعاث الزخرفة، والأثاث، والدُرجة، إلا أنه يجري، في هذا المجال أيضاً، وصل ما انقطع مع السنوات الأخيرة للنظام القديم، ومع المرحلة التي يحضر فيها داڤيد من روما

دفاتره، ورسومه الأولى للمقاعد، والمناضد، والمشكايات القديمة التي يوصي بصنعها في باريس ليقوم برسمها على الطبيعة، بعد ذلك باعتبارها عناصر لابد منها لتكوين لوحته «بروتوس»، أو لوحته «باريس وهيلين». إن ما اتفق على تسميته بأسلوب عهد الإدارة قد نشأ فيما بين ١٧٨٥ و١٧٩٠، حين يبدع بيلانجيه، وديغور، وجاكوب النقوش النافرة «البومبية»، والتطعيمات الدقيقة الهندسية، والحليات الجدارية البرونزية، والأعمدة الصغيرة التي سيكثر منها برسييه، وفونتين بين أعوام ١٧٩٧ – ١٨٠٠. وخلال المرحلة بكاملها، يظل داڤيد هو مطلق الدُرجة الذي لا يضاهى، والرجل المفتاحي لتلك الحساسية الجماعية، سواء تعلق الأمر بالأشياء المادية، أم بالإخراج المسرحي وبالملابس.

ويزدهر العالم البورجوازي الجديد إذن ازدهاراً حراً إلى حد كبير، وبقدر أقل من الابتذال الذي وصف به، في التقاليد الجمالية من الأيام الأخيرة للنظام القديم. لقد هدم الاحتكارات القديمة، احتكارات المجامع الملكية المعقَّمة، وأعاد دمج الفنون التشكيلية في طائفة المعرفة والتقدم، بواسطة المجمع الأعلى، وأكثر من ذلك أيضاً؛ فهو يقدم للجمهور، من خلال ابتكاره للمتحف، والاكتشاف الهائل، اكتشاف تاريخ الفن. فاعتباراً من عام ٩١، جمع اللوڤر، من أجل الفرنسيين، لوحات أتت من تأميم المجموعات الملكية، والأرستقراطية، والأكليروسية، ولسوف تأتي الروائع الفنية التي نهبت من إيطاليا، لتنضم إلى هذه اللوحات في عامي ٩٦ و٩٧.

وفي عام ١٧٩٥، يحصل الرسام الكسندر لونوار، الذي يدير لجنة الآثار، على موافقة لإنشاء متحف الآثار الفرنسية المكرس للنحت، ولنماذج من العمارة. ويجري تنظيم أول متحف أوروبي لمنحوتات العصر الوسيط، وعصر النهضة على يده، وحسب مبادئ تصنيف زمنية، تضع أسس علم المتاحف الحديث. وهكذا، ومن خلال مفارقة في دلالة الكلمة، فإن الثورة هي التي ابتكرت المهنة الجميلة، مهنة «محافظ» الآثار(١).

---

(١) وذلك لأن الثورة عدوة المحافظة.

حكومة الإدارة والدين:

حين حلت المرحلة التيرميدورية، كان الإكليروس الفرنسي منقسماً انقساماً فائقاً للعادة؛ فاستمرت نتائج انشقاق عام ٩١ تتطور مع مسار الأحداث بين رجال الدين المحلفين، وغير المحلفين، حسبما يكونون قد وافقوا أو لم يوافقوا على أن يقسموا الولاء للدستور الجديد. فهناك المحلف الذي لم يقبل بأية وظيفة عامة، والمحلف الذي انتخب وترقى على يد الثورة، والمحلف الذي نقض يمين الولاء، والكاهن المتزوج، وأخيراً؛ فهناك إكليروس جديد بأكمله، ممزق من الأساس، حسبما يكون الكاهن قد سيم على يد أسقف يعمل في الخفاء، أو على عكس ذلك على يد أسقف دستوري[١] وفي عام ١٩٧٥، لم يعد لقسم عام ٩١ معنى يذكر، طالما أن المؤتمر الوطني قد فصل الدولة عن الكنيسة. غير أن إلزام الرؤساء الدينيين بإعلان خضوعهم لقوانين الجمهورية قد أطال في حقيقة الأمر أمد الاختيار نفسه.

ويترافق الانفراج السياسي، غداة عهد الإرهاب، بانبعاث العبادة الكاثوليكية، فضروب العنف المحلية المتمثلة بأعمال اللامتسرولين لمحو المسيحية لم يكن بمقدورها أن تقتلع الأشكال التقليدية للشعور الديني، التي كانت تضرب بجذورها في ماض بعيد جداً. وكما ربطت الثورة بين السياسة والدين ربطاً محكماً، يفتح انحسار اليعقوبية الكنائس من جديد، ولكنه لا يجرم الإكليروس المحلف بكامله، بل يظن التيار «الاستسلامي» على عكس ذلك، أن اللحظة مؤاتية لتنظيم كنيسة جديدة في فرنسا تنظيماً قادراً على الاستمرار.

وفي باريس، يقود رئيس الدير إيميري من كنيسة سان – سولبيس، حركة تقوم نشرة الحوليات الدينية بالدعاية لها. وعلى المستوى الوطني يبادر الأسقف غريغوار إلى إحياء الكنيسة الدستورية، اعتباراً من آذار للعام ٩٥، ويوقع مع عدد من زملائه رسالة رعوية مكرسة لإعادة تنظيم الأبرشيات. وبعد أن يقدم

---

(١) الذي أقسم يمين الولاء للدستور. (المترجم: ز. ع)

النص التحية لروما يعلن ولاءه للجمهورية، وفي الوقت ذاته يشجب طلاق المؤمنين، وزواج الكهنة، ويقترح طرد رجال الدين غير الجديرين برسالتهم، وتعيين مؤهلين جدد في المراكز الشاغرة، ويقترح أن تدار الأبرشيات ديموقراطياً على يد المطران الذي يعاونه رجال إكليروسه في ذلك.

إن هذه الأفكار جديدة، ونحن نجد فيها أثراً من تياري الفكر الكبيرين في القرن الثامن عشر وهما: تيار استقلال الكنيسة الإداري الذي يطمح إلى تقليص دور روما إلى نوع من الرئاسة الفخرية، وإلى نقل السلطة الحقيقية إلى الكنائس الوطنية، وتيار الجانسينية، ذو اللونية الريشيرية[١] الذي كان يطالب بإقامة ديمقراطية إكليروسية عن طريق ترقية عامة الإكليروس. وليس من قبيل المصادفة دون شك، أن يكون العديد من الأساقفة الدستوريين، من مثل لوكوز، مطران رين، وهو من أكثرهم حزماً، متعاطفين مع الجانسينيين. وهكذا يؤدي تيار كامل من الحساسية الدينية، وبطرق غير متوقعة فعلاً، إلى محاكمة وجدانية للانضواء تحت لواء الحكم.

ولكن يبدو أن هذا التيار يمثل الأقلية فعلاً؛ فالكنيسة «المنضوية» تفتقر إلى الكهنة وإلى المؤمنين أكثر من ذلك أيضاً، ويقدر أسقف تولوز – وكان دستورياً وأسقفاً لأبرشية اضطهدها اليعاقبة في الحقيقة اضطهاداً كبيراً – أن ستين كاثوليكياً من أصل مئة هم ضد الكنيسة الدستورية في ذلك العصر؛ ومن أصل الأربعين الباقين، هناك خمسة وعشرون مرتداً يميلون، في نهاية الأمر، إلى جهة المتمردين. فما الذي يمكن تحقيقه بخمسة عشر بالمئة من المؤمنين؟ إن السبب في ذلك هو أن روما لا تتخلى عن عدائها، كما لا يتخلّى عنه المطالب بالعرش، والأساقفة الفرنسيون المهاجرون إلى لندن. بل الأمر على عكس ذلك. إن الإكليروس المتمرد لا يزال يعمق الحفرة التي تفصله عن الإكليروس الدستوري،

---

(١) ريشير: راهب من القرن العاشر، كتب (الوقائع) التي هي استمرار لحوليات هنكمار. (م: ز. ع)

وبحسب التعليمات التي وجهها بولونيه يعتبر الاستيلاء على الأملاك العامة غير مشروع، وضرائب العشر لا تزال متوجبة الدفع، وتعيين الكهنة لاغياً، وغير معمول به.

إن الجمهورية، بالاختصار، تعتبر خارجة على القانون الكاثوليكي. إلا أن هذا التشدد لا يسيطر فعلاً إلا على مناطق تمرد الشوان، ومناطق الحرب الأهلية. وهو تشدد يؤدي، في البلاد إجمالاً، إلى التردد، والاضطراب، في أذهان الناس خصوصاً، ويشكك في قيمة الأسرار المقدسة على أيدي الإكليروس الدستوري. ولا شك أن الرأي العام يتمنى المصالحة الدينية أكثر مما يتمنى انتصار معسكر على آخر.

ولكن الهيئة التيرميدوية العاملة في حكومة الإدارة لا ترغب في المصالحة، وقد ظلت في أغلبيتها مناهضة للإكليروس، ومعادية لأتباع البابا، وللكهنة، وأمينة للقوانين الاستثنائية، قوانين المرحلة الإرهابية، وخلال بضعة أشهر، وفي النصف الثاني من العام ٩٦، الذي يعقب القمع المناهض للبابوقية، ويخفف نفوذ كارنو من غلواء القمع ضدّ الكهنة المتمردين، ويضع الأطر العامة لتسوية مع روما، وبذلك يكون قد أعطى كنيسة غريغوار المؤيدة للجمهورية فرصتها. فتعقد مجمعاً دينياً عام ٩٧. غير أن حكومة القناصل الثلاثة تعمل ضد هذه السياسة، ويجري الثامن عشر من فريكتودور ضدها أيضاً.

إن عداء حكومة الإدارة للإكليروس هو العداء الذي تحمله فلسفة التنوير له. وهذا يعني أنه ليس عداء للكهنة ولتنظيم الكنيسة الزمني فحسب، بل أيضاً للدين المنزل، الذي هم وسطاؤه ولذلك فهو يلتقي بصورة طبيعية تياراً آخر مناهضاً للإكليروس، وهو ذو أصل شعبي: هو التيار الذي غذى محو المسيحية على أيدي اللامتسرولين عام ٩٣. وهكذا تجد البورجوازية الـــڤولتيرية التي تعمل في التجارة سنداً لها لم يكن له أثر في ظل النظام القديم، اللهم إلا شكل النزعة الجانسينية «المتطرفة» خلال السنوات ١٧٣٠ – ١٧٤٠، ولكن حجم هذا الدعم، وحدوده الاجتماعية، والجغرافية لا تزال مجهولة حتى الآن إلى حد كبير.

فالمسألة تمس أصول التيار الشعبي المعادي للإكليروس، والذي سيطبع على نحو عميق جداً المدن الكبرى، وقسماً من الأرياف الفرنسية المعاصرة. وفي أواخر القرن الثامن عشر، تظل الظاهرة مقتصرة على الأقلية بالتأكيد، وحتى في المدن، إلا أن هذه الظاهرة ترسم تطوراً عكسياً في أوساط الطبقات الشعبية، فيما يعود رأي بورجوازي برمته إلى طريق الكنيسة التقليدية من جديد.

وتسهم هذه الظاهرة في تفسير حقيقة مفادها أن الثورة الفرنسية، التي يتزايد عداؤها للكاثوليكية، لم تكف يوماً عن أن تكون متدينة تديناً عميقاً. وبما أنها كانت وارثة الملوك، والحق الإلهي، فقد سعت بحماسة لتؤسس النظام الجديد على شعائر، وطقوس بديلة، بدءاً من تقديس آلهة العقل إلى تقديس الكائن الأسمى. وحين علمنت المجتمع، فقد توخت من ذلك أن تعطيه عبادات عامة بديلة، وأن تبني عليها أسس أخلاق المواطنين الصالحين، وجزاءهم. وينشأ عالم الهيمنة البورجوازية الفاعل والقاسي من خلال الأسطورة الجماعية، أسطورة المدينة المثالية التي هي إحدى لغات الثقافة الأوروبية، منذ عصر النهضة الهادفة إلى طرد روح «التعصب» و«الخرافة».

إن إحدى أرضيات هذا التكون الثقافي هي الماسونية التي تستعيد إشعاعها في ظل حكم الإدارة، وهكذا، تتطور سلطتا الطاعة الماسونية الكبيرتان؛ الشرق العظيم والمحفل العظيم، المشبوهتان في ظل عهد الإرهاب من جراء التعبئة التي تقومان بها في صفوف الأقلية، وتستعدان للدور الكبير الذي ستلعبانه في ظل الإمبراطورية. ولكن حكومة الإدارة تتهمهما بمناصرة التيار الملكي، وتؤثر، نتيجة لذلك، أن تقدم المساندة إلى دين جديد يرعاه أحد أعضائها وهو «لاريــڤيلبير» الذي يرفع مبادئ قريبة إلى حد ما من مبادئ معظم المحافل وهو: دين محبة الرب؛ فيجري الافتتاح الاحتفالي في ٢٦ نيــڤوز للسنة الرابعة (٢٥ كانون الثاني ١٧٩٧)، في شارع سان – دوني، ضمن قاعة مزينة بالستائر، والزهور. ويتضمن الاحتفال خطابات وقراءات تربوية مكرسة لجعل قلوب الناس منفتحة على الانسجام الطبيعي، ويلتقي فيه على عبادة الطبيعة في القرن

الثامن عشر – من مثل بيرناردان دو سان بيير، وماري – جوزيف شينييه، وسيرڤن – ويلتقي فيه أيضاً رجال ممن حاربوا المسيحية في عام ٩٣، من مثل روسينيول، أو داڤيد. وكان لاريـــڤيليير يتمنى لو غدت محبة الرب ديناً للدولة، ولكن حكومة الإدارة والمجالس لم توافق على ذلك، إما بسبب ذكرى المحاولة الروبيسبييرية، أو خشية استياء الملحدين، فبقيت تعبئة المؤمنين في هذا الاتجاه محدودة. وكان السلاح الكبير للنظام، سلاح مناهضة الكاثوليكية، وارتباطه بالنزعة الشعبية المعادية لرجال الدين هما، بالنتيجة، الإخلاص للثورة، ولتقويمها وأعيادها.

ومن بين احتفالات التقويم الجمهوري، غدا اليوم العاشر – وهو الأحد الجديد لأسبوع من عشرة أيام – للسنة السابعة هو يوم القداس الجديد؛ فيجمع مديرو المنطقة السكان حول مذبح الوطن، ويقرؤون القوانين، ويعلقون عليها، ويقدمون أخيراً موعظة في الفضيلة المدنية يرافقها عزف على الأرغن، وأناشيد وطنية. وفي أغلب الأحيان، يرفع في قلب الكنيسة ذاتها شكل تزييني للاحتفال، على سبيل الرمز. وهذه الزينة هي مذبح الوطن الذي حل محل مذبح الرب. كما لو أن الغرض من ذلك هو التأكيد على الانتقال من الخرافة إلى النور. وفي اليوم العاشر، لا يتبقى للكاهن سوى وقت الفجر ليقيم قداسه في كنيسته التي سلمت في أغلب الأحيان إلى أنصار محبة الرب. كما يتعين عليه أن يرفع أو يحجب كل الرموز الكاثوليكية، قبل أن يترك المكان لكهنة الجمهورية. ونحن ندرك من ذلك أن الوضع لم يكن مؤاتياً جداً لمحاولة إقامة الكنيسة الدستورية.

وازداد استبداد التقويم العشاري، اعتباراً من عام ٩٧، بتحريض من حكومة الإدارة ومن عدد من الإدارات المحلية. فلم يقلب هذا الاستبداد المعتقدات فحسب، بل أيضاً عادات خمسة عشر قرناً، فتبدلت من جراء ذلك أوقات المعارض، وتواريخ الكراء، ويوم السوق، واستحقاقات إيجارات المزارعة، وتعقد أصغر عمل من أعمال الحياة الشعبية. وكان تعطيل العمل في اليوم العاشر

إلزامياً، تحت طائلة الاتهام باللا وطنية. غير أن الناس استمروا يستريحون يوم الأحد؛ فلقد كانت مضايقات النظام تمس تقليداً قديماً في البلاد، فتلقى النظام العشاري عواقب ذلك.

أصابت حكومة الإدارة نجاحاً أعظم في الأعياد السياسية الكبرى التي كان يجري تنظيمها للاحتفال بذكرى التواريخ الكبرى للجمهورية بصورة رسمية من مثل ١٤ تموز، و٢٢ أيلول، وحتى ٦ تيرميدور، فالنظام لا ينكر أصوله، ولكنه يحتفل أيضاً بالعاشر من ميسيدور (٢٨ حزيران) الذي يجري فيه تمجيد الزراعة.

نستطيع قياس مدى إخفاق الطموحات المناهضة للكاثوليكية لدى حكومة الإدارة إذا ما نظرنا إلى انبعاث الكنيسة الذي يطبع عهد القنصلية. ولكن لا ينبغي لهذا الإخفاق الذي كان محتماً، ولا للمضايقات المتزايدة لنظام مشرف على نهايته، أن تحجب أهمية تلك المرحلة بالنسبة لتاريخنا الديني. إن العداء للإكليروس لدى حكومة الإدارة قد رسخ في فرنسا الحديثة تناقضاً تناحرياً لا يزال مستمراً، أكثر مما رسخته مناهضة اللامتسرولين للنصرانية، وأكثر مما رسخته الروبيسبييرية.

الفصل الثالث عشر

نهاية نظام[1]

إن مأساة حكم الإدارة مسطورة في نشأته؛ فالرجال الذين أطاحوا بروبيسبيير، وحطموا حكم الارهاب، قد حكموا على أنفسهم بإقامة شرعية ديمقراطية، غير أنهم يريدون، في الوقت ذاته، أن ينجزوا المشروع الثوري العظيم، وينظموا ضد أوروبا مجتمعاً بلا ملك، ولا أعيان. إن المشروعين، والحالة هذه، متعارضان. إنهما متعارضان ولا سيما أن الذين صاغوا الدستور صياغة تدل على أنهم تلاميذ نجباء لعصر التنوير، قد استسلموا لنوع من المزايدة على الرقابة الديمقراطية: فالسلطتان التشريعية والتنفيذية جديدتان دون أن تكمل إحداهما الأخرى فحسب، بل إنهما تخضعان للاستفتاء في كل عام، من خلال ثلث المجالس، وتغيير مدير واحد. وهكذا، تصبح الحملة الانتخابية شبه مستمرة قانونياً. وفي واقع الأمر فالجمهورية التي لم تعد تمتلك المقصلة، ولم تكون تقاليد لنفسها

(١) لاريــڤيلير – ليبو: المرجع السابق؛ فوشيه: مذكرات – باريس: ١٩٠٦. هايد ودونوفيل – مذكرات وذكريات. باريس ١٨٨٨، المجلد الأول؛ أولار: «باريس أثناء الردة التيرميدورية، في ظل حكومة الإدارة». مجموعة وثائق لتاريخ الفكر العام في باريس، باريس، ١٨٩٨ – ١٨٩٩، ثلاثة مجلدات؛ مادولان، صعود بونابرت، باريس ١٩٣٧؛ فرنسا في ظل حكومة الإدارة، باريس ١٩٢٢؛ فوشيه، باريس: الطبعة الجديدة، ١٩٥٥؛ ا. ارتقاء بونابرت، باريس ١٩٠٣، مجلدان؛ ج. بانفيل: الثامن عشر من برومير، باريس ١٩٢٦؛ ا. أوليفييه الــ ١٨ بروميير، باريس ١٩٥٩.

بعد، لا تجرؤ على مجابهة الرأي البورجوازي الذي اتخذته مع ذلك حكماً. واعتباراً من ١٧٩٥، يدل مرسوم الثلثين، وقانون ڤــانديميير على أن النظام الجديد لا بد له، لكي يستمر، من أن يبقى في أيدي مؤسسيه، أي أن يلغي التنافس الانتخابي. فلم تعد الجمهورية ترتكز على الفضيلة والإرهاب بل على استمرارية الملاك الثوري، وعلى الفتوحات؛ فمن الضروري أن ترجأ إقامة القانون الشامل، ذلك الحلم الذي راود القرن، إلى أزمنة أكثر «تنوراً».

إن التسميات الجميلة في التقويم الثوري تدل الرأي العام على رجال الدفاع الجمهوري، وعلى تواريخ هذا الدفاع؛ فهاهم التيرميدوريون يصبحون ڤــانديمييريين، ثم فريكتودوريين، أما باراس، ملك الأيام العظيمة؛ فقد تلقى مساعدة لا تضاهى. ولكن ما أثقل السلبيات! فالنظام يضيع بسبب إنكاره لنفسه باستمرار لا لأنه أسير الجيش، اعتباراً من فريكتودور؛ فهوش، وبونابرت، على أية حال، لم يفعلا شيئاً سوى الاستجابة لنداء المدنيين، وقد مات أولهما وانطلق الثاني إلى مصر، ولكن القوة الزائدة التي تستمدها حكومة الإدارة من التدخل العسكري يؤدي إلى إضعاف شأن المجالس أكثر مما تفيد في إعادة التنظيم المدني. ومنذ السنة التالية، يجري «تصحيح» الانتخابات في شهر فلوريال، ويبطل انتخاب أكثر من مئة نائب يوصفون بأنهم «يعاقبة» بصورة متعسفة، وحتى الإصلاحات المفيدة التي جرت أثناء ذلك الفاصل الزمني، كالمعافاة المالية تنجر من جراء ذلك إلى موقف النظام الذي يفقد نفوذه. إن حكومة الإدارة، التي لا تكترث بالجماهير الشعبية، بالمعنيين الاثنين للكلمة، يصل بها الأمر لتفقد الحد الأدنى من الاعتبار الذي كان يحمله لها الرأي المتنور والذي هو مثل عتبة البقاء في الأنظمة التمثيلية.

وليس معنى ذلك أنها لم تكن فاعلة: ففي نفس الوقت الذي تشجع فيه حكومة الإدارة سياسة توسع ثورية، تقتلع بشدة جذور التآمر الإنكليزي – الملكي في فرنسا، عن طريق إحياء القوانين الإرهابية ضد المهاجرين، واضطهاد رجال الدين، ونفي هؤلاء، وأولئك إلى غوايانا، أو إلى جسور أوليرون[١] العائمة. إنها

---

(١) جزيرة في منطقة شارانت ماريتيم (البحرية). (م: ز.ع).

تذهب إلى مدى أبعد مما ذهب إليه المؤتمر الوطني في أمانتها لتيار مناهضة الكاثوليكية، تيار القرن؛ فترسم سياسة دينية بديلة كاملة، من خلال الدعم الذي تقدمه لدين محبة الرب والاكثار من الأعياد العظيمة التذكارية، وخصوصاً من خلال التنظيم المنهجي لإتباع التقويم العشاري، غير أنها عندما تقر بطموحها الواسع لتغيير الناس، وحين تجمع بين هذين العدوّين الهائلين، الملك والكنيسة جمعاً أقوى منه في أي وقت مضى – ولهما خمسة عشر قرناً من التاريخ المشترك – فهي تظهر أشبه ما تكون بأقلية بورجوازية حاكمة تزداد تشيعاً، وتزداد انقساماً.

لم ينجح المديرون الثلاثة في أن يتحدوا لكي ينفذوا فريكتوردور، إلا أمام الخطر الملكي الداهم؛ فبعد هروب كارنو، ونفي بارتيلمي، لا يضيف المديران الجديدان، فرانسوا نوفشاتو (الذي حل محله تريلار في ربيع عام ٩٨)، وميرلان، لا يضيفان شيئاً إلى هيبة السلطة التنفيذية. فيأخذ الأخير منهما دور كارتو، ولا يراقب إلا اليعاقبة؛ بينما يقوم زملاؤه بنفي الملكيين. أما دعامتا الدفاع الجمهوري روبيل وباراس، فيتحاسدان أكثر من أي وقت مضى. ويبدو الثاني فيهما في قمة سلطته، مستنداً في ذلك إلى دوره الذي قام به في ١٨ فريكتودور. ولكنه يتورط أكثر فأكثر في تجاراته الممنوعة وفي ملذاته. إن تعاقب نجاحاته نفسه، في تيرميدور، وڤـــانديميير، وفريكتودور، يدخل الوهم إلى نفسه دون ريب، وذلك بأن يطمئنه على كسله، وعلى تقطع نشاطاته، ويجعله يظن أنه قادر دوماً، وفي اللحظة الأخيرة، على تصحيح وضع قارب الجمهورية. وحتى ذلك الحين، يتمتع بالسلطة، ويصغي إلى كل معدلي الدستور الذين يحتشدون حوله، وقد ظهر عليه التعب؛ وهذا دليل على أنه إذا ما حدث شيء جدي بعض الشيء، فلا يمكن الاستغناء عن قدراته. فلا بينجامان كونستان، ولا دونو بقادرين على تنظيم مثل تلك «الأيام المشهودة».

وعلى أية حال، فإن باراس يفقد نفوذه إلى درجة لا يمكن معها أن يجسد تجديد الجمهورية؛ فينتقل الدور إلى خائض قديم آخر لغمار النضالات الثورية، إلى الرجل الذي افتتح الثورة، والذي سوف يختتمها: إنه «سييس». فهذا النائب السابق في المؤتمر الوطني، وقاتل الملوك، يتمتع بامتياز هائل، لكونه من النقابة

الترميدورية، من دون أن يلطخه تدني شعبية النظام الذي كان قد شجب عيوبه مسبقاً، في عام ١٧٩٥. إن القدماء يفتحون له أبواب حكومة الإدارة فيحل فيها محل عدوه روبيل في ربيع عام ٩٩، ويلقى طغيان السلطة التنفيذية الهش الضربة القاضية على يده.

وترفع المجالس رأسها، مستندة إلى اقتراع سنوي كان قد حطم مرة أخرى أيضاً مرشحي السلطة، وفي ربيع عام ٩٩، تفرض المجالس استقالة تريلار، ميرلان، ولاريــــڤيليبير – ليبو الذين أصبحوا رموز الفساد، وسوء استخدام السلطة في المجموعة الفريكتودورية. لقد أيد سييس انتقام المجالس الذي يخلصه من زملائه المزعجين، ولعله قد حث على هذا الانتقام، كما أدخل إلى حكومة الإدارة أحد أتباعه، وهو روجيه ديكوس، كما أدخل شخصين جمهوريين رثين هما غوبيه، ومولان. أما باراس، المتبقي الوحيد من جماعة المديرين، فقد ضحى بزملائه لينقذ نفسه، ولكن هذا يعتبر نوعاً من الاستقالة التي تطلق يدي سييس؛ فيظهر هذا الكاهن السابق في شهر بريريال باعتباره وجهاً مركزياً في ذلك التحالف الذي كان يضم مؤقتاً جميع المستائين وهم: الجنرالات، والعصبة البونابرتية الصغيرة واليعاقبة الجدد، وأنصار تعديل المجالس، والمجمع الأعلى.

الجمهورية، في القمة، إذن بحاجة إلى أن تضبط؛ ولكن ذلك الإحساس موجود في الإدارة إذ أنها تعاني منذ سنوات نتائج عدم الاستقرار الباريسي كلها، أما مفوضو حكومة الإدارة الذين كانوا يعينون تبعاً للولاءات السياسية أكثر مما يعينون بناء على كفاءاتهم، فغالباً ما يجري نقلهم من مراكزهم، ويتناقص الانصياع لهم تدريجياً، والعديدون منهم، وهم من إرهابيي السنة الثانية السابقين، يجسدون من جديد التقليد اليعقوبي، بعد فريكتودور، ويزعجون الرأي العام أكثر مما يحكمونه. ويتحول العصيان الكاثوليكي والملكي إلى نهج فوضوي، وتشعر حركة الشوان بأن فرصتها قد حانت، فتعد انتفاضة عامة في الغرب، وفي الجنوب، فتصبح الطرق غير مأمونة في كل مكان، ويتعرض المسافرون للسلب على يد عصابات متمردة،

وتردع الأرياف من جراء اللصوصية، وتسيطر الأعمال الانتقامية والخوف على القرى أكثر مما تسيطر عليها القوات الحكومية.

وتستأنف الحرب الأوروبية في هذه الأوضاع. وتضيف هزائم الربيع للعام ٩٩ عنصراً إضافياً إلى عنصر الذعر الجماعي، ويجري نقل جيش الحملة الألمانية إلى الرين، ويتم الجلاء عن إيطاليا حتى البييمونت (انظر الفصل ١١)، وتتعرض الأراضي الوطنية مجدداً للتهديد، ويرد شبح الغزو الأجنبي التيار اليعقوبي إلى مصادره. وتعيد أغلبية مجلس الخمسمئة، من خلال التحريض والمغالاة، تمثيل المشاهد الكبرى، مشاهد السلامة العامة، التي لا تزال مسيطرة على أذهان الجمهوريين، مثل مشهد التجنيد، والاقتراض الإجباري، وقانون الرهائن. ويعود شبح الإرهاب إلى الظهور ثانية. وهكذا تأخذ الأزمة السياسية الفرنسية بعداً جديداً من جراء ذلك، وهو بعد تحمله الحرب مرة أخرى أيضاً. أما الفصل الأخير من فصول حكومة الإدارة فتمثله بالنتيجة ثلاثة أطراف هي: اليعاقبة، والملكيون، ورجال برومير.

بيد أنه لم يكن هناك، في الواقع، سوى خصمين، وليس هذان الخصمان هما اللذان سيصطرعان في ١٩ برومير، فحين ينجح سييس وأشقاء بونابرت في «يومهم التاريخي» ضد مجلس الخمسمئة، يكون التيار اليعقوبي قد قضي عليه بسبب انتصارات أيلول الخارجية.

تكمن مأساة اليعقوبية في السنة السابعة، في أنها تتمسك بالذكريات أكثر مما تتمسك بالوقائع؛ فباستطاعة النواب فعلاً أن يحتجوا بالخطر الخارجي ليطالبوا بإنزال عقوبات معينة، وبالتصويت على تدابير استثنائية، ولكنهم يفتقرون إلى الأمور التي شكلت قوة أسلافهم، ورجال السنة الثانية، وهي: الدعم الشعبي، والتحالف مع الضواحي؛ فقد حطمت الجمهورية حركة اللا متسرولين الباريسية، وجردتها من السلاح باسم الملكية وذلك لمرتين اثنتين. خلال السنة الثالثة، ثم في صراعها ضد بابوف. وقد تلقى النشاط الثوري المنحسر ضربات يتعذر إصلاحها من جراء ذلك. وتؤدي المواسم الجيدة للسنوات التالية، وانكماش النقد، وانخفاض

الأسعار، إلى إنهاء تعبئة الجماهير الشعبية في المدن، وهي الجماهير التي تنظر إلى نظام الأغنياء الجدد وهو يموت، دون أن تكترث لذلك.

ومنذ ذلك الحين، التجأ التيار اليعقوبي إلى «المناصب»؛ فهو ما يزال يلهم اليسار، ذلك الملاك الثوري في الجمهورية التيرميدورية. إن اليعقوبي في مجلس الخمسمئة يترجم آراء مفوض المنطقة، أو مفوض الشرطة. وتصبح الظاهرة أكثر وضوحاً أيضاً في الجيش؛ فالتعبئة الكبرى للسنة الثانية، والتي تظل أساس التعبئة العسكرية، حتى قانون جوردان لعام ١٧٩٨، قد حصرت في خدمة العلم نخبة الشبيبة الوطنية التي تفوز بكتفيات الضابط، من خلال نضالها ضد الملوك. وهذا هو السبب في أن التيار اليعقوبي في عام ١٧٩٩ يصنع مثلما يصنع سييس. إنه يفتش عن «سيف» ويعلم الله أنه لا يفتقر إليه. فأوجيرو وجوردان، النائبان في مجلس الخمسمئة، وبيرنادوت، وزير الحربية، جاهزون، وهم مؤثرون أيضاً، ولم تكن هناك فئة أكثر عسكرية من اليعاقبة، في أواخر حكم الإدارة. ومع ذلك، فلسوف يتمتع بونابرت، في الفترة الفاصلة بين عودته من مصر، والثامن عشر من برومير، بحكم مسبق في أوساط هذه الفئة، هو أقرب إلى أن يكون إيجابياً.

ذلك أن اليعاقبة يهتمون في نهاية الأمر، بإحراز الانتصارات أقل مما يهتمون بالمحافظة عليها. وهم، شأنهم شأن باراس، وسييس، وبونابرت، ثوريون وصلوا إلى غاياتهم، فاغتصبوا اسماً منحتهم إياه الأوضاع المؤقتة، وخوف الرأي المعتدل. وفي صيف عام ٩٩، دعي إلى الشرطة شبح كبير لا يحتاج إلى درس في اليعقوبية وهو: فوشيه، ومع أنه ليس مطلعاً على خفايا الأمور اطلاعاً مباشراً، فهو يستنشم برومير، ويسعى إلى أن يضم إليه سلفاً كل الملاك الإرهابي السابق. ويستدعي بيرنادوت ليوبخه قبل مجيئه. «أيها الأحمق! إلى أين تمضي؟ وماذا تريد أن تفعل؟ في عام ٩٣، كان الاستمرار مطلوباً، وكان هناك مجال للفوز بكل شيء، ولحل كل شيء، وإعادة بنائه... وبما أننا قد وصلنا، ولم يعد لدينا غير ما نفقده، فلماذا الاستمرار؟». لقد أدرك فوشيه أن شبح اليعقوبية، الذي فقد شعبيته في أوساط الرأي، يقسم المعسكر الثوري، ويضعفه في نفس الوقت الذي يقدم فيه للثورة

المضادة حججها؛ فمع أن تصريحات نواب مجلس الخمسمئة المضخمة، والتي يفرطون في إعلانها عن السلامة العامة لا تعرض إلا ذكريات، لا سياسة معينة، فهي تستند إلى تشخيص صحيح وهو: إن خطر إعادة الملكية لم يكن قط أكبر مما هو عليه في ذلك الحين.

وبالفعل كان كل شيء يقود إلى ذلك: الحرب غير الموفقة، والرغبة في الصلح، والتعب من الخلافات المدنية، وأزمة السلطة، والازدراء العام الذي وقع فيه النظام التمثيلي، والتخوف الذي يثيره الاقتراض الاجباري، وقانون الرهائن، وأخيراً، ذهاب بونابرت إلى مصر. إن الرأي العام يرتد باتجاه الملكية، كما لو أنه يرتد نحو الملجأ الوحيد الذي كونته العصور؛ ففكرة تفويض الأمر إلى رجل واحد يحقق خلاص الجميع لم تصبح بعد في فرنسا فكرة قيصرية، إنما هي تقليد من تقاليد الحكم الملكي. ويكتب هايد دونوڤيل، معتمد الأمراء، أنه «إذا كانت بضعة عهود مشهودة من عمر الثورة قد خلقت فرصاً لا جدال عليها لإعادة السلطة الشرعية في فرنسا، فلا ريب أن أية ظروف لم تظهر أكثر ملاءمة لذلك من الظروف التي سبقت سقوط حكم الإدارة، واغتصاب بونابرت للسلطة». ولئن صح أن هناك وضعاً سياسياً ملكياً، أكثر عمقاً من انبعاث اليعقوبية، فإن فرصة الجمهورية تبقى هي الضعف غير العادي للفريق الملكي الذي انعزل من جراء روح التعصب لدى أتباعه، وحماقة الأمراء، والمهاجرين، والتحالف مع الأجنبي. بيد أن الجمهوريين يجهلون ذلك، وهم، على العكس، يبالغون في تقدير قوى عودة الملكية: إنهم يرون حركة تمرد الشوان وهي تهدد تولوز في آب، وتستولي على لومان ونانت في تشرين الأول، ويرون اللهيب الإكليروسي والملكي الذي يعدو مهيئاً ليصير حريقاً. وهذا سبب إضافي لكي يتصرفوا بسرعة.

وكان سييس إذن هو الذي تحمل مسؤولية إنقاذ الثورة؛ فيما تراجع باراس، وفقد سمعته، وصار يتآمر مع الجميع، وحتى مع الملكين، ولم يعد يطمح إلا إلى إنقاذ نفسه. وعلى النقيض من ذلك؛ فنائب الطبقة الثالثة الباريسية السابقة رمز ممتاز للنقابة الثورية. إن هذا الرجل الذي يكره النبلاء هو منظر السيطرة

البورجوازية، وقد كان على التوالي ملهم الطبقة الثالثة، والسهل والفريكتودوريين. وكانت أقنعة التنبؤات نصف الخفية تروق لمزاجه ككاهن، وهذه التنبؤات قد منحته شهرة فائقة. وفي السنة السابعة، يدعوه ماضيه بأكمله إلى دور جماهيري يقبله لكي يركز الثورة على أسس معقولة أخيراً. وتقصد هذه الأسس إلى توسيع الحزب التيرميدوري ليضم «الناس الشرفاء» كافة، وتجميع كل من كان ثورياً، لعشرة أعوام خلت، حول دستور يعزز السلطة التنفيذية، في نفس الوقت الذي يصون فيه الحريات الفردية، والحقوق المقدسة للملاكين. فهل يفكر سييس بحكم ملكي دستوري لكي يجمع فرنسا الفويان، وفرنسا التيرميدورية؟ إن ذلك لم يكن مستحيلاً في أوضاع السنة السابعة، وتدني النفوذ الذي وقعت فيه الجمهورية، لقد كان خصومه، في تلك الفترة، يتهمونه حيناً بأنه ظل وفياً لدوق اورليان، وحيناً بأنه استمزج رأي أمير ألماني من برلين التي كان سفيراً فيها لحكومة الإدارة. والحقيقة أنه يمكن بسهولة لملك دستوري أن يحل محل «المنتخب الأكبر» الذي ينص عليه دستوره ليتوج به السلطة التنفيذية، إلا أن رغبة سييس في إيجاد بديل للملكية تعزز، في هذه الفرضية، أيضاً عداءه للنظام القديم. ويكفي، بالإضافة إلى هذا، أن نعدد أسماء البروميريين الأوائل، بروميريي عام ٩٩ لكي نقتنع بذلك؛ وهم: دونو، وماري – جوزيف شينييه، وكامباسيريس وبينجامان كونستان، وتاليران، أعضاء المجمع الأعلى، والمؤتمر الوطني، ومحميو براس السابقون، وكل من صنع ١٨ فريكتودور ضد الملك، والنبلاء، والكهنة، وكل من يتمنى جمهورية معتدلة، أو ملكية دستورية.

ولكن المؤامرة الجمهورية تحتاج إلى الجيش الجمهوري لتفرض نفسها على النظام، فتنعقد في تلك الفترة خيوط مأساة برومير الحقيقية، ليس بوسع سييس أن يعتمد على الجنرالات اليعاقبة الذي هم أسرى أسطورة معينة، وهم متحزبون تحزباً أحمق. إنه يرغب أيضاً في استبعاد الشركاء المفرطي الطموح، والذين يمكن أن يراودهم الإغراء بتجاوز دورهم كمساعدين؛ فيجس نبض جوبير الذي يبدي موافقته، ولكنه يموت في نوڤـي، في شهر آب. ويستمزج رأي مورو، بعد أن

صححت انتصارات فـــانديميير الموقف، وحكمت الاندفاع اليعقوبي، ولكن ذلك اليوم من شهر تشرين الأول هو نفس اليوم الذي تعلم فيه باريس بعودة بونابرت. ويُدخل إنزال فريجوس البري معطى جديداً في السياسة الفرنسية، ولم يكن سييس قد توقعه: إنه شعبية البطل. إن عودة الفكرة الملكية التي يتعرفها كل الناس مثلما يتعرفون مؤشراً من مؤشرات الزمن، تتحقق من خلال نبيل كورسيكي صغير، اندس بمهارة في دور المنقذ الذي كان التاريخ قد خص به ملك فرنسا. إن الدور يناسبه تماماً، فيلعبه على نحو رائع، إذ يرفض التحزبات، ويتولى منذ فترة دور الحكم، والموفق، ويجعل من نفسه هنري الرابع الجديد لتلك الأزمنة التي أشاعت فيها الديمقراطية الفكرة الوطنية. وما إن يصل إلى مركزه حتى يكون قد انتصر على شركائه المقبلين، فهو يمثل الشعب في أوساط الأعيان.

إن بروميير إذن ليس انتصاراً للبورجوازية على اليعاقبة، ولا انتصاراً للجيش على التيرميدوريين، إنه مؤامرة يقوم بها رجال الثورة لإنقاذ انتصاراتهم من النظام القديم. إلا أن رجلاً لا يمكن تفاديه يتدخل في هذه المؤامرة، في اللحظة الأخيرة، وهذا الرجل هو قيصر، بينما يتمنى الناس أن يكون لويس – فيليب.

عهد الإرهاب الجديد:

في الأيام التي أعقبت انقلاب ١٨ فريكتوردور، كان لا بد، قبل كل شيء، من تغيير المديرين اللذين جرى «تطهيرهما»، وهما بارتيلمي، وكارنو. فاختار نواب مجلس القدماء ترقية وزيرين هما ميرلان دو دواي، وفرانسوا دونوفشاتو اللذين عينا لرئاسة المرشحين العسكريين المنتخبين في لائحة مجلس الخمسمئة قيادة ضيقة مؤلفة من ماسينا وأوجيرو. وأثار نكران جميل النواب القدامى خصوصاً نقمة أوجيرو الذي كان يرى نفسه منذ زمن أهلاً ليصبح مديراً، مكافأة له على العون الذي قدمه؛ فأرسلوه ليقود الجيش العامل في ألمانيا بدلاً من هوش الذي توفي قبل قليل. وأدى تطهير السلطة التنفيذية إلى تطهير عدد كبير من أتباعها. أما حكومة الإدارة، التي أصبحت تتحكم بتعيينات الموظفين، بموجب

قانون ١٩ فريكتودور، فقد غيرت بضع مئات منهم، دون أن تقابل بطاعة عمياء، على إثر ذلك، وخصوصاً في مقاطعات الغرب.

وكان القصد هو العمل على تنفيذ القوانين الإرهابية المؤرخة في ١٩ و٢٢ فريكتودور؛ فكان المهاجرون هم أولى ضحاياها. أما الذين رجعوا إلى فرنسا، فقد كانوا ملزمين بالخروج منها، خلال خمسة عشر يوماً تحت طائلة الإعدام، وبناء على مجرد التحقق من الشخصية، فأصدرت لجان عسكرية، مشكلة لهذه الغاية، أحكامها دون تمييز على المهاجرين العائدين، والمتآمرين الملكيين، والنبلاء المذعورين، ووكلاء الأمراء. ومن خريف عام ٩٧ حتى ربيع عام ٩٩، بلغ عدد أحكام الإعدام في باريس مثلاً مئة وستين حكماً، وستة وخمسين في طولون، وأربعة وعشرين في مرسيليا، وبقي أهالي المهاجرين تحت وطأة قانون ٣ برومير للسنة الرابعة.

وفي إحدى الفترات، يواجه النظام إمكانية المضي إلى أبعد من ذلك، بناءً على إلحاح سييس الذي يلعب، منذ تلك المرحلة، دوراً أساسياً في كواليس الثامن عشر من برومير. وحسب مذكرات لاريــڤليير، فإن هذا الناطق السابق بلسان الطبقة الثالثة، والمخلص في كراهيته للأرستقراطية، قد اقترح على حكومة الإدارة أن تطرد كافة النبلاء إلى خارج الجمهورية. وحين يواجه سييس معارضة لاريــڤليير وروبيل، يعهد بمشروعه إلى بوليه دولامورت الذي يدافع عنه في ٢٥ ڤــانديميير للسنة السادسة (١٦ تشرين الأول عام ٩٧)، أمام مجلس الخمسمئة. ولكن إبعاد النبلاء إلى خارج البلاد – باستثناء النبلاء الذين انضووا تحت لواء الجمهورية بطبيعة الحال مثل باراس – يثير غضب الوسط، فيسحب بوليه مذكرته. وتصوت المجالس في تشرين الثاني على نص أقل راديكالية، ولكنه يجرد كل نبيل من حقوقه الوطنية، إلا في حال اكتسابه الجنسية مثل الأجنبي؛ بيد أن القانون لم يطبق لأن قائمة الاستثناءات لم يجر إعدادها.

وهناك طائفة أخرى يصيبها القمع: إنها طائفة الكهنة؛ فيعامل العديد منهم معاملة المهاجرين بموجب قوانين الجبليين. فإن كانوا قد رجعوا إلى البلاد، بدءاً

من ٩ تيرميدور؛ فهم يعانون القمع نفسه لهذا السب، اللهم إلا إذا خرجوا من الحدود، في غضون خمسة عشر يوماً. ويتم تنفيذ الإعدام في أربعين منهم. أما ما يتعلق بالآخرين منهم، فالأساس القانوني للقمع أقل وضوحاً، نظراً لأن نص التاسع عشر من فريكتودور يعيد، كما يبدو، سريان مفعول قوانين عام ٩٢ و٩٣ ضد المتمردين، ولكن من دون أن تقر حكومة الإدارة بذلك إقراراً علنياً. والحاصل أن حكم الإعدام يستبدل به النفي إلى غويانا. ويصيب الإجراء الإداري الرهيب جميع الكهنة الذين لا يزالون تحت طائلة قوانين الجبليين، بالإضافة إلى أولئك الذين رفضوا، بعد ذلك، أن يقسموا يمين «كراهية الملكية والفوضى»، أو الذين يشتبه بنزعتهم اللا وطنية فقط. وكما هي الحال دوماً؛ فالاضطهاد يختلف حسب السلطات المحلية، وقد جرى، في إقليم السارت، توقيف خمسة وأربعين كاهناً، بين ١٨ فريكتودور و١٨ برومير، وقد نفذ حكم الإعدام في كاهن واحد منهم، ونفي تسعة عشر، وأودع الباقون السجن. أما في منطقة كوت – دور؛ فقد كان الأمر على عكس ذلك، ولم يجر اعتقال أي كاهن. وفي بلجيكا، تصدر حكومة الإدارة قراراً جماعياً يقضي بإبعاد الإكليروس البلجيكي بكامله، وذلك برغم تشريعها ذاته.

إلا أن أغلبية الضحايا تنجح في الهرب، أو في الاختباء في الأرياف الوفية لها؛ ولا تغادر جزر دي شارانت إلا ثلاث سفن للمنفيين باتجاه غويانا. ويأسر الإنكليز إحدى هذه السفن؛ أما السفينتان الأخريان فتنقلان مئتين وثلاثة وستين كاهناً فرنسياً، وبلجيكياً، فيموت أكثر من نصفهم في غويانا. أما الآخرون، المعدون للنفي، وهم بلجيكيون وفرنسيون أيضاً – وعددهم يزيد عن الألف بقليل – فيظلون محتجزين في زوارق التجسير في ريه، وأوليرون، في ظروف مرعبة.

ويكتمل نهج حكومة الإدارة الإرهابي بمنظومة كاملة من ضروب القسر التي تحيي في أذهان الرأي العام سنة ٩٣ بصورة جزئية؛ فتعود إلى الظهور أعمال مداهمة المنازل، والتفتيش المنظم لبعض القرى على يد الحرس الوطني، وفض البريد، والوشايات التي يجري تشجيعها، والإصغاء اليها، برضا السلطة

عنها. ويمارس العديد من إدارات المناطق التوقيف الوقائي والإداري لعدد من المشبوهين. وأخيراً، تمنح تشريعات ١٩ و٢٢ فريكتودور حكومة الإدارة السيطرة على الصحافة؛ فيجري منع الصحف الملكية، ويختبئ محرروها، ومنهم لاهارب وفونتان، على سبيل المثال؛ أما الصحف الأخرى فليس أمامها سوى أن تستقيم في مسلكها، لأنها تحت رحمة قرار يصدر عن السلطة التنفيذية من نوع قرار ١٧ كانون الأول للعام ٩٧ الذي يعطل ست عشرة صحيفة منها. ويخضع حتى المسرح لرقابة صارمة.

إن الارهاب الفريكتودوري الذي كان محدوداً أكثر من إرهاب السنة الثانية، وأقل دموية منه، يتصف بأنه كان حكومياً حصراً؛ فلم تسهم اللجان الشعبية فيه بأي قدر، وتظهر الحماسة الارهابية فيه بدرجة أقل مما تقتضيه ضرورة تحطيم الفريق الملكي بالنسبة للنظام. بيد أن المحصلة الناتجة متناقضة؛ فالمناخ السياسي الذي انبعث بهذه الصورة قد نفر بلا جدال قسماً كبيراً من الرأي من حكم الإدارة – وخصوصاً الرأي الكاثوليكي – وهيأ بهذا الشكل سقوطه من غير مجد. إلا أن القمع قد نجح خلال الفترة المباشرة الأولى، في القضاء على الخطر الملكي بكل تأكيد. ولا ريب أن دروباً غير مأمونة، ومناطق تمرد كالجنوب الشرقي مثلاً قد ظلت موجودة في فرنسا، خلال تلك المرحلة، إلا أن ذلك لم يعد يستند إلى مؤامرات يجري تنظيمها من الخارج، وتنسيقها من الداخل، كما حدث قبل الثامن عشر من فريكتودور. وفي نهاية عام ٩٧، يكتب زعماء الشوان بويزيه، وفروتيه، وبورمون إلى الكونت دارتوا أنهم كانوا على خطأ حين جعلوه يظن بأن فرنسا ملكية النزعة. إنها مستاءة بكل بساطة. ولكن الملكيين الدستوريين هم الذين يسحقون أكثر مما يسحق الملكيون المتآمرون؛ فيلتجئ داندريه إلى سويسرا، ويتصدع مجمع محبة الرب. أما لويس الثامن عشر نفسه، الذي يطرد من ألمانيا، بتحريض من باريس، فيطلب اللجوء إلى القيصر، ويقيم في كورلاند حيث يبقى تسعة أعوام.

الانقلاب المستمر:

لئن قضى عهد الإرهاب الفريكتودوري على خطر ملكي ربما يكون أقل حجماً مما يظنه الجمهوريون، فهو لم يكن يمتلك رداً على كل شيء، وهو لم يؤمِّن بقاء النظام إلا من خلال الرجوع إلى الاستثناء المخالف للقانون. ويعاني مجلسا النواب من الضعف لأنهما ارتضيا بخسائرهما غير القانونية. وتصبح السلطة التنفيذية سيدة الساحة، ولكن من خلال خمس شخصيات منقسمة بعضها على البعض الآخر دائماً؛ فيظل فرانسوا دونوفشاتو مجرد إداري، أما «ميرلان دو دواي» فيواصل العمل في مركز كارنو، ويسعى لضم لاريــڤيلبيير الوجل إلى معسكر «الناس الشرفاء»، وينغمس باراس في ملذاته ودسائسه، تاركاً الدور الجمهوري الأول لروبيل، صاحب العزم. ولا يبقى من الوزارة القديمة إلا «راميل» في وزارة المالية. وإذا وضعنا تاليران جانباً، لا نجد لدى المعينين الجدد في الوزارة تميزاً يذكر؛ فالحط من شأن السلطة التشريعية لم يكن ذا فائدة حتى في توسيع السلطة التنفيذية.

إن هذا الوضع هو الذي يخلق من مختلف النواحي، حملة «مراجعة» مكرسة لتعديل دستور السنة الثانية. ويروي باراس في مذكراته أنه يتلقى عروضاً، في هذا المكان أو ذاك، ليسلم السلطة بمفرده؛ وليس من المستبعد أن تكون مدام دوستال، وكونستان، القريبان جداً من المدير[1] في تلك الفترة، قد حبذا ذاك؛ فكونستان ينشر في ذلك الحين تقريظاً لكروموبل ولروبيسبيير، اللذين يرمزان إلى سلطة تنفيذية قوية ومستقرة. أما سييس، الذي يعود من ناحيته، إلى المسرح، فيبدأ بزيادة رأسماله عن طريق عدائه لدستور السنة الثانية، ويطرح نفسه كمصلح لا يستغنى عنه. ومن المؤكد أن ضعف النظام هو إحدى أكبر أفكار بونابرت؛ فبعد مضي خمسة عشر يوماً على انقلاب فريكتودور، يعرض قاهر إيطاليا من خلال رسالة يوجهها إلى تاليران خطته لتقوية السلطة التنفيذية، مع رجائه له بالحديث

---

(١) أي باراس. (م: ز.ع).

عن تلك الخطة إلى المواطن سييس بصورة سرية. وفي كانون الأول وحين تستقبله حكومة الإدارة استقبالاً رسمياً، في باريس، وذلك بمناسبة الاحتفال بكامبو – فورميو، يرمي هذا السهم: «حين تصبح سعادة الشعب الفرنسي قائمة على أفضل القوانين الأساسية، تصبح أوروبا بكاملها حرة».

ولكن الظروف الانتخابية تستحوذ على الاهتمامات مسبقاً؛ فهناك مجازفة ضخمة لأن عدد المقاعد التي ينبغي ملؤها هو أربعمئة وسبعة وثلاثون مقعداً، ومن بينها النصف الثاني من نواب المؤتمر الذين أخرجوا عام ٩٥؛ فيتخذ النظام حينذاك احتياطاته ضد المجهول، وفي مطلع عام ٩٨، يسند المجلسان إلى نفسيهما صلاحية التصديق على انتخاب زملائهما المقبلين، وتعيين المدير الجديد، وتتوخيان من ذلك تحاشي تجدد الخطر الملكي. أما فرانسوا دو نوفشاتو السيء الحظ، فيعود إلى وزارة الداخلية، ويجري إحلال تريلار، النائب السابق في المؤتمر، مكانه. وتقوم حكومة الإدارة، من جهتها، بالإعداد للانتخابات إعداداً متقناً على المستوى الإداري، وتوصي أنصارها، الذين كانوا موظفين لديها في أغلب الأحيان، وبتحريض من ميرلان الذي يخشى اليعاقبة بوجه خاص، توصيهم بزيادة الانقسامات في الاجتماعية الانتخابية بحيث يصبح الاختيار بين كتلتين نيابيتين ممكناً.

واتضح أن تكهنات ميرلان هي الأكثر دقة؛ فقد امتنع الملكيون الملاحقون منذ فريكتودور، في أغلب الأحيان، عن الظهور في الاجتماعات الانتخابية، وكان على رجال حكومة الإدارة أن يكافحوا اليسار خصوصاً. وبما أن عدداً من اليعاقبة قد انتخب مع ذلك – ومن بينهم النائبان لينديه، وبارير – فقد أبطلت حكومة الإدارة انتخاب مئة وستة نواب منهم، عن طريق المجالس الطيعة لها، وألغى قانون ٢٢ فلوريال للسنة السادسة (١١ أيار ١٧٩٨) بلا قيد ولا شرط الانتخابات في ثماني مقاطعات حرمت من التمثيل النيابي من جراء القانون، وصادق على انتخاب النواب الذين انتخبوا في الاجتماعات الانقسامية، في تسع عشرة دائرة انتخابية، وعدل بصورة تعسفية اختيار المواطنين في هذا المكان أو ذاك. وهكذا تم انتقاء

الجماعة الجديدة للسنة السادسة، على يد السلطة التنفيذية ذاتها؛ وهذا يعتبر مخالفة قانونية لعلها أكثر خطورة من مخالفة فريكتودور، بمقدار ما أنها لم تتمكن من إيجاد تغطية لها مستندة إلى السلامة الجمهورية.

صحيح أن حكومة الإدارة قد ربحت في هذه الانتخابات سنة من الراحة ثمينة، وقد واصلت خلالها النضال ضد التيار الملكي، وحركت إصلاحات راميل، وفرانسوا دو نوفشاتو، بيد أنها تواجه الاستحقاق الانتخابي للعام ٩٩، في ظروف يزيدها استئناف الحرب تفاقماً. أما أولئك الذين «لم يصبهم قانون فلوريال»، فهم يهاجمون بشدة متزايدة فساد النظام، وتهاونه. ويبدأ لوسيان، شقيق الجنرال بونابرت الصغير ونائب كورسيكا خلال السنة المنصرمة، يبدأ بتكوين اسم شخصي له، في خضم ديماغوجية السلامة العامة. ومن ناحية أخرى، فإن هؤلاء «اليعاقبة الجدد» الذين لم يعودوا حائزين على رضى الضواحي، لديهم أصدقاء في الجيش لا تنقصهم المطامح؛ فأوجيرو، وجوردان، وبيرنادوت، وجوبير، وبرون، وماسينا ليسوا على وفاق مع حكومة الإدارة؛ وأغلبية نواب حكومة الإدارة في المجالس مستاءة من رضوخها نفسه، ومن ديكتاتورية السلطة التنفيذية. إن نزعة «المراجعة» الدستورية، بالاختصار، تزداد انتشاراً.

وتظهر الانتخابات وجود عداء عام لحكم الإدارة؛ فمن أصل المئة والثلاثة وأربعين اسماً الذين «توصي» بهم السلطة التنفيذية، وهم المرشحون الرسميون قبل أن يتم الأمر، يتم انتخاب واحد وسبعين فقط، أما المجلسان اللذان يرضخان للرأي، فيرفضان المصادقة على رجال الاجتماعات الانقسامية. ومن ناحية أخرى؛ فقد فتحت الطريق للمراجعة بتعيين سييس مديراً، حتى قبل أن يجتمع الثلث الجديد. ووقع الاختيار على روبيل، وهو أحد آخر حصون الجمهورية التيرميدورية.

وينتخب نواب مجلس الخمسمئة الجنرال لوفيــڤر في المقدمة الذي يعد مخلصاً، غير أن القدماء يختارون سييس بأغلبية مئة وثمانية عشر صوتاً من أصل

مئتين وخمسة مقترعين، فيجسدون مسبقاً دورهم في ١٨ بروميير، لأن دخول سييس إلى حكومة الإدارة يحدد فعلاً بداية أزمة النظام. فمنذ ذلك الحين، يصبح رجل الانقلاب هو أحد رؤوس الدولة.

أما بالنسبة للمجالس، فتحين ساعة الانتقام الذي تسهله الهزائم الخارجية التي تصبح حكومة الإدارة كبش فداء لها. وحين يصل سييس من برلين التي كان سفيراً فيها، في مطلع حزيران، يتركه لوسيان بونابرت منذ ذلك الحين؛ فما يقصد إليه هو طرد الرجال الذين لا يروقون للمدير الجديد من السلطة التنفيذية لكي يصبح المدير هو قائدها. فهل شارك باراس في هذا الأمر؟ إنه يسهل العملية، على أية حال. وفي ١٧ حزيران، تصوت المجالس على إلغاء انتخاب تريلار، متذرعة بحجة يمكن الاعتراض عليها، وهي أنه لم ينقض عام كامل اعتباراً من خروجه من مجلس الخمسمئة وحتى دخوله إلى حكومة الإدارة. ويرضخ تلايلار، تحت ضغط سييس وباراس، فيحل غوييه محله، وهو وزير العدل السابق في ظل المؤتمر الوطني، والجمهوري النزيه، والقصير النظر. ثم يأتي بعد ذلك دور لاريـــڤيلبير، وميرلان، ولكن هذين المديرين، يهاجمان هجوماً عنيفاً في المجالس، ويتعرضان لمخاتلة باراس. وينتهي بهما الأمر إلى الاستقالة في ٣٠ بريريال (١٨ حزيران)، فيختار القدماء من قوائم مجلس الخمسمئة نائب المؤتمر الوطني السابق روجيه ديكوس، ومولان، وهو أكثر الجنرالات غموضاً، وقائد جيش الغرب، لكي يحلا محل لاريـــڤيلبير، وميرلان. إن سييس يثق بالأول منهما. أما الثاني فقد فرضه باراس فرضاً، وهو «يعقوبي النزعة». وتجري المقايضة ذاتها في الوزارة؛ فيعمل سييس على تعيين كامبا سيريس في وزارة الداخلية، ويسند باراس وزارة الحربية إلى اليعقوبي بيرنادوت.

إن نهار ٣٠ بريريال، الذي يعتبر صورة باهتة عن يوم ٩ تيرميدور، يعد إذن انتصاراً برلمانياً على السلطة التنفيذية؛ فهو يمحو فلوريال السنة السادسة في أمرين، لأن اليعاقبة يأخذون بثأرهم فيه - وكان قد طبق على المدراء الثلاثة قانون «فلوريال» الذي صدر في السنة السابقة - ولأن حكومة الإدارة تخرج منه وقد

خسرت نفوذها، وضعفت خصوصاً؛ فلم تعد الجمهورية معلقة بغير باراس، أي بلا شيء. أما سييس الذي يطلقون عليه «خلد الثورة»، فقد باشر عمله التقويضي بصورة باهرة، ولكن الجنرالات كسبوا أيضاً من الحظّ من شأن القيادة المدنية؛ فيوم الثلاثين من بريريال يسلمهم وزارة الحربية والجيش بصورة نهائية؛ فهذا النهار، في واقع الأمر، يسجل انتصاراً ملتبساً لكل المستائين، كما يسجل سلفاً نهاية حكومة الإدارة. إنه يفتح الصراع على خلافتها، وهو الصراع الذي سيحسم في برومير.

فرنسا من دون إله:

في سياق السنة السادسة لبت سلسلة من القوانين البرنامج الذي صاغه لاريــڤيلبير في وقت سابق قبل الثامن عشر من فريكتودور. وهو برنامج يهدف إلى أن يستبدل بالكاثوليكية ديناً جديداً من شأنه أن يجدد فرنسا، وذلك بأن ينشر التنوير، ويستأصل من الأذهان الخرافات القديمة. إن دين محبة الله الذي أطلقه ودافع عنه لاريــڤيلبير - ليبو، لم يلاق صدى شعبياً؛ فقد كان هذا المذهب الباطني، والأخلاقي النزعة ضيقاً على صورة رئيسه الروحي، ومدعاة إلى السخرية بعض الشيء، وكانت بينه وبين حكومة الإدارة نزاعات سياسية، فضلاً عن ذلك. واجتهد ميرلان لدى زملائه ليجعل من هذا الدين المعد لينتشر أوسع انتشار، والمرتب ترتيباً يتناسب مع آجال التقويم الجمهوري، ليجعل منه ديناً رسمياً، وذلك عن طريق إحياء الذكرى السنوية الرسمية للأحداث الثورية الكبرى التي أدت إلى السيطرة التيرميدورية - كمولد الجمهورية، والتاسع من تيرميدور، و١٨ فريكتودور، مثلاً - وإقامة الشعائر في العشاري، وهو الأحد الجديد الذي يحل كل عشرة أيام، واستبدل قانون ١٣ فريكتودور للسنة السادسة بالقداس اتحادَ المواطنين حول مديريهم البلديين، وحول قوانين الجمهورية، وذلك من خلال إحداث نظام العبادة العشاري.

أما الكنائس التي سميت مجدداً بـــ «المعابد» فقد خصصت لثلاث عبادات متعاقبة هي: عبادة الكنيسة الكاثوليكية الدستورية التي انحصرت في حدود كان

ضيقها يشتد، وعبادة محبي الرب، والعبادة العشارية التي كانت وحدها رسمية وعلنية. أما العبادتان الأخريان فكانتا محكومتين بأن تجري إقامتها حصراً بصورة سرية، وتحت طائلة العقوبات. وفي شهر تموز لعام ١٧٩٦ مثلاً، تبدي الشرطة الباريسية قلقها من انبعاث «نزعة التعصب الكهنوتية»، من خلال هذه العبارات: «إن المكتب المركزي، الذي أحيط علماً بأن بضعة مواطنين يعرضون أمام نظر الجمهور رموزاً خاصة بعبادة معينة، وذلك بأن يحيطوا أجساد الموتى المسجاة في الممرات، وتحت البوابات، بالصلبان، والأجران المقدسة، والأشياء المتصلة بهذه العبادة، مستهينين بالمادة رقم ١٣ من قانون ٧ فـــانديميير، إن هذا المكتب قد أوصى مفوضي شرطته الثمانية والأربعين بأن يحرصوا على استمرار تنفيذ القانون».

نهاية العملة الورقية:

أصبحت حكومة الإدارة، التي أخضعت المجالس، والتي تجري الانتخابات في حمايتها، هي سيدة الوضع الداخلي، في الفترة الممتدة بين ١٨ فريكتودور لعام ٩٧، وربيع عام ٩٩، وهي تفيد من ذلك لتنشيط عدد من الإصلاحات التي تهيئ الأمور لاستتباب القنصلية.

وبعد الثامن عشر من فريكتودور مباشرة، وبعد تحطيم العرقلة البرلمانية التي يقوم بها الملكيون، تدفع حكومة الإدارة المجالس إلى التصويت على التشريع المالي الكبير المؤرخ في ٩ فـــانديميير للعام ٩٧ (٣٠ أيلول)، والذي أعده الوزير راميل، وإلى إقراره. ويقضي هذا القانون أولاً بتسديد الديون العامة التي تعتبر آجالها مبهظة جداً للخزينة. أما الوسيلة لذلك فهي الوسيلة ذاتها، إنها الثروة الدائمة للثورة التي هي أموال الإكليروس، والمهاجرين؛ أما القسائم التي تعطى لأصحاب الربوع تعويضاً لهم عن رأسمالهم فتقبل إذا دفعت ثمناً للعقارات الوطنية. لقد كان راميل يود أن يصفي بهذا الشكل كل الديون، غير أنه جرى الاكتفاء بتصفية الثلثين. أما الثلث المتبقي، فكان لا بد أن يسجل في دفتر حسابات جديد، وتعتبر سنداته مماثلة للنقد. وهكذا، فقد كان بالإمكان إطلاق عبارة «إفلاس الثلثين»، أو «الثلث المجمد» على تصفية راميل.

إنه إفلاس الثلثين لأن «قسائم الثلثين»، فضلاً عن أنها كانت تلزم صاحب الإيراد بتحويل رأسماله إلى عقارات، قد أصبحت في تنافس مع العديد من أوراق الدولة، وخصوصاً مع أوامر الدفع المسلمة للمتعهدين. وعندما غدت الأموال الوطنية، في مطلع السنة السابعة، قابلة للدفع نقداً بصورة كاملة، تحول رأس المال الذي تمثله ورقة الثلثين إلى سعره المعمول به وهو: بين فرنكين وخمسين سنتيماً، وخمسة فرنكات، مقابل فرنك اسمي. أما الثلث المجمد، الذي كان يساوي ثمانية عشر فرنكاً في السنة السادسة، فقد هبط إلى النصف، اعتباراً من السنة التالية. وبما أن سندات فائدة هذا الثلث قد دفعت أيضاً بقسائم فقدت قيمتها بسرعة؛ فقد ظلت أحوال أصحاب الريوع، من حيث رأسمالهم، وعائداتهم، صعبة جداً، حتى نهاية النظام. وفي ١٨٠١، يستقبل استئناف دفع الريوع نقداً بترحاب، باعتباره دلالة فعلية على النظام العائد.

وعلى أية حال، فقد أتاحت عملية راميل تخفيف مصروفات الموازنة بمقدار مئة وستين مليوناً. وبقي أن تجري زيادة الجبايات، وأن يتم قبل كل شيء تحصيل الضرائب؛ فقد استغرق تسديدها زمناً طويلاً، وكان صعباً بصورة خاصة، منذ بداية الثورة. إن قانون ٢٢ برومير للسنة السادسة (١٢ تشرين الثاني ٩٧) قد أحدث في كل مقاطعة «مكتباً للضرائب المباشرة»: وكان مفوضو حكومة الإدارة فيه يشرفون على إعداد سجلات الضرائب، فوضعوا في كل دائرة مأموراً للجبايات مكلفاً بحفز الجباة. وكان ذلك خطوة باتجاه استقلالية الإدارة الضريبية، التي كانت حكومة الإدارة تريدها كاملة. غير أن المجالس اعترضت على ذلك، لكي لا تعطي السلطة التنفيذية قوة إضافية. أما مفوضو حكومة الإدارة، الذين كانوا مبهظين بالعمل، وذوي دخول متدنية، فقد كان يشق عليهم غالباً أن يحسنوا النظام الضريبي تحسيناً ملموساً. وبقي أساس الضريبة مرتكزاً إلى كشوف الجمعية التأسيسية، أي كشوف النظام القديم التي كانت تثقل بالضرائب الملكية العقارية للأراضي عموماً، وتقدر ثروة المباني بأقل من قيمتها، وتقلب غالباً حالات التفاوت بين المناطق؛ ففي منطقة لوبوي دودوم، استمرت المقاطعات الجبلية تدفع نسبياً

أكثر مما كانت تدفع الأقاليم المدنية. ولكن إذا لم تكن حكومة الإدارة قد توصلت إلى صياغة الأساس الضريبي للبلاد صياغة جديدة، فقد حسنت على الأقل مهل تسديد الضريبة، وبصورة خاصة عن طريق تعميم إرسال «عساكر الثكنات» إلى المكلفين الممتنعين عن دفع الضريبة أو العاجزين عن ذلك.

وكانت حكومة الإدارة تريد أن تفعل أكثر من هذا، وأن تزيد التكليف الضريبي «غير المؤلم» وهو الضريبة غير المباشرة، إلا أن المجالس قاومت ذلك طويلاً، ورضخت للأمر في خريف عام ٩٨، أمام العجز المستمر، والحرب المنذرة، وذلك بأن صوتت على القانونين الهامين، قانون الطابع والتسجيل. وفي الوقت نفسه، عدلت ضريبة المهنة، وأساس الضريبة العقارية وضريبة المباني، وأحدثت ضريبة على «الأبواب والنوافذ» - وهي الشكل القديم لضريبة «علامات الثروة» الحالية لدينا.

إلا أن هذه التدابير التي أتت متأخرة أكثر من اللازم لم تستطع أن تعفي النظام من اللجوء إلى التدابير غير العادية؛ كبيع الأملاك الوطنية، وأعمال السلب والنهب العسكرية للبلد المحتل، والاقتراض أخيراً. وبعد كامبو - فورميو، سوغت مواصلة الحرب ضد إنكلترا اقتراضاً مبلغه ثمانون مليوناً، بفائدة قدرها ٥% على شكل سندات بألف فرنك، نصفها قابل للدفع نقداً. أما التبرع الوطني الذي كان على درجة كافية من الأهمية في البداية؛ فقد أخذ يتناقص بسرعة، وكان لا بد أن يستمر بدلاً عنه نوع من الضريبة الإجبارية التي تفرض على المتعهدين. والحقيقة أن الأمور قد عادت إلى سابق عهدها تماماً لأن عجز المالية العامة في السنة السادسة، كما في السنة الخامسة، ظل يثري إثراء فاحشاً المستفيدين من طلبات الدولة، من أمثال أوفرار، وهنغرلو، وسيغان، وسيمون. ورفع استئناف الحرب الأوروبية في السنة الثامنة أيضاً رهانات الأسواق العامة، ومتطلبات المضاربة لدى المتعهدين. ولوحظ أن كافة الوسائل المالية القديمة التي كانت تستخدم في العهد الملكي الغارق في ضائقة شديدة، قد عادت إلى الانتعاش، كما انتعشت كل ضروب الوفاء المعجل للأموال التي لم تنتقل ملكيتها بعد، أو للضرائب التي ستفرض لاحقاً. وكان أعلى

أصحاب المراتب في الجمهورية يقدمون المثال على الفساد؛ ففي آب لعام ٩٨، توجب على حكومة الإدارة أن تعزل الأمين العام لوزارة الحربية، وهو شقيق الوزير نفسه- الجنرال شيرير- أما الوزير فبقي في منصبه. وفي آخر الأمر، ازدادت الصعوبات المالية تفاقماً من جراء ندرة النقد الذي غدا مجدداً وسيلة تبادل البضائع في عام ٩٧. إن النقد يتوارى، ويعقب انكماش النقد التضخم النقدي، ويأخذ صغار المودعين وكبارهم يدخرون أكثر من أي وقت مضى، أو يوظفون أملاكاً عقارية في الاستثمار، غداة مغامرة السند الحكومي، ويقوي غياب الشبكة المصرفية التي من شأنها أن تسهل تداول رؤوس الأموال الميلَ إلى الانكماش النقدي أيضاً. أما المصارف المعدودة التي يؤسسها في تلك الحقبة رجال مال بعيدو النظر- من مثل خزينة الحسابات الجارية لصاحبيها بيريغو، وريكامييه- فليس بمقدورها أن تفعل شيئاً حيال حجب الثقة العامة عنها. وهي لا تغذي سوى دورات اقتصادية ضيقة جداً.

ليست السنوات الأخيرة لحكومة الإدارة مؤاتية للعقلية المغامرة، في تلك الظروف التي ينبغي أن يضاف إليها انعدام الأمن المتزايد في وسائل النقل الداخلية، وخراب التجارة البحرية. لقد أثار التضخم النقدي الطبقات الشعبية على حكومة الإدارة الأولى؛ أما الانكماش النقدي فينفر الرأسماليين من الحكومة الثانية. وبرغم جهود فرانسوا دو نوفشاتو الذي يدشن عام ٩٨ أول معرض وطني، ويضع مرتكزات الإحصائيات الصناعية الأولى، يظل وهن الإنتاج الفرنسي هو الجناح الأخير للأزمة الضريبية والمالية.

الجيش حكماً:

إن المواطن الذي لم يعد يثق بالنظام يبدي إعجابه بجيشه أكثر فأكثر فكل الأمور تساعد على ذلك، العواطف الوطنية، والانتصارات، والفتوحات، وضعف نفوذ السلطات المدنية. إن كل شيء، وحتى التعب والحرب، يزيد من مجد العسكري؛ ولقد رأينا، بعد كامبو - فورميو، أن بونابرت، بطل أركول،

قد أصبح رجل السلم. بيد أن المسألة لا تتعلق فقط بأكثر جنرالات الجمهورية شهرة؛ فالجيش بأكمله هو الذي يصبح، في ظل حكومة الإدارة، مؤتمناً على آمال الرأي الخائبة.

إنه يصبح كذلك خصوصاً وأنه قد ازداد انفصالاً عن الحياة الوطنية؛ فقد أدى تدفق المجندين الجدد الذين لا ينقطع، وتعبئة «دفعات» حقيقية من الجنود إلى تأثير متبادل مستمر بين البلاد وجنودها، أثناء أول سنتين من عمر الثورة، وكما ستكون عليه فيما بعد، تحت ظل الإمبراطورية، من جهة أخرى. إلا أن حكومة الإدارة لم تستدع إلى الخدمة العسكرية دفعات جديدة لغاية عام ٩٨، وظلت جيوشها هي جيوش الجمهورية التي وحَّدها دمج عام ٩٣، وصفَّتها الإجازات وحالات الفرار. إن كل الرجال الذين كانوا يريدون أن يرجعوا إلى بيوتهم قد فعلوا ذلك بصورة نظامية أو غير نظامية، وأولئك الذين بقوا في الجيش قد غدوا إذن، وبقوة الأشياء، جنوداً محترفين. ووجد اكتظاظ السكان في أوساط فلاحي النظام القديم منفذاً له في الحرب. إن الميل إلى المغامرة، وإلى نهب الغلال، والعاطفة الجمهورية والوطنية، والرغبة في الترقي الاجتماعي، إن بسيكولوجية جماعية كاملة تؤلف بين مئات الألوف من الرجال الشبان الذين صاروا محاربين قدماء. وإذ يتوجهم النصر بهالته، يصبحون رمزاً وضميراً لفرنسا الحقيقية التي تواجه عجز محترفي السياسة الباريسيين. وعلى أية حال، ألا تستند حكومة «المدنيين» التي يهددها الملكيون إلى فتوحات هؤلاء الجنود، وإلى مجدهم أكثر فأكثر.

لقد أعيدت سلطة الضابط، في هذا الجيش الذي غدا محترفاً وظل جمهورياً؛ فحل محل الانتقاء الذي يمارسه الجندي انتقاء لزملاء الرتبة الأدنى على يد الرتبة الأعلى؛ فضباط الصف يقدمون مرشحين لرتبة الملازم الثاني، والملازمون الأولون يقدمون مرشحين لرتبة نقيب، وهكذا. إن مجالس إدارة الفيالق، الذي كان قانون السنة الثانية يعطي فيه الأغلبية للجنود والضباط، تنتقل شيئاً فشيئاً إلى أيدي

الضباط وحدهم. وأخيراً، فقانون ١٣ بروميير للسنة الخامسة (٣ تشرين الثاني عام ٩٨) ينص على طرد الجنود من المحاكم العسكرية التي أُسند التعيين فيها إلى القيادة. إن الجيش الجمهوري يصبح في أيدي قادته أكثر فأكثر.

ذلك أن هؤلاء القادة، هم بالإجمال جمهوريون أيضاً؛ فأمثال هوش، وبيرنادوت، وأوجيرو، ومورات، وجوردان، وبونابرت يدينون بكل شيء للجمهورية. إنهم يدينون لها بمهنتهم وأموالهم، ومجدهم. ومقابل جنرال مثل بيشغرو وهو الذي يصبح عميلاً ملكياً، ومثل مورو الذي يتردد في صيف الثامن عشر من فريكتودور- فالتردد من طبعه - ما أكثر العسكريين الآخرين الذين يندمجون، على النقيض من أولئك، في الصراع الكبير ضد الملوك! إن كل رقيب يرى نفسه في هذا الصراع نقيباً، وكل نقيب جنرالاً. إن الفكرة الوطنية والديمقراطية قد بدلت وجه الحرب. وفي ذلك أيضاً تعتبر الثورة استمراراً للنظام القديم في حقيقة الأمر. وكما يتخذ محدثو نعمة المال والسياسة لأنفسهم طبائع النبلاء المنحلة، تتكفل الترقية العسكرية للعامة بإشاعة القيم الأرستقراطية؛ فلقد غذّت الحرب اكتمالاً للفتى البورجوازي. أما تشكيل الفرقة العسكرية المحترفة التي ينصح بها عبثاً المصلحون العديمو الجدوى لطبقة نبلاء مخنثة، ومازوشية في القرن الثامن عشر، من أمثال ڤوڤنارغ، والفارس دارك، تصبح في النهاية، إنجازاً غير متعمد من إنجازات الحروب الثورية. فكل مآثر الماضي والحاضر، مآثر الحرب، ومآثر الوطن، معقودة إذن لرايات ضباط جيوش الجمهورية.

وإذن، فعلينا ألا نتصورهم، بعد فوات الأوان، وكأنهم قد تشكلوا على مثال ذلك الاستثناء الذي هو بونابرت؛ فهم لا يتدخلون، حتى نهاية عهد حكومة الإدارة، في الحياة العامة، إلا بناء على استدعاء السلطات القائمة لهم: فالحكام الثلاثة هم الذين يمضون لإحضار هوش وبونابرت في صيف عام ٩٧. بل إن قضية الثامن عشر من بروميير تنطلق من قسم من المجالس، ومن عند مديرين اثنين. ويستند التحرك السياسي للجنرالات، وهو التحرك الذي يميز حكومة الإدارة الثانية تمييزاً كبيراً، إلى مسايرة السلطة المدنية له، في الأساسي منه؛ فلا بد للنظام حتماً من أن

يجد سنداً له في جهة ما. والأخطر من ذلك هو الذي يجسد جمهورية شوه معالمها زعماؤها السياسيون.

ومع ذلك فهيبة الجيش تخفي وراءها شقاء الكثيرين. إن ظروف حياة جندي الجمهورية البائسة أسطورية مثلما هي انتصاراته. وقد أصبح متطوع السنة الثانية السابق محترفاً لحياة نصف متوحشة وهو يرتدي زيه الأزرق المرقع، والذي غالباً ما يستر ثياباً مضحكة وغير مألوفة إلى حد ملحوظ.

إنه قلما يحصل بصورة منتظمة تقريباً إلا على خبزه. وحين يقبض أجره المحدد بفلسين ونصف يومياً، فذلك على شكل سند حكومي، أي أنه لا يقبض شيئاً. وعندما يأخذ بونابرت على عاتقه دفع نصف هذا الأجر نقداً- فيما ترفض حكومة منح جوردان ومورو الامتياز ذاته- يدرك أنه يكسب بهذه الطريقة أتباعاً له محظوظين بالنسبة لغيرهم.

ويعيش الجندي السيء التغذية، والمتدني الأجر، من خطف الغلال، والخلس، في البلاد المحتلة. ويتغاضى الضابط عن ذلك؛ فيفيد هو أيضاً من الإطعام المشترك المحسن في أغلب الأحيان.

أما سرعة العمليات الهجومية فتؤكد، أكثر مما كانت الحال في ظل النظام القديم، عدم كفاية خدمات التموين- فيتطلب الأمر فعلاً أن تحل محلها المصادرات- إلا أن مصادرات الجنرال تؤدي إلى سلب الجندي.

ويتمخض عدم الانضباط النسبي للجيش أيضاً عن حالات فرار عديدة. ولا يعود مشوهو الحرب وحدهم إلى الوطن، فالعديد من المتطوعين يعتبرون أنهم قد قاموا بواجبهم، بعد حملة أو حملتين، فالوطن يسيء تغذيتهم كثيراً! ثم إن التفاوت في أعباء التجنيد يؤدي إلى تهييج الخواطر؛ فلقد ساقت التعبئة العامة، في عام ٩٣، كل الرجال غير المتزوجين، بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين من عمرهم. وبعد ذلك، لم يعد هناك شيء؛ فلقد عبئت جيوش الجمهورية في السنة الثانية للمرة

الأخيرة، من أجل حرب لم تنته منها. وما إن أنقذ الوطن، بعد معركة فلوروس[١] وسقوط روبيسبيير، حتى حدثت أول موجة من موجات الفرار الجماعي. ولكن النزيف لم يتوقف، برغم جهود حكومة الإدارة التي بذلتها بهدف جعل أعداد الجيش مستقرة. وفي اللحظة التي أخذت الحرب فيها تهدد أوروبا من جديد عام ١٧٩٨، بدا الوضع حول هذه النقطة مقلقاً جداً.

ويجعل جوردان المجالس تصوت على قانون ١٩ فريكتودور للسنة السادسة، وهو القانون الذي ينص على الخدمة العسكرية الإلزامية. وذلك بهدف معالجة الوضع؛ اعتباراً من تاريخه فإن جميع الفرنسيين غير المتزوجين، الذين تتراوح أعمارهم بين عشرين وخمسة وعشرين عاماً، قبل ٢٣ نيـــڤوز للسنة السادسة (١٢ ك الثاني ١٧٩٨) يصبحون جنوداً. ويمكن للحكومة أن تستدعي إلى صفوف الجيش هذه القرع الخمس، حسب احتياجات الدولة. بادئة بأصغرها سناً، وتصبح الاستبدالات ممنوعة[٢]، والعقوبات شديدة القسوة؛ أما المتمردون فيحرمون من كافة الحقوق السياسية، ولا يكونون جديرين بالوظائف العامة، ويتعرضون حتى للتجريد من عدد من الأهليات المدينة.

إن قانون جوردان، الذي يحيي التعبئة العامة، تعبئة عام ٩٣، ويجعلها قانونية، يلاقي أشكالاً شديدة جداً من المقاومة؛ ففي الغرب، الذي أطلق فيه تجنيدا آذار للعام ٩٣ شرارة التمرد، تحصل حكومة الإدارة على تفويض للإبقاء على الفائدة الباهظة التي تجنى من الإعفاء، في المقاطعات القديمة الثائرة؛ وهي لا تتخذ الاحتياط نفسه في بلجيكا، فتتمرد الأرياف الفلمنكية. ويتم قمع «حرب الفلاحين» التي تندلع في تشرين الثاني للعام ٩٨ بصورة قاسية، وحتى في المناطق التي لم تتأثر بالتجنيد الثوري، يذهب الناس غالباً إلى الجندية رغماً عن إرادتهم، ويهرب العديد منهم أثناء الطريق التي تؤدي بهم إلى قطعتهم العسكرية. أما سوق الدفعة

---

(١) معركة بين فرنسا والنمسا، وانتصرت فيها فرنسا بقيادة الجنرال جوردان (١٧٩٤)، (م: ز.ع)

(٢) أي دفع مبلغ نقدي لرجل آخر يقوم بالخدمة الإلزامية بدلاً عن الرجل المكلف بها. (م: ز.ع).

الأولى الذي كان يضم مئة وخمسين ألف رجل من الذين اعتبروا صالحين للخدمة، فلم يأت بما يزيد على ثمانين ألف رجل إلى الجيش إلا قليلاً. وهكذا، ففي ربيع عام ٩٩ تصوت المجالس على قانون آخر يقضي بإكمال العدد من الدفعة الثانية، والثالثة، غير أنه يسمح بالاستبدال، وذلك لتعويض الحماسة الخائرة.

الأزمة الاجتماعية:

لم يبد الرأي البورجوازي قط حماسة لنظام حكومة الإدارة الذي صنعه التيرميدوريون، وصنع من أجلهم. لقد أمكن له، على الأقل، أن يدعم هذا النظام باعتباره أقل الشرور، وباعتباره مجدد الثروة، ومنعش الأعمال التجارية. إلا أن النهوض المالي جرى في العامين ٩٧- ٩٨ قد كان جراحياً إلى درجة لم يستطع معها إلا أن يؤثر في الاقتصاد والمصالح. إن إفلاس الثلثين قد جعل خراب أصحاب الدخل رسمياً، إذ كانوا يحملون سندات فقدت قيمتها. وخفض الرجوع إلى النقد، وانكماش كتلته، الأسعار، وجعل النقودَ أكثر ندرة أيضاً. ويصيبُ الوهن الأعمال التجارية، ويرفض النظام أن يدعم المبادرات المصرفية الخاصة لإنعاش التسليف.

وتأتي ثلاثة مواسم ممتازة، خلال الأعوام ٩٦ و٩٧ و٩٨، في أعقاب سنتين من القحط، في عامي ٩٤ و٩٥، فتزيد انهيار الأسعار تفاقماً، بسبب وفرة المحصول. وفي باريس مثلاً، تصبح أربع ليبرات من الخبز بثمانية فلوس، في ربيع عام ٩٨: أي الليبرة بفلسين. ويتحقق المطلب القديم الذي رفعته الطبقة الدنيا، وهو مطلب «الأسعار الرخيصة» لعامة الناس. وفي بيان عن الثلث الأخير من السنة السادسة، يلاحظ مديرو منطقة السين ذلك، فيسجلون أن «سكان باريس قد شهدوا تحقيق الأمنية التي كانوا يطالبون بها في ظل النظام القديم، ألا وهي: الخبز بثمانية فلوس، والنبيذ بثمانية فلوس، واللحم بثمانية فلوس»؛ غير أن ما ينفع البعض يضر بالبعض الآخر؛ فالفلاح المنتج يتضرر من جراء انخفاض أسعار بضائعه في نفس الوقت الذي يتضرر فيه رأسمالي المدن من جراء حالة الانكماش النقدي. ويستاء عالم الأعمال التجارية، الصغيرة منها والكبيرة. وفي كانون الثاني للعام ٩٩، يكتب المفوض التنفيذي لمنطقة السين:

«إن أسعار الحبوب المتدنية تثير سخط المزارعين؛ فجميعهم تقريباً يبينون أنهم غير قادرين على دفع ضرائبهم، ويعرضون القمح عوضاً عن النقود.».

وتفيد حكومة الإدارة من ذلك، على أية حال، فتكسب هدوء تلك الجماهير الشعبية التي كانت تخافها أكبر الخوف، منذ بعض الوقت. بيد أن هذا الهدوء ذاته نابع من الازدراء أكثر مما هو نابع من القبول: فليس بوسع الذين يحنون إلى الروبيسبيرية أن ينسوا القمع المعادي للبابوفية في الواقع، وليس بوسع اليعاقبة أن ينسوا تطهير فلوريال، وليس بوسع الشعب بأكمله أن ينسى اللا شرعية الدائمة التي يسير فيها النظام؛ لقد التجأ النشاط الجمهوري إلى الجيش. وهناك جملة يستخدمها الناس بسهولة، غدت تقليدية للتعبير عن انحسار الحركة الشعبية التي بدأت تموت مع الخبز الذي سعره ثمانية فلوس، وهذه الجملة هي: إن الفرنسيين لم يعودوا يمارسون السياسة، وأصبحت الشؤون العامة وقفاً على النخبة من الناس.

إن كافة تقارير الشرطة الباريسية عن الرأي العام تذكر هذا الفتور، متذمرة منه؛ فتلك الشرطة يعقوبية النزعة. وفي فلوريال للسنة السابعة (أيار، ٩٩)، وبعد اغتيال ممثلين مطلقي الصلاحية، في راستات، تكتب الشرطة:

«كان الرأي العام نائماً، عندما كان أصدقاء الحرية يتحسرون، في الوقت الذي يحدوهم الأمل فيه بأنه سيصحو لدى سماعة للاعتداء المقيت على وزراء السلام، وزراء الأمة العظيمة. لقد تركت تلك الكارثة بالفعل أصداءها في كل الأفئدة. ولكن الجميع لم يتأثروا بها بدرجة متساوية، مع أنهم قد انفعلوا بها. وقد أثارت في نفوس عدد قليل جداً من الناس تلك الحماسة الرفيعة التي كان من شأنها أن تلهب كل الأذهان» وها هي، في الشهر التالي، ردود الفعل على الهزائم في إيطاليا:

«إنني أعلن بأسف أن الرأي العام يشرف على الانطفاء، منذ المشكلات المشؤومة في إيطاليا؛ فالكهنة يؤثرون في الشعب الساخط بسبب حرمانه من أبنائه، يقولون له إنهم قد أرسلوا إلى المسلخ. وهو افتراء يقنع الجبناء خصوصاً، وبصرف النظر عن أولئك الذين يبقون في الجيش، وهؤلاء الجبناء هم الذين

يتخلون عن الجيش، ويقدمون في بلدهم صورة مخيفة عن الموقف العسكري. وهي ليست صورة عن الحرمانات فحسب، بل أيضاً عن الشعور بالإهمال الذي يقولون إنهم يحسون به... إن الوطنيين قلقون ومضطربون؛ فالشك القاسي ينهشهم، وقرارات السلطة العليا تنفيذاً سيئاً أو بطيئاً.». وأخيراً، يرد في تقرير إجمالي عن شهر بريريال (حزيران للسنة السابعة) ما يلي:

«الرأي العام: إن النوم السباتي الذي يغرق فيه يجعلنا نخشى تلاشيه. إن إخفاقاتنا ونجاحاتنا لا تولد سروراً ولا قلقاً؛ ويبدو أنه حين يقرأ تاريخ معاركنا، فالذي يقرأ هو تاريخ شعب آخر. إن التغييرات الداخلية لم تعد تثير الانفعال؛ فيتساءل الناس بفضول، ويجيب بعضهم بعضاً دون اهتمام، ويعرفون أشياء دون اكتراث. وسيكون من الأهمية بمكان أن يوقف هذا النوم، نوم الموتى!».

ولكن لا بد لمفوض حكومة الإدارة أن يكتفي بهذا الاعتراف الخالي من الوهم: فبعد عشرة أعوام من بداية الأحداث الثورية، أصبحت البلاد متعبة من حرب لم تعد ظافرة، ومتعبة من الاضطراب والمغامرة؛ لقد أصبحت منذ الآن تخص الرجل الذي سيعرف كيف يقدم إليها وعوداً باستتباب الأمن، والنصر والصلح، والذي سيحررها من احتقار يترتب عليها أن تحمله لزعمائها. ولكن من سيكون ذلك الملك الجديد غير المتوقع والذي سيتوِّجه تعبُ الشعب الثوري؟

في هذه الأثناء، تزيد مقاومة التجنيد الفوضى في الجمهورية؛ فتدفع بمجموعات جديدة إلى حمأة اللصوصية. وفي فرنسا القديمة الريفية، تعدو ظاهرة اندفاع التشرد واللصوصية موسمية. إلا أن هذا النوع من الاستبداد الضعيف الذي يميز السنة الأخيرة من عهد حكومة الإدارة يمنحها تسويغاً وجرأة في آن واحد. ويتزايد تمرد الإدارات المحلية على النظام الذي فقد نفوذه، فتخضع تلك الإدارات لانتخابات تتجدد سنوياً، أو تجري إعادتها لنقص الأصوات تبعاً لطعون السلطة التنفيذية عليها، أو إسنادها لها؛ والفساد الذي ينتشر في باريس لا يشجع النزاهة لدى المأمورين التابعين من ناحية أخرى. إن فرنسا عام ٩٩ الزاخرة بالموظفين تبقى تحت إدارة من الدرجة الثانية، وذلك لأن كل الناس قد أدركوا أنها بلا دولة.

لقد أصبحت الرحلة بالعربة مغامرة، فعند انعطاف الطريق، وفي مدخل الغابة، يمكن للمقطورة أن تستوقف على أيدي تلك العصابات الخارجة على القانون، والتي تسيطر على الريف، وتجمع كل حثالات النظام القديم والجديد، من مهربين، ومتمردين، وفارين من الجيش الجمهوري، وناجين من التمردات الملكية ومن نبلاء ساقطين، وقطاع طرق. والويل للمسافر الذي يكون شخصاً ذا مركز هام، أو وجيهاً محلياً أو صاحب أملاك وطنية، أو كاهناً دستورياً؛ أي باختصار المسافر الذين يكون منتمياً إلى «النظام» فربما يفقد حياته في ذلك المكان، بينما يمكن لمرافقيه أن يشتروا متابعتهم للرحلة. بيد أن «اللصوص» الملكيين لا يسيطرون على الطرق فقط، بل هم أسياد الليل، حين ينام الحرس، ومدير المنطقة ذو الشريط المثلث الألوان. وهم يفصلون في العديد من النزاعات المحلية، مستخدمين القتل أو الابتزاز.

وإذا اعتمدنا الشهادات المعاصرة في مسألة ذلك الإرهاب الريفي، نجد أنه كان منتشراً في كل أنحاء فرنسا تقريباً؛ إلا أن له مراكز رئيسية طبعاً في مناطق تمرد الشوان، أو مناطق النشاط الملكي؛ أي في عشر من مناطق الغرب بين لومان، وڤـــان، وفي الجنوب، في مناطق الإرهاب الأبيض التي ليست هناك معرفة جيدة بتاريخها على الإطلاق، وتقع في وادي الرون، من ناحية السيـــڤين. بل إن فرنسا الممزقة تشفُّ في كل مكان عن وحشية الحضارة الريفية القديمة السائرة خلف التيار الملكي المتآمر.

الأزمة السياسية:

وتصبح الريح مؤاتية للمجالس منذ الثلاثين من بريريال، ويدل انتصار من «أصابهم قانون فلوريال» في السنة السابقة، وتعيين بيرنادوت في وزارة الحربية، ورجوع الغائب روبير ليندیه إلى وزارة المالية، على أن ثأر السلطة التشريعية يترافق بتحريض يعقوبي؛ فالنوادي تفتح أبوابها من جديد، والصحافة التي تتخلص من الرقابة تنتقد وتهاجم مجدداً. وفي مجلس الخمسمئة، يستأنف زعماء اليسار-

ديستيرم، وغرانميزون وبولان- غرانبري؛ بكثير من المغالاة أكبر دور لعبوه في سجلهم السابق، وهو دورهم في السنة الثانية. إنهم يوجهون الاتهام لفساد النظام، ولتبديد للثروة، ويريدون أن يحيلوا إلى القضاء المديرين القدامى، ووزير الحربية السابق شيرير.

إنهم لم يعودوا يستمدون قوتهم من الدعم الشعبي، بل من الكوارث الخارجية وحدها تقريباً، ولا يحتفظ التيار اليعقوبي الجديد من التيار القديم بغير ظروف انبعاثه، لقد أسفرت الحرب عن نتائج سيئة؛ فتراجع جوردان الذي هزم في ستوكاش، باتجاه الرين، وانسحب مورو، وماكدونال من إيطاليا، وتراجع ماسينا في سويسرا إلى ما وراء ليمات. وللمرة الأولى منذ ست سنوات، يهدد الأجنبي الأراضي الوطنية من جديد. وفي فرنسا نفسها، يظن الملكيون النشيطون، والذين ينتظرون منذ زمن بعيد، أن فرصتهم قد أتت أخيراً. وتنسق حركات تمرد الشوان جهودها، وتعد نفسها للهجوم، ويفكر أرتوا حتى بإنزال بحري.

ويرد اليعاقبة في المجلسين بثلاثة قوانين كبيرة تعيد إلى الأذهان عام ٩٣؛ فقانون العاشر من ميسيدور (٢٨ حزيران) يقرر التعبئة الشاملة. وتستدعى إلى الخدمة العسكرية سوقات المجندين الخمسة المحددة بقانون جوردان، وتبطل إمكانية الاستبدال. وتلغى كافة الإجازات الممنوحة اعتباراً من عام ٩٣. وفي ٢٤ ميسيدور (١٢ تموز)، يجري التصويت على نص رهيب ينسق نظام الرهائن؛ ففي كل المقاطعات التي يسميها المجلسان، وبناء على اقتراح حكومة الإدارة، كما هي الحال في ظروف الاضطرابات، تأخذ الإدارات رهائن من بين أقارب المهاجرين، أو من الشوان، ويجري إبعاد هؤلاء الرهائن بمعدل أربعة مقابل كل حالة اغتيال لموظف حكومي، أو محصل للأموال العامة، أو كاهن دستوري، ويكون هؤلاء الرهائن أيضاً متكافلين في مسؤوليتهم للتعويض بممتلكاتهم عن الأضرار التي سببها التمرد.

وأخيراً، فهناك تدبير مالي ثالث يجري اتخاذه لتتويج هذا التشريع الخاص بالسلامة العامة، وهو اقتراض إلزامي مقداره مئة مليون يؤخذ من الأغنياء، بناء

على اقتراح جوردان، فيحاربه مجلس القدماء، ويعدله. ويتم أخيراً التصويت عليه في ١٩ تيرميدور (٦ آب). وبما أنه قرض تصاعدي إلى حد كبير، فهو لا يمس إلا الثروات التي تدفع على الأقل ثلاثمئة فرنكاً من الضريبة العقارية، واعتباراً من أربعة آلاف فرنكاً، ينبغي أن يشكل ثلاثة أرباع الدخل السنوي.

أما الثروات المنقولة، فتكلف هيئة محلفين تتشكل من مواطنين غير خاضعين للضريبة بتحديد رؤوس الأموال التي تصيبها الضرائب، اعتباراً من مئة فرنك من الدخل السنوي. أما مهل الدفع فهي متقاربة جداً، ويستدعي عدم الدفع تعذر الحصول على شهادة الإقامة التي تفرق بين المواطن والمهاجر. ويخلق القرض الإلزامي مناخاً من الذعر في أوساط الأعمال التجارية والملكيات، ويأخذ النقد بالاختفاء أكثر، ولا تفكر كل ثروة بغير الاحتيال على دولة بلغت في تصرفها تلك الدرجة من السوء، وليس لديها القوة التي تسند مطامحها. إلا أن التجنيد يصيب الفرنسيين كافة، ويغدو على الفور، مكروهاً من الشعب في كل مكان، فما من شيء يجعل الحرب مخزية كالهزائم. ويلتحق نصف المجندين المستدعين بالجيش على وجه التقريب، ويختبئ الكثيرون أو يسهمون في تكبير عصابات الفوضى، فإذا لم يكن من الموت بد، فهم يحتفظون على الأقل بحقهم في اختيار الموت في بيوتهم.

ويقلق هجوم المجلسين اليعقوبي أيضاً الرجلين الذين يحسب لهما حساب في قلب حكومة الإدارة، وهما باراس وسييس، فالأول منهما يشعر أنه مستهدف من وشاية المفسدين ضده، ومن الاتهام الموجه لزملائه القدامى. أما الثاني فيتعرض لهجمات الصحافة اليسارية، ونادي الفروسية الذي يجتمع فيه اليعاقبة من جديد، ويحتاج ثانية لكسب الرأي الجمهوري المعتدل ليقوده إلى لتعديل الذي يهيئه، وهو متهم بالرغبة في إعادة الحكم الملكي لصالح الدّوق دورليان، أو لصالح أمير ألماني. وفي آب، يشن هجوماً معاكساً بدعم من باراس، فيعمل على عزل ماربو من القيادة العسكرية لباريس والتي تسند إلى لوفيــڤر المخلص، ويكلف بالشرطة

الإرهابي السابق فوشيه الذي يخرج من سنوات صعبة، وهو مستعد تماماً ليصنع لنفسه مزايا تؤهله لمسايرة نظام الغد، فنادي اليعاقبة الذي هو رعب «الناس الشرفاء» يجري إغلاقه في نهاية آب، وسط اللامبالاة الشعبية.

إن التمرد الملكي الذي يندلع في الجنوب، والذي يهدد طولون لفترة من الزمن، وهزيمة نوفـــي (١٥ آب) والإنزال الإنكليزي في هولندا تنشط التيار اليعقوبي البرلماني، فيسعى النواب لإصدار مرسوم «الوطن في خطر» لكي يشقوا الطريق لديكتاتورية السلامة الوطنية، غير أنهم يستديرون - مثل سييس - نحو الجنرالات الذين يؤيدونهم، حين يحرمون من الضواحي، فجوردان، وأوجيرو اللذان يصبحان نائبين، لم يعودوا يخضعان لقيادة معينة. ويماطل بيرنادوت، «فيقيله» سييس بالتواطؤ مع باراس، ويصبح سييس سيد الساحة أكثر فأكثر، ولكن ماذا يريد بالضبط؟

مؤامرة بروميير:

منذ أن رجع سييس من برلين التي كان سفيراً فيها ليتخذ له مقراً في حكومة الإدارة، أصبح قادراً عن كثب على تنظيم تعديل المؤسسات، فتلك فكرة قديمة لديه. إن هذا المتخصص في إعداد الدساتير قد رفض أن يضمن النظام الوليد من خلال وجوده فيه؛ لقد همست ألسنة السوء بأن السبب في ذلك إنما يعود لكراهيته لروبيل. غير أن تشخيصاً متشائماً لآلية عمل نظام السنة الثالثة كان موجوداً أيضاً في ذلك الرأس السياسي، فلقد حرص على أن يبقى منعزلاً - لا غير فعال - إلى أن دعاه مجلس الخمسمئة من جديد، هذه المرة وكأنه معجزة السماء. فهو يتمتع بتلك القوة الهائلة، قوة من يعرف كيف يتوقع وينتظر، دون أن يتورط مع أحد، إن الرجل الذي تمكن من أن يفوز بالسلطة عام ٨٩، وأن يرفضها عام ٩٥، والمنظر الكبير لأفضل الدساتير، يتمتع بشهرة فائقة في فئة السياسيين، وفي الجلسات الأولى التي يحضرها في حكومة الإدارة يقرع زملاءه، دون أن يشير بالمقابل إلى ما يريد. «إنه ملغز وغير مفهوم، عن قصد منه، ويبدو أنه كان يحمل في أعماقه سراً

كبيراً من أجل السلامة العامة» (ڤـاندال). إن هذا المفكر المشهور بتجريده، والجسور جداً في مشاريعه، مشاريع السياسة الداخلية (انظر الفصل الأول) يناور بمهارة كبيرة في صيف عام ٩٩، ويشعر أن الرأي قد أرهق من جراء عدم الاستقرار والحرب، وتعب من النزعة اللفظية الثورية، والتي تنبئ بتجدد المآسي. وفي الوقت الذي ينضم فيه إلى الذين يبدو له أنه من الممكن استعادتهم من صفوف اليعاقبة- مثل لوسيان بونابرت- يجمع ضدهم الجمهوريين والمعتدلين وروديرير، وأخيراً تاليران الذي تخلى منذ قليل عن مسؤوليته في الشؤون الخارجية، والذي نحس بأن له يداً في المؤامرة التعديلية كلها. إنه يضع رجالاً موثوقين في كل المراكز المفتاحية، من مثل روجيه ديكوس، وكامباسيريس، وفوشيه، ولوفيـڤر. ويفسح باراس له المجال للعمل، بل ويدعمه، زيادة على ذلك، بأن يتواجد، في وقت واحد، في ألف مناورة ملتوية يصعب التأليف فيما بينها، وبأن يتخذ، كالعادة، كافة الاحتياطات من أجل المستقبل؛ مع المطالب بالعرش، ومع أنصار التعديل. ويبقى من الناحية النظرية، بين مولان وغوييه من جهة، وسييس وديكوس من جهة أخرى، يبقى حكم السلطة التنفيذية. إنه يستخدم الدسائس أكثر مما يستخدم الفعل. لقد غدت حكومة إدارة باراس، في واقع الأمر، هي حكومة سييس.

وحين يحكم قائد الطبقة الثالثة السابق الهجوم اليعقوبي لا يقصد إلى تنصيب المطالب بالعرش، بل على العكس من ذلك، فمع أنه يحتقر الشعب، إلا أن عنف عواطفه هي كراهية الأرستقراطية، ولقد أوحى في الخفاء بالقمع الذي جرى في فيريكتودور - لأنه بقي كاهناً- وبمشروع بوليه القاضي بطرد النبلاء. إنه يخشى، في السنة السابقة، أن يرتمي الرأي المعتدل بسبب يأسه وخضوعه للتقاليد بين يدي الملك الشرعي، وأن يأتي من دون إرادة منه بتلك الثورة المضادة التي يخشاها باعتباره منظراً، ومشاركاً في قتل الملك. إن مشروعه إذن هو مشروع تيرميدوريي السنة الثالثة ذاته أي: إيقاف الثورة عن طريق سلطة قوية توطد نتائجها وتحميها من رجال النظام القديم. ويبحث سييس، مثله مثل سابقيه، عن سند يمكن للفئة السياسية التي نشأت من الثورة أن تتمتع في ظله بما تم كسبه. إنه بلا ريب مستعد أكثر منهم لتوسيع الأرستقراطية

بالمشاركين في قتل الملك لكي يقيم السلطة الجديدة على أسس متينة. فما الذي يريده؟ هل يريد ملكاً؟ إن دستوره الشهير الذي حلم به يعتمد أكبر الاعتماد على سلطة تنفيذية وحيدة، عوضاً عن تجربة حكومة الإدارة الجماعية. بيد أنه إذا كان سييس يفكر بملك، من أجل المستقبل، فهل يفكر بأورليان الذي كان قد خدم طموحاته يوماً، أم بأمير ألماني، كما تتهمه الصحافة اليعقوبية، الأمر المؤكد على الأقل هو أنه يقصد إلى إيجاد ملك للثورة.

ولكن الوقت المحدد لذلك لم يحن بعد، وسييس يعالج الأمور الراهنة. وقد أعد خطة لانقلاب، مستنداً في ذلك إلى القدماء الذين يحظى بالأغلبية في مجلسهم. وبحجة مؤامرة يعقوبية، يصوت المجلس الأعلى على نقل المجالس إلى سان- كلود . وحين يجتمع هؤلاء حسب الأصول، ينضمون بعد ذلك إلى خطة سييس، فيكون هناك منتخب أول، وثلاثة قناصل ينتخبون لعشرة أعوام، ومجلس شيوخ يُعيَّن مدى الحياة، وانتخاب عام يجري انتقاء «قوائم الأعيان» منه. غير أن هذه العملية تحتاج إلى أن يدعمها التهديد العسكري، فشرع يبحث عن «سيف»، واستمزج جوبير الذي كان جنرالاً جمهورياً شاباً، ووارثاً لنفوذ هوش. ولكن جوبير، الذي رقي إلى منصب قائد جيش الحملة الإيطالية، قد هزم وقتل في معركة نوفـــي.

أما اليعاقبة الذين خطرت لهم الفكرة ذاتها، فيتوجهون إلى جنرالاتهم في الأزمة التي تعقب معركة نوفـــي. ولكن انتصارات فـــانديميير – انتصار برون في هولندا، وانتصار ماسينا في زوريخ خصوصاً- تقضي على هذه المبادرات المترددة باستبعادها للخطر الخارجي.

ويفكر سييس بمورو عندما ينزل بونابرت في فريجوس.

عودة بونابرت:

ترسو الفرقاطتان اللتان تحملان بونابرت وحاميته الصغيرة في فريجوس بتاريخ ٩ تشرين الأول، بعد توقف، دام خمسة عشر يوماً في أجاكسيو. ويصل

النبأ العظيم إلى باريس، في مساء الثالث عشر من الشهر. فتندفع جوزيفين التي كانت تتناول العشاء في منزله غوبيه، إلى إحدى العربات لملاقاة زوجها، لقد قامت بالكثير من الخيانات الزوجية التي يتعين عليها أن تلتمس المغفرة عنها، وتريد حتماً أن تستبق قصص جماعة بونابرت عنها، فهذه الجماعة تمقتها. بيد أنها تسلك طريق ديجون، فيما يهمز نابوليون جواده، عن طريق لوبوردونيه، ويلتقي أولاً أشقاءه جوزيف، ولوسيان، ولويس الذين لا يعفونه من أي تفصيل، فهو إذن الذي يصل إلى باريس أولاً، في السادس عشر من الشهر صباحاً، وينزل في فندق صغير، في شارع لاڤيكتوار. ولا يلتقي جوزيفين إلا بعد يومين، وينتهي به الأمر لأن يفتح لها بابه بعد بضع ساعات من مهزلة مضحكة، وخلال هذه الساعات، تخلط هورتنسيا وأوجين تفسيراتهما بدموع والدتهما. إن الدور الذي كرس بونارت له نفسه لا ينبغي أن يفسح المجال لفضائح الحياة الخاصة.

ذلك لأن عودة البطل تحدث في البلاد حركة هائلة في الرأي العام. إن سييس يلقى أذناً صاغية في أوساط الفئة السياسية، ولكن بونابرت شعبي. إنه في آنٍ واحد الحظ والنصر الذي هو في نظر الفرنسيين الطريق الوحيدة إلى السلم. «إن عودة بونابرت، كما يقول تقرير من تقارير العصر، ينظر إليها باعتبارها تنبؤاً بتوفيق جيوشنا، وباعتبارها ضماناً للانتصارات السريعة، والباهرة، فيما إذا غدا مصير الحرب غير مؤكد». وفي تلك الظروف، لم تكن هناك أهمية تذكر لكون الموقف العسكري قد تحسن على يد برون، وماسينا، بينما كان بونابرت مبحراً، طالما أن وصوله هو الذي يجسد هذا التحسن. وقد كتبت صحيفة المونتيور: «إن النصر الذي يرافق بونابرت دائماً قد سبقه هذه المرة، وها هو يصل لكي يوجه الضربات الأخيرة للائتلاف المشرف على نهايته. فيا سيد بت، أي خبر رهيب ينضاف إلى خبر الهزيمة الكاملة للإنكليز والروس في هولندا. لقد كان من الأفضل لكم أيضاً أن تخسروا ثلاث معارك أخرى من أن يصل بونابرت!» إن النفي إلى مصر قد صنع الأسطورة، مثلما صنعتها انتصارات إيطاليا.

وفي مجلس الخمسمئة، يثير الخبر الحماسة، وليس اليعاقبة آخر من يغالي في الاحتفاء بالرمز المضاعف، رمز النصر والسلام: «يا شعوب أوروبا، وأنتم، يا وزراء الحكومة الذين توقعتم انحطاطها ودمارها.. اعلموا أن فرنسا لا تقهر، واعلموا أن منح السلام للعالم منوط بها.. إن ذلك الذي أملى شروط النصر والصلح في كامبو - فورميو، والجدير دوماً بثقة الجمهوريين سيكون بعد قليل على رأسٍ جيوشنا، ولن يكون لدينا بعد قليل ما نمنحه إياه من ضروب المديح، فسيكون قد استنفذها كلها».

إن تيار الرأي على درجة من القوة بحيث لا تجرؤ حكومة الإدارة على معارضته علناً. ولكنها تستقبل بعبوس تلك العودة المفاجئة التي تقلب كل الحسابات والتي تجلب حكماً. وحين وصل خبر النزول في فريجوس إلى اللكسمبورغ، كان سييس ينتظر مورو الذي وصل لتوه من إيطاليا. غير أنه لم يعد للحديث موضوع «فقال مورو فور دخوله: هذا هو رجلك، إنه سينفذ انقلابك أفضل مني بكثير».

إن فرنسا التي يلقاها بونابرت هي فرنسا الناجية من الغزو، غير أنها لا تزال تحت تهديد الحرب الأهلية، لقد أحيت انتصارات ڤـانديميير الجذوة الملكية حين حطمت الانتفاضة اليعقوبية، ففي ١٤ تشرين الأول، وبناء على إشارة من بورمون، ينتفض متمردو الشوان على مدن الغرب الكبرى، ويستولون على عدد منها لبضع ساعات؛ ويترك «الجنرال» - فهكذا أخذوا يسمونه منذ فترة، كما لو أنه لا وجود لزملائه- يترك الحركة تتطور، وهي الحركة التي تأتي بكل الناس إليه، في فندقه الصغير. إنه يستقبل، ويصغي، وينتظر، وهو يمتلك فكرته السياسية في ذهنه وهي: ألا يكون رجلاً لأية فئة، وأن يظهر باعتباره موفقاً، وعلى أنه رجل الأمن والهدوء. إن هذا النبيل الكورسيكي الصغير يحس بالشعب أفضل مما يحس به البورجوازيون من قتلة الملوك. ولكنه لا يدري حتى الآن كيف يشق لنفسه طريق السلطة.

إنه يتظاهر بكونه جمهورياً متواضعاً، ونقياً، فيتملق اليعاقبة، ويبدي الكثير من الاحترام لمولان وغوبيه اللذين غالباً ما يكونان في منزله: «ويوضح لوسيان

في مذكراته أن الاستقبال الإجماعي الذي كان يلقاه قد بدا له في البداية أمراً يقتضي منه ألا يصد أحداً». إنه يرتبط بعلاقات قديمة جداً مع باراس، فيحافظ على ظاهرها، دون أن يسعى إلى تقديمها إلى أبعد من ذلك مؤقتاً، لأن تدني نفوذ هذه الشخصية قد غدا مصدراً للخطر. أما المفاوضات الحقيقية فتجري مع سييس عن طريق شخص وسيط بينهما. فما إن يصل لوسيان، حتى يعرض مشروع انقلاب، وإصلاحاً تشريعياً بكل تفاصيله، ويعطي شقيقه موافقة مبدئية على المشروع، ولكن دون أن يلتزم به، في الوقت الذي يرفض فيه اللقاء المنفرد مع سييس: «لا أريد بريقاً قبل الأوان، فلا يليق بي أن أتحزب لأي فريق. هذا بالإضافة إلى أني أحتاج، من جهتي، إلى دراسة الوضع». إن نابوليون لا يرتاب فقط بأطماع سييس، بل أيضاً بأطماع لوسيان الذي أصبح رئيساً لمجلس الخمسمئة، وينوي العمل لمصلحته الشخصية كذلك، هذا فضلاً عن أن جوزيفين موجودة لتذكره بهذا الأمر، إن كان بونابرت يجهله.

ويتأخر توطّد الصلات التي بدأت بداية بين الرجلين اللذين يفرق بينهما كل شيء، وتتخللها حالات غضب للكرامة الشخصية، وظنون عدائية، غير أنه ليس بمقدور أي منهما أن يصنع شيئاً من دون الآخر، ولهما الشركاء ذاتهم وهم: السياسيون المعتدلون، والمثقفون الـــڤولتيريون، مثقفو المجمع الأعلى، من أمثال بينجامان كونستان، وكامباسيرس، وبوليه، ودونو، وكابانيس، وڤولني. أما روديرير، وتاليران الذي لا مفر منه، والمرتبط ببونابرت منذ كامبو- فورميو، فهما الوسيطان الأثيران لدى بونابرت. وفي الوقت الذي يتناقش فيه مع هذا حيناً، ومع ذاك حيناً آخر، يتابع بونابرت مكره فيظهر علناً في المجمع الأعلى، ويلاطف بيرنادوت، وجوردان اللذين يرتابان بذلك، ويسبر نوايا باراس الذي يفرط في مطالبه، ويحسم الأمور أخيراً في العاشر من برومير، حين يلتقي سييس في منزل لوسيان. ويوافق على مشروع نقل المجلسين إلى سان - كلود، بناء على قرار مجلس القدماء. ولكنه يقترح تعديلاً رئيسياً وهو: ألا يكون يوم المناقشة مخصصاً لضمان دستور سييس، بل لضمان حكومة مؤقتة مؤلفة من ثلاثة قناصل، ويحتفظ

لنفسه بأن يكون من بينهم. وتكلف هذه الحكومة بصياغة دستور جديد بمساعدة لجنة يختارها المجلسان، وإلا فهو يؤكد قائلاً: «لا ينبغي لكم الاعتماد علي بعد ذلك». ولا يملك سييس خياراً آخر، فيرضخ وهو يعرف بماذا يجازف: «ويسر لأحد أصدقائه قائلاً: يضطر الإنسان دوماً إلى أن يعهد إلى المصادفة بشيء ما، في المسائل الكبيرة».

وتحسم المصادفة الثامن عشر من بروميير. فبينما كان بونابرت يتناول العشاء في المدينة، ويغدق ملاطفاته، كان سييس يأخذ دروساً في الفروسية في حدائق اللكسمبور، بانتظار اليوم العظيم.

الثامن عشر من بروميير:

كان يوم الثامن عشر سهلاً، أما في اليوم التالي، فكاد يضيع كل شيء.

ففي فجر الثامن عشر، يتم اتخاذ سلسلتين من التدابير، فينتزع القدماء من نومهم ليعقدوا اجتماعاً لم يكن مفاجئاً لهم جميعاً، إن «مفتشي القاعة» - الذين نسميهم حالياً «المراقبين الماليين» - يتذرعون بوجود مؤامرة فوضوية ليجمعوا المجلس في الساعة السابعة صباحاً، بعد أن حاصرت فرقة خيالة سيباستياني التاسعة ساحة الكونكورد. وفي الساعة ذاتها، دعا بونابرت كل قادة الجيش إلى شارع لاڤيكتوار، متجاوزاً بذلك وزير الحربية ديبوا غرانسيه، ومستبقاً مرسوماً لم يصوت عليه بعد: إنه يجر المترددين إلى مكتبه، ويهدئ من روع بيرنادوت، ويغدق الهدايا والوعود!

وأخيراً، يصل في الساعة الثامنة وفد مجلس القدماء المكلف بتسليمه المرسوم الذي يقضي بنقل المجلسين إلى سان- كلود، ويسند إليه تنفيذه، فالمسألة إذن تتعلق «بإنقاذ الجمهورية»، فتعيد الشرعية المستعادة الحماسة للعسكريين.

ويجتاز الموكب المزدان بالألوان وسط باريس على الجياد قاصداً ساحة الكونكورد. أما بونابرت المحاط بالهتافات، فيتبختر على جواده، في مقدمة الموكب، ويظهر وكأنه الرجل الظافر في ذلك اليوم. وخلف القبعة الصغيرة التي أصبحت مشهورة، يسير كل من مورات، ومارمون، وبيرتييه، ولوفيــڤر، ولان،

ومكدونالد، وهم مارشالات الإمبراطورية المقبلون. أما اوفرار، رجل المال، فيرى الموكب، وهو يمر، من خلال نوافذ منزله، ويدرك الأمر بسرعة ويعلم بونابرت في الحال بأنه يفتح له خزائن المال.

وتبدأ تغطية باريس بالملصقات التي أعدها روديرير، حين يصل الموكب إلى التويلري التي ينبغ لبونابرت أن يلعب فيها أول دور برلماني له. إنه يدخل إلى قاعة القدماء، وجنرالاته يتبعونه، وبدلاً من أن يقسم اليمين فقط، يختم خطابه القصير الذي وزنه بعناية، على النحو التالي: «إننا نريد جمهورية مبنية على الحرية الحقيقية، على الحرية المدنية، وعلى التمثيل الوطني. ولسوف نحصل عليها، فأنا أقسم لكم على ذلك باسمي، وباسم رفاقي في السلاح»، فتردد جوقة الجنرالات: «إننا نقسم على ذلك»، ويتصف أسلوب الخطاب بلهجة من بيده الحكم، فيلاحظ ذلك حتى القدماء. غير أن المجلس الطيع يرجئ عمله إلى الوم التالي، في سان - كلود. أما نواب الخمسمئة الذين كانوا معارضين جداً لما يجري، فيضطرون إلى الامتثال.

بعد ذلك، يلتقي بونابرت سييس الذي كان عائداً من اللوكسمبورغ على حصانه، وقد احتجب من جراء الخداع الذي قام به شريكه؛ فينزلان معاً إلى حديقة التويلري حيث يصل بوتو، أمين سر باراس حين سماعه الأخبار. فيؤخذ المسكين من ذراعه، ويقف جامداً مثل زخرف من زخارف الماضي، بين صفوف الجند، والجنرالات، ويتعين عليه أن يحتمل مشهداً جديداً مدروساً.

«في أية حلل تركتُ فرنسا، وفي أية حال وجدتُها! كنت قد تركتُ لكم السلام، وأنا أجدُ الحرب! كنت قد تركتُ لكم الانتصارات، وها هو العدو يجتاز حدودنا! تركتُ ترسانات مدججة بالأسلحة، ولا أجدُ شيئاً من السلاح! تركتُ ملايين إيطاليا، وها أنا أجدُ في كل مكان قوانين السلب، كما أجدُ البؤس». ويهتف الجند لقائدهم طويلاً.

أما الوزراء، وعلى رأسهم كامباسيريس وفوشيه، فيلتحقون بصالون مجلس القدماء، وينضمون إلى الانقلاب. ويحضر من المديرين سييس، وروجيه ديكوس،

وهما مشتركان في الانقلاب ومتقدمان باستقالتهما. وفي الصباح، وجد باراس، لدى خروجه من الحمام، زائرين هما الأميرال بروي وتاليران، وهما يحملان له كتاب استقالة قد صيغ مسبقاً بيد روديرر، فيوقع عليها، ويمضي في الحال إلى ممتلكاته في غروبوا، تتبعه مفرزة من الخيالة. فما الذي يجري لدى هذا الرجل المتعب، والذي عاش مع ذلك «أياماً حافلة» أخرى، وهو متمتع بالعزم والحزم؟ لعله أساء تقدير الجنرال الصغير الذي كان قد أشرف قديماً على صعوده. ولعله ظن حتى اللحظة الأخيرة أنه لا يمكن الاستغناء عنه، وأن له مكاناً محفوظاً في العملية، وفات الأوان الآن ليسلم أمره إلى اليعاقبة؛ ولعل تاليران، بكل بساطة، قد جلب له بضعة ملايين من أصل الأموال التي قدمها المتعهد كولو للمتآمرين: ولا بد أن رجل المال الذين يمضي، ورجل المال الذي يبقى قد تفاهما بنظرة واحدة. ويبقى غوبيه ومولان «اليعقوبيان» العديما الأهلية في حكومة الإدارة، واللذان يرفضان الرضوخ فيسجنان في اللوكسمبور، تحت حراسة مورو.

وفيما يشرع الثلث البرلماني الذي يعزّز موقعه صعوده الجديد في لابورس، وفيما تبقى باريس ساكنة، يتناقش المتآمرون في أمر الغد. ويصر سييس أيضاً على اعتقال أربعين نائباً يعقوبياً اعتقالاً احتياطياً. بيد أن بونابرت يرفض ذلك ثانية انطلاقاً من حرصه على إضفاء أكبر قدر من الشرعية على القضية. إنه يريد بأي ثمن إجراء «تصويت نظامي»، فليست لديه خبرة بالمجالس ولا يدرك أن الصبغة الآمرة التي أعطاها للثامن عشر من بروميير ليثبت نفسه كزعيم، قد أخذت تقلق حتى أنصاره وسوف تعرض الغد للخطر.

وفي التاسع عشر منه، يصبح الطقس صحواً إلى حد ما، ويعجّ فناء قصر سان - كلود بحركة شديدة، منذ ضحى ذلك اليوم، ويجني بائعو الطعام ثروة صغيرة من إطعام باريس السياسية والعسكرية كلها، فيما يضع العمال الذين تأخروا عن التوقيت المحدد اللمسات الأخيرة على القاعتين المعدتين - فيجتمع القدماء في الطابق الأول من القصر، والخمسمئة في ملحق الأورانجوي - ويقطع النواب الذين يرتدون رداء النيابة الخطوات المئة في

فناء القصر، أما يعاقبة مجلس الخمسمئة فيلحون بأسئلتهم المحرجة على زملائهم في مجلس القدماء: لماذا هذا النقل باسم مؤامرة غير موجودة؟ لماذا هذا الجهاز العسكري، إن كان الأمر يتعلق فقط بإصلاح المؤسسات؟ هل يجري الإعداد للدكتاتورية؟ إن حوادث اليوم الفائت التي أثارت اضطراب الكثيرين من أصدقاء سييس لا تتضمن أي شيء يكذب هذه المخاوف.

أما بونابرت الذي يستعجل انعقاد الجلسة، فيذرع المكان جيئة وذهاباً، وبصورة «محمومة» وعنيفة. وما أن تفتتح جلسة الخمسمئة، نحو الساعة الثانية من بعد الظهر، حتى تتخذ وجهة المقاومة. ولا يتمكن لوسيان الذي يرئسها من أن يفعل شيئاً حيال صرخات اليعاقبة الذين يطلبون: «الدستور أو الموت» فيرضخ للتيار، ويوافق على أن تجري تأدية يمين الولاء لدستور السنة الثالثة، وذلك بالمناداة الاسمية، فيكون ذلك كسباً لساعة من الوقت. غير أن أموراً أخطر من ذلك تجري، فيتوقف عمل مجلس القدماء، ويأخذ مجلس الشيوخ الذي يصبح في حيرة من أمره بالمراوغة، ويصوت أخيراً إلى جانب إرسال رسالة إلى حكومة الإدارة ليطلب تفسيرات منها. أما الأمين العام، لاغارد، فيجيبهم بأن حكومة الإدارة لم تعد موجودة، إذ أن أربعة (وفي الواقع، لم يكن هناك غير ثلاثة) من أعضائها قد استقالوا. وفي الساعة الثالثة والنصف، تعلق الجلسة، فيما يتم نقل رد لاغارد إلى مجلس الخمسمئة. إنها ساعة الحيرة الكبرى التي يتزايد فيها كل الوسطاء البرلمانيين، بين البروميريين الحازمين، واليعاقبة المتطرفين، وذلك من أجل إيجاد حل وسط. وهؤلاء الوسطاء هم الأغلبية، فطالما أن حكومة الإدارة مستقيلة، فلم لا يجري تعيين مديرين جدد أكثر حزماً، فتتعزز السلطة التنفيذية بذلك في نفس الوقت الذي يحترم فيه الدستور؟ إن كل مخاوف سييس تتحقق، فرجال القانون، والمثقفون البروميريون الذين يعج بهم مجلس الشيوخ ينساقون وراء المنطق الخاص، منطق الحل الوسط البرلماني، ويتراجعون أمام المقاومة اليعقوبية، فيكتب ألبير فاندال أن «المجمع الأعلى في طريقه إلى خسارة انقلابه» ومما له دلالة تثير القلق أن تاليران الذي يجلس قريباً منه، يجد الوقت طويلاً.

أما بونابرت الذي ظل في قاعة صغيرة جانبية مع سييس، فيقرر حينئذ أن يتدخل مباشرة، فيرد على أوجيرو وبيرنادوت اللذين يأتيان لسبر نواياه، بأن «الخمرة قد صبت، وينبغي شربها». فلا تزال لديه فرص للإقناع، مهما تكن قدرته على التوجه إلى النواب ضعيفة. إلا أنه ليس سوى خطيب يتحدث عن نفسه، ويتهيب من المجالس. وحين يدخل إلى مجلس القدماء الذين يثرثرون أثناء تعليق الجلسة، يصفعهم بخطاب غير متماسك، وفظ يصيب أنصاره بالوجوم، ويعمل أصدقاؤه على إعادة عقد الجلسة، لكي يصحح مسار خطابه، ولكن الجنرال يستمر مستغرقاً في بلاغه رومانية وعسكرية رديئة. وحين يُسأل أو يقاطَع، لا يدري كيف يجيب، وينهي خطابه بتهديد كلن قد وجهه إلى القاهرة، منذ عهد قريب: «تذكروا أنني أسير برفقة إله النصر، وإله الحرب». فلماذا يذهب بعد ذلك إلى مجلس الخمسمئة الذين شتمهم في خطابه الموجه إلى القدماء؟ إنه يفعل مثلما فعل في أركول، فينقض على الخصم بعدد من رماة القنابل الموثوقين، ويتوخى من وراء ذلك أن يفضح في المجلس نفاق اليعاقبة «الدستوري» وأن يذكر حديثه مع جوردان، وأوجيرو. غير أنه لا يقدر حتى على الكلام. وإذ تلاقيه هتافات تنعته «بالخارج على القانون» ويدفعه النواب اليعاقبة، ويضربونه، يحصر في ما يشبه المعترك عند أسفل المنبر، ويقوم جنوده بتخليصه منه، بمساعدة لوفيــڤر، وموراث، ويحملونه مختنقاً، ومغشياً عليه تقريباً، وقد تركت الحبات المكشوطة بعض الدماء في وجهه الممتقع.

إن «الكاهن» سييس هو الذي ينصح حينئذ بالتحرّك، وذلك بأن يأمر الجند بالزحف، بيد أن بونابرت يتردد أمام فشل انقلابه الشرعي وتخالجه الريبة في إخلاص جنوده الذين ينتظرون أمام القصر، وقد هيؤوا أسلحتهم. فهل يهاجم رماة قنابل الهيئة التشريعية الواقعون تحت تأثير النواب، هل يهاجمون الخمسمئة؟ لقد بقي لوسيان، في تلك الأثناء في قاعة الأورانجوري، بمواجهة اليعاقبة الذين أمعنوا في عنفهم ضد شقيقه، وانتهوا باقتراح وضعه «خارجاً على القانون». إنها صرخة رهيبة تجعله يلتحق بروبيسبيير، يوم التاسع من تيرميدور. أما لوسيان، فيخلع

عباءة النيابة وقلنسوتها بصورة مسرحية، وينقاد لمفرزة من رماة القنابل كانت قد أرسلت إليه. ويلتقي شقيقه الذي تمالك نفسه. وهاهما كلاهما على ظهر جواديهما أمام الجند الذين سيلعبون المشهد الثاني النهائي الكبير في غسق تشرين الثاني ويؤكد لوسيان في مذكراته أنه هو الذي تكلم أولاً. وعلى أية حال، فخطابه الحاسم هو الذي يوجهه إلى رماة القنابل، وباعتباره منذ ذلك الحين رئيساً لمجلس الخمسمئة، فهو الذي يعطيهم الأمر بطرد متآمري الخمسمئة وهم «ممثلو الخنجر». أما الجند المخلصون لبونابرت، والذين يصرخون بأن هناك من أراد اغتيال جنرالهم، فلم يعودوا بحاجة حتى لسماعه، لكي يهتفوا له؛ فالآن، وبعد أن أسندت المسألة إليهم، ستجري إدارتها بكل مهارة.

حينئذ يكلل هذه العملية العائلية كل من لوكلير صهر العائلة، ومورات صهرها المقبل، وحين يصل مورات إلى مدخل مجلس الخمسمئة الذي تتفجر فيه الاحتجاجات، يوجه إلى جنوده أمراً مقتضباً هو: «ألقوا بكل هؤلاء الناس خارجاً»، فتصبح القاعة خالية خلال خمس دقائق.

يشير طرد الخمسمئة إلى انتصار المؤامرة، فهذا الطرد ينهي أيضاً مراوغات القدماء الذين يصوتون إلى جانب إحلال لجنة تنفيذية مؤقتة مكونة من ثلاثة أعضاء محل حكومة الادارة. غير أن أحداث اليوم المشهود قد جعلت التدخل العسكري لا يخلو من استباق للأمور، في نفس الوقت الذي تسوغ فيه هذه الأحداث مخاوف سييس، فسييس ولوسيان يتصوران خاتمة أكثر «شرعية».

إن المطلوب هو لملمة نواب مجلس الخمسمئة من حانات سان- كلود الريفية ومطاعمها، وهم النواب الذين جعلتهم الظروف أكثر مرونة، والذين يوافقون على أن يأتوا ليجتمعوا مرة أخيرة. ويتم العثور على مئة نائب منهم، فيجعلهم لوسيان يعدون نصاً يعترفون فيه بفضل الجنرالات، ويشكلون «لجنة قنصلية تنفيذية مؤلفة من المواطنين سييس، وروجيه ديكوس، المديرين السابقين، ومن الجنرال بونابرت، والذين سيحملون اسم قناصل الجمهورية». ويجري ذلك

على ضوء الشموع، في قاعة الأورانجوري التي خيم عليها سكون كبير بعد أن تعرضت لاضطراب شديد. وتحل لجنة من خمسة وعشرين عضواً محل المجلسين لكي تجري مناقشاتها مع القناصل. أما صحافة اليوم التالي، فترى أن الأشكال البرلمانية ستحترم احتراماً صارماً على يد هذا المجلس- الذيلي: وهذه الأشكال هي: لجنة لدراسة الاقتراح، وتقرير اللجنة الذي يعده بوليه، والمناقشة، ولكن من دون معارضين. وتنتهي المهزلة في منتصف الليل بخطاب ملتهب يلقيه لوسيان الذي لا يكل، والذي يعيش أعظم يوم في حياته، وهو في الرابعة والعشرين من عمره. أما القدماء الذين جرى تأخيرهم بقدر الإمكان حتى الساعة الرابعة صباحاً، فيصادقون على الاقتراح، ويذهبون للنوم.

ويدخل بونابرت باريس في الصباح الباكر، وهو صامت ومستاء من ذلك اليوم المشهود استياء كبيراً، فلقد أملى خلال السهرة روايته للأحداث، وهي الرواية التي ستغدو رسمية، وتهدف إلى تجميع «الناس الشرفاء» كافة في إطار العداء للتيار اليعقوبي.

ومع ذلك، فلم تتحرك باريس لحظة واحدة، لقد حاصرها فوشيه، ولكنها على الأخص غير مكترثة. فلماذا تدافع الضواحي عن نظام التيرميدوريين؟ إن تلك الضواحي الشهيرة قد استخدمت خصوصاً لتغذية الأسطورة اليعقوبية لدى الرأي البورجوازي، وطوال نهار التاسع عشر بكامله، تقف مدام دوستال التي جمعت ثروتها من عند رجال أعمالها الباريسيين، تقف على أهبة الاستعداد للرحيل: «كنت أتلقى كل ربع ساعة أخباراً من سان - كلود، وحسب الأخبار التي كنت أتلقاها، كنت أتعجل رحيلي، أو أرجئه»، وهكذا، فبالنسبة لأغلبية المعاصرين «لا يعتبر الثامن عشر من برومير إلا يوماً تاريخياً» جديداً، بعد العديد من الأيام الأخرى، ولكنه هذه المرة يوم موجه ضد اليعاقبة، وقلة هم الرجال الذين فهموا أن المعنى الحقيقي لبرومير، وهو المعنى الذي استتر تحت مؤامرة الضواحي المزعومة، إنما هو تتويج الثورة. والحقيقة أن أحداً لم يكن يعلم بعد أن بونابرت هو نابوليون.

تسلسل تاريخي للأحداث

السنة ١٧٨٧:

٢٢ شباط: اجتماع مجلس الأعيان.

٨ نيسان: طرد كالون – وزارة بريين.

٢٥ أيار: لوميني دو بريين يحصل على قرار طرد الأعيان.

١٩ تشرين الثاني: الجلسة الملكية في البرلمان لتسجيل مرسوم الاقتراض. المرسوم الممنوح للبروتستانت – الحالة المدنية.

السنة ١٧٨٧:

٣ أيار: البرلمان يعمم إعلاناً للقوانين الأساسية في المملكة.

٥ أيار: اعتقال المستشارين: دوفال ديبريمينيل وغواسلار دومونسابير.

٨ أيار: إصلاح لاموانيون القضائي الذي يعيد تنظيم المحاكم وأصول المحاكمات، على حساب البرلمانات.

٨ حزيران: (في غرونوبل) «يوم القرميد». الجمهور يتظاهر لصالح البرلمان.

٢١ حزيران: مجلس ڤيزيل.

٨ آب: دعوة المجالس العامة لنهار الأول من عام ١٧٨٩.

١٦ آب:الدولة تعلق مدفوعاتها.

٢٤ آب: عزل بريين.

٢٦ آب: الملك يستدعي نيكير.

٢٧ كانون الأول: النتيجة التي يتوصل إليها المجلس عن اجتماع المجالس العامة: الطبقة الثالثة تحصل على عدد من النواب مساو لعدد الطبقتين الأخريين مجتمعتين.

السنة ١٧٨٩:

٥ أيار: جلسة افتتاح المجالس العامة – خطاب نيكير.

١٧ حزيران: الطبقة الثالثة تدخل قانونياً إلى الجمعية الوطنية.

٢٠ حزيران: قسم ملعب كرة راحة اليد.

٢٣ حزيران: جلسة ملكية: تعميم البرنامج الأساسي للويس السادس عشر.

١١ تموز: عزل نيكير.

١٢ تموز: حوادث تمرد في باريس.

١٣ تموز: اللجنة الدائمة للناخبين الباريسيين. الميليشيا البورجوازية.

١٤ تموز: الاستيلاء على الباستيل.

١٦ تموز: استدعاء نيكير.

١٧ تموز: بايي يستقبل لويس السادس عشر في قصر المدينة. الأمير دوكونديه والكونت دارتوا يهاجران.

أواخر تموز: تتشكل بلديات وحرس بورجوازي في كل مكان تقريباً، في الريف.

أواخر تموز/ مطلع آب: الرعب الأكبر.

٤ آب: إلغاء النظام الإقطاعي، وبعض الحقوق التي يتمتع بها الأسياد.

٢٦ آب: إعلان حقوق الإنسان والمواطن.

٥ تشرين الأول: الباريسيات يزحفن على ڤرساي.

٦ تشرين الأول: إعادة الملك إلى باريس.

٢ تشرين الثاني: أملاك الإكليروس توضع تحت تصرف الأمة.

١٩ كانون الأول: إحداث السندات الحكومية. الشريحة الأولى أربعمئة مليوناً.

السنة ١٧٩٠

١٣ شباط: تحريم النذور في الأديرة. وإلغاء الأخويات الدينية باستثناء أخوية المعلمين والممرضين.

١٧ نيسان: السندات الحكومية يجري التعامل بها باعتبارها نقداً ورقياً.

١٤ أيار: مرسوم يقرر فرز الأملاك الوطنية، وبيعها بالمزاد. والدفع يجري على اثني عشر قسطاً سنوياً.

٢١ أيار: يجري تقسيم باريس إلى ثمانية وأربعين قسماً.

١٩ حزيران: مرسوم يلغي أي انتماء وراثي لطبقة النبلاء، كما يلغي الألقاب والشعارات التابعة لها.

١٢ تموز: التصويت النهائي على دستور الإكليروس المدني.

١٤ تموز: عيد الاتحاد.

٣١ آب: بوييه يسحق تمرداً للجنود الوطنيين في نانسي.

٢٩ أيلول: عرض الأملاك الوطنية للبيع مقابل شريحة جديدة مبلغها ثمانمئة مليون من الليرات.

٢٧ تشرين الثاني: «القسم المدني» المفروض على رجال الكنيسة الذين يمارسون الخدمة الدينية.

السنة ١٧٩١:

٣ كانون الثاني: تجريد رجال الكنيسة الذين لم يقسموا اليمين من وظائفهم.

٢ آذار: «قانون ألارد» الذي يلغي النظام التعاوني النقابي.

١٠ آذار: منشور بابوي يدين دستور الإكليروس المدني، كما يدين المبادئ الثورية.

٢ نيسان: وفاة ميرابو.

١٤ حزيران: قانون شابولييه الذي يحظر الجمعيات العمالية نهائياً كما يحظر «الائتلاف» (الإضرابات).

٢٠ حزيران: هروب الملك والأسرة الملكية.

٢١ حزيران: توقيف الملك في ڤارين.

٢٧ تموز: مذبحة شان دو مارس.

٥ آب: «الأمة الفرنسية تتخلى عن الشروع بأية حرب تهدف إلى الاحتلال».

٢٧ آب: إعلان بيلنيتز.

١٢ أيلول: إلحاق أڤينيون وكونتيه ڤونيسان، بعد استفتاء شعبي.

١٣ أيلول: لويس السادس عشر يصادق على الدستور المعدل.

٢٨ أيلول: القانون الريفي يمنح حرية التسييج.

٣٠ أيلول: الجمعية التأسيسية تنتفض.

الأول من تشرين الأول: الجلسة الأولى للجمعية التشريعية.

٢٩ تشرين الثاني: رجال الكنيسة الذين لا يقسمون «يمين الولاء المدني» يعتبرون مشبوهين علناً.

السنة ١٧٩٢:

أواخر كانون الثاني: المئة ليرة من السندات الحكومية لا تساوي أكثر من ثلاثة وستين ليرة نقداً.

الأول من آذار: وفاة الإمبراطور ليوبولد الثاني في ڤيينا، ويخلفه ابنه فرانسوا الثاني.

٢٠ نيسان: فرنسا تعلن الحرب على ملك هنغاريا وبوهيميا.

٢٧ أيار: مرسوم من المجلس: كل كاهن متمرد يتعرض لخطر الطرد من فرنسا، بناء على وشاية تبلغ عنه.

٢٩ أيار: مرسوم بحل الحرس الشخصي للملك.

٨ حزيران: المجلس يرسم تشكيل معسكر للمؤتلفين تحت أسوار باريس.

١١ حزيران: استخدام الملك لحق نقض مراسيم ٢٧ أيار و٨ حزيران.

١٢ حزيران: لويس السادس عشر يعزل الوزراء الجيرونديين.

١٥ حزيران: لويس السادس عشر يتخذ وزراء من «الفويان».

٢٠ حزيران: الشعب يحتل التويلري.

١١ تموز: إعلان «الوطن في خطر».

٢٥ تموز: بيان برونشفيك.

٢٧ تموز: مصادرة أملاك المهاجرين.

١٠ آب: تشكيل مجلس انتفاضة باريس. الاستيلاء على التويلري.

١٤ آب: توزيع أراضي البلدان باستثناء الغابات. عرض ممتلكات المهاجرين للبيع.

١٧ آب: إنشاء محكمة جنائية.

١٨ آب: إلغاء آخر الأخويات الدينية.

٢٣ آب: لونغواي يستسلم للبروسيين.

٢/٥ أيلول: مذبحة في سجون باريس.

٢٠ أيلول: انتصار ڤالمي. إنشاء الأحوال المدنية. قانون الطلاق. نهاية المجلس التشريعي.

٢١ أيلول: الجلسة الأولى للمؤتمر الوطني. إلغاء الملكية.

٢٢ أيلول: السنة الأولى من الجمهورية الفرنسية.
٦ تشرين الثاني: انتصار جيماب.
١٩ تشرين الثاني: المرسوم الذي يمنح «الأخوة والعون» إلى الشعوب التي تريد نيل حريتها.
٢٧ تشرين الثاني: إلحاق الساڤوا.
١٠ كانون الأول: فتح دعوى لويس السادس عشر أمام المؤتمر الوطني.
١٥ كانون الأول: مرسوم يقيم في أوروبا المحتلة دكتاتورية الأقليات الثورية.

السنة ١٧٩٣:

٢١ كانون الثاني: إعدام لويس السادس عشر بالمقصلة.
الأول من كانون الثاني: المؤتمر الوطني يعلن الحرب على إنكلترا وهولندا.
٢٣ شباط: المؤتمر الوطني يصدر مرسوماً بتعبئة ثلاثمئة ألف رجل.
٧ آذار: المؤتمر الوطني يعلن الحرب على إسبانيا.
١١ آذار: بداية حرب الڤانديه: مذبحة الجمهوريين في ماشكول.
١٦ آذار: هزيمة نيرڤيندن.
الأول من نيسان: خيانة ديمورييز.
٦ نيسان: الحد الأقصى للحبوب والطحين.
٥ أيار: استسلام ليتينو في توار، أمام الڤانديين.
١٠ أيار: المؤتمر الوطني يغادر نادي الفروسية، ويقيم في مسرح التويلري السابق.
٣١ أيار: يوم عصيان ضد الجيروند.
٢ حزيران: تظاهرة جديدة ضد المؤتمر الوطني.
مطلع حزيران: طرد نواب جيرونديين. انتفاضات «اتحادية»، في الغرب، والجنوب الغربي، والجنوب الشرقي.
٩ حزيران: الڤاندويون يستولون على سومير.
٢٣ حزيران: المؤتمر الوطني يتبنى الدستور.
١٠ تموز: تجديد لجنة السلامة العامة. استبعاد دانتون منها.
١٣ تموز: اغتيال مارا.
١٧ تموز: إلغاء آخر الحقوق الإقطاعية دون تعويض.

٢٦ تموز: توزيع أملاك المهاجرين.

٢٧ تموز : تعيين روبيسبيير في لجنة الخلاص العام.

٢٨ تموز: استسلام ڤالنسيين.

الأول من آب: المؤتمر الوطني يصدر مرسوماً بالقضاء المنظم على الڤاندية.

٤ آب: المصادفة على الدستور بـــ ١٨٠٠٠٠٠ صوتاً مقابل ١٧٠٠٠ صوتاً.

١٤ آب: كارنو وبريور من إقيلم كوت – دور يدخلان إلى لجنة السلامة العامة.

٢٤ آب: مرسوم التعبئة الجماعية. إنشاء دفتر – أستاذ للدين العام.

٢٧ آب: تسليم طولون للإنكليز.

٥ أيلول: تظاهرة اللامتسرولين – اعتقال جاك رو.

٦ أيلول: دخول كولو ديربوا، وبيوڤـــارين إلى لجنة الخلاص العامة.

٩ أيلول: إنشاء الجيش الثوري.

١١ أيلول: الحد الأقصى للحبوب.

١٧ أيلول: قانون المشبوهين.

٢٩ أيلول: الحد الأقصى العام للسلع والأجور.

٥ تشرين الأول: تبني التقويم الجمهوري

٩ تشرين الأول: الجمهوريون يستعيدون السيطرة على ليون.

السنة الثانية:

٩١ ڤانديميير، ١٠ تشرين الأول: حكومة فرنسا تبقى ثورية حتى الصلح.

٢٥ ڤانديميير، ١٦ تشرين الأول: إعدام ماري أنطوانيت. انتصار ڤاتيني.

٢٦ ڤانديميير، ١٧ تشرين الأول: هزيمة الڤانديين في شوليه.

٢٠ برومير، ١٠ تشرين الثاني: عيد الحرية والعقل في كاتدرائية نوتر – دام.

٢٤ برومير، ١٤ تشرين الثاني: اعتقال شابو، وبازير، ودولوني، وجوليان دوتولوز.

٢ فريمير، ٢٢ تشرين الثاني: تجزئة الممتلكات الوطنية.

١٤ فريمير، ٤ كانون الأول: مرسوم حول تنظيم الحكومة الثورية.

١٥ فريمير، ٥ كانون الأول: العدد الأول من صحيفة الكورديلي القديم (الفرنسيسكاني).

٢٩ فريمير، ١٩ كانون الأول: استعادة طولون.

تشرين الثاني وكانون الأول: أول حالات إغلاق الكنائس في المنطقة الباريسية. والمئة ليرة من السندات الحكومة تعادل ثمان وأربعين ليرة نقدية.

٣ نيڤوز، ٢٣ كانون الأول: انتصار ساڤونية على الڤانديين.

السنة ١٧٩٤:

٢٣ نيڤوز، ١٢ كانون الثاني: اعتقال فابر ديغلانيتن.

١٦ بلوڤيوز، ٤ شباط: المؤتمر الوطني يصدر مرسوماً بإلغاء الرق في المستعمرات.

١٣/٨ ڤانتوز، من ٢٦ شباط إلى ٣ آذار: سان – جوست يجعل المؤتمر الوطني يتبنى مرسومين ظرفيين يعلنان عن إعادة توزيع الممتلكات المصادرة من المشبوهين.

الأول من جرمينال، ٢١ آذار: فتح دعوى الهيبيرتيين.

٤ جرمينال، ٢٤ آذار: إعدام الهيبيرتيين.

١٣ جرمينال، ٢ نيسان: دعوى الدانتونيين.

١٦ جرمينال، ٥ نيسان: إعدام الدانتونيين.

آذار ونيسان: موجات من مكافحة النصرانية.

١٨ فلوريال، ٧ أيار: المؤتمر الوطني يصدر مرسوماً يقر فيه بالكائن الأسمى.

٢٠ بريريال، ٨ حزيران: قانون المشبوهين.

٨ ميسيدور، ٢٦ حزيران: جوردان يحرز انتصاراً في فلوروس.

٩ تيرميدور، ٢٧ تموز: مناقشات في المؤتمر الوطني. ولا يتوصل روبيسبييرياً إلى الإقناع، فيصدر بحقه مرسوم بالتوقيف مع عدد من أنصاره.

١٠ تيرميدور، ٨ تموز: إعدام روبيسبيير، وسان – جوست، وكوتون، و١٩ روبيسبييرياً آخر.

١٣ تيرميدور، ٣١ تموز: تجديد اللجان.

١٤ تيرميدور، الأول من آب: إعادة العمل بقانون بريريال، وإصدار مرسوم بتوقيف فوكييه – تانڤيل.

١٨ تيرميدور، ٥ آب: إطلاق سراح عدد كبير من السجناء.

٧ فريكتودور، ٢٤ آب: إعادة تنظيم الحكومة في ست عشرة لجنة.

اليوم الثاني الإضافي، ١٨ أيلول: الجمهورية لا تدفع أجوراً لأية عبادة.

السنة الثالثة:

١٩ ڤانديميير، ١٠ تشرين الأول: تأسيس دار المعلمين العليا في تشرين الأول ٩٤. والمئة ليرة من السندات الحكومية تعادل عشرين ليرة نقدية.

٢٢ برومير، ١٢ تشرين الثاني: إغلاق نادي اليعاقبة.

١٨ فريمير، ٨ كانون الأول: عودة النواب الجيروندييين الثلاثة وسبعين، المطرودوين في ٢ حزيران ١٧٩٣، إلى المؤتمر الوطني.

٢٦ فريمير، ١٦ كانون الأول: إعدام كارييه.

٤ نيڤوز، ٢٤ كانون الأول: إلغاء الحد الأقصى.

السنة ١٧٩٥:

٣٠ نيڤوز: ١٩ كانون الثاني: إنشاد نشيد: يقظة الشعب، للمرة الأولى.

٣ بلوڤيوز، ٢٢ كانون الثاني: أسر الأسطول الهولندي في هلدير.

١٩ بلوڤيوز، ٤ شباط: اعتقال بابوف.

٢٠ بلوڤيوز، ٥ شباط: إخراج أبطال الثورة من مدفن البانتيون.

٢٩ بلوڤيوز، ١٧ شباط: توقيع اتفاقات لاجوني بين المؤتمر الوطني وزعماء الشوان، شاريت، وسبينو، وكورماتان.

٣ ڤانتوز، ٢١ شباط: مرسوم يقضي بإعادة حرية العبادات وفصل الكنيسة عن الدولة.

١٢ ڤانتوز، ٢ آذار: اعتقال بارير وتوجيه الاتهام له، ولكولو ديربوا، وبيوڤارين.

٢ جرمينال، ٢١ آذار: دعواهم تبدأ أمام المؤتمر الوطني.

١٢ جرمينال، الأول من نيسان: يوم تمرد ضد المؤتمر الوطني.

١٣ جرمينال، ٢ نيسان: بيشغرو يقمع التمرد.

١٦ جرمينال، ٥ نيسان: صلح بال بين فرنسا وبروسيا.

١٥ فلوريال، ٤ أيار: مذبحة اليعاقبة المسجونين في ليون.

١٦ فلوريال، ٧ أيار: إعدام فوكييه – تينڤيل بالمقصلة.

٢٧ فلوريال، ١٦ أيار: معاهدة لاهاي بين فرنسا وهولنده.

من الأول إلى ٤ بريريال، ٢٠-٢٣ أيار: أيام عصيان.

١٢ بريريال، ٣١ أيار: إلغاء المحكمة الثورية.

٢٠ بريريال، ٨ حزيران: موت لويس السابع عشر في لوتامبل.

٥ ميسيدوز، ٢٣ حزيران، بيان ڤيرونا.

١٦ ميسيدور، ٤ تموز: القراءة الأولى للمشروع الدستوري.

تموز: المئة ليرة من السندات الحكومية تعادل ثماني ليرات من العملة النقدية.

٢٦ ميسيدور، ١٤ تموز: يجري إنشاد المارسيلييز للمرة الأولى منذ عام.

٣ تيرميدور، ٢٢ تموز: صلح بال مع بروسيا.

١٩ تيرميدور، ٨ آب: قرار اتهام بحق عشرة نواب، بينهم فوشيه.

٥ فريكتودور، ٢٢ آب: المؤتمر الوطني يتبنى الدستور الجديد.

٢٠ فريكتودور، ٦ أيلول: بداية الاستفتاء الشعبي على الدستور.

السنة الرابعة:

الأول من ڤانديميير، ٣ أيلول: إعلان دستور السنة الثالثة.

٩ ڤانديميير، الأول من تشرين الأول: إلحاق بلجيكا.

تشرين الأول ١٧٩٥: المئة ليرة من السنوات الحكومة تعادل ١,٤ ليرة نقدية.

١٣ ڤانديميير، ٥ تشرين الأول: باراس وبونابرت يسحقان التمرد الملكي في باريس.

٢٤ ڤانديميير، ١٦ تشرين الول: بونابرت يصبح فريقاً (قائد فرقة).

٢٩ ڤانديميير، ٢١ تشرين الأول: الانتخابات في الهيئة التشريعية.

٣ برومير، ٢٥ تشرين الأول: التصويت على قانون يحرم الوظائف العامة على أقارب المهاجرين. وجعل القوانين الإرهابية سارية المفعول على الكهنة.

٤ برومير، ٢٦ تشرين الأول: المؤتمر الوطني ينفض. بونابرت يصبح قائداً عاماً للجيش الداخلي. إطلاق تسمية ساحة الكونكورد على ساحة الثورة.

٩ برومير، ١٣ تشرين الأول: تعيين حكومة إدارة تنفيذية.

السنة ١٧٩٦:

٣٠ بلوڤيوز، ١٨ شباط: الائتلاف الرسمي لصفائح الطباعة المخصصة للسنوات الحكومية.

١٢ ڤانتوز، ٢ آذار: نابوليون يصبح قائداً أعلى لجيش الحملة الإيطالية.

٢٨ ڤـــانتوز، ١٨ آذار: إصدار حوالات إقليمية.

١٠ جرمينال، ٣٠ آذار: بابوف يشكل لجنة تآمر المتساوين.

٢٢جرمينال، ١٢ نيسان: انتصار مانتونوت.

٢٤ جرمينال، ١٣ نيسان: انتصار ميلليسيمو.

٢٦ جرمينال، ١٥ نيسان: انتصار ديغو.

٢ فلوريال، ١٢ نيسان: انتصار موندوڤي.

٢١ فلوريال، ١٠ أيار: لودي. توقيف بابوف وأصدقائه.

٢٦ فلوريال، ١٥ أيار: بونابرت يدخل إلى ميلانو.

مطلع بريريال: تمرد باڤي ضد القوات الفرنسية.

تموز: نهاية تجربة «الحوالة» والعودة الفعلية إلى العملة النقدية.

١٨ تيرميدور، ٥ آب: كاستيغليون.

٢٢ فريكتودرو، ٨ أيلول: باسانو.

٢٣ فريكتودور، ٨ أيلول: مسألة معسكر غرونيل.

السنة الخامسة:

٢٥ ڤانديميير، ١٦ تشرين الأول: الإعلان عن الجمهورية السيسبادانية، في بولونيا.

٢٧ برومير، ١٧ تشرين الثاني: أركول.

السنة ١٧٩٧:

كانون الثاني: تأسيس دين محبة الرب.

٢٥ نيڤوز، ١٤ كانون الثاني: ريـــڤولي.

١٤ بلوڤيوز، ٥ شباط: استسلام مانتو.

١٦ بلوڤيوز، ٤ شباط: كل المدفوعات تجري نقداً من الآن فصاعداً.

الأول من ڤـــانتوز، ١٩ شباط: معاهدة تولاسو مع الكرسي – البابوي.

جرمينال: انتخابات من أجل تجديد ثلث النواب.

٢٩ جرمينال، ١٨ نيسان: البنود الأولى لمعاهدة ليوبين.

الأول من بريريال، ٢٠ أيار: بارتيلمي يحل محل لوتورنو في حكومة الإدارة.

٨ بريريال، ٢٧ أيار: إعدام بابوف ودارتيه على المقصلة.

٢١ بريريال، ١٤ حزيران: كل الإدارة المالية تسند إلى الخزينة العامة.
١٣ ميسيدور، الأول من تموز: هوش يزحف بقواته على باريس.
٢١ ميسيدور، ٩ تموز: تأسيس الجمهورية السيزالبينية.
٢٦ ميسيدور، ١٤ تموز: هوش وتاليران يدخلان إلى الوزارة.
١٨ فريكتودور، ٤ أيلول: انقلاب المديرين ضد المجالس.
١٩ فريكتودور، ٥ أيلول: الرجوع إلى القوانين الاستثنائية.
٢٢ فريكنودور، ٨ أيلول: قانون ضد الصحافة.

السنة السادسة:

٩ ڤانديميير، ٣٠ أيلول: إفلاس الثلثين.
٢٦ ڤانديميير، ١٧ تشرين الأول: صلح كامبو – فورميو.

السنة ١٧٩٨:

فلوريال: انتخاب من أجل تحديد المجالس.
٢٢ فلوريال، ١١ أيار: انقلاب حكومة الإدارة والمجالس على حساب الإدارة.
٣٠ فلوريال، ١٩ أيار: بونابرت يبحر باتجاه مصر.
فلوريال- تيرميدور، أيار – آب: ثلاث سفن محملة بالكهنة الفرنسيين والبلجيكيين تغادر أوليرون باتجاه غويانا.
٢٩ بريريال، ١٧ حزيران: تنظيم التوقف عن العمل بموجب «العشاري».
٢٣ فريكتودور، ٩ أيلول: تنظيم العبادة العشارية والأعياد.

السنة السابعة:

٢٤ ڤانديميير، ١٥ تشرين الأول: المعرض الوطني.
٤ فريمير، ٢٤ تشرين الثاني: ضريبة الأبواب والنوافذ.

السنة الثامنة ١٧٩٩:

٤ بلوڤيوز، ٢٣ كانون الثاني: شامبيونيه يدخل إلى نابولي.
٧ بلوڤيوز، ٢٦ كانون الثاني: إعلان الجمهورية النابوليتانية.
٧ ڤانتوز ، ٢٥ شباط: بونابرت يدخل إلى غزة.

١٤ ڤانتوز ، ٤ آذار: حصار يافا.

٢٩ ڤانتوز، ٩ آذار: حصار عكا.

٥ جرمينال، ٢٥ آذار: جوردان يهزم في ستوكاش.

٢١ جرمينال، ١٠ نيسان: البابا ينقل إلى فرنسا.

جرمينال: انتخابات لتجديد المجالس.

٨ فلوريال، ٢٧ نيسان: هزيمة مورو في كاسانو.

٩ فلوريال، ٢٨ نيسان: اغتيال الأشخاص المطلقي الصلاحية الفرنسيين في راستات.

٢٧ فلوريال، ١٦ أيار: تعيين سييس في حكومة الإدارة.

٢٨ فلوريال، ١٧ أيار: بونابرت يرفع الحصار عن عكا.

الأول من بريريال: ٢٠ أيار: الإنكليز يبحرون مجدداً من أوستند.

٣٠ بريريال، ١٨ حزيران: المجالس تدمر حكومة الإدارة.

الأول من ميسيدور، ١٩ حزيران: سوڤوروف يهزم ماكدونالد في تريبيا.

٧ تيرميدور، ٢٥ تموز: انتصار أبو قير على الجيش التركي.

٢٨ تيرميدور، ١٥ آب: مقتل جوبير في نوڤـــي.

٦ فريكتودور، ٢٣ آب: بونابرت يغادر مصر.

١٠ فريكتودور، ٢٧ آب: الإنكليز والروس في هيلدير.

١٩ أيلول: انتصار برون في بيرجين.

السنة الثامنة:

٥ ڤانديميير، ٢٧ أيلول: ماسينا يكسب معركة زوريخ.

١٧ ڤانديميير، ٩ تشرين الأول: بونابرت في طريقه إلى فرنسا.

الأول من برومير، ٢٣ تشرين الأول: لوسيان برنابرت يعين رئيساً لمجلس الخمسمئة.

١٨ برومير، ٩ تشرين الثاني: التصويت على نقل المجالس إلى سان كلود، وسييس وديكوس وباراس يستقيلون، ويعين بونابرت قائداً لقوات باريس.

١٩ برومير، ١٠ تشرين الثاني: بعد جلسة مضطربة، يعين النواب المتبقون بونابرت، وسييس وروجيه ديكوس قناصل.

المـراجـع

إن ثبتاً كاملاً بالمراجع حول تاريخ الثورة الفرنسية قد لا يتوافق مع طبيعة هذه المجموعة – فهذا الثبت قد يتطلب عدداً من الصفحات أكثر مما يحتويه هذا المجلد – ولا مع ما يطمح إليه هذا الكتاب. أما القراء الذين يرغبون في تعميق بعض المسائل فيمكنهم أن يجنوا الفائدة، إذا رجعوا إلى الإشارات الواردة في كتاب: الثورات من ١٧٧٠ إلى ١٧٩٩ (مطبوعات P.U.F ١٩٦٣) وهو من تأليف جاك غودشو، أو الإشارات التي تقدمها الأعداد الصادرة كل ثلاثة أشهر من الحوليات التاريخية للثورة الفرنسية. ونكتفي هنا بأن نذكر بالمؤلفات التي كانت علامات بارزة في تاريخ المؤلفات التاريخية الثورية، والأعمال الأحدث منها عهداً والتي وجهت هذا التاريخ إلى دروب جديدة. ولا شك أن القارئ سيعذرنا عن إغفال المقالات، والمحاضرات المطبوعة على جهاز السحب، تحت عناية مركز التوثيق الجامعي، وهي مقالات جورج لوفيــڤر، ومقالات مارسيل رينار، التي يجري استخدامها غالباً، ونادراً ما يجري الاستشهاد بها، ومما يؤسف له أن الفائدة المرجوة لكثرة القراء لا تكون إلا بما هو مطبوع.

إذا وضعنا على كفتي ميزان أعداء أعوام ١٧٨٩ و١٧٩٣ وورثتها المخلصين لها، فلا ندري من ستكون له الغلبة من ناحية وزن الورق المكتوب. بيد أن المحبة قد كانت أكثر ذكاء من الكراهية، برغم عماهما والاستبداد بالرأي فيهما. وإذا ما وضعنا جانباً أشكال الحنين الواضحة الرؤية والتي هي مشبعة بما كان يمكن أن يكون عليه القرن الثامن عشر دون الأحداث الثورية: فمن ألكسي دوتوكــڤيل (الذي ينبغي أن يقرأ كتابه: النظام القديم والثورة، والذي نشر عام

١٨٥٦، في الطبعة النقدية التي نشرها غاليمار عام ١٩٥٢)، إلى بيير غاكسوت (الثورة الفرنسية، الطبعة الجديدة ١٩٦٢)، ومرورا بتين (أصول المعاصرة ١٨٧٦-١٨٩٣) فإن عقولاً لامعة قد حاولت أن تقاوم التيار المسيطر في التأليف التاريخي. إن الورع الثوري قد ألهم أيضاً عقولاً وضيعة. فلندعها ولننتقل إلى العقول الأفضل منها. وأولها ميشليه، الذي يجعل سرده للثورة (المنشور فيما بين ١٨٤٧ و١٨٥٢) كتاب التاريخ للويس بلان (١٨٤٧-١٨٦٢)، يجعله يبدو باهتاً، بسبب حدس ميشليه العبقري عن الجماهير والناس. وبعد نصف قرن من ذلك التاريخ، يطبع كتاب التاريخ السياسي للثورة الفرنسية لأولار (١٩٠١)، والتاريخ الاشتراكي لجان جوريس (١٩٠١- ١٩٠٤)، يشيران إلى مرحلة حاسمة، ولكن بدرجة متفاوتة.

فمع أولار، يدخل تاريخ الثورة إلى جامعة الجمهورية الثالثة: وهذا يدل، بلا شك، على بعض ضروب قصر النظر الامتثالية (والتي لم تكن، حينذاك، دون ارتباط بالراديكالية الصاعدة)، كما نشير أيضاً على الإخبار الجاد، وعلى الميل إلى تاريخ للبرلمانية تجري متابعته بعناية، وهو الذي نأنف منه اليوم عن خطأ منا. ولئن كان أستاذ السوربون يعمل على تأهيل تلاميذه، فإن القائد الاشتراكي كان يحرك فيهم عواطف النزعة اليعقوبية الفرنسية. إن رؤيته لاستمرارية الثورة واستحضاره لسعادة تولد من الثروة ومن الذكاء، لم تفقد قيمتها ولا نداوتها. أما ألبير ماتييز، الذي كان جامعياً هو الآخر – ولكنه معاد جداً لأطروحات أولار – وهو مثله اشتراكي، وقد تأثر بالبولشفية في فترة ما، فقد أثار حماسة وشغف جيلنا بالمجلدات الثلاثة التي نشرت لدى ا. كولان، بين ١٩٢٢ و١٩٢٧، وقد أعيدت طباعتها دون توقف. وهي (الثورة الفرنسية). إن مواقفه المتحيزة، الواضحة حالياً، قد عدلت، بفكر صاف، وبوعي مؤرخ راسخ في واجبات المهنة، على يد جورج لوفيـــڤر، والذي قام بمراجعة عرضه الشامل الكبير: الثورة الفرنسية، قبل وفاته بقليل عام ١٩٥١، مراجعة كاملة. إن الصفحات الباهرة التي كتبها أرنست لابروس في: تاريخ الحضارات العام (P.U.F، ١٩٥٩) تشكل آخر تفسير إجمالي للثورة.

إن الأطروحات، والمقالات المنشورة في المجلات، والدراسات التبسيطية حتى، والعديد من الأعمال التي أنجزت منذ ثلاثين عاماً، قد أسهمت في إلقاء الضوء على بعض المسائل أو في طرحها بكل بساطة. ولن نشير هنا إلا إلى ما بدا ضرورياً للمؤلفين، صواباً أو خطأً.

● هل هي ثورة فرنسية أم ثورة أطلسية؟ إن المسألة التي طرحها جاك غودشو (في كتابه المذكور أعلاه)، والمؤرخ الأمريكي ر. ب بالمر (عصر الثورة الديمقراطية ١٩٥٩)، تبدو لنا وكأنها قد عولجت، حتى الآن، دون أن تؤخذ بالاعتبار السمة النوعية للأحداث الفرنسية.

أما دراسة أ.ج. هوبسباون (عصر الثورة، ١٩٦٢) فتتيح للقراء أن يكونوا عنها فكرة أكثر قصداً.

● هل هي ثورة ولدت من البؤس، أم أنجبها الازدهار؟ إن أطروحات أرنست لابروس في صورته الإجمالية لحركة الأسعار والدخول في فرنسا، في القرن الثامن عشر (١٩٣٣) وكتابه أزمة الاقتصاد الفرنسي في نهاية النظام القديم، وبداية الثورة (١٩٤٤) قد وجهت المؤلفات التاريخية عما قبل المرحلة الثورية، على مدى ثلاثين عاماً.

● ثورة للعقل أم ثورة للإحباطات المتراكمة؟ لقد عارضت دروس الفونس دو برون (الأدب والمجتمع في القرن الثامن عشر، مركز التوثيق الجامعي، ١٩٦٣-١٩٦٥) الصور القديمة المبنية على التعارض الجذري بين الأيديولوجيا الأرستقراطية والأيديولوجيا البورجوازية، عارضتها بإشكالية جديدة.

●هل نتصور الثورة باعتبارها كتلة واحدة، أم باعتبارها التقاء لحركات متجانسة؟ لقد أوحت أطروحات جورج لوفيــفر (فلاحو الشمال، ١٩٢٤) ومقالاته (التي نشرت مجدداً في: دراسات عن الثورة الفرنسية، ١٩٥٤)، لقد أوحت بأعمال حديثة العهد (خصوصاً بول بوا: فلاحو الغرب، ١٩٦٠)، وهذه الأعمال قد سلطت الضوء على استقلال الحركة الفلاحية الذاتي. أما دانييل غيران (في كتابه: صراع الطبقات في ظل الجمهورية الأولى، البورجوازيون والأذرع العارية، ١٩٤٦) فقد

فتح الطريق لدراسات تدور على الجماهير الباريسية. أما ألبير سوبول (اللامتسرولون الباريسيون في السنة الثانية، ١٩٥٨) وجورج روديه (الجمهور في الثورة الفرنسية، ١٩٥٩)، وكار دي تونيسون (هزيمة اللامتسرولين: الحركة الثورية، والردة البورجوازية في السنة الثالثة، ١٩٥٨) وريشار كوب (الجيش الثورة، ١٩٦٣) فقد هيؤوا الأرضية تهيئة واسعة.

وإننا لنأسف أشد الأسف لعدم وجود مؤلفات ذات قيمة تعالج الجماعة الأكثر ارتباطاً بالثورة، ألا وهي البورجوازية. لا شك أن مؤلفات سيريه قد نشرت من مثل: كارنو العظيم (١٩٥٠ – ١٩٥٢) لمارسيل رينار، وسان جوست أو قوة الأشياء (١٩٥٤) لألبير أوليــڤييه، وبارير (١٩٦١) من تأليف جيرشوي. ولا شك أن مؤرخاً أمريكياً قد حاول أن يقيم مجدداً مكان الجيروندبين في تجديد الجماعات الحاكمة، وهو: م.ج سيدنهام، في كتابه: الجيروندبون، ١٩٦١. ولكن إجمالاً، وخصوصاً في فرنسا، لم يتصد سوى القليل للمسألة الشديدة التعقيد، مسألة بورجوازيات نهاية القرن الثامن عشر. وفضلاً عن ذلك، فهناك، في قلب المؤلفات التاريخية ذات المنحى الماركسي، هناك اختلافات في الرأي كامنة حول هذه النقطة: ودون أن نرجع إلى كاوتسكي في كتابه (صراع الطبقات في فرنسا عام ١٧٨٩) والذي ترجم إلى الفرنسية عام ١٩٠١، يكفي أن نقارن موجز المؤرخ السوڤييتي مانفريد (الثورة الفرنسية الكبرى، موسكو، المنشورات باللغات الأجنبية، ١٩٦١)، وكتاب ألبير سوبول (الثورة الفرنسية، غاليمار، ١٩٦٤) لكي ندرك أي إحراج تثيره هذه المسألة.

فليسمح لنا أن نكون أكثر إيجازاً حول مسائل ذات أهمية هائلة، بالتأكيد، ويمتلك القراء حولها نتائج لم يتجاوزها البحث إلا بعض الشيء. وبالنسبة للتاريخ الديني، يمكن الرجوع إلى أندريه لاتريي (الكنيسة الكاثوليكية والثورة الفرنسية) (هاشيت ١٩٤٦- ١٩٥٠). أما العلاقات بين الثورة الفرنسية وأوروبا فقد سلط عليها الضوء، وأوجزها، فوجبيه في الجزء الرابع من: تاريخ العلاقات الدولية، والذي يديره بيير رونوڤان. وقد جمع جاك غودشو في كتابه: الثورة المضادة

(١٩٦١) نتائج الأبحاث المختلفة حول النظريات، والمؤامرات، والناس في المغامرة الملكية. ومنذ ذلك الحين، فقد بدلت أعمال مختلفة ظهرت في إنكلترا والولايات المتحدة نظرتنا لحروب الــڤانديه.

إن الجزء الأول من كتابنا الثورة قد صيغ عام ١٩٦٣، وانتهى الثاني في تشرين الأول عام ١٩٦٥. كلاهما قد تعرض، وسوف يتعرضان، في ساعة نشرهما، لبعض التقادم قياساً إلى الأبحاث الجارية. وليس لنا نعتذر عن ذلك؛ فمعرفة التاريخ نسبية دوماً، فما إن يكتب سطر ما، حتى يصبح سطراً قد عفا عليه الزمن. غير أننا نريد أن نحدد هذه التواريخ تحديداً شديداً لكي لا ينسب إلى هذا المؤلف ادعاءات غريبة عنا. فهو لا يتعدى كونه قراءة جديدة، متأنية ومفعمة بالحماسة، لما لا يزال يشكل السر الكبير لأصول المجتمع الفرنسي المعاصر.

المؤلفان:

لئن عمل المؤلفان من خلال توافق كامل في وجهات النظر، وتبادل مستمر للرأي، فقد تحتم عليهما أن يتقاسما الجزء المتعلق بصياغة هذا الكتاب.

- كتب فرانسوا فوريه الفصول التالية: «فرنسا لويس السادس عشر»، «تمرد النبلاء»، «ثورات صيف عام ٨٩ الثلاث»، وقد صاغ، فضلاً عن ذلك، في فصل «السنة السعيدة» النص المكرس للجمعية التأسيسية. وهو مؤلف الفصول «الجمهورية البورجوازية» و«فرنسا الجديدة» و«نهاية نظام».
- وكتب دوني ريشيه الفصول التالية: «السنة السعيدة» و«انزلاق الثورة» و«الرومانسية الثورية» و«زمن المحنة» و«تيرميدور أو النسيان المستحيل» و«المغامرة الإيطالية» و«الحرب المستمرة».

نصوص إضافية

١- مؤامرة ٩ تيرميدور

٢- المكاتب

٣- أقسام باريس

٤- أسرة هابسبورغ وإيطاليا

مؤامرة ٩ تيرميدور

الحكام الولاة: إنهم إرهابيون مفسدون.

لقد كان المفوضون المكلفون بمهام، بين موظفي عهد الإرهاب، يشغلون مكاناً استثنائياً، بمقدار ما كانوا يمارسون في الريف سلطة لا يقاسمهم ولا يراقبهم فيها أحد، وهي سلطة فورية.

المستفيدون من المؤامرة

وبعضهم، حسب أقوال روبيسبيير، «كان يسيء إلى المبادئ الثورية»، وقد عرضوا المؤتمر الوطني للخطر بتجاوزاتهم، فكان فوشيه، مثلاً، مسؤولاً عن ذبح المئات من أهالي ليون، بعد فشل الانتفاضة الاتحادية، ومع فوشيه، كان هناك غوتون وكولو. أ. فريرون فقد كان يكثر من الإعدامات بلا محاكمة، في طولون، ومرسيليا، وكان، بالإضافة إلى ذلك، يجبي مع باراس، ثمانمئة ألف ليرة بلا مسوغ قانوني، ولم تتوصل لجنة المالية، لدى عودتهما من المهمة أن تستعيدها منهما. وأخيراً، فقد عرف تاليان الذي أرسل إلى الجيروند، بأعمال سلب ونهب فيها.

هجوم وقائي: إن هؤلاء الرجال يشعرون أنهم مهددون فعلاً، ويعلمون أن روبيسبيير يستعد ليطلب إليهم تقديم حساباتهم، فلقد قال إنه يريد أن ينتهي من «المختلسين»، أو ألمح إلى ذلك. والمرافعة الطويلة التي ألقاها في المؤتمر الوطني بتاريخ ٨ تيرميدور موجهة في قسم منها ضد الحكام الولاة السابقين.

ولكن هؤلاء سبقوا المعصوم[1]، وبما أنهم الآن وحدهم فلن يصلوا إلى شيء من مرادهم. وبالفعل فقد فقدوا في باريس سلطتهم كلها وفقدوا حظوتهم؛ ومع ذلك فسيكون دورهم حاسماً، لأنهم سيستخدمون حماسة من لا يسعهم التراجع في تنظيم الاتصالات وإقناع المترددين. ومن هؤلاء فوشيه الذي سيعمم شعار «يسقط الطاغية!» في الثامن من تيرميدور مساء، ومنهم تاليان الذي سيصعد، قبل الجميع إلى المنبر ليطالب بتوقيف روبيسبيير.

في السلطة: إن نهاية عهد الإرهاب تحرر الحكام من كل خوف، ومنذ ذلك الحين، سوف يؤكدون على فائدتهم، بأن يزيدوا من ضراوتهم ضد الجبليين: إن هؤلاء الإرهابيين «التائبين» سيتطورون على هذا النحو باتجاه اليمين، وذلك بأن يضفوا معنى المراجعة السياسية على ما لم يكن في البداية سوى عمل دفاعي عن الذات، كما فعل فريرون. وبالمقابل، فإن فوشيه سينفصل رويداً رويداً عن الحركة التيرميديورية، وحتى أن مرسوم توقيف سيصدر بحقه في نهاية الفترة. أما باراس فيعرف أكثر من تاليان كيف يظهر رجلاً لا يُستغنى عنه؛ فبعد أن حمى بنجاح البدايات الصعبة لجمهورية الأعيان، غدا أحد قادتها الرئيسيين.

أعضاء لجنة السلامة العامة:

القادة: كانت لجنة السلامة العامة قد غدت في السنة الثانية مركز القرار الحقيقي الوحيد. ووجد ائتلاف تيرميدور فيها زعماء: بيوڤارين، وكولو ديربوا، ولقد تميز كل منهما باعتباره من عناصر اليسار في اللجنة الكبرى. وكان عدم تساهلهما قد جعلهما شعبيين لدى اللا متسرولين، وجعلتهما نزعتهما الملحدة شعبيين لدى الأشخاص المتورطين في الحرب الثورية، وفي محو المسيحية. وقد أخذ عضو ثالث في لجنة السلامة العامة دوراً حاسماً في

(١) أي روبيسبيير.

نجاح العملية، وهو بارير؛ فتفاوض سراً مع مندوبي السهل، ولعب دور عنصر ارتباط بين جناحي الائتلاف، وكان وجوده ضماناً للوحدة فيما بينهما.

أهدافهم: إن الدوافع الشخصية لهؤلاء المحرضين الثلاثة على قيام ٩ تيرميدور كانت دون أي شك حاسمة في قرارهم، وكان واحد منهم يجازف، بطرائق مختلفة، بأن يكون ضحية تطهير جديد تقوم به لجنة السلامة العامة، ويحركه المديرون الثلاثة. وحتى أن بارير، برغم مهارته، قد فقد ثقة الزمرة الحاكمة... ومع ذلك، فإن تدخل الحكام كان يجري بسبب الخوف أقل مما كان يجري بناء على برنامج معين: برنامج مواصلة الثورة. وهذا معناه بالنسبة لبيو وكولو تعميق الإرهاب، وإسقاط الرهان على صلح يعتمد التسوية، أما بارير فيرى من منظوره، الرجوع إلى نظام السنة الثانية، وبالصورة التي يعمل بها، قبل قانون بريريال، وعبادة الكائن الأسمى. إلا أنهم، سواء حكموا على روبيسبير «بالتساهل» أم «بالتطرف»؛ فقد كانوا متفقين جميعاً على إدانة نزعاته الفردية في الحكم.

انتصارهم الزائف: لقد انتصروا ظاهرياً في ١٠ تيرميدور، ولكن إلى أي زمن؟ ومقابل أي ثمن؟ إنهم سرعان ما يستبعدون عن لجنة السلامة العامة. وبما أنهم حلفاء خطرون، فسيصحبون مشبوهين ريثما يتعرضون للهجوم. وفي الوقف نفسه، فسيجري انحسار تلك الثورة الديمقراطية التي جسدوها، وبما أنهم قد هوجموا في مثلهم العليا، كما في أشخاصهم، فقد خسروا رهانهم على تيرميدور.

لجنة الأمن العام:

الأحقاد: إن لجنة الأمن العام التي تمتد صلاحيتها من حيث المبدأ إلى كافة جوانب «الشرطة الداخلية» قد تقلص دورها إلى مهام تنفيذية اعتباراً من اللحظة التي أفلحت فيها اللجنة الكبرى في أن تصبح الأداة الوحيدة للحكومة

الثورية . إن ڤادييه، رئيس لجنة الأمن العام، وآمار، كانا معاديين لهذه الخطوات بحيث كانا يخشيان أن يريا روبيسبيير يفرض سياسة «تنزع إلى الاعتدال» بفضل هذا التمركز للسلطات. وانتشرت شائعات عن الصلح. ولكن المؤشر الأكثر خطورة لهذا الانحراف المنذر بالخطر هو بالتأكيد عبادة الكائن الأسمى، بالنسبة لهؤلاء المكافحين للنصرانية. فهل يكون هناك صلح تسوية، أو دين جديد؟ إن الثورة تتعرض لخطر الخنق.

زوال الأوهام: إن عضوي لجنة السلامة العامة، بيو وباريز، مثلهما مثل كولو، كانا عاجزين عن عرقلة تطور الائتلاف التيرميدوري إلى اليمين. وطالما كان بوسعهما الكلام، فقد حاولا تسويغ إدارتهما للأمور، والانفصال عن روبيسبيير، إلا أن الاندماج كان هو الأقوى؛ فلم يعد المعتدلون بحاجة إليهما.

محركو المؤامرة

مخاوف السهل: أثناء أسوأ فترات الإرهاب، أقر أعضاء السهل من المؤتمر الوطني تدابير السلامة العامة، لا بدافع مذهبي، بالتأكيد ولا حتى بدافع الخوف فقط، بل انطلاقاً من موقف صحيح لهم؛ فلم تكن لديهم سياسة بديلة؛ ومع ذلك، فالخصم الداخلي قد تحطم، والخصم الخارجي قد أبعد، فاستعادوا حريتهم في التقييم. إن الجناح المعتدل في لجنة السلامة العامة، من مثل كارنو، والأخوين بريور، وليندييه، «وهؤلاء الفنيين» الذين كانوا يعتبرون أنفسهم رهائن، قد ساعدوا أعضاء السهل في صياغة اعتراضاتهم. ومن بين هؤلاء المعتدلين المتعددي الانتماءات، أخذت تنشأ وحدة في النظرات، ومشاركة في الأهداف بعد ذلك بقليل. فينبغي وضع نهاية للمغامرة في ذلك الوقت الذي يقدم فيه نجاح الحكومة الثورية الوسائل لذلك، الحرية الفردية بدلاً من الإرهاب، والحرية الاقتصادية بدلاً من الاقتصاد الموجه، وسلطة المؤتمر

الوطني بدلاً من الديكتاتورية الفئوية. لقد كانوا يتمنون إقامة برلمانية حقيقية متحررة من رقابة المقصلة.

ولم يكن لآخر مبادرات روبيسبيير إلا أن تدعم مخاوفهم؛ فمن سيكون في عربة الإعدام المقبلة؟ هل نحن على وشك أن نشهد ٣١ أيار جديداً؟ إن نواب السهل يرتعبون من هذا التطهير الكاسح الذي يبدو أنه لن يستثني أحداً. إن ذلك القمع غير المحدد هو اعتراف بالضعف، في نظرهم، فالحكومة لم تعد ترتكز إلا على قاعدة ضيقة ومن ثم فهي هشة، ومصلحة الثورة تقتضي أن تستبدل هذه الحكومة غيرها.

قوة داعمة: لقد تدخل السهل في تنظيم المؤامرة بصورة متأخرة، وليس ذلك لأنه لا يزال يخشى روبيسبيير فقط، بل لأنه يأنف من أن يكون أداة للمناورة بأيدي «متطرفي» الأرهاب، والساسة المفسدين. ولئن أخذ ينخرط في المؤامرة، فذلك لأن مشاركة كارير وكارنو قد طمأنته، ومن جهة أخرى فقد توقعت الأذهان الأكثر صفاء أنها ستجد الفرصة للوصول إلى السلطة، بعد أن تنتهي تسوية الحسابات الأخيرة فيما بين الجبليين. وأخيراً، فإن رجال اللجان يحتاجون إلى دعمهم البرلماني. إن أصوات السهل المئة وخمسين ستكون سنداً، وستضفي صفة الإجماع خصوصاً على المشروع. وهذا ما سيهدئ الرأي، ويعزل روبيسبيير وأصدقاءه أكثر. فأي تعويض يحق لهؤلاء الثوريين المتعقلين أن ينتظروه؟ لقد وعدوا بانتهاء عهد الإرهاب. وفي هذا الصدد. فإن نوعية محركي المؤامرة كانت تحمل خطر التشكيك بمقاصدهم.

ولكن ما هو وزن تذبذبات هؤلاء الشركاء اليساريين، حين يزاح العائق.

الثأر: في التاسع والعاشر من تيرميدور، يصبح السهل مغفلاً من الاسم؛ فعدده وتضامنه هما اللذان يحسب حسابهما. إذ ترتفع تدريجياً أصوات كانت قد نسيت، ويدخل الدانتوني بريار إلى لجنة السلامة العامة، وينتخب تريلار، وهو

أشهر خطباء المجلس التأسيسي في الوقت نفسه. ويبدو أن الثورة قد استعادت أساسها، مع دخول هذا الرجل؛ فلم تعد موضع جدل، بل أخذت تستقر. أما سييس، هذا اللاعب الكبير في الثورة الوليدة، والذي غدا متفرجاً حذراً، فقد رسخ موقفه كنصر لمصالحة الوسط واليمين الذي سيتمثل في شخص بواسي دانغلا، منذ ذلك الحين، وثمة أعضاء آخرون في المؤتمر الوطني قد التزموا الصمت منذ عام ٩٣، من مثل كامباسيريس، وهم يصعدون مجدداً إلى المنبر. إنه انتصار مرير بالنسبة للجبليين الذين لا يتراجعون؛ فقد استلهم السهل وحلفاؤه اليمينيون السلطة التي كانت الحرب قد جردتهم منها.

المكاتب

تسعة مكاتب تقوم بإعداد أعمال المديرين وهي تلعب دور دواوين وزارية دائمة وهي:

- المحاضر الرسمية.
- أمانة السر.
- المكتب الديبلوماسي.
- المراسلات.
- الداخلية والشرطة.
- الأرشيف.
- المكتب الطبوغرافي العسكري.
- مكتب النظر في الأوراق العامة.

أمانة السر العامة

الأمين العام المكلف بصياغة محاضر جلسات حكومة الإدارة

الإدارة التنفيذية:

تكوينها:

خمسة أعضاء معينون لخمسة أعوام، وكل عضو يتولى رئاستها دورياً لمدة ٣ أشهر، ولكن دون سلطات خاصة، تتجدد هذه الإدارة كل سنة بمعدل الخمس.

سلطتها:

- تختار الوزراء وتعزلهم.
- تعين قادة الجيش. وتتصرف بالقوة المسلحة.
- تعقد الاتفاقات.
- تعين المفوضين لدى الإدارات الإقليمية والبلدية المنتخبة وكذلك المحاكم.

علاقاتها مع السلطة التشريعية:

- لا يمكنها أن تحل المجالس التي تقترح القوانين، وتساهم في إعدادها وحدها.
- لا تتراسل معها إلا بواسطة رسائل لتدعوها لكي تأخذ باعتبارها مسألة معينة. (لكي تنظر فيها).

الوزراء:

الوزراء يعينون ويعزلون على يد حكومة الإدارة، وليسوا مسؤولين إلا أمامها.

إنهم لا يشكلون مجلساً، ولا يمكنهم التباحث بصورة مشتركة، ويحدد الدستور ستة إلى ثمانية وزارات، وفي واقع الحال، فهي سبعة:

- وزارة الداخلية.
- وزارة العلاقات الخارجية.
- وزارة الحربية.
- وزارة البحرية.
- وزارة العدل.
- وزارة المالية.
- وزارة الشرطة.

مجلس القدماء:

تكوينه:

مئتان وخمسون نائباً لا تقل أعمارهم عن أربعين عاماً.

أرامل، أو متزوجون، وقابلون للتجديد بنسبة الثلث في كل عام.

سلطته:

- يختار المدير الجديد من بين النواب العشرة الذين يقترحهم مجلس الخمسمئة، يرد المقررات التي يقترحها الخمسمئة، أو يوافق عليها، دون تعديل، فتصبح قوانين نتيجة لذلك.
- يملك حق اقتراح تعديل للدستور.
- وهو وحده، مؤهل لتحديد مكان إقامة السلطة التشريعية.

خزينة الدولة:

مستقلة تماماً عن حكومة الإدارة، وتسند إلى ستة مفوضين يجري انتخابهم بالطريقة نفسها التي ينتخب فيها المديرون.

يكلف مفوضو الخزينة بالرقابة على الجبايات، وبتنسيق تحركات الأموال، وتأمين دفع النفقات التي تصادق عليها الهيئة التشريعية، ولا يمكن إجراء الدفع إلا بناء على رؤية مرسوم من الهيئة التشريعية، وعلى قرار من حكومة الإدارة أو توقيع الوزير الذي يأمر بالصرف.

مجلس الخمسمئة:

تكوينه:

- خمسمئة نائب لا تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً.
- يجددون بنسبة الثلث في كل عام.

السلطة:

- يعد قائمة تقديم لعشرة مرشحين لكل منصب مدير مطلوب تعيينه.
- يملك حق إصدار القوانين تحت شكل مقررات يجري التصويت عليها بعد تلاوتها ثلاث مرات، بفاصل زمني فيما بينها مدته عشرة أيام.

من برومير السنة الرابعة إلى بريريال السنة الخامسة

انتخابات برومير للسنة الرابعة:

٧٤١ نائباً منتخباً أي:

٨٨ نائباً ملكياً مناهضاً للثورة.

٧٣ نائباً ملكياً معتدلاً.

١٣٩ نائباً جمهورياً يميناً.

٥١ نائباً غير محددي الانتماء.

٢٤٢ نائباً جمهورياً من الوسط.

٦٤ نائباً طليعياً.

٨٤ نائباً متردداً مختلف الاتجاه.

الاشتراطات:

لقد تغيرت المعطيات من انتخاب إلى آخر، وقد انضم إلى الأقاليم الانتخابية التي كانت تصوت في السنة الرابعة الأقاليم الكورسيكية، والأقاليم البلجيكية التسعة. ومن جهة أخرى، فينبغي اعتباراً من تاريخه دفع ضريبة مباشرة لكي يجري قبول الناس في المجالس الأولية، وأن يكون المرء مالكاً لدخل يتراوح بين مئة وخمسين ومئتي يوم عمل لكي يكون ناخباً: وهذا الشرط الأخير لا يتوفر إلا في ثلاثين ألف فرنسي.

إن الهدف هو تجديد ثلث أعضاء الهيئة التشريعية، حسب أحكام دستور السنة الثالثة. أما الخارجون الذين يجري تحديدهم بالقرعة فيمثلون إذن نصف عدد القدماء في المؤتمر الوطني، ومقرهم يكون في المجالس.

النتائج:

تكشف النتائج عن انزلاق هام باتجاه اليمين؛ قياساً إلى انتخابات السنة الرابعة. ونشير إلى أن أقاليم الغرب المتعددة الاتجاهات، أو المترددة تصطف

هذه المرة في المعارضة. إن حركة تمرد الشوان تبعث، وتبسط نطاق تأثيرها؛ ولم يتغير اتجاه منطقة السّارت إلا نتيجة لهذا؛ المد وفي المشرق، رجع الكهنة المتمردون والمهاجرون بصورة جماعية، ناقلين الهيئة الانتخابية من اليسار إلى اليمين، في الرين الأعلى، فلقد وطد ملكيو وادي الرون، والجنوب الشرقي مواقعهم. وكذلك الأمر في الجنوب الغربي. أما الأقاليم البلجيكية الانتخابية، فيترجم تصويتهم المتجانس أمانتهم لرجال الدين الكاثوليكي، وعداءهم للإلحاق في آن واحد. وأخيراً، فالمدن الكبرى جميعاً (باريس، ليون مرسيليا، بوردو، بانت، روان، ليل) قد صوتت إلى جانب الرجعية.

إن الأقاليم المؤيدة لحكومة الإدارة، والأقاليم التي ظلت يعقوبية، قليلة العدد ومعزولة. ويبدو أن تمرد الـــڤانديه يتطور تطوراً في غير محله. وفي الواقع، فنجاح الحكومة النسبي يفسر عن طريق أسلوب الاقتراع: إن إقتراع دافعي الضرائب، الاقتراع البرجوازي إذن يفيد هنا الجمهوريين.

الانتخابات المتعددة:

كان يمكن لمرشحي الهيئة التشريعية أن ينتخبوا في عدة أقاليم معاً، وكان عليهم فقط أن يختاروا أحدهم بعد إعلان النتائج. إذن اختبار للشعبية، بالنسبة للشخصيات السياسية الرئيسية، ويتيح تأكيد توجه الاقتراع في برومير:

ملكيون سابقون وجيرونديون		المديرون الجدد	
بواسي دانغلا	٧٧	لاريـــڤيليير	٣٠
لانجوينيه	٧٤	باراس	٢٤
هنري لاريـــڤيليير	٩٦	روبيل	١٨
ديـــڤيرمون	٥٦	كارنو	١٥
لوساج دورايلورا	٥٣	لوتورنور	٩

... الانزلاق نحو اليمين:

انتخابات بريريال للسنة الخامسة.

عدد النواب ٢٤٨ وهم:

١٤٢: نائباً رجعياً ملكياً مؤكداً.

٢٨: نائباً رجعياً ملكياً مموهاً.

٣٢: نائباً غير محددي الاتجاه.

١٧: نائباً متردداً.

١٦: نائباً يسارياً.

الاشتراطات:

جرت الانتخابات التشريعية الأولى للنظام الجديد بالاقتراع المباشر (وليس باقتراع دافعي الضرائب، كما كان دستور السنة الثالثة يحدد) على درجتين.

لقد جرى التصويت في أقاليم العاصمة التسعة والثمانين. أما بلجيكا التي جرى إلحاقها فلم تشارك في هذه الانتخابات، ولا كورسيكا التي وقعت بأيدي الإنكليز، ولا المستعمرات. كانت المشاركة ضعيفة جداً: مليون ومئة ألف صوت مقابل ستة ملايين وخمسمئة ألف شخص له حق التصويت.

النتائج:

تتيح الخارطة السياسية استخراج بضع مجموعات من الأقاليم الانتخابية التي قطعت توجهها السياسي بوضوح؛ فهناك:

١- ٢٣ إقليمياً رجعياً و٢٥ إقليمياً آخر تقريباً كذلك. إن باريس ومنطقتها قد اصطفتا إلى جانب أنصار الثورة المضادة، ويبدي بورجوازيو الأعمال التجارية، والملاكون العقاريون في منطقة أيل – دو فرانس بصورة واضحة عدم

ثقتهم بالحكومة، وهناك جزء من الشمال والشرق يتبنى أيضاً هذا الموقف المتطرف: إن تأثير رجال الدين المتمردين الذين يعودون إلى البلاد خفية من بلجيكا، وألمانيا، لا بد أنه قد لعب دوراً قوياً في ذلك. وأخيراً، فإن اقتراعات أقاليم الجهة الشرقية من جبال الكتلة المركزية، ووادي الرون، وساحل البحر المتوسط تظهر أن هناك من يؤيد في هذه المناطق التيار الملكي (أو من يتأثر بقوة التخويف فيها).

٢- ١٣ إقليمياً تتجه نحو اليسار، و٨ أقاليم طليعية جداً. والمقصود هنا المناطق التي تظل فيها بورجوازية المدن، وصغار الملاكين مخلصين للجمهورية (تولوز - أوفيرنييه، أردين)، وبعض الأقاليم اليسارية (أرييج مثلاً) تتصل بمناطق كان رجال الدين قد خسروا فيها جزءاً من تأثيرهم، منذ ما قبل الثورة. إن اقتراعات أقاليم الغرب لا تتضمن مفارقة إلا في الظاهرة. فهذا هو رد فعل الدفاع الذاتي عن النفس للجزيرات اليعقوبية – المدن التي تضمن فيها سلامة المقترعين إلى حد ما ضد الشوان.

إن بعض الأقاليم على أطراف أرموريك واللورين قد انقسمت بين التيارات الرئيسية. ويتضح أخيراً أن التصنيف السياسي لعشرة أقاليم غير ممكن.

أقسام باريس

أثناء أيّام جيرمينال

صلاحياتها: كانت أقسام باريس الثمانية والأربعون، والتي أنشأتها الجمعية التأسيسية في أيار ١٧٩٠، مجرد دوائر انتخابية في الأصل؛ بيد أن هذه التجمعات المؤقتة قد تحولت، في سياق الثورة، إلى هيئات دائمة ذات صلاحية غير محددة نظرياً.

وكما نعلم، فهذه الأقسام، لم تكن تتألف من ممثلي الإدارة البلدية في الأحياء (وتهتم، في جملة أمور أخرى، بالأقوات) فحسب، بل كانت أيضاً خلايا الحياة الباريسية السياسية. وكانت القوة المسلحة خصوصاً تحت تصرفها، إذ كانت تعادل دوائر الحرس الوطني، اعتباراً من ١٣ آب ١٧٩٢.

١- التويلري -٢- الشانزيلزيه -٣- الجمهورية (ريبوبليك) – ٤- بوت دي مولان – (في باليه رويال) -٥- بيك (ساحة ڤاندوم) – ٦- لوبيليتيه (بورس) -٧- مون بلان (شوسيه دانتان) -٨- متحف (اللوڤر) -٩- الحرس الفرنسي (سانت أونوريه) -١٠- هال الحنطة (سانت أونوريه) -١١- كونترا سوسيال (سانت أوستاش) – ١٢- غليوم تيل (ماي) -١٣- بروتوس (مونتمارتر) -١٤- بون نوڤيل -١٥- أصدقاء الوطن (ترينيتيه) -١٦- بون كونسي (سان جاك دو لوبيتال) -١٧- مارشيه (مارشيه ديزينو سان) -١٨- لومبار -١٩- أركل -٢٠- فوبور مونتمارتر – ٢١- بواسو نيير – ٢٢- بوندي (بورت سان مارتان) -٢٣ – تامبل – ٢٤- بوبيكور (شارون) -٢٥- مونتروي (فوبور سانت أنطوان) -٢٦- كانزڤان – ٢٧ - غراڤيلييه -٢٨- فوبور دي نور (فوبور سان دوني) -٢٩- ريونيون (سانت أڤوا) ٣٠- أوم أرميه (ماريه) -٣١- حقوق الإنسان (ملك صقلية) – ٣٢- فيديلتيه (أوتيل

دوفيل) -٣٣- أنديــفير يبيليتيه (بلاس رويال) – ٣٤- أرسونال -٣٥- فراتير نيتيه (أيل سان لوي) -٣٦- سيتيه -٣٧- بون نوف -٣٨- (انــفاليد) -٣٩- فونتين دو غرونيل (فوبور سان جيرمان) -٤٠- أونيتيه (مونيه) – ٤١- تياتر فرانسيه -٤٢- بونيه دولا ليبرتيه (الصليب الأحمر) – ٤٣- لوكسمبورغ -٤٤- تيرم (سوربون) -٤٥- بانتيون فرانسيه – ٤٦- أوبسرفاتوار -٤٧- جاردان دي بلانت – ٤٨- فينيستير (سان مارسيل).

دورها في التمرد:

إن أيام جيرمينال تؤدي دورها باعتبارها كاشفاً عن الجغرافيا السياسية والاجتماعية للأقسام الباريسية. لا شك في أن تقسيماً صارماً لهذه الأقسام الثمانية والأربعين إلى معسكرين غير ممكن. وهناك عدد كبير من الأقسام يحرص على عدم اتخاذ موقف. أما بالنسبة لأقسام أخرى؛ فالمعلومات غير متوفرة؛ بيد أن هذه الأقسام الصامتة هي أقسام محتضرة؛ أما الأقسام التي لا يزال يحسب لها حساب، فهي بصورة عامة تلك التي اتخذت موقفاً.

من جهة المتمردين:

إن سائر الأقسام التالية: سيتيه، بانتيون، تيرم، جاردان دي بلانت، مونتروي، بوبينكور، غرافيلييه، وكانزفان لم تدخل في الصراع في وقت واحد؛ فبعضها منقسم، وبعضها الآخر متحفظ، ولكنها جميعاً قد أظهرت على أية حال غضبها من نقص المواد، من خلال العرائض الموجهة إلى المؤتمر الوطني. وهي تعبر عن نقمة الأحياء الشعبية، أحياء الشرق.

من جهة المؤتمر الوطني:

إن أقسام مونبلان، وبيك، وتويلري، وديبيت دي مولان، وشانزيلزيه، ولوبيليتييه، والأونيتيه، والريونيون، وفونتين دوغرونيل، قد أرسلت فصائل للدفاع عن الدستور، أو ساندته في عرائضها. ويسيطر على هذه الأقسام الواقعة في وسط باريس وغربها عناصر بورجوازية.

أسرة هابسبورغ وإيطاليا

تحتل النمسا موقعاً مهيمناً، في إيطاليا، سواء من حيث ممتلكاتها الكبيرة أم من حيث النفوذ الذي تمنحها إياه سياسة تزاوج ماهرة، مطابقة لتقاليدها.

إن ميلانو ومانتو تشكلان جزءاً من الدويلات التي يتوارثها آل هابسبور، بالإضافة إلى أرشيدوق يحكم في فلورانسا منذ عام ١٧٣٧. وقد خلف فيها عام ١٧٥٦ ليوبولد الثاني والده الإمبراطور فرانسوا الأول، زوج ماري تيريز. وبعد أن نصِّب ليوبولد إمبراطوراً عام ١٧٩٠، تخلى حينذاك عن توسكانيا إلى ولده الثاني، فردينان الثاني. وتزوجت ماري – كارولين، شقيقة ليوبولد، من فردينان الأول، ملك نابولي وصقلية عام ١٧٦٨. وفي السنة التالية، أصبحت ماري – أميلي، وهي ابنه أخرى لماري – تيريز، دوقة بارما، وبليزانس، نتيجة زواجها من فردينان دو بوربون. وتزوج أصغر أبناء الإمبراطورة ماري تيريز، وهو الأرشيدوق فردينان، من ماري – تيريز – ايستي، ابنه دوق مودينا، وهي آخر ممثلة لأسرة ايستي. وهكذا، فإن نفوذ أسرة هابسبور قد رجح في نابولي، ومودينا، وبارما، فأصبحت ميلانو وفلورنسا حاضرتين نمساويتين.

تقسيمات شبه الجزيرة:

لم تعد إيطاليا سوى مصطلح جغرافي، بعد أن قسمت إلى بضع دويلات متفاوتة في أهميتها، فأسرة الساڤوا تمتلك البييمونت، ونيس، والساڤوا، وساردينيا، أما ميلانيا، ومانتو فتخصان النمسا، وجمهورية البندقية تضم مع ڤينيسيا، ترانتان

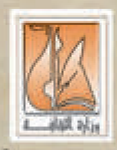
وفريول، والأراضي الواقعة بين الآدا والبو. وعلى الساحل الشرقي للأدرياتيك، تمتلك البندقية أستريا، أما دوقية توسكانيا الكبرى، في الغرب، والدويلات البابوية عند مصب البو، وجنوب اللاتيوم، فتحتل وسط شبه الجزيرة. وتمتد مملكة نابولي إلى الجنوب، وأحد سليلي أسرة البوربون يحكمها بالإضافة إلى كونه ملكاً على صقلية. أما جمهورية جنوة فتمتد على طول الساحل من الحدود الفرنسية وحتى توسكانيا، وهي أقل اتساعاً من سابقاتها. ويجب أن نذكر أخيراً دوقيتي بارما، وبليزانس اللتين يحكمهما أحد سليلي البوربون من إسبانيا، ودوقيتي مودينا وريغجيو، إقطاعتي أسرة أستي، وجمهورية لوكيس الصغيرة في توسكانيا. إن التفاوت في القوة، وتفتت التراب الوطني هما إذن السمتان الأساسيتان للوضع السياسي الإيطالي عام ١٧٩٦.

فهرس القسم الثاني

الطبعة الثانية / ٢٠١٢م
عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة







www.syrbook. gov.sy
مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٢م

سعر النسخة ٢٧٠ ل.س أو ما يعادلها